أسس ومجالات العلوم السياسية

دكتور
إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي
الخبير الإعلامي والتربوي



أسس ومجالات:

العلوم السياسية

إعداد

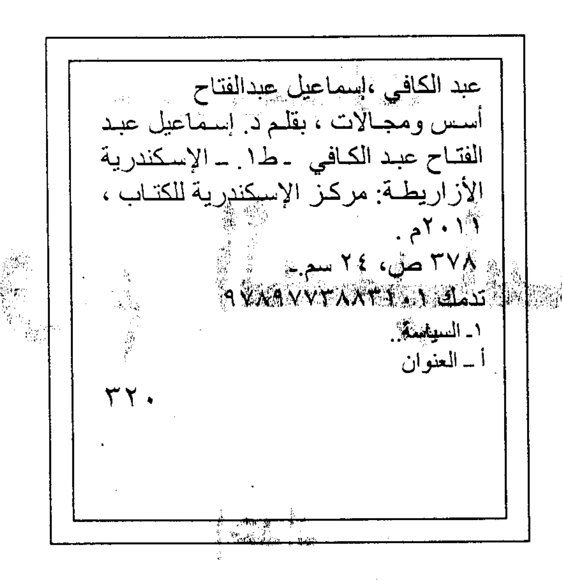
د.إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي

٢٠١١/٢٠١٢م

مركز الأسكندرية للكتاب

٤٦ شارع مصطفى مشرفة ـ الأزاريطة

الأسكندرية ـ تليفون وفاكس ٤٨٤٦٥٠٨


عبد الكافي ،إسماعيل عبدالفتاح
أسس ومجالات ، بقلم د. إسماعيل عبد
الفتاح عبد الكافي ـ ط١. ـ الإسكندرية
الأزاريطة: مركز الإسكندرية للكتاب ،
٢٠١١م.
٣٧٨ ص، ٢٤ سم.
تدمك ١.٠ ٩٧٨٩٧٧٣٨٨٣١
١ـ السياسة.
أ ـ العنوان
٣٢٠

أسس ومجالات العلوم السياسية

المؤلف : د. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي .

سنة النشر : ٢٠١٢

رقـــم الإيداع : ١٣١٥٢/ ٢٠١١

الترقيم الدولي : I .S.B.N 0978-977-388-310-1

الناشر : مركز الأسكندرية للكتاب

٤٦ شارع مصطفى مشرفة ـ الأزاريطة

الأسكندرية ـ تليفون وفاكس ٤٨٤٦٥٠٨

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة

***** ***** *****

المقدمة

السياسة في كل شيء

تتعدد وتتنوع تعريفات السياسة طبقاً للمصدر الذى صدر عنه التعريف أو طبقاً للبيئة أو المجتمع أو شكل الحكم أو شكل النظام السياسى.

فالمفهوم هو الإطار الفكرى أو النظرى، والذى يتألف من مجموعة من المفاهيم المترابطة، فهناك تعدد فى تعريفات علم السياسة مثله مثل كل المفاهيم الاجتماعية، حيث تتعدد التعريفات لكل مفهوم، وبحيث يكون تعدد المفاهيم بسبب الرؤى والأفكار والمعتقدات والإطار الزمنى والمكانى الخاص بواقع التعريف أو المفهوم.

فمثل كلمة سياسة: فهى تستخدم عادة للدلالة على مفهوم معين.

- يعرف علم السياسة بأنه علم الدولة، والدولة ما هى إلا المنظمة السياسية الكبرى التى ينتظم الناس فى العيش تحت لوائها ويدينون لها بالطاعة والولاء.
- فمفهوم السياسة قد يعبر عن مدى الاهتمام بالحل واحتواء الخلافات.
- ومفهوم السياسة قد يعبر عن مدى الاهتمام بالنشاطات العامة والعمل التطوعى.
- وقد يعبر عن مدى الاهتمام بالبُعد الأخلاقى.
- وقد يعبر عن الهدف النهائى للنشاط.
- هناك سياسات متخصصة مثل: السياسة الإعلامية، الجغرافيا السياسية، التاريخ السياسى، النظلم السياسى، السياسة السكانية، والاجتماع السياسى ...الخ .

- وهناك مفاهيم سياسية مثل: القوة السياسية/ النخبة السياسة/ الحزب السياسى/ الصراع السياسى/ الحقوق السياسية، الفردية/ الحرية/ العدالة/ المساواة/ القيم السياسية التعددية/ التضامنية/ الاستقرار/ الديناميكية أو الحركية السياسية/ التعبئة السياسية/ التهدئة..الخ ...

وعلى هذا ...

فسوف نتناول في مدخلنا إلى العلوم السياسية موضوعات عديدة ، منها التعريف بعلم السياسة وتقسيمات العلوم السياسية وأهم النظريات في العلوم السياسية ، والدولة والديمقراطية والدستور والنظام السياسي والعلاقات الدولية والسياسة الخارجية والأحزاب والرأي العام والعولمة والمجتمع المدني والتنشئة السياسية والثقافة السياسية والتنمية السياسية ، والفكر السياسي الخ من موضوعات هامة في هذه المقدمة في العلوم السياسية ..

وسنتبع كل فصل بمجموعة من أهم المراجع الورقية والإلكترونية عن موضوعات الفصل حتى يستطيع من يريد الاستزادة أن يرجع للمصادر المختلفة ، لأننا في مدخلنا هذا لا ندخل في التفاصيل ، ولكن نعالج الموضوعات التي تهم الجميع من العلوم السياسية ، ونترك التفاصيل في كل موضوع للمتخصصين في هذه الموضوعات...

ونأمل أن تصل هذه المعلومات الأساسية عن العلوم السياسية إلى قلوب وعقول القراء ليغترفوا منها ويستفيدوا من خلالها في معترك حياتهم العامة والسياسية ، ونحب أن ننوه إلى أن المشاركة السياسية ، وأبسط صورها حق التصويت ، هي التي تصنع أسس السياسة الصحيحة والسليمة في عالمنا المعاصر وفي ديمقراطياتنا التي تنتشر عبر الدول المختلفة ..

وبالله التوفيق ، وعليه التوكل والاعتماد،،،

د. إسماعيل عبد الفتاح

الفصل الأول
السياسة والعلوم السياسية

التعريف بالعلوم السياسية وأهم تقسيماتها ، وأهم نظرياتها ، تعتبر الأساس الراسخ والمتين للدخول إلى عالم العلوم السياسية الرحب ، ولم لا ؟؟!! ، فالعلوم السياسية ما هي إلا فرع رئيسي من العلوم الاحتماعية ، وما هي إلا عنصر جوهري في حياتنا المعاصرة في عصر العولمة ، الذي لابد وأن نتكيف معه ، شئنا أم أبينا ، ولذلك ، فلابد أن نتعرف على أسس العلوم السياسية ، من خلال تناول الموضوعات التالية :

١ ـ تعريفات السياسة وعلم السياسة :

تتعدد التعريفات الخاصة بالسياسة وعلم السياسة وتتنوع ، ولا يمكن فصلها عن بعض لارتباطها الشديد ، ويمكن استعراضها فيما يلي :

- لابد من التفريق بين السياسة باعتبارها علماً له مفاهيمه وقواعده وبين السياسة باعتبارها ممارسة وتصرفات وقرارات، وإن كان من المنطقي أن تستند الثانية علي الأولي ولكن جرى العمل علي الانفصال بين السياسة العلمية والسياسة العملية وحيث أن السياسة العلمية هي التي نحتك بها يومياً فمن المنطقي أن نبدأ بتعريفها . فالسياسة بمعني Policy تعني رسم السياسة أو السياسة كخطة . والسياسة بمعني Politics تدور حول السياسات الفعلية والمطبقة وهي تعني : فن تحقيق الممكن في إطار الإمكانات المتاحة وفي إطار الواقع الموضوعي ويرتبط بها مجموعة من القيم مثل الذرائعية – الغاية تبرر الوسيلة – المصلحة الراشدة... الخ .

- إنها طريقة يمكننا من خلالها أن نفهم وننظم شئوننا الاجتماعية لا سيما فيما يتعلق بتخصيص المواد الشحيحة والمبادئ التى نضعها لهذا

الغرض، وكذلك الوسائل التى يستطيع من خلالها بعض الجماعات والأفراد السيطرة على الوضع أكثر من الآخرين.

- السياسة هى فن الحكم.. أى هى الرياسة (أي فن التعمق في شئون رئاسة الدولة أو الجماعة).
- السياسة هى فن قراءة الماضى ورصد الحاضر للوصول إلى رؤية بخصوص المستقبل.
- السياسة وثيقة الصلة بحقول أخرى من المعرفة المتنوعة كـ : الاقتصاد (العلاقات المادية) ، والاجتماع (العلاقات الاجتماعية) والجغرافية (البعد المكانى)، والتاريخ (البعد الزمنى) ، والمستقبليات والتنبؤات المختلفة .
- السياسة قبل كل شىء هى نشاط اجتماعى يتعلق بالعلاقات المادية والاجتماعية بين الناس، يختلف التعبير عنه بين منطقة وأخرى ويتغير من حين لآخر، إنه نشاط اجتماعى ديناميكى.
- هى فن التعامل مع الناس، أو فن صياغة العلاقات بين الناس .
- الفرق بين النشاط السياسى والسياسى هو العمل تجاه الآخرين، إذ بينما قد يفكر كل امرئ سياسياً، وهو ما لا يعنى أى امرئ آخر، بما فى ذلك محلل الحياة السياسية، فإن التمييز ينشأ حينما يتصرف الأفراد بوحى من أفكارهم سواء أكان شفوياً أم مادياً.
- النشاط السياسى يتم فقط بين أجهزة محددة تعترف لها البيئة الاجتماعية بأنها تملك حقاً مقبولاً بالتصرف وفقاً لهذه الطريقة أو تلك، وطبقاً لقواعد محددة ذات صفة عامة وإلزامية.
- تعريف السياسة يأتى متلائماً مع تصور واضع التعريف للحياة السياسة، كما يرونها، وفقاً للطريقة التى يتفهمون بها أهدافهم وعلاقتهم مع خصومهم.
- توصف بعض النشاطات الاجتماعية بأنها سياسية.
- السياسة نشاط تقوم به منظمات أو أطراف محددة أو يتعلق

بالمناظرات حول بعض المسائل ما إذا كانت الإجراءات المتخذة إزاءها معقولة أو يجب إلغاؤها.

- النشاط السياسى يقع فى جزء محدد مَن العلاقات الاجتماعية، ولا يعنى الجزء الأكبر من الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية، فمثلاً التعصب العرقى أمر سياسى، بينما الشئون الرياضية والفنون ليست كذلك، وإنه يجب عدم إقحام أحدهما فى الآخر.
- ساحة النشاط السياسى يمكن أن تختلف من حين لآخر ومن مكان لآخر، ففى القرن التاسع عشر لم تكن مجالات العمل والشئون التجارية ميداناً للنشاط السياسى عكس القرن العشرين.
- دارس السياسة لا يمكنه، من حيث المبدأ أن يستثنى إمكانية النشاط السياسى فى كل مجالات الحياة الاجتماعية وفى كل مستوى ابتداء من العائلة (أصغر نواة اجتماعية) وانتهاء بالمجموعة الدولية.
- عندما نحدد النشاط السياسى بمجموعة من التنظيمات المؤسسية والاجتماعية (التنظيمات الديمقراطية والليبرالية) فتكون تلك النظرة نظرة ضيقة، فالنشاط السياسى يكون أكثر تقييداً فى نظام حكم منه فى نظام آخر، غير أنه من الصعب أن نتصور (أياً كان هذا الحكم أوتوقراطياً أو فاشستياً) لا توجد فيه درجة مميزة من النشاط السياسى يأخذ مجراه فى مستويات مختلفة داخل النظام الحاكم أو بينه وبين أنظمة أخرى.
- السياسة من ناحية مبدئية، تهتم بالترتيبات التى تنظم شئوننا الاجتماعية ودرجة سيطرة الأفراد والجماعات على هذا التنظيم، فمن الأمور الجوهرية بهذا الشأن أن جميع المشاركين يملكون بعضاً من النفوذ وأن العلاقات بين الأفراد والجماعات يجب أن تكون لدرجة ما مرنة وقابلة للتغيير... فمثلاً، نجد أن العادات والقانون والتقاليد والقيم والقواعد لها محتوى سياسى.
- السياسة (حياة ونظام قانونى) ليست شيئاً يدور فى الفراغ وإنما هى مظهر من مظاهر الحياة تتأثر بها وتؤثر فيها.

- السياسة هي رعاية شؤون الأمة داخلياً وخارجياً، وتكون من قبل الدولة والأمة، فالدولة هي التي تباشر هذه الرعاية عملياً، والأمة هي التي تحاسب بها الدولة.

هذا هو تعريف السياسة، وهو وصف لواقع السياسة من حيث هي، وهو معناها اللغوي في مادة ساس يسوس سياسة بمعنى رعى شؤونه، قال في المحيط "وسست الرعية سياسة أمرتها ونهيتها" وهذا هو رعاية شؤونها بالأوامر والنواهي، وأيضا فإن الأحاديث الواردة في عمل الحاكم، والواردة في محاسبة الحكام، والواردة في الاهتمام بمصالح المسلمين يستنبط من مجموعها هذا التعريف، فقد روى مسلم عن أبي حازم قال : قاعدت أبا هريرة خمس سنين فسمعته يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «كانت بنو أسرائيل تسوسهم الأنبياء ، كلما هلك نبي خلفه نبي ، وأنه لا نبي بعدي ، وستكون خلفاء فتكثر ، قالوا : فما تأمرنا ؟ قال : فوا ببيعة الأول فالأول ، وأعطوهم حقهم فإن الله سائلهم عما استرعاهم» رواه مسلم ، وقوله صلى الله عليه وسلم : «ما من عبد يسترعيه الله رعية لم يحطها بنصيحة إلا لم يجد رائحة الجنة» رواه مسلم، وقوله عليه الصلاة والسلام : «ما من والٍ يلي رعية من المسلمين فيموت وهو غاش لهم إلا حرم الله عليه الجنة»رواه البخاري ، وقوله صلى الله عليه وسلم : «ستكون أمراء فتعرفون وتنكرون، فمن عرف فقد برئ ومن أنكر فقد سلم إلا من رضي وتابع» رواه مسلم والترمذي، وقوله صلى الله عليه وسلم : «من أصبح وهمه غير الله فليس من الله، ومن أصبح لا يهتم بالمسلمين فليس منهم» رواه الحاكم، وعن جرير بن عبد الله قال: «بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والنصح لكل مسلم» متفق عليه، فهذه الأحاديث كلها سواء ما يتعلق بالحاكم في تولية الحكم، أو ما يتعلق بالأمة التي تحاسب الحاكم، أو ما يتعلق بالمسلمين بعضهم مع بعض من الاهتمام بمصالحهم والنصح لهم، كلها يستنبط منها تعريف السياسة بأنها رعاية شؤون الأمة فيكون تعريف السياسة المتقدم تعريفاً شرعيا مستنبطاً من الأدلة الشرعية. ولا بد من أن تعي الأمة الإسلامية

معنى السياسة لغة وشرعاً، وأن الإسلام السياسي لا يوجد إلاّ بدولة الخلافة، والتي بدونها يغيض الإسلام من كونه سياسياً، ولا يعتبر حياً إلاّ بهذه الدولة، باعتبارها كياناً سياسياً تنفيذياً لتطبيق أحكام الإسلام وتنفيذها، وهي الطريقة الشرعية التي تنفذ بها أحكام الإسلام وأنظمته في الحياة العامة، وأن الله قد أوجب على الأمة تطبيق هذه الأحكام، وحرم الاحتكام لأنظمة الكفر، لمخالفتها للإسلام ولأنها من وضع البشر.

– مفهوم علم السياسة Concept of political science ، نجد أن هناك اتجاهين في تعريف علم السياسة وهما :

* الأول : يعرفها بأنها علم الدولة أي ذلك العلم الذي يدرس الدولة : مفهومها ، تنظيمها ومؤسساتها ، وتشكيلاتها ، وممارستها ، وسياساتها . وهذه الدولة والتي هي جوهر دراسة علم السياسة تقوم علي الفصل بين نوعين من القيم هما :

أ- القيم المرتبطة بالناحية الدينية.

ب- القيم المرتبطة بالظاهرة السياسية باعتبارها ظاهرة اجتماعية وضعية (أي وضعها الإنسان).

ولتتأسس الدولة – علي النوع الثاني – من القيم ويطلق عليها : الدولة القومية ، الدولة القانونية ، الدولة المدنية ، الدولة اللادينية العلمانية الخ، ووفقا لهذا الاتجاه يقتصر مفهوم السياسة علي تناول موضوع الدولة بأشكالها وتنظيماتها ومؤسساتها .. إضافة إلى ممارساتها وسياساتها.

* الثاني : يعرفها بأنها علم السلطة أي ذلك الذي يدرس السلطة باعتبارها مفهوماً شاملاً يمتد إلى كافة الاجتماعات البشرية فمنذ وجد الإنسان علي ظهر الأرض والعيش مع الآخرين ضرورة تتطلبها الطبيعة الإنسانية ، وهي بدورها تفرض ضرورة وجود علاقات مبنية علي أساس التفاوت والاختلاف مما يتطلب وجود حقوق وواجبات والتزامات واختلافات بصدد كل هذه مما يفرض وجود سلطة فالسلطة وضع اجتماعي وهي علاقة بآخر ، فالسلطة إذن هي

إحدى مسلمات الطبيعة البشرية ، يكمن سبب وجودها مـن شـرعيتها فـي الهدف الذي تشكلت من أجله في المجتمع.

ومن هنا فإن التعريفات فى ميدان السياسة عديدة ومتعددة ونتفق مع التعريف الأول الذى ورد فى هذه التعريفات.

٢ ــ التقسيمات السياسية:

ــ على مستوى النطاق السياسى، هناك :

النطاق الدولى .... علم نظرية العلاقات الدولية

النطاق الداخلى .... فرع النظرية السياسية

نطاق المواطن العادى .... المواطن .... الرأى العام

صانع القرار يدخل فى فروع النطاق الدولى، النظام الداخلى.

ــ فروع علم السياسة:

- نظرية العلاقات السياسية الدولية.
- النظرية السياسية.
- نظرية الرأى العام أو ما يسمى بنظرية ديناميكيات الحيـاة الـسياسية. وهو الوجه الديناميكى للسياسة.
- وهناك فروع أخرى مثل
- الاجتماع السياسى.
- الجغرافيا السياسية.
- القانون الدولى العام.
- المنظمات الدولية.
- الاقتصاد السياسى.
- الديمقراطية وهى شكل من أشكال الممارسة السياسية.
- الممارسة السياسية.
- المشاركة السياسية.

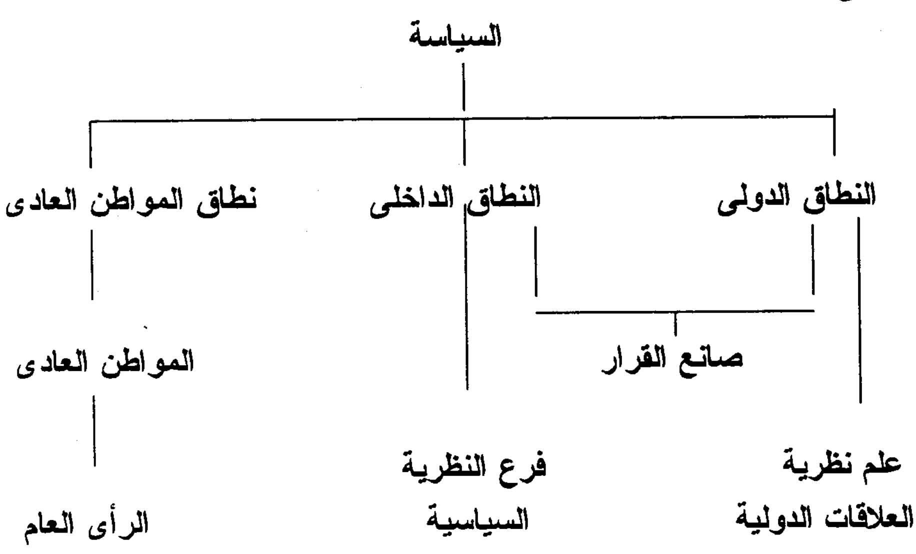
- البيئة السياسية ...
- الاتصال السياسي...
- وغيرها من فروع علم السياسة.

ـ السياسة... وفروعها الأصلية:

السياسة قد تعنى السلطة، والسلطة فى عبارة موجزة هى الحق فى توجيه الآخرين، ومن أهم خصائصها:

- أنها حق مشروع.
- السلطة تعبر عن قدرات بيولوجية.
- السلطة ظاهرة نسبية.

ـ وعلى أساس تعريفات السياسة، يمكن معرفة الفروع الأصلية لعلم السياسة كالآتى:



ـ وعلى ذلك، فالفروع الأصلية لعلم السياسة هى:

أ- نظرية العلاقات السياسية الدولية.

ب- النظرية السياسية.

ج- نظرية الرأى العام، أو ما يسمى بنظرية ديناميات الحياة السياسية.

د- الفكر السياسي، للمفكرين وللأنظمة السياسية في مختلف أنحاء العالم.

وبذلك، يمكن القول بأن موضع الرأى العام بالنسبة للنظرية السياسية أن الرأى العام يتغلغل فيها، وهو الوجهة الديناميكية لها.

ـ ومن أهم موضوعات علم السياسة **Subjects of Political Science** ، نجد الموضوعات التالية :

أ ـ النظرية السياسية **Political Theory** : تعد النظرية السياسية باختصار محاولة بحثية للتوصل إلى القوانين والقواعد التي تحكم الحركة والتفاعلات السياسية المختلفة الداخلية أو الخارجية فهي محاولة لتقنين الظواهر السياسية وتفسيرها ، فهي مثلا تبحث في الشروط والقوانين الموضوعية التي تؤدي إلى حدوث ظواهر من قبيل : الاستقرار السياسي – عقد تحالف سياسي كُفء – إنجاح مظاهرة أو إضراب – تأسيس تنظيم سياسي عالمى .. الخ

ب ـ الفكر السياسي **Political Thought** :

يُعد الفكر السياسي محاولة للتأمل حول الكُليات الكبرى التي تحكم الوجود السياسي مثل : فكرة الحق، قيمة العدالة ، قيمة المساواة ، قيمة الحرية ، قيمة التوحيد ... الخ ، وسرد آراء ورؤية السياسيين مثل : الغزالى، ابن أبي الربيع ، ابن تيمية .. حول قيمة العدالة ، أو قيمة الشورى .. الخ ، ويلاحظ أن لكل أمة تاريخها الفكري المتميز .

ج ـ النظم السياسية **Political Systems**

والنظام السياسي باختصار يشمل الفئات الحاكمة أو المشاركة في الحكم وهي تشمل بنائيا أو هيكليا ما يلي : الدستور أو القانون الأساسي، رئيس البلاد أو القيادة السياسية عموماً . المؤسسات الدستورية الثلاث : التنفيذية، القضائية، التشريعية الي جانب الصحافة (ويدرس في إطار النظام السياسي : الأحزاب السياسية ، جماعات الضغط أو المصلحة ، إضافة إلى الرأي العام).

والنظم السياسة متنوعة وتصنف تصنيفات كثيرة من قبيل: " النظم البرلمانية / النظم الرئاسي / النظم المختلطة – وفقاً لطبيعة النظم –هناك ديموقراطية ليبرالية / وهناك نظم استبدادية تسلطية .. الخ ، كما أن النظم السياسية تضع سياسات **Policy** أى برامج وخطط محددة وتسعي إلى تطبيقها في أوقات

العمل فتكون هناك سياسات Politics تطبيقية أو عملية ومن خلال مقارنة المستويين نصل الي ما نسميه (سياسات مقارنة) .

د . العلاقات الدولية International Relations :

تُعرف العلاقات السياسية الدولية بأنها : عملية التبادل أو التفاعلChange، interaction بين الفاعلين الدوليين National Actors والتي تتسم بنوع من أنواع الاعتماد المتبادل Interdependence فالعلاقات الدولية تشمل أى عملية تبادل : اقتصادية وسياسية ، واجتماعية ، وثقافية ... ألخ بين عدد من الفاعلين الدوليين : دولة ، منظمة دولية ، حركة تحرير ، شركة متعددة الجنسية .... الخ . هذا التفاعل يتسم بظاهرة التأثير والتوافق بنفس الدرجة وفي نفس الاتجاه ، فإذا أصبح التأثير في اتجاه واحد وبكثافة عالية فإننا نصل الي درجة يطلق عليها [ظاهرة التبعية] وهي حالة موضوعية .

أما هيكل هذا التفاعل ومن يسيطر عليه تحديداً فإن هذا هو النظام الدولي .

وفي إطار العلاقات الدولية نستطيع أن نفهم السياسات الخارجية باعتبارها تصرفات وسلوكيات وتفاعل [فاعل دولي محدد معين] تجاه الآخرين من الفاعلين الدوليين .

وعلي ذلك فإن العلاقات الدولية هي مجموع السياسات الخارجية للدول والإطار القانوني الذي ينبغي أن يحكم العلاقات الدولية هو: ما سنتحدث عنه لاحقاً.

هـ ـ القانون الدولي: Law of Nations :

فالقانون الدولي هو مجموعة القواعد التي تحكم سلوك وتصرفات أشخاص القانون الدولي في تطوره الحديث وأشخاص القانون الدولي هذه يمكن وصفها بالفاعلين الدوليين National Actors ومصدر هذه القواعد المعاهدات الدولية ، العُرف الدولي ..... الخ ويقوم علي تطبيق قواعد القانون الدولي إطار تنظيمي دولي نطلق عليه :

و ـ التنظيم الدولي National Organization :

فالتنظيم الدولي – باختصار – هو مجموعة المؤسسات أو المنظمات الدولية القائمة الآن وهي علي المستوى الدولي : الأمم المتحدة وتتكون بناءً علي :

الجمعية العامة – مجلس الأمن – الأمين العام إضافة إلـــي أجهـــزة كثيـــرة مساندة هي أجهزة ذات طابع اقتصادي : (صندوق النقد الـــدولي ، المجلـــس الاقتصادي الاجتماعي ، اليونسكو .. الخ)، إضافة إلـــي أن هنـــاك منظمـــات إقليمية مثل جامعة الدولة العربية ، منظمة الوحدة الإفريقية ، منظمة المؤتمر الإسلامي.

٣ ــ كيف نحلل علمياً الظاهرة السياسية؟!

يمكن تقسيم أنواع المعرفة إلى ثلاثة أنواع، وهى:

أ– معرفة دينية: أو السلوك الدينى للمعرفة، وهى المعرفة القادمـــة مـــن الغيبيات، وتأخذ هذه المعرفة صورة العقيدة، وهى إمـــا أن تقبـــل أو تـــرفض وليست بها مناقشة.

ب–معرفة إيمانية أو عاطفية: وهى المعرفة النظرية، وهى منطق سريع تجاوز خطوات معينة فى التحليل، أو هى التفكير النظرى الفطـــرى، والمـــرأة والفتيات هما أقدر المخلوقات على مثل هذه المعرفة.

ج– معرفة علمية: أو المنطق العلمى، أى المقدمات تُحدد وتفرض نتائج معينة، والمعرفة العلمية لها عدة خصائص أهمها: الموضوعية – التجرد، أى الوصول إلى نتائج مجردة وتكون فى مقدور أى شخص فى أى موقف، ممـــا يعنى الثبات فى النتائج من خلال مقدمات معينة، فأساس المنطق العلمـــى أن الظاهرة تعلن عن نفسها.

ــ وعلى ذلك، يمكن أن نقوم بعمل تحليل للظاهرة السياسية ــ علمياً ــ من خلال ما يلى:

١– اتباع منطق التجريد، وهو ما يقتضى المعاملة الميدانية للظاهـــرة، أو اختيار البحث التجريبى ، أى لا أتأثـــر أنا بأبحاثى وخبراتى الشخصية، وإنما أعايش الظاهرة واكتشفها وأحياها.

٢– استخدام الأساليب الإحصائية فى تحليل النتائج.

٣- القياس الكلى والقياس الجزئى للظاهرة، أى إدخال التحليل الماكرو والمايكرو للظاهرة معاً، وعلم السياسة هو العلم الوحيد الذى لا يستغنى عنهما معاً، حيث يعبر عن تفاعل أكثر من متغير واحد.

٤- تحليل الظاهرة من الناحية الديناميكية والاستاتيكية معاً.

فالتحليل الاستاتيكى الجامد يفترض ـ أساساً ـ إلغاء عامل الزمن بتجميد الموقف السياسي ، مع وجود أداة لتجزئة الظاهرة أو تقسيم الظاهرة الكلية إلى ظواهر جزئية.

أما التحليل الديناميكى فهو : مواجهة الظاهرة فى حالة الحركة ، فالسياسة لا وجود لها فى ذاتها ، وإنما هى حركة التى تعنى الانتقال من موقف إلى آخر...

٤ ـ ما هى النظرية السياسية؟

هناك أربع مدارس فى تعريف مفهوم النظرية السياسية ، وبالتالي في تحديد أبعاده المختلفة ، وهي :

١- مدرسة ترفض وجود ما يسمى بالنظرية السياسية، حيث تشملها النظرية الاجتماعية، بل هناك فقط ما يمكن تسميته بالثقافة السياسية وهى المدرسة الفرنسية الحالية.

٢- مدرسة تقول إن النظرية السياسية ما هي إلا ترجمة لكلمة فلسفة سياسية ومرادفة لها وهى المدرسة الإنجليزية خاصة جامعة اكسفورد بزعامة الدكتور كافيّنالز.

٣- مدرسة تقول إنها سياسة تطبيقية وهى نتاج الخبرة الماركسية أى تطبيق وتقييم التطبيق العملى للأيديولوجية السياسية أى تطبيق واقعى للمفاهيم السياسية وهى المدرسة الشيوعية.

٤- مدرسة تقول إنها علم التحكم فى الحركة ، أى أنها مفهوم متميز ، وهو الرأى السائد الآن وهى المدرسة الأمريكية.

٥ ـ بعض المفاهيم السياسية:

أولاً – مفهوم القوة السياسية:

وهى كل طاقة أو حركة... استطاعت أن تؤثر بشكل أو بآخر فى الحياة السياسية... وهى تعبير قوى اجتماعية واقتصادية معينة ولا بد أن يكون لها مسالك اتصال CANALS OF COMMUNISATION.

ـ فالمجتمع السياسى ينقسم إلى فئات أربع وهى: -

١- رجل الشارع أى المجتمع الجماهيرى.

٢- قائد الرأى وهو الشخص الذى يحكم بهيئته أو وظيفته تعدد عند صدور أمر أو يقول رأيه أو يحترمه الآخرون ويتبعوه.

٣- صانع القرار: وهو الشخص الذى يتدخل بشكل أو بآخر، بطريقة مباشرة فى صنع القرار، وليس بالضرورة أن يكون هو نفس قائد الرأى.

٤- خبير السلطة: وهو شخص لا يتصل بالجماهير ولكنه يساعد على صنع القرار ويساعد صانع القرار فى اتخاذ القرار.

ـ وبالنسبة لصانع القرار فهو إما :

أ- أنه الشخص الوحيد الذى له الحق فى اتخاذ القرار.

ب- أو يساعد من خلال تقديم معلومات أو إعداد النماذج للشخص صاحب الحق فى اتخاذ القرار.

ج- كل من يستطيع أن يتحكم فى قنوات الاتصال المفروض أن تَصُب فى صانع القرار.

وسنخصص فصلاً مستقلاً عن القوة السياسية لأهميتها القصوى...

ثانياً : مفهوم الحزب السياسى:

الحزب PARTY كان قديماً يعنى الفرقه أى رأى مخالف للتقاليد السياسية أى الاختلاف أو رأى معارض أو قسم عن المجتمع ينفصل عن المجتمع فى بعض تصوراته السياسية.

والديمقراطية النيابية الحديثة لا تتم بقوة وحيوية دون أحزاب ، فهي تعنى تعدد الأحزاب، ولا ديمقراطية بدون رأى عام ولا رأى عام بدون تعدد أحزاب. فالديمقراطية معناها احترام الرأى العام، وإذا كان تعدد الأحزاب دليل على الصحة فإن المبالغة تؤدى إلى الفوضى، والأحزاب هى الأداة القانونية للتعبير عن الواقع.

وسنتحدث لاحقا عن الديمقراطية وعن الأحزاب السياسية في أكثر من موضع وفي فصل مستقل للأحزاب السياسية...

ثالثاً : أدوات الصراع السياسى:

ـ ما هو الصراع السياسي؟؟

الصراع CONFLICT وهو يعنى الصدام بقصد الاحتواء ، وقد ينتهى بالاحتواء، وأهم صور الصراع: صراع ثقافى – صراع أجيال – صراع الإنسان مع نفسه – الصراع السياسى...

ـ أما الصراع السياسى فيعنى:

أ – صدام بين قوى.

ب – كل قوة تسعى لاحتواء القوة الأخرى.

ج – لابد أن ينتهى الصراع بالاندماج.

ـ أدوات الصراع السياسى:

أ – أدوات نظامية متعددة ، أهمها : الحزب – النقابة – القوى الضاغطة – القيادة.

ب – أدوات موضوعية، أهمها : الأيديولوجية – الرأى العام.

رابعاً : الاقتراع العام:

وهو حق كل مواطن فى التصويت دون أى تمييز بسبب الجنس أو الدين أو أى عنصر آخر – وهو الأداة الشكلية للتعبير عن الرأى، ولم تعرفه المجتمعات الغربية إلا منذ النصف الثانى من القرن ١٩ ، ولم يصل إلينا إلا منذ عدة أعوام.

خامساً : الفرديـــــة Individualism

من غير المبالغ فيه القول بأن مفهوم الفرد والفردية قد سيطرت كثيـــراً على الفكر الأوروبى القومى لعدة قرون مضت، وبينما تمتد جذورها إلى بعض الجوانب من الفلسفة واللاهوت المسيحى، فإنها ترتكز فى وجودها الحالى على الانتعاش الجديد للمعرفة فى عصر النهضة وعلى تطور التقاليد الليبرالية.

والفرضية الأساسية لهذه المدرسة الفكرية، هى القيمة العليـا للكـائن البشرى (أى الفرد) Individualism Human Being. وأن كل إنجاز إنما تقاس قيمته وفائدته للفرد، والخير الاجتماعى هو مقدار الخير للفرد، والحرية الفردية تتحقق بإطلاق الحرية الفردية من الضوابط والقيود (المادية والنفسية) إلى أكبر حد ممكن. ومن قبل هذا الارتفاع بمكانة الفرد، أمكن بنـــاء فلـــسفة اقتصادية تقوم ممارستها على عدم التدخل ((Laisses-Faire، كمـــا أمكـــن تطوير تفسير التاريخ، وتأسيس علم النفس Psychology Science، وأهـــم من ذلك بالنسبة لهدفنا هنا، هو وضع اتجاهات سياسية وســـلوكية فـــى هـــذا المجال.

إن خلاصة "الفردية" السياسية فى بريطانيا قد تم التوصل إليها فى القرن التاسع عشر، وباستطاعتنا أن نلمس كيف قاد الإيمان بهذا المفهوم (الفردى) السياسيين وغيرهم للدعوة والتدليل على الفائدة المتوخاة من تقليص التـــدخل الحكومى فى الشئون الخاصة والاجتماعية للمشروعات الفردية والمـــسئولية الفردية عنها.

ولربما كانت أبرز مظاهر الفلسفة السياسية للفردية هو تأكيـــدها علـــى حقوق الملكية الخاصة، وكان هذا التأكيد هو الذى جعلها عرضة للهجوم الحاد من الماركسيين وغيرهم. فالملكية كما ينظر إليها وســـيلة للتنظـــيم وبالتـــالى للحرية.. الحرية من الحاجة للعمل تحت وصاية الآخـــرين وفقـــاً لحاجـــاتهم وأولوياتهم وبناء عليه، فإنها فرصة للتحرر والوفاء بمتطلبات الفـــرد ككـــائن اجتماعى.

وإنه لأمر أساسى، وفقاً للفلسفة الفردية والليبرالية، على وجه العموم، أن تحتل الملكية الخاصة مكانة متقدمة وواضحة فى جوهرها.

يقول المفكر لوك Locke: "يتمتع الناس فى المجتمع بحق الملكية، كما أنهم أصحاب حق فى الحصول على الأشياء.. التى هى بحكم قانون الجماعة لهم ولا يحق لأحد سواهم أن يقترب من ثروتهم أو أى جزء منها دون رضى منهم... ودون توفر ذلك فإنهم لا يملكون.. ذلك".

كما يقول لوك Locke: "إننى فى الحقيقة لا أملك ملكية يستطيع آخر أن يأخذها منى دون رضاى".

إن الصعوبة فى التأكيد المبكر على الملكية جاءت من كون الأغلبية الساحقة من الناس ليس لديها ممتلكات، بينما تستحوذ الأقلية على القسم الأعظم منها، أصبحت العقيدة من بعد نخبوية Elitist تدعمت فيها الحقوق السياسية والاجتماعية لقلة صغيرة من المجتمع، بينما منحت فى أحسن الأحوال، تمثيلاً غير مباشر للبقية الساحقة.

إن المشلكة التى تولدت عن ذلك وتحتاج إلى إجابة عليها هى: عدم المساواة الاجتماعية والسياسية، وقد استخدمت براعة فائقة لتبرير عدم المساواة فى القوة السياسية Political Power على أساس: التعليم، التناسل، العنصر أو المصلحة المكتسبة.

وقد أصبح واضحاً بالتدريج، أنه لا الحقوق القانونية أو القوى الاجتماعية أو الاقتصادية الطبيعية، أو الاستقامة الأخلاقية يمكن أن تضمن العدالة الاجتماعية لجماعة المواطنين قاطبة. وأصبح الأمر يتطلب مجموعة مترابطة اجتماعياً من الترتيبات السياسية، فإن على الناس لكى يكونوا فاعلين سياسياً، أن يعرفوا أنفسهم كقوة سياسية وينظموا أنفسهم فى جماعة تستطيع أن تحدث أكبر قدر من التأثير السياسى.

سادساً : التعددية Pluralism:

دأب الناس منذ زمن بعيد على تنظيم أنفسهم فى جماعات لتحقيق غايات

سياسية، وفى بريطانيا نرى أن الجماعة تمحورت حول الفعالية البرلمانية وبشكل واضح منذ القرن التاسع عشر.

وقد تعرضت هذه التجربة إلى نقد شديد رغم الانغماس الهائل فيها من قبل الناس، وكانت وجهة النظر الرسمية ترى أن الحزب أو الزمر Factions كما كانت تعرف حين ذاك، إنما تعادل مؤامرة على التاج، وعلى أية حال وجد وزراء العرش أن من الضرورى أن ينظموا المتعاطفين معهم لتأمين كتلة منتظمة، يعتد بها لتدعم الملك.

لقد كانت هذه المجموعات فى معظمها غير متماسكة وتفتقر إلى عنصر الاستمرار، لكنها كانت توضح نقطة جوهرية مفادها: أن الجماعات المنظمة كبرت أم صغرت من شأنها أن تزيد من الأثر السياسى للأفراد المهتمين بها.. وأصبح الاتجاه مع مرور الزمن، لدى هذه الجماعات أن تصبح أكثر انفتاحاً وتنظيماً وأن يتطابق سلوكها مع قواعد معروفة.

وفى وقت متآخر من القرن التاسع عشر نشأت جماعات وتنظيمات تمثل مصالح مختلفة، لتعكس الوعى السياسى المتنامى بعيداً عن Westminster (مقر الحكم). وفى نهاية المطاف فإن هذه التجمعات تطورت إلى أحزاب سياسية وإلى جماعات ذات مصالح Intsrest Groups.

وبالاضافة إلى الجماعات الرسمية مثل الأحزاب، فإن كثيراً من نماذج السياسة فى القرن العشرين إنما قامت على ما ينظر إليه بالدور الحاسم فى الحياة المعاصرة للجماعات غير الرسمية Informal Groups كالاسرة وجماعة النبلاء Peer Group وزملاء العمل Work Colleagues.

إن الترجمات المبكرة للتعددية قد طورت لتفسر أعمال الديمقراطيات الليبرالية فيما يتصل بفعاليات الجماعات المنظمة وليس الأفراد (ما كتبه مثلاً ترومان عام ١٩٥١) وقد تغير النموذج بمرور الزمن، ولكن من الممكن أن نؤكد ونتحقق من الأفكار التالية:

- جميع شرائح المجتمع قادرة على التأثير على سياسة الحكومة بفعالية أكبر إذا ما نظمت نفسها.

- إن سياسة الحكومة هى نتيجة المساومة والحلول الوسط بين هذه الجماعات.
- إن دور الحكومة هو أن تتصرف كحكم وتراقب ما إذا كان المشاركون يراعون قواعد اللعبة أم لا ؟؟؟.
- إن عملية صنع القرار الناشئة عن هذا التنافس ستكون ديمقراطية ومستقرة، لأسباب عديدة:

ـ فالجماعات تقبل بالحاجة إلى العدالة الكاملة لأحكام اللعبة.

ـ عضوية الجماعات تميل إلى أن تكون متشابكة على كونها محددة أو محصورة.

إن قيام أى جماعة باقتراح نهج معين للسياسة سيترتب عليه قيام جماعة أخرى باقتراح نهج مقابل.

وهكذا وعلى المدى البعيد... لا يمكن أن تسيطر مصلحة طرف واحد على العملية السياسية.

وتبين أن المستويات المتدنية من المشاركة فى هذه الجماعات قد أدت بالتعددية إلى موقف أكدت فيه التنافس والتنوع بين النخب **Elites** من جهة وتوالى الفرص أمام الناس ليقبلوا أو يرفضوا هذه المجموعة أو تلك من الحكام عن طريق الانتخاب من جهة أخرى.

لقد أدى هذا فى جوهرة إلى تبنى وجهة نظر النخبة فى السياسة، والتى تكون فيها العناصر الفعالة والرئيسية هى: "مجموعة القيادة وأولئك الذين يملكون ناصية الحكم". أما جماهير الشعب، وتحشدات الناس فى جماعات فإنها لا تملك أى دور فعال إلا فى بعض الأوقات، إذا امتلكت وسيلة للمسئولية والسيطرة. ويذهب البعض إلى أن هذا النظام أى التعددية **Pluralism** فى حقيقة الأمر ما هو إلا ضمانة كبيرة للفرد، إذ إن الفرد بمفرده يكون فى موقف ضعيف تجاه "الماكينة الحكومية" **Governmental Machine**، ولكن بوجود جماعة تمثله وتعمل نيابة عنه، فإنه يكون فى موقف سياسى أقوى، كما تضعف قوة الحكومة أمام مطالبه ورغباته **The Power Of Government to Ride Roughshod over His Wishes.**

وعلى أية حال ، فقد ثار تساؤل واضح حول ما إذا كان هـذا النظـام قادراً على التجاوب مع الفكرة الكلاسيكية للديمقراطية التـى تعنـى حرفيتهـا الحكم بواسطة الشعب، ويتضمن أكبر قدر من المشاركة.

ولذلك يذهب النقاش إلى القول، إنه بالرغم من أن التعدديـة لا يمكـن مساواتها بالديمقراطية فى معناها التقليدى... إلا أنها تبقى الـصيغة العمليـة الوحيدة لها فى العالم المعاصر حيث الدول القومية تتـصف بـضخامة عـدد السكان وأبنية اجتماعية اقتصادية معقدة Socio-economic Structures.

وأخيراً إن هذا النموذج أى التعددية... هو نموذج يهـدف إلـى خلـق التوازن والاسـتقرار Stability&Equilibrium ، وتبعـاً لـذلك تـصبح السياسة مادة للتعديل الهامشى أو الجذرى للحفاظ على أقل أو أكبر قدر مـن التوازن بين الجماعات.

سابعاً : النموذج النخبوى Elitism Model:

أما النموذج الآخر ، وهو نموذج رئيسى ، فهو نموذج حكم النخبة الذى يقول بأن القرارات الهامة فى الديمقراطية الليبرالية إنما تتخذ من قبل نخبـة فردية حاكمة أكثر من كونها نتاجاً للتنافس بين النخب المتنافسة.

والاتجاهان الرئيسيان فى الفكر النخبوى ينبعان من ظروف وأوضاع مختلفة:

١. الأول: ويشار إليه فى العادة بالمدرسة التقليدية Classical School ويرجع إلى القرن التاسع عشر وأوائل القرن الحالى، حينمـا اشـتهرت فـى أوروبا أسماء كل من Mosca و Pareto التى ارتبطت بها هـذه المدرسـة التى هى عبارة عن رد فعل علـى التنبـؤات الماركـسية للمـصير الحتمـى Inevitable Fate الذى كان ينتظر الديمقراطية الليبرالية.

وتتألف النخبة الحاكمة أو السياسية، بالنسبة لموسكا Mosca من أولئك الذين كرستهم أو هيأتهم أفكارهم وجذورهم الفطرية إلى هذه المهمة الخاصة ويعزز ذلك ما حصلوا عليه من تعليم ومهارات تدريبية أخرى. أما باريتو Pareto، فنظريته مختلفة، فهو لا يرى أن النخب تقوم على الخواص الطبيعية للأفـراد فى المجتمع، وإنما هى صفة جوهرية للتنظيم الذى يقع خلفها وبحجم كاف.

وهكذا، فإن صنع القرار أساساً فى أى تنظيم واسع لا يمكن، ولأسباب عملية محضة، أن ينهمك به جميع أفراد هذا التنظيم، ويواصل باريتو قائلاً: إن عملية صنع القرار هى قوة تجمع فى أيدى مجموعة صغيرة، تسعى دوماً إلى البقاء وضمان مصالحها الخاصة وهذه المصالح فى الغالب، متعارضة مع مصالح الجماعة، وفى العادة فإن مثل هذه النخبة تتحصن بقوة ومن الصعب تغييرها أو الإطاحة بها.

٢. أما الاتجاه الآخر فى الفكر النخبوى فقد تطور كنقد راديكالى للديمقراطية الليبرالية فى أمريكا فى الخمسينيات، على يد عالم الاجتماع السياسىC. Wright Mills سنة ١٩٥٦. وقال ملز Mills أن القرارات السياسية الهامة فى الولايات المتحدة قد صنعت فى ذلك الحين من جانب نخبة قوة تتألف من ثلاث مجموعات رئيسية: سياسية وعسكرية ونقابية.

ويقيم النخبيون استنتاجاتهم على دراسة الخلفيات المتعلقة بأولئك الذين جندتهم النخب، التى ثبت أنها إنما تأتى نسبياً من أصول اجتماعية فنية، وفى المقابل فإن الاتجاهات حول شئون السياسة يمكن الاستدلال عليها من هذه الخلفيات ومن قدرتهم على تنفيذ اختياراتهم المفروضة.

وبالنسبة لدُعاة النموذج النخبوى، فإن وجود هذه الصراعات هو أقل أهمية من الحقيقة القائلة، بأنها تحدث فى إطار اتفاق أساس حول طبيعة المؤسسات السياسية والاقتصادية فى المجتمع، وهنا فإن مفتاح الفهم للعملية السياسية هو فى محافظة النخب على هيمنتها، واعتقادها بأن بقاءها فى السلطة هو فى صالح الجميع.

أما الوجه الآخر للنقاش بين كل من الفئتين : (دعاة نموذج التعددية ، ودعاة نموذج النخبوية)، فهو اختلافهم حول المناهج Methodo المستخدمة فى البحث عن السلطة ، ومن المهم جدا هنا أن نلاحظ أن النقاش يدور بوجه خاص حول نقطة عامة ومؤداها:

ــ أن النموذج الذى يختاره المرء للتحليل إنما يعتمد بشكل أساسى على قيم المحلل Analyst Values.

ـ إن النُخب، بالنسبة للبعض، ما هى إلا مجموعة تتمتع بامتيازات قادرة معها على التأثير فى الأمور لمصلحتها.

ثامناً : التضامنية المركزية Corporatism:

قبل أن نفرغ من دراسة النماذج القائمة على العلاقات بين الجماعات والحكومة، يحسن بنا أن نكون فكرة عن مظهر آخر لها يتمثل فى "التضامنية المركزية" Corporatism.

حتى وقت قصير نسبياً، كان وصف نظام سياسى أو اقتصادى بأنه Corporatist إنما يعنى مساواته بالنظام الذى كان سائداً فى إيطاليا إبان الحكم الفاشستى Fascist Rule، ويصف هذا فى أبسط معانيه نظاماً تبقى فيه الصناعة مملوكة للقطاع الخاص، ولكنها تخضع لسيطرة الدولة وتستخدم فى خدمة المصالح القومية العليا.

تاسعاً : النظام السياسى:

وفى الحديث عن النظام السياسى اهتممنا بردود الفعل من مكوناته الداخلية إزاء العوامل التى تدخل النظام من البيئة المحيطة به. ولعل القياس أو التناظر على وجه الخصوص يفيد فى دراسة أهمية الديناميكيات والاستقرار فى حياة العملية السياسية.

بطبيعة الحال، إن العالم الحقيقى للسياسة ليس منظماً ومرتباً كما يمكن أن تعنى كلمة نظام System ، ولا هو مغلق كما يمكن أن توحى هذه الكلمة... ومع ذلك مالم نكن حريصين تماماً سندع تفكيرنا يصبح متحيزاً بسبب الكلمات التى نستخدمها : لماذا نستخدم الكلمة الواحدة فى الاستعمال الشعبى الدارج بأكثر من معنى؟ ، وما هى التحيزات والافتراضات التى تنطوى عليها؟ ، وما هو المعنى الذى يحجبها؟ ، هل هو مجرد صدفة أن القرن السابع عشر اعتبر السياسة مماثلة للجسم البشرى، بينما نرى، فى يومنا هذا، أنها تمثل بناء فكرياً يقوم على المنهج العلمى الحديث، الذى يبدو ذا معنى لنا.

فالنظام السياسي ينظر إليه ككائن حي به العديد من النظم والأنساق

الفرعية ، التي تعمل بتكامل وتآلف ، ولا تستطيع أن تعيش بدون ذلك.

عاشراً : الاستقرار Stability

إن تعبير نظام سياسى، يجب أن يستخدم ، مع بعض التحفظات ، فهو تعبير نسبى فى معناه ، تماماً كما هو الشأن بالنسبة للأفكار الأخرى التى درسناها من قبل.

وبمراعاتنا لهذا التحفظ، فإنه من الممكن تصنيف النشاطات التى وجد النظام للقيام بها، ويمكن أن نختصر هذه الأمور تحت عنوان عام هو : "القرارات"... فمن يتخذها؟ ، وكيف تتخذ؟ ، وكيف تُنفذ؟ ، ولماذا تُتَخذ بعض القرارات دون غيرها؟.

إن استقرار النظام System Stability يمثل الجزء الأعظم فى غاية وأهداف صنع القرار، وذلك يستهدف الحد من التغيير الاجتماعى وتشجيع هذا التغير فى آن واحد.. ولكن إلى المستوى الذى يبقى فيه النظام فى حالة مقبولة من التوازن Stable Equilibrium أو على الأقل حالة من عدم التوازن التى يمكن التساهل معها.

إن الأنظمة السياسية ـ على اختلافها ـ لديها هذا الاتجاه المحافظ القوى ولديها العزم والوسيلة الكفيلان بضمان وجودها.. وعلى النقيض مما قد يُفهم.. فإن الاستقرار إنما يعنى حالة من التغير المستمر، إذ ليس من الممكن الإبقاء على حالة قائمة غير مثمرة.

وينبغى أن لا تثير حدة العلاقات الأساسية بين القوى الاقتصادية والاجتماعية الارتباك، فهى تتغير ببطء وبشكل كاف، أو بين حين وآخر ، وذلك لكى يكون التغيير فى نطاق قدرات ميكانيكية النظام على احتمال الهزات الناجمة عن التغير.

فبالرغم من أن النظام نشيط أساساً، إلا أن السمة التى تلاحظ هى قصوره Inertiaits، والمشكلة ليست فى الخطو السريع للتغيير فى النظام بقدر ما هى فى تكييف نُسقه مع التغيرات فى المحيط الاقتصادى والاجتماعى،

ولا بد من القول هنا إن انهياراً حقيقياً فى النظام السياسى، أى تغييراً أساسياً فى طبيعته لهو أمر نادر الوقوع.

ونلاحظ أنه لا يوجد هناك نظام سياسى يمكنه العيش فى حالة من التغير الثورى بغير حدود أو إلى مالا نهاية، ذلك أنه ستكون هنالك رغبة قوية إلى الاستقرار ، كما أن الحاجة إلى فرض النظام اليومى سوف تفوق الحاجة إلى التغيير. وإذا لم يتم الوصول إلى تسوية نهائية بشأن ذلك، فإن حالة عدم الاستقرار سوف تصبح ـ بمرور الوقت ـ ذات طابع مؤسسى Institutionalized Instability.

حينئذ تصبح علاقات الصراع قاعدة، ويصبح مدى وحدود الصراع المسموح بع أمراً مفهوماً، أما أولئك الذى يبحثون ظاهرياً عن نظام سياسى جديد فإن لهم مصلحة ثابتة فى المحافظة على الوضع الراهن غير المستقر Unstable Status Quo.

وحتى الأنظمة التى ترفع شعار الأهداف الثورية، هى فى الحقيقة مهتمة بالاستقرار، ما عدا فترات البداية، على أن تكون قصيرة فى أمدها، ويقع الاتحاد السوفيتى والصين فى هذه الفئة. وهكذا فإن كثيراً من الدراسات السياسية ينصب على استقرار النظام السياسى، وعلى الصراع والتغير فى ذلك فى إطار البحث عن الاستقرار.

حادي عشر : الديناميكية "الحركية" Dynamics

إن معنى وأهمية الاستقرار السياسى، والتغيير ـ بالنسبة للمواطن ـ فى نظام سياسى معين إنما يعتمد جزئياً على التجربة المعاشة أو المسجلة فى الذاكرة، ولكن ، وبنفس القدر ، يكون قادراً على فهم التاريخ والتقاليد والأساطير فى ذلك النظام السياسى.

إن حركية النظام أو ديناميكياته يمكن أن تتجاوز مجرد التكيف للمحافظة على الاستقرار بدرجة أساسية، وأن التحديات للنظام القائم من داخل النظام أو خارجه يمكن أن ترغم النظام على القيام بمسئوليات لا يمكن تصورها حتى اليوم، مثل تضمين الشئون الاقتصادية فى نطاق النشاط السياسى كما حدث فى

الولايات المتحدة فى الثلاثينيات، ولكن يستطيع النظام أن يمد حدوده، ونفوذه، وثروته من خلال ضم أقاليم أو توسع خارجى (إمبريالى) كما فعلت بريطانيا فى القرن التاسع عشر.

ولا شك بأن ديناميكية النظام يمكن أن تأتى من طبقة بعينها أو نخبة معينة، وتفرضها متطلبات وضرورات الوضع أو إمكانات الكسب المتاحة لهذه الجماعات، وللتأكد من مثل هذه الأهداف فإنه يتعين السيطرة على العناصر المؤسسية الضرورية (أكانت الملكية، أم البرلمان، أم الحزب السياسى، أو القوة القمعية كالشرطة والجيش) أو كانت غير ذلك وفى أى وقت كان.

ولعله يبدو أمراً متهوراً أن نقول بأن ديناميكيات النظام السياسى إنما تعتمد على وضع معين واحد فقط، كالصراع الطبقى. لأن التاريخ قد لا يكون قصة الرجال العظام، ولكن من غير الحكمة أن نُسقط هؤلاء نهائياً من الاعتبار.

وفى الختام، تعتمد الديناميكيات للنظام على الإحساس بالحرمان النسبى Relative Deprivation والوعى بالبدائل الممكنة والقابلة للتطبيق، وإن الإمكانية الحقيقية للكسب المادى هى التى تعمل كمثير ودافع ويوازى ذلك فى خلق الديناميكية، الأهداف التى تحددها المبادىء الأيديولوجية للنظام، ومن غير الممكن أن نتجاهل الديناميكية الخلاقة للأفكار الدينية فى تاريخ الإنسانية، أو القوة المعاصرة للأفكار الماركسية.

ولا شك بأن عملية تحديد الأهداف تعتبر أمراً ضرورياً جداً لأى نظام سياسى ، سواء أكان فى ذلك تنفيذاً لإرادة إلهية، أو سعياً للتقدم المادى، أو تحقيقاً لحياة مثالية، وليس فى وسع أى نظام سياسى أن يستمر فى وجوده غير مرضى عنه، دون حد معين من النشاط والديناميكية، والتى بدونها يصبح تداعى النظام أمراً لا يمكن تفاديه.

ومما لا شك فيه أن عملية انهيار النظام وتداعيه (أو سقوطه)هو عملية طويلة نسبياً ، أي أنها تحدث عبر فترة طويلة ــ نسبياً ــ من الزمن ، ولكن استمراره يجعل احتمالية الثورة أو التغيرات الدراماتيكية كبيرة جداً،

وعليه فإن الطاقة الديناميكية الداخلية أمر مصيرى وحاسم للنظام السياسى، وعوامل سقوط النظام على أى حال، قد تأتى من داخله أو من خارجه أو من كليهما معاً.

ثاني عشر : التهدئة والتعبئة Reconciliation and Mobilization

فى إطار عرضنا لكل من الاستقرار والتغيير، نجد أن هناك نقطة بحاجة للتوضيح، وهى تتصل بالتمييز ما بين الأنظمة الديمقراطية الليبرالية من جهة والأنظمة الشمولية الشيوعية.

ففى الأنظمة الديمقراطية نجد أن قاعدة دعم الجماعات المسيطرة تتركز على المجموعات الاجتماعية القائمة، وبمعنى آخر أنها تنمو من التنظيم الاجتماعى القائم للطبقات والتسميات الاجتماعية الأخرى، أى أنها ذات صلة وقرابة مع البنية الاجتماعية للمجتمع الذى تقبض على ناصية الزعامة فيه.

فى مثل هذه المجتمعات تكون المصالحة Reconciliation هى الهدف الرئيسى لها وذلك للمحافظة على حد كاف من الرضى العام فى الأفكار والعمل، وتجانس كاف لدعم الواقع الراهن والكفاح فقط من أجل الإبقاء على حالة التوازن الاجتماعى الموجودة Social Equilibrium.

أما النظام الشيوعى، من حيث المبدأ على الأقل، فهو مختلف، فهذا النظام مفروض على نظام اجتماعى غريب، فلا يجمعه مع النظام القائم أى شىء، ولذا فهو يحاول ويسعى إلى نسفه وتدميره..

ولذا فإن هدف النظام ـ في هذا المنظور ـ ليس مجرد التهدئة فقط، وإنما هدفه التعبئة Mobilization ، وهى تعني شحذ طاقات المجتمع نحو التحول Transformation والتغيير فى النظام الاجتماعى ، وذلك بوسائل ثورية متطورة.

٦ ـ الفلسفة والمذاهب السياسية والفكر السياسي:

ترتبط الثقافة السياسية بالفلسفة السياسية وبنظم الحكم وبالفكر السياسي ارتباطاً وثيقاً ، فلقد تطورت نظم الحكم قبل ظهور المذاهب الفلسفية التي

تشرح قواعده ونظرياته ، فلكل نظام حكم مذهباً سياسياً واقتصاديا واجتماعيا وفلاسفة يسجلون هذا المذهب السياسي ، فإن التطور في نظم الحكم وفي نظر المحكومين إليها يتجلى في عرض مذاهب الحكم منذ وجدت للحكم فلسفة ، فكل من الفلسفة والفكر السياسي والمذاهب السياسية مرتبطة بالزمان والمكان والأرض والشعب والسلطة الحاكمة وما يتبعها من القوة السياسية وقوة عناصر التنشئة والأيدلوجية والعقيدة والفلسفة السائدة في المجتمع، وهناك نظرات مختلفة تجاه : الحرية ـ العدالة ـ المساواة ، وهي الاتجاهات الثلاثة الرئيسية في الفلسفة السياسية منذ نشأة المجتمع الإنساني وحتى الوقت الحالي .

ولكل مذهب أو فلسفة سياسية أو فكر سياسي رواده ومفكريه ، منذ فلاسفة اليونان العظام : سقراط ـ أفلاطون ـ أرسطو ـ هيردوت، الذين أصبغوا مذهب الحكم في بلاد اليونان : أثينا ـ أسبرطة ، بالصبغة الفلسفية السياسية ، وعملوا على ارتقاء الفكر السياسي ، بل وتناولوا قواعد الحكم وحقوق المحكومين على مختلف الأوجه .

وجاء من بعدهم جملة من المفكرين السياسيين من أمثال : شيشرون وسينكا وبولبيوس وماركوس أوريليوس رواقيان وأبيكتيوس والقديس أوغسطين والقديس توما الأكويني وجون أوف سلسبوري وجيل دي روما وجاك فيترب ودانتي اليجييزي ووليم أوكهام ومارسيليو أو بادو ، وميكافيللي وجوشاردان وباروتا وسكيبوس ومارتن لوثر وزونجل وفليب ميلانكتون وحنا كلفن وكاستلون وبيز وفرانسوا هوتمان وابن خلدون والغزالي والتوحيدي، وجان بودان الفرنسي وتوماس هوبز الإنجليزي وجون لوك الإنجليزي والبارون دي مونتسكيه الفرنسي وجان جاك روسو السويسري الفرنسي ودافيد هيوم وجريميبنتام وجون استيوارت ميل، وماركس وفردريك إنجلز وجون أوستن وفولتير وإدموند بيرك وتوماس جيفرسون ، وصولا لفلاسفة القرن العشرين من جورج سوريل وجيمس برنهام وفردريك أوجست فون هابيك وجرهام والاس وهنري كيسينجر وصامويل هنجنتون وغيرهم الكثير والكثير ...

ومن أهم المذاهب والفلسفات والسياسية والفكر السياسي:

– الليبرالية Liberalisim

الليبرالية هي التحررية أو المذهب الفردي ، وهي إطار سياسي يصف الحياة السياسية ونظام الحكم في الدول ذات الاقتصاد الصناعي Industrialized Economics والتي تأخذ بالمبادئ الرأسمالية وتسود فيها الحرية كقيمة عليا ، وتؤكد الحرية الفردية وتقوم على المنافسة الحرة من أجل تحقيق الصالح العام عن طريق الصالح الخاص الفردي.

– الرأسمالية Capitalism

وهي اتجاه أو أسلوب إنتاجي تاريخي تتبناه الهيئات الاقتصادية، ويتسم بمجموعة من الخصائص أهمها إنتاج السلع وتوزيعها على نطاق واسع ، وبيع العمل وشراؤه كسلعة بواسطة رأس المال ، وتحقيق فائض للقيمة ، وتراكم رأس المال وإعادة خلقه من جديد على نطاق واسع ، وهي النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي حل محل الإقطاع ويقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج واستغلال العمل واستخلاص فائض القيمة ، ونشأت الرأسمالية في القرن السادس عشر ، ودخلت في القرن العشرين أعلى مراحلها وهي مرحلة الإمبريالية الاحتكارية التي تتميز بسيطرة الاحتكارات وتحكم الأقلية المالية .

– التعددية Pluralism

تحدثنا عن التعددية في المفاهيم السياسية سابقاً ، وهي النظرية التي تدور حولها الليبرالية الحديثة ، وهي وجود أكثر من حركة أو حزب سياسي في النظام السياسي الواحد ، ويتنافس الجميع من أجل الوصول للسلطة، والتعددية تعني بأن كل كيان في الوجود يتكون من أجزاء مستقلة ولكل جزء جوهره المتميز والخاص ، والتعددية هي أساس وجوهر الدولة القومية الحديثة Modern Nation-Stateالتي يوجد بها برلمان يعمل بصورة متماسكة ومستمرة Cohernt & Consistent وبها أبنية اجتماعية واقتصادية معقدة Socio-Economic Structures ومواقف وسط حقيقية Genuine

Compromise بين الجماعات وتهدف التعددية أخيراً إلى خلق التوازن والاستقرار Equilibrium & Stability .

ـ الاشتراكية Socialism

هي نظام اجتماعي اقتصادي يقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج ، وقد تكون هذه الملكية العامة للدولة أو ملكية تعاونية جماعية ، وتؤدي الاشتراكية للقضاء على الطبقات المستغلة واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان والتعاون بين العمال وعدم وجود اضطهاد اجتماعي وعدم وجود تناقض بين الريف والحضر .

ـ اشتراكية ديمقراطية Social Democratic

هي نموذج يخالف الاشتراكية الثورية ، أي قيام البعد الاشتراكي في الحكم بجانب الديمقراطية ، وهي حركة عالمية تزعمتها ألمانيا ومصر في أواخر السبعينات من القرن الماضي ، وتحاول الحركة تحقيق الفكر الاشتراكي اقتصاديا بأسلوب ديمقراطي ، والتأثير على الحكومات المحافظة Conservative Government.

ـ الماركسية Marxism

وهي حركة تعود إلى كارل ماركس الداعية الأول لها والداعي إلى نظرية الطبقة Class Theory، فالطبقة هي أهم وحدة يمكن من خلالها فهم السياسة ، وأن المجتمع الرأسمالي يقوم على البرجوازية، بينما يقوم المجتمع الاشتراكي على طبقة البروليتاريا Proletariat ، والنظرية الماركسية منظومة من الآراء الفلسفية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشكل رؤية متكاملة للعالم ، وتقوم أساساً على التفسير المادي للتاريخ ، ومكونات الماركسية المترابطة عضوياً فهي : المادية الجدلية والمادية التاريخية والاقتصاد السياسي والشيوعية العلمية وإقامة ديكتاتورية البروليتاريا التي تهدف إلى تصفية استغلال الإنسان لأخيه الإنسان .

ـ الفاشية Fascim

هي حركة سياسية حققت نجاحاً في إيطاليا بزعامة موسوليني ، ومذهبها

إقامة نظام ديكتاتوري غير برلماني يقوم على أساس تمجيد الدولة والعداء للديمقراطية والليبرالية والاشتراكية ، وشعارها (كل شيء للدولة ٠٠لا شيء ضد الدولة ولا شيء خارج الدولة) . كما أن الفاشية لا يهمها سعادة الفرد واحترام حرياته وكرامته ، بل لا يهمها سوى رفع شأن البلاد في الميدان الدولي ، ونظامها السياسي يقوم على مجلس نيابي يمثل الحرف والمهن ويرسم السياسة العليا للدولة مجلس الفاشية برئاسة الزعيم .

ـ الشيوعية Communism

الشيوعية ما هي إلا حركة فكرية وسياسية تهدف إلى تحقيق مجتمع شيوعي لا طبقي Communist Classless Society بالأساليب الديمقراطية الحديثة بدلا من ثورة العنف وتهدف إلى حكم طبقة البروليتاريا والتقدم السلمي المنتظم للمجتمع لامتلاك الدولة كل آليات الانتاج والخدمات في مقابل توفير كل أسباب المعيشة الكريمة لكافة أفراد الشعب ، والمحو الكامل للفروق الطبقية ومحو الفروق الثقافية والتقريب على نحو أكبر بين الأمم والثقافات القومية والتقدم نحو التجانس الاجتماعي .

ـ الشمولية Totaliterianism

هو نمط مثالي من أنماط علم الاجتماع السياسي نادى به كثير من العلماء والكُتاب الأوربيين والأمريكيين ، ويتطلب وجود عقيدة سياسية رسمية ومتطورة واحدة في المجتمع ووجود حزب سياسي واحد محتكر للقوة السياسية في المجتمع ويعمل هذا الحزب على تطبيق العقيدة السياسية وتنشئة المجتمع على أساسها ووجود خط سياسي فاصل بين القادة وغير القادة ويمكن عبور هذا الخط بشروط عقائدية وقيام النظام السياسي على أساس التعبئة السياسية الدائمة من أجل تحقيق الأهداف الدائمة للعقيدة السياسية، ويطلف لفظ شمولي على أي نظام سياسي ينفذ سياسة الحزب الواحد والعقيدة الواحدة.

ـ أهم مراجع الفصل الأول :

لمزيد من القراءات حول علم السياسة، يمكن مراجعة بعض المراجع التالية:

١ــ إبراهيم درويش ، علم السياسة ، القاهــــرة ، دار النهـــضة العربيـــة ، ١٩٩٢م .

٢ ــ أميرة حلمي مطر ، في فلسفة السياسة ، القاهرة ، دار الثقافة للطباعـــة والنشر ، ١٩٧٨م ، ط٢.

٣ ــ على عبد القادر ، مقدمة في النظرية الـــسياسية ، القـــاهرة ، نهـــضة الشرق ، ١٩٧٤م.

٤ ــ محمد توفيق رمزي ، علم السياسة أو مقدمة في أصول الحكم ، القاهرة ، مكتبة النهضة العربية ، ١٩٥٧ ، ط٢.

٥ ــ محمد الدجاني ومنذر الدجاني ، السياسة : نظريات ومفاهيم ، فلسطين ، جامعة القدس ، ٢٠٠٠ .

٧ ــ بطرس غالي وخيري عيسى ، المدخل في علـــم الـــسياسة ، القـــاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٦م.

٨ــ محمد على العويني، العلوم السياسية : دراسة في الأصـــول : النظريـــات والتطبيق ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٨٨م.

٩ ــ بيتر غيل وجيفري بونتون ، مقدمة في علم السياسة ، ترجمـــة محمـــد مصالحة ، عمـــان الأردن ، منـــشورات الجامعـــة الأردنيـــة ١/٩١، ١٩٩١م ــ١٤١١هــ .

١١ــ د. إسماعيل عبد الفتاح ود. محمود منصور ، النظم السياسية وسياسات الإعلام ، الاسكندرية ، مركز الاسكندرية للكتاب ، ٢٠٠٦م .

١٢ ــ د. إســـماعيل عبـــد الفتـــاح ، موســـوعة المـــصطلحات الـــسياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧م .

١٣ ــ عبد الفتاح مصطفى غنيمة، نحو فلسفة السياسة، الإسكندرية ، رواي للطباعة، ١٩٩٩م .

الفصل الثاني

الدولة والديمقراطية والدستور

هناك علاقة وثيقة بين الدولة وبين الديمقراطية والدستور ، فلا توجد دولة ليس لديها دستور مكتوب سوى إسرائيل نظراً لعدم تحديد حدودها تحديداً نهائيا ودائما ، وإنجلترا التي لديها دستور غير مكتوب ، وليس هناك دولة يمكن أن تدعو إلى غير الديمقراطية كأسلوب حياة ومنهج حكم ، ولذلك ، سنوجز في الحديث عن هذه المعطيات والمفاهيم السياسية: الدولة ــ الديمقراطية ــ الدستور .

١ ــ الدولة بين المفهوم والعناصر:

نلاحظ أنه قد تم استخدام لفظ الدولة منذ مئات السنين في التاريخ السياسي ، بقصد التعبير عن وحدة سياسية اتخذت مضموناً مختلفاً في الفكر السياسي والفلسفي والاجتماعي ، وأن مضمون الدولة في العصور المختلفة تم من خلال الصور المختلفة التي اتخذتها الدولة في الواقع السياسي ، وقد تغير من صورة إلى صورة أخرى ابتداء من دولة المدينة والإمبراطورية الرومانية ، ومن قبلهم المدن المصرية في الدلتا :

ــ فلقد استعمل مفهوم الدولة كمرادف للأمة أو المجتمع أو المؤسسة أو المنظمة أو السلطة أو السيادة أو الحكومة ، أو الحكام أو السياسة أو مجموعة الأمم...

ــ واعتباراً من منتصف القرن السادس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر اختلط مفهوم الدولة بمفهوم الحكومة والحكام...

ــ وجاء الفكر الماركسي ، فأسهم في إضافة تعقيدات متعددة إلى مفهوم الدولة ، سواء في تفهمه لها في المرحلة الأولى من الشيوعية حتى مفهومها كمفهوم متعادل للسياسة .

فمفهوم الدولة قد استعمل على مر التاريخ السياسي بقصد التعبير عن وحدة سياسية اتخذت مضمونا مختلفاً في الفكر الفلسفي وصوراً متباينة فيه ومتعددة في الواقع السياسي الدولي.

والدولة هي النظام السياسي الوحيد المُعترف به على مستوى العالم ، فأعضاء الأمم المتحدة لابد وأن يكونوا دولاً ، وأعضاء المنظمات الدولية والإقليمية ، فكل دولة في العالم لها نظام سياسي ، ولكل دولة لها :

- دستورها ...
- ولها نظامها ...
- ولها حكامها ...
- ولها حدودها ...
- ولها الاعتراف الدولي بها ...
- ولها تجارتها
- ولها شعبها ...
- ولها فلسفتها وحياتها السياسية الخاصة...
- ولها تاريخها التليد الذي تفتخر به ... الخ ...

فتعني الدولة مجموعة من البشر تم تنظيمهم سياسياً في إطار الحكومة المستقلة ويعيشون على أرض محددة ، والمجتمع مجموعة من البشر يعيشون معتمدين على بعضهم البعض ، ويحاولون حل مشكلاتهم من خلال العمل المشترك ، ولذا تنقسم المجتمعات إلى مجتمعات صغيرة وكبيرة ، ومجتمعات متقدمة ونامية ومتخلفة ..الخ ..

ومن خلال نظرية الأصل الإلهي للدولة، ترجع نشأة الدولة إلى الله - وحده - وأن الإنسان ليس عاملاً أساسياً في النشأة ، وذلك بالرغم من أن الدولة نشأت من أجل الإنسان.

كما أن العنصر المركزي الرئيسي في دراسة الاجتماع والسياسة والجغرافيا هو الدولة ، إلا أن الجميع لم يتوصلوا أو يتنبأوا بنظرية خاصة عن الدولة ... وبالرغم من ذلك ، أصبحت الدولة هي القطب الجاذب لكل الأنشطة البشرية،

وأصبحت تتدخل في حياة الإنسان وأنشطته ، فظهرت فكرة الدولة في المصطلحات السياسية في القرن السادس عشر ، باعتبارها شكلاً سياسياً تجاه الأحلام القديمة للسيادة والسلطة المستمدة من الجذور الرومانية الإقطاعية ، وتطورت الدولة حتى وصلت للشكل الحالي لها ، فالدولة بشكلها المعاصر ما هي إلا نتيجة التطور التاريخي لها . فليس من السهولة وضع تعريف محدد وشامل للدولة ، لأن ذلك الأمر ينبثق من أمور عديدة منها :

- أن مفهوم الدولة قد استعمل على مر التاريخ السياسي بقصد التعبير عن وحدة سياسية اتخذت عدة مضامين وأشكال في الفكر السياسي .
- أن مفهوم الدولة تطور وتغير وظهر في أشكال مختلفة متعددة مثل الأمة أو المجتمع أو المؤسسة أو المنظمة أو السلطة وغيرها من المترادفات ، طبقاً لهوية الفكر السياسي ، وطبقاً للمرحلة التاريخية التي ظهر فيها المفهوم المعين .

ونتعرض هنا للدولة بمزيد من التفاصيل :

أ ـ تعريف الدولة ونشأتها :

- الدولة منظمة .... أي عبارة عن وسيلة لتحقيق أهداف معينة للجماعة السياسية ...

وهناك من يعلن أن الدولة جمعية ضمن جمعيات أخرى من خلال القانون الذي نودي به من قبل الحكومة التي تملك قوة سياسية بمقتضاها ترى دعائم النظام في الجماعة المقيمة في حدود الدولة ، وهي أيضاً مؤسسة ، لأنها مؤسسة سياسية تمييزاً لها عن المؤسسات السياسية الفرعية الأخرى التي تتفرع عنها مثل الحكومة والأحزاب والجماعات السياسية .

- الدولة هي جماعة من المواطنين الذين يشغلون إقليماً مستقلاً عن أي سلطان خارجي ويقوم عليه نظام سياسي له حق الطاعة أو على الأقل طاعة الأغلبية .
- والدولة هي مجموعة من البشر تم تنظيمهم سياسياً في إطار حكومة مستقلة ، ويعيشون على أرض محددة ، أي أن التعريف يشمل : مجموعة من

البشر يُكونون المجتمع والحكومة والأرض ، والمجتمع مجموعة من البشر يعيشون معتمدين على بعضهم البعض ، ويحاولون حل مشاكلهم من خلال العمل المشترك ...

وتنقسم المجتمعات إلى مجتمعات كبيرة ومجتمعات صغيرة ، ومجتمعات حضرية ومجتمعات نامية ومجتمعات صناعية ومجتمعات زراعية ومجتمعات رعوية ..الخ من التقسيمات السياسية ...

ولقد بدأ مفهوم الدولة – منذ منتصف القرن الثامن عشر – يأخذ طابعاً فنياً من الناحية القانونية والسياسية ، ولم لا ؟؟!! ، فهي خليط قانوني وسياسي واجتماعي واقتصادي .

– الدولة في القاموس الفلسفي عبارة عن مجموعة من الأعمال التي ينشأ عنها صالحاً أو منفعة عامة ، والدولة مجموعة مرتبطة من الأفكار ورد الفعل الجماعي ، كما أن الدولة نوع من التنظيم الاجتماعي الذي يحقق الأمان العام ضد التهديدات الداخلية والخارجية ...

– كما أن الدولة هي الإقليم السياسي صاحب السيادة الكاملة ومحور ارتكاز الجغرافيا السياسية ، حيث أنها في الغالب دراسة للدولة.

– يرى البعض أن الدولة المنظمة هي عبارة عن وسيلة لتحقيق أهداف معينة للجماعة السياسية ، ويرى آخرون أن الدولة ASSOCIATION حيث ذهبوا إلى اعتبارها جمعية ضمن جمعيات أخرى تعمل من خلال القانون الذي نودي به من قبل الحكومة التي تملك قوة سياسية تقوم بمقتضاها بإرساء دعائم النظام في الجماعة المقامة في حدود الدولة ، بينما يراها آخرون بالمؤسسية INSTITUTION وهي في هذا الشأن المؤسسة السياسية الأم تمييزاً لها عن المؤسسات السياسية الفرعية الأخرى التي تنبثق منها مثل الحكومة والأحزاب والتجمعات السياسية....

– ولذا كان الإجماع بين المفكرين على ضرورة توافر عنصرين على الأقل وهما :

- العنصر الإنساني ونعني به المواطنين ...

• والعنصر المادي ونعني به الأرض أو الإقليم

فهي الشخص المعنوي الذي يمثل أمة تقطن أرضاً معينة والذي بيده السلطة العامة ، أو كما يسمونها ، السيادة.

ـ الدولة عبارة عن ذلك الشخص المعنوي الذي يمثل أُمة تقطن أرضاً معينة ، والذي بيده السلطة العامة أو كما يسمونها : السيادة .

ـ من حيث علاقة الدولة بالمجتمع ، تعتبر الدولة هي جماعة أو جمعية ، ولا تعتبرها مؤسسة أو منظمة ، لأن الجماعة أو الجمعية ، كما قال ما كيفي ، تعني مجموعة من الأشخاص أو المواطنين الذين يكّونون عضويتها ، وينضمون في وحدة مشتركة بغرض مشترك وهو الوحدة في شكل المؤسسة أو المنظمة ، ولا يعني مباشرة مجموعة الأشخاص ، إنما يعني الشكل أو الجهاز أو الأسلوب المنظم لنشاطات متعلقة لبعضها مباشرة ، فنجد أن العنصر البشري الإنساني هو الجوهر في قيام الدولة واستمرارها ..

ـ يستعمل مفهوم الدولة كمرادف للأمة أو المجتمع أو المؤسسة أو المنظمة أو الحكومة أو الحكام أو السياسة أو مجموعة الأمير أو الإمبراطورية أو الجمهورية أو الملكية .

ـ الدولة منظمة ، وهي عبارة عن وسيلة لتحقيق أهداف معينة للجماعة السياسية ، وهناك رأي يري تعريف الدولة بالمؤسسة ، وهي في هذا الشأن المؤسسة السياسية الرئيسية ، متميزة عن غيرها من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية : المحلية والإقليمية والدولية .

ـ الدولة هي عدد ضخم من الناس يطيعون ـ في إقليم محدد المعالم ـ عدداً صغيراً آخر من الناس ، بينما المجتمع يتكون من عدة مجموعات من البشر يعيشون معاً من أجل إشباع حاجات متبادلة بينهم .

ـ الدولة كيان سياسي وقانوني مُنظم ، يُمثل في مجموعة من الأفراد يقيمون على أرض محددة ويخضعون لتنظيم سياسي وقانوني واجتماعي معين تفرضه سلطة عليا تتمتع بحق استخدام القوة.

ـ الدولة ما هي إلا اتحاد يحفظ داخل مجمع محدد إقليمها الظروف الخارجية

العامة للنظام الاجتماعي ، وذلك للعمل من خلال قانون يعلن بسلطة حكومة مخولة بسلطة قهرية لتحقيق هذه الغاية .

ــ الدولة هي سلطة النظام الحكومي تمارسها حكومات قوية على العديد من السكان الموزعين في مناطق واسعة أو صغيرة ، ولذا فالدولة ــ من وجهة هذا القول ــ تتكون أو تتألف من ثلاثة عناصر أو من أركان ثلاثة فقط هي : السكان ، السلطة ، السيادة .

ــ الدولة هي النظام السياسي لمجتمع من المجتمعات، وهناك خلاف كبير حول ما إذا كانت الدولة غاية أم وسيلة ، أو إذا ما كانت الدولة تعبير عن الإرادة أو تعبير عن الإجبار .

ــ ويرى ماكس فيفر أن الدولة جمعية سياسية منظمة لها قوة وقدرة على الإجبار ، ويعلن أن الدولة تسمى كذلك مادامت هيئتها التنفيذية تقبض بنجاح على احتكار ممارسة القوة الشرعية لوضع أوامرها موضع التنفيذ .

ــ يري ابن خلدون أن الدولة ما هي إلا نتيجة الحاجة إلى الاجتماع والحكم، فلقد تطورت الحياة الاجتماعية ، التي تتطلب نظاما سياسياً ، فنشأت الدولة ، وهي أهم المؤسسات الاجتماعية حين تتغلب جماعة من البدو ذات عصبة فتتأسس الدولة أو المُلك.

ــ ويري جون لوك أن الدولة ماهي إلا القوة التنفيذية للقانون الطبيعي ، ولهذه القوة أقسام ثلاثة هي:

- القوة التشريعية لتقرير قواعد السلوك السليمة .
- القوة القضائية لتطبيق تلك القواعد على سلوك الخاضعين لتلك القوة .
- القوة الجزائية أو التنفيذية لتنفيذ ما تشير به القوة القضائية قبل أعضاء مجتمعها .

ــ ويرى هيجل أن الدولة مُركب من الأسرة والمجتمع المدني ، فالأسرة تبرز عنصر الإرادة الكلية في الفكرة الأخلاقية ، والمجتمع المدني يبرز عنصر الإرادة الجزئية في الفكرة الأخلاقية ، أما الدولة فتبرز عنصر التأليف بين الكلية والجزئية في الفكرة الأخلاقية، أي أن مهمتها تكون في تحقيق الاتفاق

التام بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة ....

ويصف هيجل الدولة بقوله : إنها هي الحقيقة الفعلية للفكرة الموضوعية ، أي أنها الروح الخلاقة بوصفها إرادة واضحة لذاتها ، تدرك ذاتها وتحقق ذاتها بقدر هذا الإدراك، وخير النظم في الدولة هي الملكية الدستورية.

ـ يُعرف علم السياسة بأنه علم الدولة ، وبذلك فالدولة ما هي إلا المنظمة السياسية الكبرى التي ينتظم الناس في العيش تحت لوائها ويدينون لها بالطاعة والولاء.

ب ـ عناصر وأركان الدولة :

اختلف فقهاء السياسة والنظم السياسية في تحديد عناصر الدولة ، فيوجد تعدد وخلاف كبير في هذا المجال بين الباحثين والمتخصصين والخبراء على عناصر الدولة الأساسية، فبعضهم يوسع المجال فيركز على ستة عناصر وأركان للدولة هي:

١ ـ السكان .

٢ ـ الإقليم .

٣ ـ الحكومة .

٤ ـ السيادة .

٥ ـ الاستقلال .

٦ ـ الاعتراف الدولي .

وهناك من يحدد عنصرين أو ثلاثة وهم :

١ ـ الجماعة البشرية (الشعب)

٢ ـ الإقليم .

٣ ـ السلطة السياسية ..

وهناك من المفكرين والفلاسفة من يدمج بعض العناصر مع بعضها ، فيعلن أن ركني الدولة هما :

ـ العنصر الإنساني ويعني به المواطنين ...

ـ والعنصر المادي ويعني به الأرض أو الإقليم .

وللدولة صفات أصيلة يجب أن نوضحها قبل أن نستعرض أركانها وعناصرها الأساسية ، وهذه الصفات تتلخص فيما يلي :

ـ كيان طبيعي واقعي ملموس ، يمكن تحديده على وجه الأرض .

ـ كيان معنوي أو شخصية قانونية لها اسم تمتاز به .

ـ حكومة مُنظمة تتسم بطابع الاستمرار .

ـ عدد من الناس تجتمع إرادتهم على العيش والولاء لهذه المؤسسة الكبرى وهم السكان .

ـ استقلال في الإدارة داخليا وخارجياً ، وتحرر من أي تدخل أجنبي ، أي سيادة كاملة للدولة .

ولكن ، هناك عدة عناصر أساسية وأركان رئيسية ، لابد منها في قيام الدولة واستمرارها ، وهي الشعب ، والأرض ، والسيادة ، والاعتراف الدولي ، نستعرضها على النحو التالي :

١ ـ الشعب :

عنصر الشعب أو الجماهير أو المواطنون أو السكان أو الناس أو الأفراد أو الأمة، ويطلق على هذا العنصر مفاهيم مختلفة مثل الناس أو الأفراد أو الأمة أو الشعب أو السكان ...

وأكمل مفهوم هو : الشعب، أي أن العنصر الإنساني هو أهم عنصر في الدولة ، ويعبر عن مكونات هذا العنصر من خلال العضوية في الدولة ، التي هي المواطنين أو المواطنة ..

ويذهب أفلاطون إلى وصف المواطنين بإيجاز فيقول : (المواطن هو الإنسان الذي يتمتع بامتياز شرف الإسهام في الدولة ، والمواطنون هم جميع الأفراد الذين يحملون جنسية الدولة) ...

ويذهب أرسطو إلى وصف المواطنون بأنهم (الإنسان الذي يشارك في تحقيق العدالة والإسهام في وظائف الدولة)...

٢ ـ الإقليم :

عنصر أو ركن الإقليم من أهم عناصر وأركان الدولة ، فيتوقف استقرار

العنصر الإنساني في الدولة على رقعة أرض على سبيل الدوام والاستقرار ومما تتحدد عليه معالم هذه الأرض مثل الحدود الجغرافية لعنصر الإقليم ، ويتكون عنصر الإقليم مما يلي :

ـ الأرض ، وهي المساحة المحددة المعالم ، والتي يقطن عليها المواطنون ، وما يقع تحت سطحها بلا حدود لأعماقها ، وما فيها من ثروات كالبترول والمعادن وغيرها ، ولا يشترط أن تكون مساحتها متصلة ببعضها ، فيمكن أن تكون مجزأة ومنفصلة عن بعضها ، ولا يشترط حد أدنى من المساحة ، فهناك دولا مساحتها في حدود كيلو متر مربع واحد ...

ـ المساحة المائية ، وتكون هذه المساحات من الأنهار والبحار والبحيرات والمستنقعات وغيرها من المجاري المائية في داخل حدود الأرض أو الدولة ، وتمتد ملكية الدولة إلى أجزاء من المساحات المائية العامة الدولية المجاورة لحدودها وتسمى هذه المساحات المائية بـــ : المياه الإقليمية .

ـ الفضاء الجوي ، وهو الذي يعلو مساحة الأرض دون تقيد أو حدود أو ارتفاعات معينة ، فالإقليم يشمل ما تحت الأرض والمياه بصورة مطلقة دون تحديد أعماق معينة وفضائها الجوي دون أية تحديدات ، ولكن يحكم الارتفاع القدرة على حماية هذا الفضاء ...

٣ ـ الاستقلال أو السيادة :

عنصر الاستقلال أو السيادة أو النظام السياسي، وهذا العنصر يعني قدرة الدولة على بناء سياساتها الداخلية والخارجية دون الخضوع لأي إرادة خارج حدود إقليمها وخارج حدودها ...

ويتضمن بطبيعة الحال حرية تصرف الدولة في صنع قراراتها ويمنع تواجد أية قيود ترد على هذه الحرية، فالدولة المستقلة هي المنصبة في تقاليد القانون الدولي العام والعلاقات الدولية والعُرف الدولي ، واستناداً إلى ذلك ، فإن تخلف هذا العنصر نتيجة احتلال أو استعمار يفقد الدولة طبيعتها الدولية ويحولها إلى مستعمرة أو إقليم محتل ، مع أنه يجب أن يلاحظ أن احتلال جزء من إقليم الدولة بالقوة لا تعني فقدان الدولة لعنصر الاستقلال ، ولا ينبغي

فقدان هذا الجزء المحتل لهذا العنصر أيضاً ، وبالتالي لا تفقد الدولة ملكيتها مطلقاً على هذا الجزء ، مهما طالت مدة الاحتلال .

والنظام السياسي هو الذي يدين بالولاء والطاعة له أغلبية المواطنين ، إن لم يكن جميعهم ، وهو العنصر المميز للدولة على أساس أنه المميز الأساسي لها عن غيرها من الجماعات البشرية والوحدات الإنسانية التي سبقتها .

والنظام السياسي يطلقون عليه الحكومة أو السلطة ، ويعنون بها السلطة الآمرة في الجماعة ، وإذا كانت الحكومة على نحو ما ، سوف نرى أنها هي أعلى المؤسسات السياسية الرسمية في الدولة ، إلا أنها ليست المؤسسة أو السلطة الوحيدة ، وقد أدى سمو الحكومة على هذا النحو إلى حدوث خلط بين الحكومة والدولة، وكذلك اعتبار الحكومة هي كل السلطة السياسية في الدولة، والوضع الصحيح هو أن النظام السياسي ككل ـ وليست الحكومة فقط ـ هي العنصر الرابع في الدولة والذي تنبثق منه مؤسسات الدولة السياسية التي يتمثل فيها تنظيم الدولة.

فأفلاطون مثلاً أقام مفهومين للدولة في فكره الفلسفي السياسي :

ـ أحدهما يعبر عن الدولة المثالية ، وتتحدد أهم تأملات أفلاطون الفلسفية السياسية على النحو التالي :

١) أصل تواجد الدولة العدالة ، ويرى منها أن الدولة قد نشأت وليدة الحاجات المتبادلة ، ومن ثم ، فلم تنشأ الدولة نتيجة القوة أو الغلبة ، بل إنها بدون فكرة السلطة لم يكن لها وجود في نظر أفلاطون ، ويتصور أن فكرة العدالة هي رباط المجتمع .

٢) الدولة المثالية هي منزل الفيلسوف .

٣) تقسيم العمل وتقسيم المجتمع .

٤) الملكية والأسرة .

٥) التعليم .

٦) دور القانون .

ـ وثانيهما : عن الدولة المختلطة ، وقد صبَّ أفلاطون تأملاته الفلسفية في

محاور السياسة والقوانين .

أما الاستقلال فقد يعنى قدرة الدولة على بناء سياستها الداخلية والخارجية دون الخضوع لأي إرادة خارج حدودها الإقليمية ، ومنع تواجد أي قيود على هذه الحرية.

والسيادة هي الدعامة التي تقوم عليها العلاقات الدولية ، فلقد رغبت الدول في أن تحقق مبدأ سيادتها في الشئون الداخلية والخارجية ، مهما كلفها ذلك من تضحيات ، وبفضل هذا التحمس استطاع مبدأ السيادة أن يفرض نفسه على مسرح السياسة العالمية، واستطاع أن يحسم بقوة الشعوب كثيراً من المشاكل على النطاق الدولي ...

والسيادة التامة مبدأ قويم في حد ذاته ، والسيادة بلا شك فضيلة سياسية ، وذلك لأن السيادة بالمعنى الدقيق لا وجود لها في ميدان العلاقات السياسية ، ولا يعترف بها القانون الدولي ، وإذا جاز أن يكون هذا المبدأ هو محور القانون الداخلي ، فلا يصح أن يتحكم في المحيط الدولي ، ويجب أن يحل محله : مبدأ التضامن الدولي ، أو مبدأ التوازن الدولي ، وأهم مظاهر السيادة هو الاستقلال للدولة عن الدول الأخرى .

٤ ـ الاعتراف الدولي :

والاعتراف الدولي ركن هام وعنصر مهم من عناصر وأركان الدولة ، فبدون الاعتراف الدولي بقيام الدولة وسيادتها ، لا يمكن للدولة الانخراط في المجتمع الدولي ، ولا يمكنها إقامة علاقات سلمية مع كافة الدول ، ولا يمكنها التمتع بعضوية المنظمات الدولية والمنظمات الدولية الإقليمية ، ولا يمكنها عمل جواز سفر لمواطنيها للتنقل عبر الدول المختلفة به ...

فالاعتراف الدولي هو السد المنيع والأفق الواسع لقيام الدولة على أُسس عالمية معترف بها في المحافل الدولية المختلفة ، ولذلك ، لابد من الحرص على هذا الركن الركين والعنصر المتين من عناصر الدولة ، لأنه يعني توكيد السيادة وتحقيق السلم والأمن الدوليين ، والمشاركة العالمية الواسعة في كافة التجمعات والتنظيمات والمؤسسات الدولية...

ولذلك ، تجد أن هناك بعض الدول قامت وفشلت في الحصول على الاعتراف الدولي بها وباستقلالها وبسيادتها ، ولم تستمر في ذلك طويلاً بسبب عدم توافر الاعتراف الدولي بهذه الدولة ، ومنها فلسطين والجمهورية الصحراوية ومناطق مختلفة في البلقان ...وغيرها ...

٢ ــ الديمقراطية:

ترجع نشأة الديمقراطية إلى بلاد الإغريق ، فهم أول من نادوا بالديمقراطية ، وهم أول من طبقوها ، في المدن الإغريقية العريقة مثل أثينا وأسبرطة ، وكانوا لا يعترفون بالسيادة فيما بينهم إلا بالقانون ، وكان القانون من صنع الشعب ، أي أن الشعب كان هو الذي يبحث ويصدر القوانين ، وكان يبحث جميع شئونه بنفسه وباشتراك مجموعة من الأفراد ، وكانت تتميز بطابع يباعد بينها وبين الديمقراطية الحديثة ، حيث كانت أقرب إلى روح النظام الأرستقراطي ، وهي بمثابة حكم الأقلية وسيطرة فكرها على الأكثرية ، وعلى الرغم من ذلك ، فإن تطبيق الديمقراطية في المجتمعات القديمة التي كانت تتخذ طابع حكم الأقلية ، إلا أنه يلتقي مع الديمقراطية الحديثة في هدفها ، وهو اشتراك الشعب في تصريف شئون الحكم .

والديمقراطية كنظام للحكم يراد بها النظام السياسي الذي تكون الحكومة فيه هي حكومة الشعب ، ويتمتع الأفراد بحقوقهم وحرياتهم على قدم المساواة ، ولكن الديمقراطية سارت مذهباً من المذاهب الفلسفية التي تبحث في المجالات الاجتماعية ، وهذه الفلسفة تقوم على أن السلطة السياسية في الدولة يجب أن يكون مصدرها الإرادة العامة للدولة ، فالديمقراطية هي مسألة عقيدة وإيمان بفكرة سياسية ، غايتها إسناد السلطة السياسية إلى الشعب ، ولذلك ، وصفت بأنها مسألة عقل وقلب ، وليست مسألة خبز وزيت ، كما سنوضح في تعريفات الديمقراطية ...

وهناك الديمقراطية التقليدية التي تعني الديمقراطية الغربية المستوحاة من

الثورة الفرنسية ، وهي ديمقراطية ذات صبغة سياسية وروحية ، كانت تستهدف تحرير الفرد من سيطرة الملوك والكنيسة والطوائف التي تهيمن عليها الدولة ، ومضمونها أن دور الدولة يجب أن يكون حماية الأفراد من منعهم من ممارسة حقوقهم المختلفة...

فالديمقراطية التقليدية لا تنظر إلى الفرد على أساس كونه فرداً فقط ، فهي تقدس الفرد دون أن تعبأ بكون الأفراد يعيشون في جماعة يطرأ عليهم ظروف عديدة ، ومن أجل ذلك ، ظهرت الديمقراطية الاجتماعية ، تلك الديمقراطية التي كانت وليدة المذاهب الاشتراكية الاجتماعية ، التي تمتدح تدخل الدولة في المجالات المختلفة.

فالديمقراطية إذن وليدة إرث تاريخي واجتماعي وسياسي وثقافي بعينه وتنبت منه وتنمو وتتطور معه وتعبر عنه وعليه ، ولذلك فإن الممارسة الديمقراطية تتباين تبعاً لنوعية النظام الديمقراطي وخصائصه المشتقة من إرثه الثقافي وخبراته التاريخية ، فالديمقراطية تعني أن الأمة هي مصدر السلطات والقوة ، وإرادتها منبع سيادتها ومصدرها في الدولة ، ولا توصف السيادة بالشرعية إلا إذا كانت منبثقة عن إرادة الأمة ومستندة إليها في ضوء أنها تكفل الحقوق والحريات الفردية ....

وكلمة ديمقراطية هي في الأصل لفظ لاتيني : مُركب ، ومأخوذ عن اللغة اليونانية ، وهي مُركبة من كلمتين هما : DEMOS ديموس وتعني الشعب ، وKARTOS كراتوس وتعني السلطة أو الحكم ، ويصبح معناها : حكم الشعب نفسه بنفسه ومشاركة أفراد الشعب كافة في الحكم ، وتجمع بين المعنى العام والمحدود، فالديمقراطية تعني إذن ببساطة أنها : حكم الشعب أو سلطة الشعب .

والديمقراطية لها مئات المعاني حسب الهوى وحسب العقيدة وحسب الأيدلوجية وحسب الفكر السياسي ، فهي كمفهوم دار وما زال يدور حوله جدل كثير ويتستر خلفه مرامي شتى ، فهو مفهوم معقد وغامض ومركب ، استخدم وما زال يستخدم بمعاني شتى ، وتتباين داخل المكان الواحد باختلاف المراحل

الزمنية المتعددة فيه ، وذلك تبعاً للاتجاهات الفكرية السائدة فيه ، فالديمقراطية تعكس البيئة الثقافية والاجتماعية والسياسية في المجتمع الذي نتحدث عنه ....

ولذلك ... سنتعرض هنا لبعض تعريفات الخاصة بالديمقراطية ، كما أوردها الباحثون والعلماء :

ـ الديمقراطية هي عملية المناقشة الحرة التي يشترك فيها كل الأفراد ، مما يؤدي إلى نوع من الاتفاق الفعلي بصدد القرارات التي تؤثر عليهم جميعاً ، كما أن الديمقراطية هي حكم الأغلبية مع خضوع الأقلية لصعوبة التوصل للإجماع ، ولا تحرم الأقلية من الحريات الخاصة بحكم القانون والمساواة أمام القانون..

ـ الديمقراطية تعرف بأنها حكم الأغلبية ، مع ضمان حقوق الأقلية ، أي أن الديمقراطية نظام يستعمل الأغلبية بمقتضاه القوة لتنفيذها تتوصل إليه مع السماح بالمشاركة الكاملة للأغلبية واحترام آرائها .

ـ ديمقراطية الاتصال هي التي تنقي الديمقراطية السياسية من شوائبها وتخلصها من عيوبها ، كما أنها تحقق أهم مبدأ من مبادئ الديمقراطية وهو حكم الشعب للشعب وبالشعب ولصالح الشعب .

ـ الديمقراطية ليست شكلاً من أشكال الحكم ، فهي ليست أساساً شكلاً من أشكال الحكم ، فالحكم الديمقراطي يعني دولة ديمقراطية ، ولكن الدولة الديمقراطية تتسق مع أي نوع من أنواع الحكومات .

ـ تعريف إبراهام لنكولن : أن الديمقراطية تعني إقامة حكومة من الشعب يختارها الشعب ، من أجل الشعب ، ويجب ألا تزول من على وجه الأرض .

ـ الديمقراطية في إطار الحركة الوطنية تعرف بأنها ليست مجرد ضمانات للأفراد ولا مجرد كفالة للحريات الفردية ...

إنما جوهرها أنها أسلوب للتنظيم السياسي يكفل حكم الشعب نفسه بنفسه والحريات الفردية وضمانها .

ـ الديمقراطية قد تعني : مشاركة المواطنين بحرية في اتخاذ القرارات

السياسية التي تؤثر في حياة المواطنين الفردية والجماعية ومراقبة وضبط القوى السياسية العليا ... حيث أن الشعب هو الذي يراقب الحكومة في النظام الديمقراطي من خلال مندوبين عنهم .

ــ الديمقراطية الأثينية تبدأ من مباشرة وحتى مشاركة المواطنين وتدخلهم المباشر في حكم أنفسهم ، فهم الحاكم والمحكوم ، والسيادة التامة لجماعة المواطنين ومشاركتهم في الوظائف التشريعية والقضائية مباشرة.

ــ مفهوم الجمهورية الديمقراطية يعني المشاركة الجماهيرية الواسعة ، ويركز في المحل الأول على أهمية المواطنة المسؤولة ، فالمشاركة المسؤولة للمواطنين ــ مهما تكن هذه المواطنة محدودة ــ وفقاً للقواعد القائمة وفي المداولات السياسية وفي العملية السياسية هام جداً لأنها تعني ديمقراطية الحكم ، فالديمقراطية تعرف بأنها حكم السواد الأعظم وليس حكم الفرد أو حكم الأقلية الأوليجاركية ...

وهذا كله يؤكد بالفعل أن الديمقراطية : يمكن أن تتحقق ــ فقط ــ من خلال المشاركة المجتمعية النشيطة والمستمرة لقطاعات كبيرة من السكان في العملية السياسية في المجتمع .

ــ كما تؤكد الصيغة الجماعية لمفهوم المشاركة أيضاً أهمية إدراج جميع أعضاء المجتمع كأعضاء ديمقراطيين في تسيير دفة المجتمع ، بدون وضع حدود للملكية والمؤهلات والطبقة واللون والعرق والجنس وغير ذلك .

ــ الديمقراطية تعرف بأنها مسألة عقيدة وإيمان بفكرة سياسية تنزع نحو المُثل العليا ...

وغايتها إسناد السلطة السياسية إلى الشعب ...

ووصفت بأنها مسألة عقل وقلب ، وليست مسألة خبز وزيت ...

فالديمقراطية هي النظام السياسي الذي تكون فيه الحكومة هي : حكومة الشعب ، ويتمتع فيه الأفراد بحقوقهم وحرياتهم على قدم المساواة .

ــ الديمقراطية المباشرة ما هي إلا الصورة الأولى للديمقراطية ، وهي تعني أن الشعب نفسه يمارس السلطة السياسية في جميع مظاهرها التشريعية

والتنفيذية والقضائية.
ـ الديمقراطية النيابية هي ضرورة في وجود استحالة للديمقراطية المباشرة ، ومن خلالها يمارس الشعب السلطة السياسية والحكم بواسطة نوابه في الحومة الديمقراطية النيابية ، وهي الصورة السائدة للديمقراطية في القرن العشرين والحادي والعشرين .
ـ الديمقراطية تشير إلى الممارسات اليومية التي تشمل كافة مناحي الحياة وأسلوب التفكير والتعامل ، وليس مجرد مظاهر أو أشكال مفرغة الروح ، إنما هي الأداة التي تمكن أفراد المجتمع من أن يروا مشاكلهم وتجعلهم أكثر قدرة على التعامل معها ومواجهتها وإيجاد حلولاً ناجحة لها بأيسر الطرق وأقل التكاليف ، ومن حيث المعنى المحدود للديمقراطية تعني مشاركة المواطنين الفردية والجماعية ومراقبة وضبط القوى السياسية العليا ، حيث أن الشعب هو الذي يراقب الحكومة في النظام الديمقراطي من خلال مندوبين عنهم.
ـ وهناك من يفرق بين مفهوم الديمقراطية المباشرة ومفهوم الديمقراطية المجتمعية :
* فالديمقراطية المباشرة هي ديمقراطية الحزب الواحد والتي قام عليها النظامين الاشتراكي والشيوعي ، وعدد من النظم في الدول النامية حتى العقود الأخيرة من القرن العشرين ، بينما الديمقراطية المجتمعية هي التي تتعلق بالجماعة والقيم المجتمعية ...
* وكذلك ترى أن الأفراد المجتمعيين هم أدوات متوأصلة ، فهي اجتماعية اندماجية توحيدية تعتقد في قيمة العدالة بأنها قيمة مطلقة في حد ذاتها ، وهي قيم أصيلة تراثية ولا يحق مصادرتها باسم الحرية ، وأنها قيمة اجتماعية أخلاقية جوهرية تؤكد على العدالة السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية ، تؤمن بالحرية والمساواة والعدالة والرفاهية والخير العام في ظل نظام من الحكم بحيث يعبر عن الإرادة التمثيلية الحرة الحقيقية للشعب .
ـ الديمقراطية ليست ظاهرة جديدة ، وترجع جذورها إلى عدة قرون سابقة ، وترتبط الديمقراطية بالمناقشة الحرة...

لأن الديمقراطية، كعملية سياسية، مبنية على أساس : أن الأفراد وصلوا إلى مرحلة متقدمة لتعاونهم وأنهم يعيشون أحراراً ومتساوون ، أي أن مفاهيم الترشيد والحرية والمساواة تُعد مقومات أساسية لعملية الديمقراطية، وهي ترتبط بالمناقشة الحرة.

ـ الديمقراطية ليست مجرد حرية التعبير ، أو مجموعة من الإجراءات والقواعد الشكلية ، ولكنها عبارة عن منظومة متكاملة من القيم والمبادئ العليا المُلزمة للدولة وللمجتمع وللغالبية وللأقلية.

ـ الديمقراطية هي القانون والعدل ، والقانون لا يحتاج إلى مجتمع مؤهل أو غير مؤهل لتطبيقه ، والعدل ليس لفئة دون فئة ...

ـ فالديمقراطية تعني أنه إذا أخطأ الحاكم فلابد وأن يُحاكم ويُطبق القانون عليه كما يُطبق على غيره ، فلم يخلق الله عبيد وأسياد وإنما هم الذين نَصَّبوا أنفسهم وجعلوا من الشعوب عبيداً لهم.

ـ الديمقراطية هي الشرط المحدد للصراع الطبقي ، بمعنى أن ارتفاع سقف الديمقراطية يتناسب تناسباً طردياً مع حدة الصراع الطبقي ، وهناك الكثير الذين لا يعرفون معنى الصراع الطبقي ...

والديمقراطية نهج للحكم يقوم على انتخابات حرة في وجود مؤسسات ثابتة وحيادية مسؤولة عن إدارة هذه العملية في إطار تداول السلطة بين الأحزاب في نظام تعددي يكفل حرية تكافؤ الفرص لجميع الأحزاب السياسية ، مع كفالة حرية الاختيار للناخبين.

ـ الديمقراطية نظام سياسي واجتماعي غريب النشأة ، عَرَّفه الغرب من الحقبة اليونانية ، ودخل عليه تطوير في الحضارة المعاصرة ، كما أنها تنظم العلاقة بين الفرد والمجتمع والدولة من منطلق مبدأ المساواة بين المواطنين ، ومنح حق المشاركة في صنع التشريعات وسن القوانين التي تنظم الحياة العامة وفق مبدأ أن الشعب هو مصدر السلطات ، فالسلطة في النظام الديمقراطي هي للشعب وبواسطة الشعب.

ـ الديمقراطية المباشرة تعني أن يتولى الشعب ، دون وساطة نوابه ،

السلطات الثلاثة : التشريعية والتنفيذية والقضائية ...

– والديمقراطية شبه المباشرة تعني أن الشعب يمارس مظاهر السيادة دون وسيط ، وفي الوقت نفسه ينيب عنه مجلساً ، فيحتفظ لنفسه بحق التدخل المباشر لإقامة حياة نيابية أو حل المجلس النيابي ...

– أما الديمقراطية النيابية فهي تعنى اكتفاء الشعب باختيار نوابه لممارسة مظاهر هذه السيادة.

– الديمقراطية الجمهورية تعني بوضوح أنه إن لم يحكم المواطنين أنفسهم بأنفسهم ، فإن آخرين سوف يمارسون الحكم والتسلط عليهم ، ومفتاح هذه الديمقراطية هو تحقيق التوازن بين الشعب والملكية.

– ونجد أن هناك الديمقراطية التقليدية ، وهي الديمقراطية المستوحاة من الثورة الفرنسية ، وهي ديمقراطية ذات صبغة سياسية وروحية محضة ، حيث تستهدف تحرير الفرد من سيطرة الملوك والكنيسة والطوائف الأخرى التي كانت تهيمن على الدولة.

– الديمقراطية الاجتماعية هي التي كانت وليدة المذاهب الاشتراكية الاجتماعية التي تمتدح تدخل الدولة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية لتوفر للأفراد مظلة واقية من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية ، حيث تُـؤَمِن لهم حياة كريمة ، وهي بخلاف الديمقراطية المجتمعية التي تتعلق بالجماعة والقيم المجتمعية ، وتري أن الأفراد الاجتماعيين هم ذوات متصلة ، فهي اجتماعية اندماجية توحيدية ، تعتقد في قيمة العدالة بأنها قيمة مطلقة في حد ذاتها ، وهي أصيلة تراثية ، ولا يحق مصادرتها باسم الحرية ، وأنها قيمة اجتماعية أخلاقية جوهرية تؤكد على العدالة السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية ، وتؤمن بالحرية والمساواة والعدل والخير والرفاهية في ظل نظام من الحكم يُجسد الإرادة التمثيلية الحرة الحقيقية للشعب .

– الديمقراطية كنظام للحكم لا يراد بها إلا النظام السياسي الذي تكون فيه الحكومة هي حكومة الشعب ، ويتمتع فيه الأفراد بحقوقهم وحرياتهم على قدم المساواة.

ــ الديمقراطية هي : طريقة تحقيق الاستقلال ، وهي تكفل حكم الشعب نفسه

بنفسه ، ولابد أن ترتبط الديمقراطية بحركتي التحرر الوطني والاجتماعي والاقتصادي ، وهي جوانب ثلاثة لعملية تحرر شعبي واحدة.

ــ الديمقراطية هي حكم الجمهور ، وفيها ترجع السيادة والحكم إلى الشعب على اختلاف طبقاته ، كما قال أرسطو.

ــ الديمقراطية ، كما قال أفلاطون ، هي شكل خلاب للحكم ومليء بالتنوع والفوضى ، كما أنها تقيم نوعاً من المساواة بين المتساوين أو غير المتساوين على حد سواء.

ــ الديمقراطية في المعنى العام تشير إلى الممارسات اليومية التي تشمل كافة نواحي الحياة وأسلوب التفكير ، والتعامل ليس مجرد مظاهر ، وإنما الأداء الذي يُمكِن الأفراد والمجتمع أن يروا مشاكلهم ومواجهتها وإيجاد حلول تجاهها بأسهل الطرق وأقل التكاليف.

ــ الديمقراطية هي العملية السلمية لتداول السلطة بين الأفراد أو الجماعات ، والتي تؤدي إلى إيجاد نظام اجتماعي مميز يؤمن به ويسير عليه المجتمع ككل على شكل أخلاقيات اجتماعية .

ــ الديمقراطية كمصطلح يمكن استخدامها بمعنى واسع لوصف مجتمع حر وكشكل من أشكال الحرية ، وهي حكم الشعب لنفسه بصورة جماعية وعادة ما يكون ذلك عبر حكم الأغلبية وعن طريق التصويت والتمثيل النيابي ...

ــ وفي المجتمع الحر ، فإن الديمقراطية تعني حكم الشعب لنفسه بصورة منفردة من خلال حق الملكية الخاصة والحقوق والواجبات المدنية ، وهو ما يعني من القمة إلى الأفراد والسيادة في المجتمع هي للشعب ومنه تنتقل إلى الحكومة ، وليس العكس.

ــ الديمقراطية كلمة مطاطة تستوعب العديد من المفاهيم والمبادئ المختلفة ، فيعرفها الرئيس الأمريكي الأسبق لينكولن بأنها حكم الشعب ومن أجله ، بينما

يعرفها سيلي أحد فقهاء النظم السياسية بأنها هي الحكم الذي يملك فيه كل فرد نصيبه ، بينما يعرفها البعض بأنها الحكومة التمثيلية للعدد الأكبر ...

ـ ويمكن تعريف الديمقراطية الحديثة بأنها منهج لاتخاذ القرارات العامة من قبل الملزمين بها ، وهي التي تُمكن الجماعة السياسية من إدارة أوجه الاختلاف وتباين المصالح.

ـ الديمقراطية معناها حكم الشعب ، أو الحكومة الشعبية ، وهناك من يعرفها بأنها الحكومة الشعبية التي يختار أعضاؤها من الشعب ، وتعمل على تحقيق مصالح الشعب ... وآخرون يعرفونها بأنها نظام الحكم الذي يعطي مجموع الشعب حق ممارسة السيادة ، وهي تقوم على أساس المساواة السياسية بين الأفراد ، وتعارض احتكار الامتيازات السياسية لأي طبقة من طبقات الشعب ، وتحتم وضع الحكومة بين يدي الأغلبية ، وصدور القوانين بموافقة الرأي العام ....

ـ كما تقوم الديمقراطية على أساس الثقة بمقدرة الشعب على حكم نفسه، وسلطة الحكام في رأي أنصار الديمقراطية مستمدة من رضاء المحكومين.

ـ الديمقراطية نظام حياة ، فالنظام هو الرابط أو السلك الذي تجتمع به الأمور على نسق واحد ومرتب ترتيباً طبيعياً لا شذوذ به ، مما يؤدي إلى الوصول إلى غايات الكمال ، والحياة تعني نقيض الموت أو أرض حية ، ومما سبق يتضح أن الديمقراطية هي طريقة اجتماع الناس على رأي واحد في الحكم أو في إدارة مؤسسة اجتماعية أو غيرها ، بالشكل الذي يحترم رأي الجميع ، وبشكل متساوي ، لا يفرق بين شرائح المجتمع في التعبير عن الرأي وفي تقرير المصير في أية قضية سياسية كانت أم اجتماعية.

ـ الديمقراطية Democracy ، هي إذن حكم الشعب أو بمعناها الحرفي كمصطلح أغريقي حكومة الشعب ، وتتسع لكل مذهب يقوم على حكم الشعب لنفسه باختياره الحر لحكامه وبخاصة القائمين منهم بالتشريع ثم برقابتهم بعد ذلك ، وحكومة الشعب تعني في العالم المعاصر حكومة أغلبية الشعب كنظام متميز عن نظام الحكم الفردي أو حكومة الأقلية ، والديمقراطية هي أسلوب

حياة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وتشمل الحرية بأوسع معانيها.

ـ الديمقراطية الاتفاقية Concordant Democracy ، وهي مصطلح مرادف لمصطلح الديمقراطية الطائفية ويستخدم لوصف العمليات السياسية في المجتمعات غير المتجانسة أو المتعددة اللغات أو الأجناس .

ـ الديمقراطية التعاقدية Contractarian Democracy :وهي مصطلح مرادف لمصطلح الديمقراطية الطائفية ويستخدم لوصف العمليات السياسية في المجتمعات غير المتجانسة أو المتعددة اللغات أو الأجناس .

ـ الديمقراطية الطائفية Consociational Democracy : وهو منهج يؤكد على أن مصدر الاستقرار ، رغم الانقسام الاجتماعي ، يكمن في تبني نظام للحكم يلائم واقع التعددية ، وقوام هذا النموذج الديمقراطي أن الميول الصراعية المتأصلة في بنية المجتمع التعددي يقابلها ميول عدوانية أو تصالحية على مستوى زعماء المجموعات المكونة له ، ومن شأن السلوك التعاوني النخبوي كبح جماح العنف على الصعيد القاعدي .

ـ الديمقراطية غير المسيسة Depoliticized Democracy ، وهي الديمقراطية التي تجمع بين فتور الصراع الديني والأيديولوجي من ناحية ، ووجود ائتلافات كبرى لصنع القرار دون المستوى القومي من ناحية أخرى ، والنموذج الحي لذلك هو الديمقراطية السويسرية .

ـ الديمقراطية الليبرالية Liberal Democracy ، وهي الديمقراطيات التي تقوم على الانتخاب المباشر للنواب ولرئيس مجلس الوزراء وللرئيس من قبل الشعب في مجتمعات تكون فيها الحرية السياسية والاقتصادية هي القيمة العليا ، وهي مرتبطة بالنظام الرأسمالي الاقتصادي، وتخفي الحكم الحقيقي للأقلية الرأسمالية .

٣ ـ الدستور:

كلمة دستور ليست عربية الأصل ، ويرجع أصلها إلى أصل فارسي ، ودخلت اللغة العربية عن طريق اللغة التركية التي دخلت لمصر ، ويقصد بها التأسيس أو التكوين أو النظام .

كما أن الدستور هو المادة التي تستوفي من خلالها الأنظمة والقوانين المنهج الذي تسير عليه الدولة لمواجهة كافة القضايا وأنواعها المختلفة ..

ويرى فقهاء القانون الدستوري : أن الدستور هو أساس الدولة القانونية المعاصرة ، كما يُعد الدستور الوعاء الحقيقي للحقوق والحريات في المجتمع.

ـ فالدستور مجموعة من القواعد التي تنظم شكل الدولة، وتبين السلطات التي تقوم فيها ، ومدى مساهمة الأفراد في هذه السلطات ، ومدى ما يتمتعون من حريات ، وغالباً ما نطلق على الدستور وصف : (القانون الأساسي)، وذلك لكونه أساس كل تنظيم في الدولة ، ولا يصح أن يصدر تشريعاً يخالفه .

ـ الدستور أيضاً هو مجموع القواعد القانونية التي تبين شكل الحكومة ونظام الحكم في الدولة ، ويحتوى الدستور على عنصرين مهمين : القانون الدستوري والعادات أو التقاليد ، وخلافاً لما يتصوره بعض المفكرين والفلاسفة والمُنظرين السياسيين والفقهاء الدستوريين ، فإن وجود الاختلاف بين القوانين الدستورية والعادات والتقاليد ، ليس معناه الاختلاف بين الدستور المكتوب والدستور غير المكتوب.

ـ فالدستور هو القانون الأسمى بالبلاد ، وهو يُحدد نظام الحكم في الدولة واختصاصات سلطاتها الثلاث ، وتلتزم به كل القوانين الأدنى مرتبة في الهرم التشريعي ، فالقانون يجب أن يكون متوخياً للقواعد الدستورية ، وكذلك اللوائح يجب أن تلتزم بالقانون الأعلى منها مرتبة ، إذا ما كان القانون نفسه متوخياً القواعد الدستورية ...

وبمعنى آخر : تكون القوانين واللوائح غير شرعية إذا خالفت قاعدة دستورية واردة في الوثيقة الدستورية .

ـ كما أن الدستور مجموعة من المبادئ الأساسية المتضمنة لسلطات الدولة والمُبينة لحقوق كل من الحكام والمحكومين فيها ، والواضعة للأصول الرئيسية التي تنظم العلاقات بين مختلف سلطاتها العامة، أو هو موجز للإطارات التي تعمل الدولة بمقتضاها في مختلف الأمور المرتبطة بالشئون الداخلية والخارجية.

ـ ولذلك ... فالدستور أهم وثيقة في الدولة ، يقرر لها أن تنظم الأوضاع الاجتماعية ومؤسسات السلطة وأجهزتها ...

ولذلك ، يجب أن يتوفر لهذه الوثيقة الدستورية قدر كافٍ من الثبات والرسوخ ، وأن تكون أحكامها عامة وواضحة. ولم لا ؟؟!! ، فالدستور يقتن الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المجتمع وفي الدولة.

وينظم الدستور المسائل الأساسية في الدولة على النحو التالي :

ـ يفترض شمول أحكام الدستور لظروف الحاضر والمستقبل القريب والبعيد ، ومن ثم يجب أن تتم مناقشة أحكام الدستور في ضوء الظروف العامة للمجتمع وأهدافه العامة .

ـ يبين الدستور شكل الدولة ونوع الحكومة ، بسيطة أم اتحادية ، جمهورية أم ملكية ، ديمقراطية أو ديكتاتورية ، نيابية أم غير نيابية ... إلى غير ذلك من أمور شكل الحكم .

ـ يبين الدستور أيضاً سلطات الدولة ، واختصاصات كل منها ، والرقابة المتبادلة بينها .

ـ يحدد الدستور مدى مساهمة الأفراد في السلطات المختلفة عن طريق الانتخاب وغيره من الطرق والوسائل .

ـ يوضح الدستور الحريات العامة التي يجب أن يتمتع بها المواطنون : كحرية العقيدة ...

ـ كما يوضح الواجبات الأساسية التي يجب أن يؤديها كل مواطن : كواجب الانخراط في الخدمة العسكرية للزود عن الوطن ، وواجب تأدية الضرائب على اختلاف أنواعها ... الخ ...

- تحديد المحور الذي ستدور عليه مؤسسات الدولة كلها وأنظمته المختلفة ، وسلطات الرقابة على المؤسسات والجهاز الدافع للنشاط العام لمؤسسات الدولة ...الخ .
- البرلمان وسلطاته تجاه الحكومة ومراقبتها وإسقاطها أو إسقاط الوزراء ورئيس الدولة أو الملك ، وكذلك إسقاط الوزارة وحل مجلس النواب أياً كانت تسميته ، وكذلك سلطات الحكومة واختصاصاتها وما تقوم به من أعمال .
- كذلك ، فإن قواعد الدستور وأحكامه تخاطب كافة المؤسسات والسلطات القائمة في الدولة ، بما فيها السلطة القضائية ، التي يجوز لها ، بل يجب عليها ، الامتناع عن تطبيق القانون المخالف للدستور ، دون أن يغير سلوكها هذا حالة العدالة أو الامتناع عن أي أداء فيها .

تقسيم الدساتير من حيث مصدرها :

تقسم الدساتير من حيث مصدرها إلى أربعة أقسام :

- دستور يصدر في شكل منحة من الحاكم .
- دستور يأتي نتيجة تعاقد بين الحاكم والشعب .
- دستور يضعه الشعب عن طريق جمعية تأسيسية .
- دستور يضعه الحاكم ويقره الشعب في استفتاء عام .

وأضعف أنواع الدساتير هو النوع الأول ، أي الدستور الذي يصدر في شكل منحة من الحاكم ، ولا دور للشعب بفئاته المختلفة في وضعه أو صياغته أو إبداء الرأي في بعض مواده أو الاستفتاء عليه .

أساليب نشأة الدساتير :

وفي هذا المجال ، فإن هناك العديد من الأساليب الديمقراطية الوطنية والدولية لنشأة الدساتير في العالم ، حيث تنشأ الدساتير الديمقراطية بأحد طريقين :

- الجمعية التأسيسية المنتخبة : حيث يتاح للشعب فرصة انتخاب ممثليه

ليقوموا بهذه المهمة خصوصاً ، وأول من أخذ بهذا الأسلوب هي الولايات المتحدة الأمريكية ، بعد استقلالها عن بريطانيا عام ١٧٧٦م .

ـ الاستفتاء الدستوري : حيث يتم وضع الدستور بواسطة الخبراء أو بواسطة جمعية نيابية منتخبة من الشعب أو بواسطة لجنة حكومية أو بواسطة الحاكم نفسه ، ثم يعرض على الشعب في استفتاء عام ، ولا يصبح الدستور نافذاً إلا بعد موافقة الشعب عليه .

ويستمد الدستور احترامه من :

ـ مراجعة المحاكم القوانين ، وذلك في بعض الدول التي لا تُفرق بين القوانين العامة والقوانين الأساسية ، مثل إنجلترا.

ـ قوة الهيئة التشريعية ومراقبتها الفعالة للهيئة التنفيذية ، وذلك عن طريق لجان دستورية بالبرلمان ، مثل الدول الاسكندنافية.

ـ المحكمة العليا تكون مهمتها سلطة تفسير الدستور والحكم بعدم شرعية أي عمل تشريعي أو تنفيذي يتعارض مع الدستور مثل المحكمة العليا بالولايات المتحدة والمحكمة الدستورية بمصر .

ولذا ، فإن الدستور هو أسمى قوانين الدولة وأعلاها ، وهو يسمو على كل السلطات ، ويحدد اختصاصات كل سلطة ويوضح استقلال السلطة القضائية ، فهو يشمل على الملامح الأساسية للدولة من حيث شكل الدولة ونظام الحكم فيها وتنظيم السلطات العامة للدولة من حيث تكوينها وعلاقتها بعضها البعض وتقرير حقوق الأفراد وحرياتهم ، ويضع الضمانات الأساسية لهذه الحقوق .

ـ أهم مراجع الفصل الثاني :

لمزيد من القراءات حول الدولة والدستور والديمقراطية ، يمكن مراجعة بعض المراجع التالية :

١ـ محمد مرسي الحريري ، دراسات الجغرافيا السياسية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٣.

٢ ــ إبراهيم درويش ، علم السياسة ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٢م .
٣ ــ أميرة حلمي مطر ، في فلسفة السياسة ، القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٨م ، ط٢.
٤ ــ على عبد القادر ، مقدمة في النظرية السياسية ، القاهرة ، نهضة الشرق ، ١٩٧٤م.
٥ ــ محمد توفيق رمزي ، علم السياسة أو مقدمة في أصول الحكم ، القاهرة ، مكتبة النهضة العربية ، ١٩٥٧ ، ط٢.
٦ ــ محمد الدجاني ومنذر الدجاني ، الحكم والإدارة ، فلسطين ، جامعة القدس ، ٢٠٠٠، وأيضاً محمد الدجاني ومنذر الدجاني ، السياسة : نظريات ومفاهيم ، فلسطين ، جامعة القدس ، ٢٠٠٠ ، وأيضاً : نعمان أحمد الخطيب ، الوجيز في النظم السياسية ، القاهرة ، دار الثقافة للنشر ، ١٩٩٩م .
٧ ــ متولي عبد الحميد ، القانون الدستوري والأنظمة السياسية ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٦ ، ط ٤.
٨ ــ بطرس غالي وخيري عيسى ، المدخل في علم السياسة ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٦م.
٩ ــ عبد الفتاح مصطفى غنيمة ، نحو فلسفة السياسة : النظم والنظريات والمذاهب السياسية ، الإسكندرية ، روي للطباعة والإعلان ، ١٩٩٩م .
١٠ ــ عاصم أحمد عجيلة ومحمد رفعت عبد الوهاب ، النظم السياسية ، القاهرة ، دار الطباعة الحديثة ، ١٩٩٢م ، ط٥ مزيدة ومنقحة.
١١ــ لطيفة إبراهيم خضر ، الديمقراطية بين الحقيقة والوهم ، القاهرة ، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة ، ٢٠٠٦م ، الطبعة الأولى.
١٢ ــ أنور رسلان ، النظرية السياسية ، القاهرة ، دار الطباعة الحديثة ، ١٩٧١م ، ط٥.
١٣ ــ محمد رفعت عبدالوهاب وعصام عجيلة ، النظم السياسية ، القاهرة ، دار الطباعة الحديثة ، ١٩٩٢م ، ط٥ .

١٣ـــ محمد على العويني، العلوم السياسية : دراسة في الأصول : النظريات والتطبيق ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٨٨م.
١٤ ـــ محمد عبد القادر حاتم ، ديمقراطية الإعلام والاتصال ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٦م .
١٥ ـــ محمد عبد المعز نصر ، في النظريات والنظم السياسية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٢م .
١٦ ـــ حسن عبد ربه المصري (ترجمة) الديمقراطية الأمريكيـة : التـاريخ والمرتكزات ، القاهرة ، المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠٥ ، ط١ .
١٧ ـــ طارق البشري ، دراسات في الديمقراطية المـصرية ، القـاهرة ، دار الشروق ، ١٩٨٧م .
١٨ ـــ لطيفة إبراهيم خضر، الديمقراطية بين الحقيقة والوهم، القاهرة، عـالم الكتب ، ٢٠٠٦م.
١٩ ـــ سان إيزنشتان ، تناقضات الديمقراطية ،ترجمة مها بكير ، القـاهرة ، مؤسسة الأهرام للترجمة والنشر ، ٢٠٠٢م.
٢٠ـــ فهمي هو يدي ، إحقاق الحق ، مقال عـن الإرهـاب والديمقراطيـة ، الشباب وعلوم المستقبل ، ٢٠٠٧/١٠م ، ص٧٦.
٢١ ـــ WWW. MOGATEL.COM/DATA/BEHATH/DEMOKRATIA
٢٢ ـــ راجع الموقع الإلكتروني :
WWW.REZGAR.COM/DEBAT/SHOW.ART ،، وأيضاً راجع الموقع ،، WWW.AHWAZATUDIES.ORG
وأيضاً موقع : WWW.SHARA.GOV.SA
٢٣ ـــ جيهان مكاوي ، حرية الفرد وحرية الـصحافة ، القـاهرة ، الهيئـة المصرية العامة للكتاب.
٢٤ ـــ جمال سلامة على ، أصول العلوم الـسياسية : اقتـراب واقعـي مـن المفاهيم ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٣م ، ص ١٧٤ .

٢٥ــ جمال على زهران وآخرون ، ميلاد عالم جديد : فرصة متاحة لقيادة عالمية ،مراجعة محمود إسماعيل محمد ، القاهرة ، المكتبة الأكاديمية ، ٢٠٠٠م .

٢٦ ــ الموسوعة الحرة : HTTP: //AR.WIKIPEDIA.ORG

٢٧ ــ من باكس ثروة/ الأصلاح والديمقراطية ، راجع الموقع الإلكتروني HTTP://ARABIC.THARWAPROJECT.COM:

٢٨ ــ حسام سليمان : ديمقراطية المجتمعات المتفسخة ، الحوار المتمدن ، العدد ١٦٤٤ ، راجع : HTTP://WWW.REZGAR.COM

٢٩ــ محمود خيري عيسى ، النظم السياسية المقارنة، القاهرة ، مكتبة الأنجلو ، ١٩٦٣م.

٢٩ ــ رابطة الدراسات والبحوث / ميان ، راجع الموقع الإلكتروني : HTTP://SASER.FRIENDS OF DEMOCRACY.NET

٣٠ ــ راجع : ar.wikipedia.org http:\\ وأيضاً راجع : www.arabswata.org

٣١ــ عبد الله زلطة ، تشريعات الصحافة والإعلام في مصر ، القاهرة ، دار المهندس للطباعة ، ٢٠٠٤ ، الطبعة الثانية.

٣٢ــ عيد أحمد الغفلول ، القانون الدستوري ، بنها ، كلية الحقوق ، ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

الفصل الثالث

التنشئة والثقافة السياسية

Political & Culture Socialization

التنشئة السياسية هامة جداً في حياتنا ، لأنها جزء رئيسي وحيوي من حياتنا الاجتماعية ، ومن عمليات التنشئة الاجتماعية ، ولأنها تمثل البناء الفكري للإنسان ، ولأنها ديمومة ، أي دائمة ، من الميلاد إلى الممات ، ولذلك ، فالتنشئة السياسية عصب اهتمامات علم السياسة في العصر الحاضر ....!!

١ ـ أهمية موضوع التنشئة السياسية :

إن موضوع التنشئة السياسية كان ومازال مجالاً للدراسات النظرية . ففي العصر القديم كرس الفلاسفة والمفكرون جزءاً من وقتهم وجهدهم في البحث عن أنجح الطرق لتنشئة فئات اجتماعية معينة سياسياً(أي تنشئة الصفوة وفق معايير خاصة)، وبينما ركز بعضهم على غرس قيم الحب والخير والقيم الفاضلة بُغية إيجاد المواطن الصالح : كما حدث في الحضارة الصينية حيث ركز البعض على معاني الطاعة والتقديس والإخلاص ، وكما حدث في الحضارة الفرعونية ، واهتم آخرون بتنشئة فئة الحكام ـ فقط ـ باعتبارها محور الحياة السياسية وغايتها في نفس الوقت : كما فعل أفلاطون بالنسبة للحضارة اليونانية.

وفي نفس العصر الوسيط آمن مفكروا المسيحية بأن طبيعة الإنسان ازدواجية من حيث هو جسد وروح ، ومن هنا كان موطنا للعالم الدنيوي أو "مدينة الإنسان" وللديانة السماوية أو "مدينة الله" في ذات الوقت ، ولقد عكست الأفكار السياسية المتأثرة بالمسيحية نقداً حاسماً للعالم الدنيوي ، وتركيزاً واضحاً على الجانب الروحي من الإنسان الذي هو منبع الفضيلة. وقد كان لهذه الأفكار أثرها البالغ على التنشئة التي وجهت اهتمامها الأول نحو الإعداد

للحياة الآخرة وتنمية الإرادة التي تعين الفرد على التخلص من خطيئته الأولى والتسامي بروحه.

واتخذت التنشئة السياسية بُعداً جديداً في الإسلام حيث تربط الدنيا بالآخرة والسياسة بالدين ارتباطاً وثيقاً ، فكل نشاط مادي أو دنيوي يباشره الإنسان هو في نظره عمل روحي آخروي طالما كان مشروعاً ، وكذلك فإن الغاية من الدولة الإسلامية هي إقامة الدين وسياسة الدنيا به ، الولاء فيها لله وحده ، والسيادة لله وحده ، فهي ليست للحاكم أو الشعب. فالعقد الاجتماعي لا يكون بين الحاكم والمحكوم في الدولة الإسلامية وإنما بين الحاكم والمحكوم من جهة وطاعتهم لقوانين الله وتطبيقها من جهة أخرى. وقد وردت في القرآن الكريم الكثير من الآيات الدالة على بناء النظام السياسي وبناء ذات الفرد وإقامة العدل وتحقيق المساواة واتباع الطاعة والشورى: قال تعالى: (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظّاً غَلِيظَ الْقَلْبِ لانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ)(آل عمران:١٥٩) ، وقال تعالى: (وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ) (الشورى:٣٨)، وفي العدل قال تعالى:(وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى)(المائدة: من الآية٨)، وقال تعالى:(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ)(النساء: من الآية١٣٥)، وفي المساواة قال تعالى:(يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ)(الحجرات:١٣)، وفي تربية الفرد على طاعة أولي الأمر في حدود أوامر الشرع الحكيم قال تعالى:(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ) (من الآية ٥٩ سورة النساء)

وفي ضوء هذه الآيات يتضح أن القرآن الكريم قد حث المسلمين على إقامة المجتمع السياسي الإسلامي المترابط ، وعلى إقامة نظام سياسي يطبق شريعة

الله في أرضه ، وعلى تنشئة المسلمين على الأمور ذات الطابع السياسي وفق الأسس التي حددها الإسلام . وقد ظهرت في فترات مختلفة من تاريخ الدولة الإسلامية كتابات قيمة تتناول تلك الأمور السياسية التربوية للعديد من كبار مفكري السياسة الإسلامية مثل : الماوردي ، الفارابي ، والغزالي ، وابن تيمية ، وابن خلدون ، وغيرهم.

وفي العصر الحديث ، وبعد انهيار المجتمع التقليدي ، انشغل الكثير من مفكري الغرب بقضية الحفاظ على التماسك الاجتماعي وشرعية الدولة والسلطة في ذات الوقت الذي يشهد فيه النظام العام صراعات مستمرة بين الأفراد والجماعات وأسفرت المناقشات عن ظهور اتجاهين أساسيين ، اتجاه يدعوا إلى دراسة الظروف التي يتحقق في ظلها الاتفاق والإجماع السياسي ، واتجاه آخر يدعوا إلى دراسة الصراع السياسي بين فئات المجتمع المختلفة ، ومن هذين المنظورين تمثل دراسة التنشئة السياسية مسألة بالغة الأهمية سواء في تحليل الإجماع والشرعية أو في تفسير الصراع.

وتكمن أهمية التنشئة السياسية في كونها أداة هامة لتحقيق الإجماع السياسي من خلال بث المفاهيم والقيم السياسية العامة إلى قطاع كبير من المواطنين وعلى نحو يحقق دعماً للنظام السياسي القائم في دولة ما ، ويقلل من احتمالات الاضطراب السياسي بها .

ويعتبر مفهوم التنشئة السياسية مفهوما حديثا نسبيا، اذ أنه ظهر للوجود بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد انحسار الاستعمار الغربي وحصول معظم الدول على استقلالها، وظهور التكتلات العالمية المختلفة: عسكرية كانت أم سياسية أم اقتصادية مثل الكتله الغربية ومثلها الشرقية ومن ثم كتلة دول عدم الانحياز. فبدأت كل دولة تعمل جاهدة على استقرار نظامها السياسي، فتغرس ما تؤمن به من أفكار ومبادئ في نفوس أبنائها، وبدأ دارسوا السياسة بتحليل المخاطر والتحديات التي يتعرض لها الإنسان. فمنها مخاطر خارجية تتمثل في الهيمنة الثقافية والإعلامية ومخاطر داخلية أخرى تتمثل في انتشار الفكر الغيبي واللاعلمي.

ونلاحظ أن الاهتمام بموضوع التنشئة السياسية في الفكر الغربي قد بدأ ينخفض في السنوات الأخيرة ، وذلك لأن المفاهيم والقيم السياسية مستقرة وراسخة ، وهذا بالطبع عكس ما كان يحدث في الستينات والسبعينات من القرن العشرين وقت أن أزدهر موضوع التنشئة السياسية ، في حين تزايد الاهتمام بهذا الموضوع في المجتمعات النامية نتيجة لعدم استقرار وتحديد القيم السياسية ، ولذلك فقد ظهر في السنوات الأخيرة عدد كبير من الدراسات العربية في هذا المجال .

٢ ــ ماهي التنشئة السياسية ؟ :

التنشئة السياسية هي إحدى أهم العمليات السياسية في المجتمعات المختلفة، والتي تتميز بما يلي :

- العمليات التي يكتسب الفرد من خلالها معلوماته وحقائقه وقيمه ومُثله السياسية ..
- ويُكوّن بواسطتها مواقفه واتجاهاته الفكرية أو الايدولوجية التي تؤثر في سلوكه وممارسته اليومية ...
- وتحدد درجة تضحيته وفاعليته السياسية في المجتمع ...
- وتساعد على بقاء وديمومة واستقرار النظام السياسي ، طالما تستهدف تمرير الأفكار والخبرات والأساليب السياسية التي يعتمدها المجتمع بين أبناء الشعب ، ويحاول زرعها في نفوس الأفراد والجماعات على اختلاف خلفياتهم الاجتماعية والطبقية ...

ولذلك ، فلقد تعددت تعريفات التنشئة السياسية بتعدد الكتابة في موضوعاتها ، فبينما يرى علماء الاجتماع أنها عملية اجتماعية يكتسب الفرد من خلالها القيم والاتجاهات السياسية التي تساعد على التكيف مع الأعضاء الآخرين في المجتمع ، نجد أن عدداً كبيراً من علماء السياسة يرى أنها عملية سياسية تعمل على تكيف الأفراد مع النظام السياسي ، بالإضافة إلى القدرة على تدعيم

استقرار النظام .

أما علماء النفس فينظرون للتنشئة السياسية بأنها عملية تعلم ، وينصرف هذا التعلم إلى القيم السياسية ، باعتبار أن عمليةِ التنشئة تتخذ مضموناً فردياً أو شخصياً أكثر منه عاماً ...

في حين يظهر المضمون العام بوضوح فيما يسمى بالتنشئة السياسية ، حيث يتم من خلال عملية التنشئة السياسية تحويل الدوافع والاهتمامات الخاصة إلى اهتمامات عامة قومية أو وطنية أو أقليمية ...الخ ، وهنا يجد الباحث نفسه أمام التقاء الخاص بالعام والاجتماع بالسياسة ، وهو التقاء لا انفصال فيه حيث يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به.

- ويشير عدد كبير من الباحثين في هذا المجال إلى أن كلمة " تنشئة سياسية " Political Socialization " ظهرت لأول مرة في ميدان علم الاجتماع السياسي حينما عنون بها "هربرت هايمان" H.Hyman كتابه أو دراسته عام (١٩٥٩م) ، إلا أن أكثر تعريفاتها شيوعاً في تراث هذا العلم هو تعريف "الموند" و "بون" Almond and Powel عام (١٩٦٦م) ، ولقد عرف "هايمان"Hyman : لتنشئة السياسية بأنها : "اكتساب الفرد المعايير الاجتماعية عن طريق المؤسسات المختلفة في المجتمع ، والتي تساعده على أن يتعايش سلوكياً مع هذا المجتمع". وأشار إليها في كتابه المعنون : (التنشئة السياسية) بأنها: عملية تعلم الفرد المعايير الاجتماعية عن طريق مؤسسات المجتمع المختلفة، والتي تساعده في عملية التكيف السلوكي معها .

ويلاحظ من هذا التعريف : أن واضعه لم يفرق بين التنشئة السياسية والتنشئة الاجتماعية ، حيث أعتبر التنشئة السياسية جزءًا من عملية معقدة هي التنشئة الاجتماعية ، تلك العملية التي تُكَوِّن المواطن الصالح ، والذي يستطيع مشاركة المواطنين الآخرين في جميع النشاطات الاجتماعية ، بما فيها الأنشطة السياسية.

ومن تعريفات التنشئة السياسية :

- عرفها " فاجن " Fagen بأنها : عملية غرس المعلومات والقيم

والممارسات الثورية سواء كانت رسمية أم غير رسمية ، وبأسلوب مخطط له أو غير مخطط له ، وذلك كم أجل خلق أنواع من المواطنين ضرورية لبقاء ونمو المجتمع ..

- وعرّفها "لانجتون Langton "على أنها :الطريقة التي ينقل بها المجتمع ثقافته السياسية من جيل إلى جيل ، وهذه العملية تخدم المجتمع ، حيث أنها تساعد على حفظ التقاليد والتعاليم والمؤسسات السياسية لذلك المجتمع .
- يعرفها جبريل ألموند **Ghibrial Almound** بأنها " العملية التي تتشكل بها الثقافة السياسية وتتغير .ولدى كل نظام سياسي هياكل مهمة تنفذ مهمة التنشئة السياسية وتلقن المبادئ السياسية التي تحتوي على قيم سياسية وتوجيه المهارات السياسية للمواطنين وللنخب معا".
- ويعرفهادينيس كافافاج **Dennis Kavavagh** بقوله : "إنها هي عملية سياسية بما تشمله من بالنظام السياسي أو التدريب على المواطنة، ويمكن أن تعد التنشئة السياسية في دور معين باكتساب المعايير السائدة لنظام ما. فهي محاولة تدفع الناس على فعل ما يريده النظام من القيم والمعايير والمعلومات والمهارات التي تعتبر مرغوبة ونافعة في ذلك المجتمع.... وهي بذلك يمكن أن تعتبر عملية تنموية لاكتساب المعتقدات والميول السياسية على مدى العمر. كما يمكن اعتبارها وسيلة لإضفاء الشرعية على التباين في توزيع القوة في المجتمع. ويذهب **Dennis** في حديثه عن التنشئة السياسية فيقول هي عملية تعليم إدراكي .وهي عملية إدخال القيم والتوقعات التي تؤيد المؤسسات القائمة. وهي الاكتساب التدريجي لأي قيم كما أنها وسيلة إضفاء الشرعية على سيطرة النخبة أو نظام اجتماعي.
- كما يمكن تعريف التنشئة السياسية ببساطة شديدة أنها تعنى بغرس القيم والمعتقدات والميول والاتجاهات السياسية في الجيل الأحدث ، وذلك على أيدي الجيل السابق ويتم ذلك كله عبر مؤسسات عديدة .
- ويعرّف "ريتشارد داوسن" التنشئة السياسية على المستوى الفردي

بأنها : تعني ببساطة العمليات التي يكتسب الفرد من خلالها توجهاته السياسية الخاصة، ومعارفه، ومشاعره ، وتقييماته البيئية، ومحيطه السياسي ، كما إن التنشئة السياسية تعتبر عملية تطورية يتمكن المواطن (أو مواطن المستقبل)، من خلالها من النضوج سياسياً ، وخلال هذه العملية يكتسب الفرد معلومات ومشاعر ومعتقدات متنوعة تساعده على فهم وتقييم والارتباط بالبيئة السياسية المحيطة به ، وتعتبر توجهات الفرد السياسية جزءًا من توجهاته الاجتماعية العامة ، فالمشاعر تجاه الحياة السياسية ترتبط في الغالب بوجهات النظر الاقتصادية والثقافية والدينية.

- ومن الباحثين من يرى أن التنشئة السياسية هي إحدى العمليات الاجتماعية التي عن طريقها يتحصل الأفراد على المعلومات والقيم والاتجاهات التي تتعلق أو ترتبط بالنسق السياسي لمجتمعهم ..
- كما أن التنشئة السياسية هي العملية التي يكتسب الأفراد من خلالها المعارف والمهارات والقدرات المختلفة والمتعددة ،والتي يمكن أن تمكنهم بالفعل من المشاركة كأعضاء فاعلين في مجتمعاتهم ، ويتم من خلالها تحويل الدوافع الخاصة والشخصية إلى اهتمامات عامة تساعدهم على التكيف مع البناء المعياري للمجتمع ، أي أنها عملية تدريب على المشاركة الاجتماعية من خلال جعل الأفراد يشغلون دوراً نظامياً من الأدوار التي تكوّن النظام الاجتماعي ...
- كما يمكن تعريفها بأنها هي العملية التي يكتسب الفرد من خلالها اتجاهاته نحو السياسة ويطورها ويصبح من خلالها واعياً بالنسق السياسي والثقافة السياسية ومدركاً لها ..
- وقد عرّف البعض التنشئة السياسية بأنها : ذلك المجال من مجالات التنشئة الذي يتم عن طريقه تأهيل الفرد ليصبح مواطناً – كائناً سياسياً – يمتلك المقدرة على التفاعل الإيجابي ضمن نسق سياسي معين ، ومن خلال الدور الذي يتقلده في إطار ذلك النسق ، ويتم ذلك في إطار نظام التدرج الاجتماعي السائد وطبيعته ومعاييره ودرجة المرونة والانفتاح فيه.

- كما ذهب البعض ، إلى أن التنشئة السياسية تعني التمييز بين اتجاهين رئيسيين :

ـ الاتجاه الأول : أنها عملية يتم بمقتضاها تلقين المرء مجموعة من القيم والمعايير السلوكية المستقرة في ضمير المجتمع بما يضمن بقاءها واستمرارها عبر الزمن ..

ـ أما الاتجاه الثاني : فيشير إلى أنها عملية يكتسب المرء من خلالها هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاته ، ويرتبط بهذا الاتجاه النظر إلى التنشئة السياسية كوسيلة لتعديل الثقافة السياسية السائدة في المجتمع ، أو وسيلة لخلق ثقافة جديدة تراها النخبة الحاكمة ضرورية للعبور بالمجتمع من حالة التخلف إلى التقدم.

- إذن فإن التنشئة السياسية، تُعَد عملية من عمليات التنشئة الاجتماعية، التي تقوم فيها قنوات ومصادر التنشئة السياسية بزرع القيم والمبادئ السياسية السائدة في المجتمع، لدى الفرد، لكي يصبح مواطناً صالحاً، مترجماً لتلك القيم والمبادئ إلى سلوك يومي يساعد من خلاله على تنمية المجتمع الذي يعيش فيه ، محافظاً على إطاره السياسي، ولذلك فإن التنشئة السياسية تختلف من مجتمع لآخر، تبعاً للبيئة السياسية لتلك المجتمعات وتبعاً للأيديولوجية السائدة التي يعتمدها النظام السياسي لتنظيم الحياة السياسية لأفراد المجتمع ، وبذلك تقوم التنشئة السياسية بالعمل على استمرارية النظام السياسي ، فالتنشئة السياسية هي الطريق الرئيسي الذي تسلكه الأنظمة الحاكمة من أجل أن تخلق القبول والقيم والشرعية لها في عيون مواطنيها .

* ويمكن تعريف التنشئة : بأنها عملية تعليمية يخضع لها الفرد ـ اجتماعيا وسياسيا ، وطوال حياته من الميلاد حتى الممات ـ من أجل بناء مركزه ودوره في المجتمع ، فأكثر الشعوب ثقافة سياسية هي التي تقع داخل دول عاشت لمده زمنية كبيرة ، فالشعوب الأكثر ثقافة سياسية هم السويسريون والفلسطينيون، فالسويسريون نظرا لمعاناة بلادهم من ويلات الحرب العالمية الاولى والثانية، لذلك اصبحت دوله محايدة ، وأما فلسطين، فَلمَا عانوا من

مشكلات سياسية على مدى حوالي قرن من الزمان منذ وعد بلفور حتى اليوم.

٣ــ مكونات التنشئة السياسية:

من خلال تحديد مكونات التنشئة السياسية يمكننا معرفة طبيعة النظام السياسي وخصائصه وأهدافه كما يمكننا تحديد العلاقة بين مكونات النظام السياسي للبلد، كما أن ثقافة التنشئة السياسية السائدة تساعد على فهم نمط العلاقة بين مكونات النظام السياسي القائم في المجتمع، ومن خلال قراءة الأُطر الفكرية والايديولوجية. ومن هذه المكونات هي:

أ ــ ثقافة الفرد المكتسبة:

إن ثقافة الفرد المكتسبة هي إحدى مكونات التنشئة السياسية، ومن خلالها يستطيع الفرد أن يكتسب التنشئة من ثقافة وسلوك وقيم المجتمع الذي يعيش فيه. ويكتسب الفرد تلك الثقافة في السنوات المبكرة من حياته وتنغرس بشدة في ذاته ، وقد تتطور وتتعدد تلك القيم والسلوكيات نتيجة تطور المجتمع ونظامه السياسي.

وتختلف أنماط التنشئة السياسية للفرد نتيجة لاتساع مداركه وتنوع ثقافاته وقيمه واتجاهاته وعادات المجتمع وتقاليده وأعرافه ، فيدخل في مرحلة التقييم والمقارنة بما كسبه وبما اكتسبه من التجربة العُمرية ومجالها المعرفي ومراحلها ومحطاتها. وكذلك التأثير الثقافي للمدرسة والعلاقات مع الأسرة والمجتمع ووسائل الاعلام والاتصال.

ب ــ ثقافة الفرد الذاتية:

إن ثقافة الفرد الذاتية تختلف من إنسان لآخر تبعاً لشخصيته الذاتية ومحيطه الأسري والمجتمعي وتحصيله العلمي وثقافته المنتقاة، مما يجعل تلك الثقافة جزء من شخصيته ، وجزءًا من حياته العامة والخاصة ، فيقوم بالدفاع عنها ويهتم بأمرها.

فالثقافة السياسية للفرد تتمحور حول مجموعة من الضوابط المعرفية والآراء السياسية والاتجاهات الفكرية والقيم الاجتماعية ، التي تتبلور في علاقة الفرد مع سلطة النظام الحاكم. وهذه الثقافة الذاتية تحكم تصرفات الفرد داخل النظام السياسي سواء كان حاكماً أم محكوماً. كما تؤثر أيضاً في سلوك الفرد السياسي داخل إطار المجتمع.

ج ـ ثقافة المؤسسة السياسية :

ثقافة المؤسسة السياسية من المكونات الرئيسية للتنشئة السياسية: سواء تلك التى تتبناها الدولة (ثقافة النظام) أو التى تتبناها الأحزاب السياسية، وهذه الثقافة ـ عادة ـ لاتخرج عن الأُطر الفكرية والفلسفية للأنظمة والأحزاب داخل السلطة وخارجها. ومن خلال تلك الثقافة تحاول مختلف الأحزاب والأنظمة الحاكمة أن تفرض قيمها وأيديولوجياتها سواء كانت ديمقراطية أو دكتاتورية ، رأسمالية ام اشتراكية.

وعلى الرغم من أن هناك فرق شاسع بين التنشئة السياسية في المجتمعات الديمقراطية والمجتمعات الدكتاتورية ، إلا أننا نجد أن الهدف الأساسي واحد من حيث المرجعية الثقافية للفرد في المجتمع ، وذلك باعتبارها أحد مكونات التنشئة السياسية.

ولذلك نجد أن ثقافة التنشئة السياسية في الأنظمة الديمقراطية تحرص بشدة على تحديد الوظائف السياسية للفرد في المجتمع ، وذلك على أساس الإيمان بضرورة الولاء والانتماء للوطن والتعلق به، ولكون الاحساس بالإنتماء للوطن من أهم المعتقدات السياسية للتنشئة السليمة. كما تحدد ثقافة التنشئة الأُطر العامة للعمل السياسي وتغذية المواطن بمعلومات سياسية واجتماعية واقتصادية من واقع البيئة السياسية.

ـ ومن خصائص التنشئة السياسية :

تتعدد خصائص ومقومات التنشئة السياسية ، تبعاً للمنهج المتبع في التعريف ، ولكن هناك خصائص أساسية يمكن الحديث عنها كالتالي :

١. التنشئة السياسية هي عملية مستمرة مدى الحياة ، فهي التي تُعَلِم الأفراد المواقف السياسية والسلوكيات. وهي جزء من عملية التنشئة الاجتماعية الأوسع حيث هو فرد يصِبح عضوا في مجتمع معين ، ويأخذ على القيم والسلوكيات. والظروف الاجتماعية الثقافية توسط التنشئة السياسية.
٢. تتم عبر عملية التنمية ، وتنمية الإنسان في الأمم والتنشئة الاجتماعية عملية هامة تجري على مراحل. منها : الرجوع إلى المتخصصين والمعايير الثقافية الاجتماعية ، من ناحية ، والتغييرات في المواقف والسلوك ، من ناحية أخرى ، وترتبط بكل مرحلة من مراحل الحياة.
٣. النهج السياسي حداثة تشير إلى أن أقرب وقت في تجربة التعلم لآراء الكبار أو القرارات ذات الصلة ، بقدر ما يزداد تأثيرها. فنهج الطفولة وجهات النظر أولوية هامة مثل معظم فترة التنشئة السياسية ، وبالتالي ، "القيم الأساسية الأفراد تعكس خبرات سنوات ما قبل سن الرشد ، بل على الأرجح تعلم المواقف السياسية في الوقت الذي هم من المراهقين".
٤. البيئة الأسرية هو السياق الذي يؤثر بصفة رئيسية داخل الفرد لتطوير المواقف السياسية والقيم. والأسرة تمد الطفل بكافة المهارات الأساسية العرقية والدينية ، كما أن الحزب ، والطبقة الاجتماعية تحدد الهوية.
٥. تُعد المكونات الأساسية للشخص الاجتماعية والسياسية وهويته ، مثل مفاهيم الحرية ، والمساواة ، والإنتماءات الدينية والعرقية ، وتنمى عادة خلال فترة المراهقة. كما تَعِد المواطن الصالح ، فهو الشخص الذي يأخذ حقوقه في الشؤون العامة ، وكذلك يطيع القانون ، وأيضا يؤدي واجباته خلال هذه الفترة.

٦. التنشئة السياسية لا تزال هامة ، لا سيما في المجتمع ومكان العمل. وفقا لفرضية استمرار البالغين في اكتساب المواقف في وقت مبكر من الحياة وتحاول أن ترسخ القيم السياسية الدائنة للفرد ، وفقا لفرضية انفتاح الناس على التكيف وتثبيت مواقفهم وسلوكهم عند تغيير المواقف ؛ وعدم حدوث تحولات كبيرة ، فالتنشئة السياسية تستمر طوال العمر.

٧. توافر الموارد والأصول تؤدي إلى تحديد الفرد لنوعية الحياة وجودتها ، فكل ذلك يؤثر على عملية التنشئة السياسية.

٨. تعتبر التنشئة السياسية كجزء من عملية التنشئة الاجتماعية الأوسع نطاقا. ولا يمكن للفرد فصلها عن السياق البيئي له. فالناس باستمرار تتبادل الرسائل داخل البيئة ، وبذلك يمكنها تحويل بعض الاتجاهات السياسية.

٩. النظريات البارزة العديد في التنشئة الاجتماعية ، مثل رؤى اريكسون وكولبرج، تفسر هذه العملية للفرد عند الانتقال من مستوى إلى آخر. الشخص الذي يمر بهذه المراحل يميل إلى تطوير متميز للخصائص السلوكية والمعرفية.

١٠. التعليم الرسمي يلعب دورا حاسما في عملية التنشئة السياسية والاجتماعية ، وكل نظام سياسي يضع التوقعات الداعمة للسلوكيات بين أعضائه كباراً وصغاراً. والتعليم الرسمي بمثابة موصل جيد للتنشئة لجيل الشباب.

أهم القواعد والمباديء الخاصة بالتنشئة السياسية:

ويمكن الإشارة إلى أهم القواعد والمبادئ المفيدة للتنشئة السياسية المعاصرة ، والتي تفيد في تدعيم الثقافة السياسية في المجتمع ، والتي يمكن الإشارة إليها من خلال النقاط التالية :

ــ اعتبار ساحة الفعل السياسي مفتوحة على الدوام على قوى ومجموعات سياسية أخرى ذات تصورات فكرية وسياسية متباينة، سواء تم اعتبارها

ضمن صنف الحلفاء أو المنافسين أو الخصوم من جهة، واعتبـار التحـول والتغيير - من جهة أخرى - قانونا راسخا في كل واقع سياسي.

وهو الأمر الذي يفرض على المرء اعتماد قدر كبير من المرونة في التعامـل مع الشأن السياسي ، حتى تمكّنه من القدرة على التكيّف والتعامل مع معطيات الواقع المتحول.

ـ ضرورة التزام الخطاب العقلاني والواقعي في العمل السياسي، لما يتيحـه ذلك من إمكانية الإحاطة بالواقع الشامل والتعرف على العوامل المـؤثّرة فـي سيرورة تطوره. إذ أنّ الواقعية والعقلانية تقتضيان تقديرا دقيقـا للإمكانيـات الفعلية للذات التي تتوخى الفعل والتغيير في وضع سياسي ما، ذلك أنّ تضخيم تلك الإمكانيات يترتب عنه رسم خطط وبرامج للممارسة مكلفة ماديا وفاشـلة عمليا، وفي ذلك هدر للطاقات في معارك مجانية أو غير متكافئة قد تنتهي إلى كارثة محققة.

ـ ضرورة اعتماد ثقافة الحوار والتعاون والتواصل مع الآخر ، انتصارا لفكرة أو دفاعا عن موقف وحماية لمصلحة خاصة أو عامة. وفي سياق ذلك ينبغـي الحرص على عدم اعتماد الأساليب المتطرفة في التعاطي مع قضايا الخـلاف، فقد تسيء الحدة المفرطة في الجدل السياسي بين المواقف المتعارضـة إلـى القضية موضوع الحوار، إذا لم تعرف الأطراف المختلفة كيف ومتـى تتـرك للممارسة هامشا يسمح باختبار مختلف الآراء والأطروحات وتمييز الـصائب منها عن الخاطئ؟؟!!.

٤ ـ وسائط التنشئة السياسية :

التنشئة السياسية عملية ليست باليسيرة في أى مجتمع يريد النهضة والتنمية فهى عملية تحتاج إلى تضافر الجهود ووحدة الرؤى واليقين في إمكانية تحقيق الهدف، ولكن ما هى وسائط وآليات التنشئة السياسية وكيف نربي الأجيال على الممارسة السياسية الصحيحة؟، وهل هى عملية معقدة؟، وما هو شـــكل

ومضمون التنشئة السياسية في المجتمعات المعاصرة ؟؟؟؟

وإننا ـ في هذا المقام ـ نؤكد أن التنشئة السياسية هي جزء من التنشئة الأجتماعية والتي من خلالها يكتسب الفرد الاتجاهات والقيم السائدة في المجتمع، كما تعتبر التنشئة السياسية وسيلة لتصحيح الثقافة السياسية المنحرفة في المجتمع، وخلق ثقافة مدنية جديدة ومتحضرة للعبور بالمجتمع من حالة التخلف إلى التقدم.

والأنظمة السياسية الديمقراطية والديكتاتورية تحاول أن تؤثر في التنشئة السياسية للفرد من خلال استهداف أفكاره عن طريق غرس معلومات وقيم وممارسات يستطيع من خلالها تكوين مواقفه واتجاهاته الفكرية والأيدلوجية التي تؤثر في سلوكه السياسي. وهذا السلوك يلعب دورا في فاعلية الفرد السياسية في المجتمع، لذلك تلجأ الأنظمة السياسية الحاكمة إلى خلق قيم وأيدلوجيات مقبولة ومشروعة لها في عيون شعوبها.

وتتعدد مؤسسات ووسائط التنشئة السياسية وتتكامل في الوقت نفسه ، لأن تأثير المؤسسات الأخرى يؤثر بعضه في بعض ، كالأسرة وكذا تأثير المدرسة في التنشئة السياسية للطلاب من خلال الكتب الدراسية والمعلمين والأنشطة المدرسية ، ووسائل الإعلام والأصدقاء والمساجد... كلها تؤثر في التنشئة السياسية للطلاب ومدى اعتمادها عليها كمصادر لمعلوماتهم السياسية مقارنة باعتمادهم على المدرسة.

فالتنشئة السياسية ما هي إلا عملية تحريض سياسي في النظام من خلال الحصول على معلومات عن الرموز السياسية ، والمؤسسات ، والإجراءات ، والتعليم له دوره السلبي ـ معادل لدوره الإيجابي ـ لأنه يعتبر أحدث عضو في التنظيم السياسي ، ووسيلة هامة لاستيعاب القيم والنظام والايديولوجية التي تدعم المشروع بأكمله. ويمكن ـ من خلاله ـ فهم عملية التعلم وتحليل كل فرد ممكن ونقل الثقافة من جانب المجتمع ككل. وتهتم الأمم بإدامة تقاليدهم السياسية بإدخال الأجيال الجديدة المنشئة في أنماط من التفكير والعمل من خلال النظام التعليمي، وسائل الإعلام أو في مكان العمل، مثل لجنة الحي ،

وكذلك من خلال المؤسسات السياسية ذاتها. وفي بلدان العالم الثالث ، حيث يمكن إنشاء مؤسسات سياسية جديدة أو أصلاح الهياكل القائمة خلال فترات زمنية قصيرة ، وكذلك أصلاح النظام التعليمي ، ووسائط الإعلام ، وأيضاً جميع هياكل المجتمع يمكن استخدامها بشكل صريح كوسيلة للتثقيف السياسي وإعادة التعليم. أما في الأنظمة السياسية الحاكمة التي تعتبر أقدم وأكثر استقرارا ، فوظائف التنشئة السياسية تنبع من الوكالات الاجتماعية الكامنة بدلا من المؤسسات العلنية ، والتي قد تكون مخفية في كثير من الأحيان ، كما يكفي أن تكون غير مرئية وغير علنية.

فالتنشئة السياسية تشير إلى العملية التي من خلالها تنتقل قيم الثقافة السياسية من جيل إلى آخر. فعند النظر في التنشئة السياسية تحتاج إلى دراسة الأشياء في حياتك والأشياء التي أثرت عليك أن ننظر إلى الوضع بطريقة معينة. البعض منا كانت تنشئته السياسية بسبب وسائط الأسرة ، والمال ، والتعليم الصحيح ، ولكن البعض الآخر لم تكن التنشئة السياسية عنده سليمة، فهو يتأثر بسهولة بوسائل الإعلام وجماعات الأصدقاء ، فمع وسائل الاعلام التي تغطي طائفة واسعة من التأثيرات من الموسيقى والأفلام ، إلى نشرات الأخبار المسائية والصحيفة. يبدو التأثير السياسي الكبير لها على الأفراد ، وخصوصا الشباب والأطفال ...

ولذلك لابد من تكامل مؤسسات التنشئة السياسية والاجتماعية حتى تؤتي ثمارها المرجوة منها ، لأن وسيط قد يؤثر في مرحلة ويحتاج لوسيط آخر ليكمل عملية غرس القيم والاتجاهات، وهكذا.

فكل مجتمع له من الوسائل التي يؤهل بها الشباب ويغرس في نفوسهم القيم الأساسية.

وثقافتنا هي أساس مقدمة من المعتقدات في جميع أنحاء المجتمع. وبالتالي فالتنشئة السياسية هي العملية التي تشكل للناس أفكارهم حول القضايا السياسية واستيعاب القيم السياسية. وذلك في وقت مبكر من الحياة ، ومن أهم المؤثرات التي أثرت بقوة هي : الأسرة والنظام التعليمي. فتأثيرها كبير

ويستطرد في الكبر ويزداد أهمية مع مرور الأيام ، ولكن تأثير جماعات الأقران يزداد أهمية وقوة وخصوصاً في المجتمعات التي تضعُف فيها الروابط العائلية ، ولدينا من وسائل الإعلام والثقافة ، بما فيها التلفزيون والصحف والكتب ، ما يكون أقوي تأثيرا وأكثر اهتماماً ، وتتنامى بشكل فظيع مع انتشار الفضائيات والسماوات المفتوحة ، ولنبدأ استعراض أهم وسائط التنشئة السياسية في عالمنا المعاصر:

أ ـ الأسرة والدور الأكثر أهمية في التنشئة السياسية:

الآباء والأمهات لدينا هم أهم وسائط التنشئة عموما والتنشئة السياسية على وجه خاص، فالمتعارف عليه أن : "من أبرز وكالات التنشئة الاجتماعية في السياسة هم العائلة".

الأسرة عادة تأثيرها أهم لغرس المواقف السياسية لأطفالهم. فأكثر الأطفال يقلدون آبائهم وتحديداً أطراف الأسرة. فالأسرة هي العامل الرئيسي في التنشئة الاجتماعية السياسية .

فمن خلال الاستماع إلى والدينا في نقاش على طاولة الفطور ، يمكننا أن نبدأ في تشكيل أفكارنا من العالم. ونحن في الأسرة يمكننا الحصول على المواقف الأساسية التي ستتشكل في المستقبل لدينا من آراء ، فنشكل الآراء تجاه جيراننا ، وأنواع أخرى من الناس ، فضلا عن نحو القواعد المحلية والمجتمع بصفة عامة. فالكل يعترف أيضا بأن الأسرة هي "عامل أساسي في تشكيل الحياة وفي تغيير عادات معظم البشر". معظمنا يتفق مع عائلته على اختيار أي حزب سياسي ، في أي انتخابات ، فالأسرة مؤثرة لدرجة كبيرة.

ب ـ التعليم وسيط هام للغاية في التنشئة السياسية :

وتلعب المدرسة دوراً هاماً في ذلك من خلال السعي نحو إقامة تفاهم بين أبناء الفئات الاجتماعية المختلفة واستقطابهم جميعاً حول مشاعر الولاء للنظام القائم ، والإحساس بالوطنية والإنتماء للمجتمع.

وعلى الرغم من أن لعملية التنشئة السياسية ، لاسيما على مستوى التعليم

الرسمي ، دوراً إيجابياً في دعم التماسك من خلال إكساب الأفراد قيماً ومعايير سياسية مقبولة ومعترفاً بها اجتماعياً ، إلا أنها ـ وفي نفس الوقت ـ قد تميل إلى الإبقاء على تعزيز التفرقة القائمة بين الصفوة السياسية والجماهير ، إما عن طريق وظيفتها التوجيهية ومثال ذلك ما تعينه التربية للأفراد من أدوار يقومون بها في المجتمع ، أو من خلال وظيفتها التقنينية ويمثل ذلك تقنين الجماعة لسلطة الصفوة بل وجعلها مشروعة ، ويمكن أن يتقبلها ويرضخ لها
الأفراد في المجتمع.

ومن ثم فإن نظم التعليم يمكن أن يكون عامل من عوامل عدم الاستقرار والتماسك بين الأفراد وخصوصاً بين الصفوة والجماهير ، ومن هنا تكون مقدمة تقدم جميع الدول ، وخصوصاً دول العالم الثالث ، فهم يحرصون على وضع سياسة تربوية متضمنة الأهداف التي تبغي الدولة تحقيقها من العملية التربوية ، وإخضاع جميع المدارس سواء المدارس التابعة للدولة أو المدارس الخاصة للإشراف الحكومي ، وذلك من أجل غاية وطنية قوية وهي : أن تسهم جميعها في تحقيق أهداف الدولة ، وتنشئة الطلاب بالصورة التي رسمها النظام السياسي.

ومع التسليم بأهمية المؤسسات التربوية والتعليمية غير النظامية والدور الذي يمكن أن تقوم به ، إلا أن التنشئة السياسية من خلال المؤسسات التربوية النظامية يبقى لها الدور الأكبر ، وذلك ينبع من كونها عملية دائمة ومنظمة ومنتظمة ، فهي منظمة لأنها تتم عن طريق مقررات دراسية توضع خصيصاً لهذا الغرض ويقوم بتدريسها معلمون مؤهلون ، وهذا يتم بطريقة منتظمة حيث يتعرض لها الطلاب طوال فترة دراستهم بالتعليم العام ، أي منذ دخولهم المدرسة وحتى تخرجهم منها.

كما ترجع أهمية المدرسة إلى كونها تأتي في أهم سنوات تكوين الاتجاهات والقناعات السياسية للنشء ، حيث تتفق الدراسات السابقة على أن التشكيل السياسي موجود مسبقاً في مرحلة ما قبل المدرسة وأن أكثر مراحل نموه

أهمية تتم بين سن المدرسة وأن أكثر مراحل نموه أهمية تتم بين سن إحدى عشرة وخمس عشرة سنة ، وهو ما يؤكد على أهمية التنشئة السياسية في مرحلة التعليم الأساسي ولاسيما الحلقة الثانية منها.

ولابد أن نتساءل عن : دور المدرسة في التنشئة السياسية من خلال الثقافة السياسية المتضمنة في الكتب الدراسية الموجهة للطلاب في كافة المراحل التعليمية... وما دور المدرسة في التنشئة السياسية من خلال المعلمين والأنشطة المدرسية التي يمارسها الطلاب داخل مؤسساتهم التعليمية في مختلف المراحل الدراسية؟ ، و ما نوع الأفكار والقيم والاتجاهات السياسية التي يتبناها الطلاب ؟ ، وذلك اعتماداً على ما تقوم به المدرسة من تعليم سياسي لهم!! ، وكل هذه التساؤلات تقودنا إلى نتيجة هامة وهي : أن للمدرسة دور رئيسي وفاعل في التنشئة الاجتماعية بصفة عامة والتنشئة السياسية على وجه الخصوص !!!...

فالتربية والتعليم ، ومن خلال دورها في التنشئة السياسية ، تهدف إلى تقديم تربية سياسية سليمة للطلاب. كما قد تفيد في توجيه أنظار القائمين على مؤسسات التنشئة السياسية المختلفة إلى أهمية وضرورة إعادة تشكيل وتنمية الوعي السياسي لدى المواطن اليمني في ضوء المتغيرات الجديدة المحلية والإقليمية والعالمية ، حيث أصبح من الضروري أن يعي الفرد بما يجري حوله وإدراك واقعه وواقع وطنه وأمته في المجال السياسي.

كما يسهم التعليم في إثراء الدراسات المهتمة بالعلاقة بين التعليم والسياسة التي زاد الاهتمام بها في الوقت الحاضر نتيجة لتعاظم أهمية التعليم في المجتمعات والدور الذي تلعبه السياسة والمشاركة السياسية في حياة المواطن وأمنه واستقراره وفي أمن واستقرار المجتمع وتقدمه ، حيث لم تَعُد السياسة والمشاركة السياسية حكراً على فئة دون الأخرى ولم تعد ترفاً فكرياً وهو ما يؤكد على أهمية دراسة التنشئة السياسية التي تُعَد – وبحق – حلقة الوصل بين التربية والتعليم وبين السياسة.

فالمدارس هي أيضا قوية ومن أهم المؤثرين على الرأي العام ، حيث تتيح

للطلاب مقدمة للممارسات الديمقراطية مثل الانتخابات والاقتراع والحملات الانتخابية ، حتى التاريخ والحكومة تعتبر من المواضيع المدرجة كجزء من دورات تعليم المفاهيم الأساسية للمؤسسات الحكومية لدى تلاميذ المدارس الصغار ، وحتى معرفة اسم رئيس الجمهورية والحزب الذي ينتمي له ، فالطلاب لديهم مواقف قوية تجاهه ويعرفون من خلال مدارسهم ما ترمز إليه. فالتعليم يهدف إلى تنمية المواقف والقيم الأساسية تجاه الحكومة والمواطنة خلال سنوات المدرسة الابتدائية،وكان الباحثون على حق حين استنتجوا أن "المدارس العامة هي أداة هامة وفعالة أكثر في عملية التنشئة السياسية في كل أنحاء العالم".

ج ـ مجموعات الزملاء (الرفاق والأقران والأصدقاء)

عادة عندما تكون القيم السياسية التي تُرى من الزملاء مجموعة واحدة لا تتأثر ، ما لم يؤثر بشكل مباشر على قضية الشباب من المؤسسات الأخرى ، وإذا كان أحد الأعضاء في جماعة الأقران قد اتبع نفس المهنة ، فإنهما قد يشتركان في وجهات النظر السياسية نفسها تجاه القضايا المختلفة، وعلى سبيل المثال ، فالمعلمون الذين ينتمون إلى الاتحاد تقاسموا وجهات نظر مماثلة بشأن المسائل التي تؤثر على مهنتهم.

وجماعات الأقران والأصدقاء والرفاق جماعة غير رسمية ، ولكنها جماعة قوية للغاية ، وذلك في ظل تقلص دور الأسرة في المجتمعات الغربية ، فأصبح الرفاق والأصدقاء والزملاء والأقران قوة لا يستهان بها في التنشئة السياسية وتواصل الثقافة السياسية للمجتمع ، وهي قوة لها تأثير ضخم وقوي على البناء السياسي والأفكار والاتجاهات السياسية ، ويتنامى تأثير هذه الجماعة ــ غير الرسمية ــ في الدول النامية باستمرار .

د ــ وسائل الإعلام والاتصال والثقافة:

تنامى دور وسائل الثقافة والاتصال والإعلام في ظل الديمقراطية الحديثة ، وفي ظل الطريق السريع للمعلومات ، وفي ظل السماوات المفتوحة ، وهناك

طرقاً عديدة للأفكار والتواصل. وبالتـــالي: فالـــصحف والمجـــلات والكتـــب والراديو والتلفزيون والأفلام تلعب دورا هاما في خلق الرأي العام وفي الثقافة السياسية وفي نقل الثقافة من جيل إلى جيل ، بل وفـــي التنـــشئة الـــسياسية المباشرة . فالمفكر السياسي والتر ليبمان يفتخر بأن الصحيفة ما هـــي إلا : "الكتاب المقدس للديمقراطية" ، كما هـــي مـــصدر حيـــوي لوجهـــات النظـــر السياسية. الصحافة والإعلام يعطياننا تصور عن العالم من حولنا ، وبالتـــالي التأثير بشكل غير مباشر على سلوكنا السياسي. وبالتالي الصحافة لديها على المدى الطويل المستمر تأثير على آرائنا. الراديو والتلفزيون والأفلام والكتب تسهم ــ بشكل أو بآخر ــ في توجيه مواقفنا وقراراتنا السياسية، وخـــصوصاً في الانتخابات ، وكذلك تسهم في تكوين الاتجاهات تجـــاه الـــدول الأجنبيـــة ، والحديث يطول عن دور أجهزة الإعلام في التنشئة الـــسياسية ، ولكنـــه دور حيوي وضروري ، ولابد من استغلاله الاستغلال الأمثـــل ، لأن الإعـــلام فـــي العصر المعاصر اقتحم بيوتنا وشارك الأسرة والمدرسة فـــي أدوراهمـــا فـــي التنشئة السياسية والاجتماعية.

هـ ــ دور مؤسسات المجتمع المدني :

المجتمع المدني يقوم على المؤسسات الـــسياسية والاقتـــصادية والاجتماعيـــة والثقافية المتنوعة وهي مؤسسات مستقلة في عملها عن الحكومـــة، وهـــي تنظيمات تطوعية حرة تقوم بدور الوسيط بين المواطن والدولة من أجل تحقيق مصالحة وفق معايير القيم الاجتماعية والتعددية الثقافية والفكرية. وتبتعد تلك المؤسسات عن دور السلطة في صناعة قرارتها وفي عملية سَـــنْ برامجهـــا التثقيفية، ويتقدم دور المجتمع المدني على دور الدولة فـــي مجـــال الـــوعي والتثقيف الاجتماعي والسياسي. من خلال دورها الأساسي والفعال في نـــشر ثقافة التنشئة السياسية التي تسهم في رفع الوعي السياسي لأبنـــاء المجتمـــع وجذبهم إلى ساحة العمل السياسي ، وذلك لكي لاتكون السياسة حكـــرا علـــى الطبقات الحاكمة .

ومؤسسات المجتمع المدني تمثل جوهر المجتمعات الديمقراطية المتحضـــرة،

وهي منظمات تقوم بعملية تثقيف وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصيرهم السياسي، ومواجهة الأزمات والتحولات السياسية التي تـؤثر فـي مستوى حياتهم ومعيشتهم، باعتبارها من أهم قنوات المشاركة الجماهيرية . كما تقوم مؤسسات المجتمع المدني في تأهيل وتدريب قيادات سياسية جديدة من خلال غرس ثقافة التنشئة السياسية...

ومن مكونات المجتمع المدني هي : النقابات المهنية والعمالية والجمعيات التعاونية الزراعية والحرفية والغرف التجارية والصناعية واتحادات رجال الاعمال والحركات الاجتماعية والنوادي الرياضية والاجتماعية والبيئية والهيئات التدريسية والاتحادات الطلابية والمراكز الشبابية والمنظمات غير الحكومية مثل مراكز حقوق الانسان ومنظمات المرأة وكذلك المؤسسات الصحافية المستقلة وأجهزة الاعلام والنشر غير الحكومية ومراكز البحوث والدراسات والهيئات والمراكزالثقافية والفنية، وكلها هامة جدا في التثقيف السياسي والتنشئة السياسية.

وعلى الرغم من التحديات التي تواجه تجربة المجتمع المدني في عصر العولمة ، وخصوصا في بعض الدول النامية ، ولكن التطلع الواسع الى تنامي تلك التجربة وتبلور مفهوما لدى المواطن ستخلق تكوينات وتنظيمات مجتمعية تسعى بدورها الى تطوير وتوسيع المشاركة في صناعة القرار، وهذا يحتاج الى المزيد من الوعي والتثقيف السياسي .

لذا فالدور الأساسي الذي تضطلع به مؤسسات المجتمع المدني هو التنشئة السياسية، وهذا يأتي من خلال الإيمان المطلق لتلك المؤسسات بالتجربة الديمقراطية وتعميق مفهومها وممارستها والتأكيد على قيمها الأساسية، لكي تكون بمثابة البنية الأساسية لتلك المؤسسات. والبناء الديمقراطي لايأتي الا من خلال التنشئة السياسية السليمة التي تعتمد قيم الديمقراطية كمرتكز أساسي لها. وعلى مؤسسات المجتمع المدني تأهيل وتدريب كوادرها على التنشئة السياسية، ومن ثم تنطلق للمجتمع لتمنح فرصة كبيرة لتربية وتنشئة الشعب سياسياً وثقافياً . وبما إن التنشئة السياسية هي عملية تأهيلية وتعليمية

وتثقيفية يخضع لها الفرد من أجل تفعيل دوره في المجتمع، لذا ينبغي أن تتحمل مسؤلية التنشئة السياسية للفرد مؤسسات المجتمع المدني، لكونها مؤسسات مستقلة ، ومؤسسات المجتمع المدني ما هي إلا الجمعيات الأهلية والنوادي والمؤسسات الطوعية وجمعيات تنمية المجتمع والمنظمات الأهلية التي لا تعتمد على الدولة في مواردها ولا في تصريف عملها .

وبذلك الاستقلال لمؤسسات المجتمع المدني ، فهي تملك القدرة على التفاعل الإيجابي في التعاطي مع مفهوم التنشئة السياسية كمادة تثقيفية، من خلال الدور الذي تتقلده داخل إطار المجتمع وعلاقتها بالدولة . بل وهي مدعوة أكثر من غيرها في عملية التنشئة السياسية ,من خلال تأهيل وتثقيف الفرد باعتباره كائناً سياسياً مؤثراً في المجتمع ضمن مُعطى سياسي معين، ويأتي ذلك الأمر الهام نتيجة التطور والتحول السياسي للمجتمع ولطبيعة نظامه السياسي السائد ومعاييره الايديولوجية ومرونته الديمقراطية والانفتاح محلياً وإقليمياً وعالميا.

وعندما تتنحى مؤسسات المجتمع المدني عن دورها المُهم في التثقيف السياسي والتنشئة السياسية، فإن التنافس السياسي الحاد للقوى السياسية والصراعات الحزبية والطائفية تُكسب جمهورها ثقافة عصبية ترتكز على إقصاء الآخر، فتكون التنشئة السياسية قائمة على ثقافة العنف. وبذلك تنحرف مسارات التنشئة السياسية عن معايير القيم الصحيحة الى القيم الضيقة التي تسهم في تهميش الثوابت الوطنية والولاء المطلق للوطن. وهذا الانحراف يُشكل تباين وتناقض في القيم والسلوكيات السياسية لمكونات المجتمع، والذي يُمهد الطريق الى العنف السياسي ، وبالتالي يُدخل البلاد في فجوة سيكولوجية كبيرة تجعل المجتمع غير مستقر سياسياً وأمنياً.

و- مؤسسات أخرى للتنشئة السياسية :

وتتعدد المؤسسات التي تُسهم في التنشئة السياسية في العصر الحديث ، ومنها نستعرض ما يلي :

ــ دور العبادة : فدور العبادة ــ نظراً لقدسيتها ــ من مساجد وكنائس ومعابد وبقية دور العبادة ــ تقوم بتلقين الفرد المباديء السياسية للعقيدة للطائفة أو للدين ، وترسخ في الأفراد الانتماء الديني ، وتؤثر على سلوكهم وثقافتهم السياسية تجاه المجتمع وتجاه الفئات الأخرى ، فتأثير المؤسسة الدينية تأثير كبير جداً على الاتجاهات والثقافة والتنشئة السياسية .

ــ الجيش : فترات التجنيد الإجبارية في الدول المختلفة توصل مباديء الانتماء والولاء في نفوس الشباب ، وبالتالي تؤثر على تنشئتهم السياسية ، وقد تغير بعض ثقافتهم السياسية واتجاهاتهم السياسية نحو المجتمع والدولة والناس ، وبالتالي ، يصبح الجيش ــ وتصبح الخدمة العسكرية ــ مجالاً خصباً للتنشئة والتلقين السياسي وغرس التوجهات السياسية الإيجابية تجاه الوطن والنظام ، وكلها عوامل تساعد في التنشئة السياسية للفرد .

ــ الأندية والنقابات ومراكز الشباب : الأندية الرياضية والنقابات ومراكز الشباب ــ الخ ــ تُسهم في التلقين السياسي للجمتهير بعض القيم والثقافة السياسية ، وهي من مؤسسات المجتمع المدني ولكن لها طبيعة خاصة في التعصب الرياضي وبالتالي التعصب السياسي ، فدورها هام للغاية...

٥ ــ الثقافة السياسية مُكون أساسي للتنشئة السياسية:

فما هي تلك الثقافة السياسية التي تكون بمثابة المُكون الأساسي للتنشئة السياسية ؟؟؟:

لكل مجتمع خصوصية تعكسها ثقافته السائدة بين أبنائه، تلك الثقافة التى تطورها مجموعة القيم والمفاهيم والمعارف التى اكتسبها ــ هذا المجتمع ــ عبر ميراثه التاريخى والحضارى وواقعه الجغرافى والتركيب الاجتماعى وطبيعة النظام السياسى والاقتصادى، فضلاً عن المؤثرات الخارجية التى شكلت خبراته وإنتماءاته المختلفة.

والثقافة السياسية هى جزء من الثقافة العامة للمجتمع .. وهى تختلف من

بلد لآخر حتى لو كانت شعوبه تنتهج نفس الأساليب الحياتية، وينتموا إلى نفس الحضارة، ويتقاسموا نفس الاهتمامات والولاءات.

ـ تعريف الثقافة السياسية:

يقصد بالثقافة السياسية مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو شئون السياسة والحكم، الدولة والسلطة، الولاء والإنتماء، الشرعية والمشاركة. كما تعنى أيضاً منظومة المعتقدات والرموز والقيم المحددة للكيفية التى يرى بها مجتمع معين الدور المناسب للحكومة وضوابط هذا الدور ، والعلاقة المناسبة بين الحاكم والمحكوم.

ومعنى ذلك أن الثقافة السياسية تتمحور حول قيم واتجاهات وقناعات طويلة الأمد بخصوص الظواهر السياسية ، وينقل كل مجتمع مجموعة رموزه وقيمه وأعرافه الأساسية إلى أفراد شعبه، ويشكل الأفراد مجموعة من القناعات بخصوص أدوار النظام السياسى بشتى مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، وحقوقهم وواجباتهم نحو ذلك النظام السياسى.

ولما كانت الثقافة السياسية للمجتمع جزءاً من ثقافته العامة، فهى تتكون بدورها من عدة ثقافات فرعية، وتشمل تلك الثقافات الفرعية : ثقافة الشباب، والنخبة الحاكمة ،والعمال، والفلاحين، والمرأة .. الخ.

وبذلك تكون الثقافة السياسية :هى مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التى تعطى نظاماً ومعنى للعملية السياسية ، وتقدم القواعد المستقرة التى تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسى، وبذلك فهى تنصب على المُثل والمعايير السياسية التى يلتزم بها أعضاء المجتمع السياسى، والتى تحدد الإطار الذى يحدث التصرف السياسى فى نطاقه.

أى أن الثقافة السياسية تدور حول ما يسود المجتمع من قيم ومعتقدات تؤثر فى السلوك السياسى لأعضائه حكاماً ومحكومين.

وعلى ذلك يمكن تحديد أهم عناصر ومقومات مفهوم الثقافة السياسية على النحو التالى:

ـ تمثل الثقافة السياسية مجموعة القيم والاتجاهات والسلوكيات

والمعارف السياسية لأفراد المجتمع.

- الثقافة السياسية ثقافة فرعية، فهى جزء من الثقافة العامة للمجتمع تؤثر فيه وتتأثر به، ولكنها لا تستطيع أن تَشُذَ عن ذلك الإطار العام لثقافة المجتمع.
- تتميز الثقافة السياسية بأنها متغيرة، فهى لا تعرف الثبات المطلق، ويتوقف حجم ومدى التغير على عدة عوامل من بينها :
  * مدى ومعدل التغير فى الأبنية الاقتصادية والاجتماعية و السياسية .
  * درجة اهتمام النخبة الحاكمة بقضية التغير الثقافى..
  * وحجم الاهتمام الذى توليه وتخصصه الدولة لإحداث هذا التغيير فى ثقافة المجتمع..
  * ومدى رسوخ هذه القيم فى نفوس الأفراد.
- تختلف الثقافة السياسية بين مجتمع وآخر كما تختلف من فرد لآخر داخل المجتمع.

هذا الاختلاف تفرضه عوامل معينة : كالأصل ومحل الاقامة والمهنة والمستوى الاقتصادى والحالة التعليمية.

ـ مكونات الثقافة السياسية:

يمكن الحديث عن مجموعة من العناصر أو المكونات للثقافة السياسية سواء تلك التىتتبناها الدولة (ثقافة الحكام) أو الثقافة الرسمية وتلك السائدة لدى أفراد المجتمع (المحكومين) والتى تسمى الثقافة غير الرسمية ومن هذه المكونات:

أ ـ المرجعية:

وهى تعنى الإطار الفكرى الفلسفى المتكامل، أو المرجع الأساسى للعمل السياسى، فهو يفسر التاريخ، ويحدد الأهداف والرؤى، ويبرر المواقف والممارسات، ويكسب النظام الشرعية.

وغالباً ما يتحقق الاستقرار بإجماع أعضاء المجتمع على الرضا عن مرجعية الدولة، ووجود قناعات بأهميتها وتعبيرها عن أهدافهم وقيمهم. وعندما يحدث

الاختلاف بين عناصر النظام حول المرجعية، تحدث الانقسامات وتبدأ الأزمات التى تهدد شرعية النظام وبقائه واستقراره.

ومن أمثلة المرجعيات الديمقراطية، والاشتراكية، والرأسمالية، والعلمانية .. الخ ، وأغلب الظن أنه لا يوجد أثر محسوس للاختلاف بين عناصر المجتمع فى الديمقراطيات الغربية، إذ أن هناك اتفاقا عاما على الصيغ المناسبة لشكل النظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى، أما فى الدول النامية فالمسائل المتعلقة بشكل نظام الحكم وطبيعة النظام الاقتصادى وحدود العلاقة بين الدين والدولة لم تحسم بعد ولا تزال مثار خلاف وصراع.

ب ـ التوجه نحو العمل العام:

هناك فرق بين التوجه الفردى الذى يميل إلى الإعلاء من شأن الفرد وتغليب مصلحته الشخصية، وبين التوجه العام أو الجماعى الذى يعنى الإيمان بأهمية العمل التعاونى المشترك فى المجالين الاجتماعى والسياسى.

والتوجه نحو العمل العام والاحساس بالمسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع وقضاياه من أهم مكونات الثقافة السياسية ، ذلك أن هذا الشعور بالمسئولية يدفع المواطن إلى الإيجابية فى التعامل مع القضايا والموضوعات فى ظل ثقافة متشابهة مؤداها الإحساس بالولاء للجماعة.

ج ـ التوجه نحو النظام السياسى:

الاتجاه نحو النظام السياسى والإيمان بضرورة الولاء والانتماء له والتعلق به من ضرورات الاحساس بالمواطنة وما ترتبه من حقوق والتزامات، فكل ثقافة سياسية عليها أن تحدد النطاق العام المعقول للعمل السياسى والحدود المشروعة بين الحياة العامة والحياة الخاصة. ويتضمن هذا النطاق تحديد الأفراد المسموح لهم بالمشاركة فى العملية السياسية ووظائف المؤسسات السياسية كل على حدة.

كما تفرض الثقافة السياسية معرفة حدود المشاركة فى هذا النظام مثل السن والجنس والمكانة الاجتماعية والوضع العائلى، بالاضافة إلى أن بعض الثقافات السياسية التي تحرص على تحديد الأبنية والوظائف السياسية فى الدولة،

وكذلك الأجهزة المنوطة بتحقيق الأهداف التىتحددها الدولة.
فالثقافة السياسية هى التى تدعم النظام، وتحدد أُطره، وتُغذيه بالمعلومات المستمدة من واقع البيئة وخصوصيتها، وتحافظ عليه وتضمن بقاءه.

د ــ الاحساس بالهوية:

يعتبر البعض أن الاحساس بالإنتماء من أهم المعتقدات والمباديء السياسية ، ذلك أن شعور الأفراد بالولاء للنظام السياسى والانتماء له يساعد على اضفاء الشرعية على النظام ، كما يساعد على بقاء النظام وتخطيه الأزمات والمصاعب التى تواجهه.

فضلاً عن أن الاحساس بالولاء والإنتماء للوطن يساعد على بلورة وتنمية الشعور بالواجب الوطنى وتقبل الالتزامات، كما يمكن من فهم الحقوق والمشاركة الفاعلة فى العمليات السياسية من خلال التعاون مع الجهاز الحكومى والمؤسسات السياسية ، وتقبل قرارات السلطة السياسية والإيمان بالدور الفاعل لها فى كافة مجالات الحياة.

ــ أثر الثقافة السياسية على النظام السياسى:

يحتاج أى نظام سياسى الى وجود ثقافة سياسية تُغذيه وتحافظ عليه، فالحكم الفردى تواءمه ثقافة سياسية تتمحور عناصرها فى :

- الخوف من السلطة ..
- والإذعان لها..
- وضعف الميل إلى المشاركة..
- وفتور الإيمان بكرامة وذاتية الانسان..
- وعدم اتاحة الفرص لظهور المعارضة.

أما الحكم الديمقراطى فيتطلب :

- ثقافة تؤمن بحقوق الانسان..
- وتقتنع بضرورة حماية الانسان وكرامته فى مواجهة أى اعتداء على هذه الحريات، حتى لو كان من قبل السلطة نفسها..

- كما يشترط لاستمرار النظام والحفاظ على بقائه توافر شعور متبادل بالثقة بالآخرين فى ظل مناخ اجتماعى وثقافى يُعِدُ الانسان لتقبل فكرة وجود الرأى والرأى الآخر..
- ويسمح بوجود قدر من المعارضة فى إطار قواعد وأطر سياسية موضوعة بدقة لكى تنظم العلاقة بين أفراد المجتمع السياسى.

وتُسهم الثقافة السياسية السائدة فى المجتمع – إلى حد كبير ، وفى بلدان كثيرة – فى تحديد شكل نظام الحكم، بل أنها قد تساهم فى تحديد عناصر القيادة السياسية.

فقد تكون القيادة السياسية حكرا على عائلة معينة أو على مجموعة صغيرة ذات وضعية خاصة دينية أو مذهبية أو عرقية أو تعليمية. وحيث يقدر المجتمع كبار السن ويُعْلِى الذكور على الإناث، فيغلب أن تجىء القيادة من صفوف المسنين الذكور. وفى كثير من الأنظمة السياسية ينظر إلى فئة معينة على أنها الأجدر بالسيطرة على المستويات العليا للسلطة. هذه الفئة قد تكون رجال الدين أو العسكريين أو المحامين .. الخ. وفى مثل هذه الحالة يتوقع أن تعكس السياسة العامة مصالحهم فى المقام الأول.

وتؤثر الثقافة السياسية كذلك على علاقة الفرد بالعملية السياسية ، فبعض المجتمعات تتميز بقوة الشعور بالولاء الوطنى والمواطنة المسئولة، وهنا يتوقع ان يشارك الفرد فى الحياة العامة، وأن يسهم طواعية فى النهوض بالمجتمع الذى ينتمى إليه. وفى دول أخرى يتسم الافراد باللامبالاة والاغتراب وعدم الشعور بالمسئولية تجاه أى شخص خارج محيط الأسرة. وفى بعض الأحيان ينظر المواطن إلى النظام السياسى على أنه أبوى يتعهده من المهد إلى اللحد ويتولى كل شىء نيابة عنه ويعمل على ضمان رفاهية الجماعة. وفى المقابل قد يتشكك الفرد فى السلطة السياسية ويعتبرها مجرد أداة لتحقيق مصالح القائمين عليها ليس إلا.

ومن أجل تجديد الثقافة السياسية يمكن الإشارة إلى أهم القواعد والمبادئ المفيدة للتنشئة السياسية المعاصرة:

ـ اعتبار ساحة الفعل السياسي مفتوحة على الدوام على قوى ومجموعات سياسية أخرى ذات تصورات فكرية وسياسية متباينة، سواء تم اعتبارها ضمن صنف الحلفاء أو المنافسين أو الخصوم من جهة، واعتبار التحول والتغيير - من جهة أخرى - قانونا راسخا في كل واقع سياسي. الأمر الذي يفرض على المرء اعتماد قدر كبير من المرونة في التعامل مع الشأن السياسي تُمكّنه من القدرة على التكيّف مع معطيات الواقع المتحول.

ـ ضرورة التزام الخطاب العقلاني والواقعي في العمل السياسي، لما يتيحه ذلك من إمكانية الإحاطة بالواقع الشامل والتعرف على العوامل المؤثّرة في سيرورة تطوره. إذ أنّ الواقعية والعقلانية تقتضيان تقديرا دقيقا للإمكانيات الفعلية للذات التي تتوخى الفعل والتغيير في وضع سياسي ما، ذلك أنّ تضخيم تلك الإمكانيات يترتب عنه رسم خطط وبرامج للممارسة مُكلفة ماديا وفي نفس الوقت فاشلة عمليا..

وفي كل ذلك هدر للطاقات في معارك مجانية أو غير متكافئة قد تنتهي إلى كارثة محققة.

ـ كما تعتبر التنشئة السياسية وسيلة لتصحيح الثقافة السياسية المنحرفة في المجتمع، وخلق ثقافة مدنية جديدة ومتحضرة للعبور بالمجتمع من حالة التخلف إلى التقدم.

لذلك يمكن القول أن الاستقرار السياسى يعتمد على الثقافة السياسية،فالتجانس الثقافى والتوافق بين ثقافة النخبة والجماهير يساعدان على الاستقرار. أما التجزئة الثقافية والاختلاف بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير، فإنه يشكل مصدر تهديد لاستقرار النظام السياسى...

٦ـ أثر التنشئة السياسية على المجتمع:

أن وجود ثقافة سياسية ناضجة في المجتمع تحافظ على شكل الشكل الدولة ونظامها السياسي. وفي الأنظمة الدكتاتورية تتمحور عناصرالثقافة السياسية فى الخوف والإرهاب من السلطة ، وهنا يكون المجتمع ضعيف الميل إلى

المشاركة في صنع القرار، وذلك يعود الى فقدان الثقة بشخصية وذاتية الانسان، وأن شراسة تلك الأنظمة لا تتيح الفرصة لظهور المعارضة داخل إطارالدولة. فقد تظهر المعارضة خارج إطار الدولة كإفراز للسطوة والتسلط الدكتاتوري. أما في الأنظمة الديمقراطية فيكون واضح أثر الثقافة السياسية والتنشئة السليمة التي تؤمن بالديمقراطية وحقوق الانسان، وهي تؤمن بأهمية وحيوية كرامة الانسان وحمايته من أية أخطار محتملة تمس كرامته الإنسانية والشخصية، حتى لوكان ذلك من السلطة الحاكمة نفسها . وهي حريصة على بناء الثقة بين الحاكم والمحكوم، في مناخ سياسي ديمقراطي مبني على أساس فكرة قبول الآخر بغض النظر عن توجهاته ، وتؤمن تلك الأنظمة الديمقراطية بوجود معارضة سياسية تعمل داخل أطار الدولة ضمن قواعد وأطر سياسية موضوعية تقوم بمهمة الرقابة على سلوك السلطة الحاكمة في المجتمع.

وتسهم الثقافة السياسية فى المجتمع بتحديد عناصر القيادات السياسية فى السلطة، من خلال الانتخابات البرلمانية والمحلية. بعد أن كانت القيادة السياسية حكرا على حزب واحد وعائلة معينة أو طائفة معينة. وتؤثرالتنشئة السياسية على علاقة المواطن بالعملية السياسية وتفاعله معها ، فهناك مجتمعات تتميز بقوة الولاء والإنتماء للوطن على أساس المواطنة، مما يدفع الفرد الى المشاركة فى الحياة السياسية العامة، و يساهم فى النهوض والتنمية للمجتمع .

وفي بعض المجتمعات يساهم الأفراد في الاغتراب عن وجه الوطن وعدم شعورهم بالولاء والإنتماء، وينظر الأفراد للنظام السياسي الحاكم بأنه نظام تسلطي يمارس الوصايا على الفرد ويجرده من كل رغباته وميوله وحقوقه الشخصية. ويشكك الفرد بهذا النظام الذي يعتبره مجرد أداة لتحقيق أغراض أيدلوجية لمصلحة النظام وتقوية سلطته .

والتنشئة السياسية السليمة تؤسس للاستقرار السياسي في المجتمع، والتوافق في الثقافة السياسية بين الجماهير والنخب السياسية، وتساهم في تقريب وجهات النظر وتعزز من حالة الاستقرار السياسي في المجتمع.

وفي حالة الاختلاف وعدم التوافق بين ثقافة الجماهير وثقافة النخب تجعل التنشئة وجهات النظر بين مفترق كبير ، وأهمال جانب التنشئة يهدد أمن واستقرار المجتمع .

ويسعى المجتمع المعاصر إلى بلورة الرؤى الصحيحة وتحسين السُبل العملية المفضية إلى تنشئة سياسية عصرية ، ويتطلبان - بداية - الانطلاق من التلازم العضوي بين التربوي والاجتماعي والسياسي في المناهج الدراسية، بما يؤدي إلى تنقيتها من التصورات السلبية المتصلة بالآخر، بحيث لا تكتفي هذه التنشئة بحشو ذهن المتعلم بمعلومات حول الكرامة والحرية والمساواة والاختلاف فحسب، وإنما تقوم على أساس أن يمارس تلك الحقوق ممارسة فعلية في المناخ المدرسي السائد أولا ، وأن يؤمن بها وجدانيا، وأن يعترف بها كحقوق للآخرين، وأن يحترمها كمبادئ ذات قيمة عليا. وهكذا، يجوز اعتبار التنشئة السياسية "تنشئة عمل" أكثر مما هي "تنشئة نظر". وذلك ما يسمح باعتبار التنشئة السياسية ترمي إلى تكوين المواطن المتشبع بالقيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان، القادر على ممارستها في سلوكه اليومي من خلال تمسكه بحقوقه واحترامه لحقوق غيره، الحريص على حقوق ومصالح المجتمع بقدر حرصه على حقوقه ودفاعه عنها.

إنها ثقافة المساهمة التي تقوم على اعتبار الأفراد مواطنين من حقهم المساهمة في الحياة العامة والتأثير على المنظومة السياسية وتوجيه عملها في أوطانهم، وهي التي تسمح بالوصول إلى الديمقراطية وتحقيقها.

فالثقافة السياسية الديمقراطية هي ببساطة: "مزيج بين التطلعات المختلفة ــ وأحيانا المتناقضة ــ للأفراد والمجموعات الجزئية، بحيث تمكّن الديمقراطية من التعبير، في الآن نفسه، عن التنوع والخصوصية والوحدة من جهة، وعن الانسجام دون استسلام من جهة ثانية، وعن المساهمة والالتزام دون تهريج من جهة ثالثة. وكل هذا يعني أنّ الثقافة السياسية الديمقراطية هي ثقافة التوازن والاعتدال.

وفي الحقيقة فإنّ هذا النمط من التنشئة والثقافة السياسية يندرج ضمن إطار

"التربية المواطنية" التي موضوعها هو "تشكيل المواطن وتنميته". وهي تربية على المواطنية وتربية في المواطنية. إنها عملية شاقة ومتواصلة، إذ ينبغي السعي باستمرار إلى تكوين المواطن وتنمية وعيه بنظام حقوقه وواجباته وترسيخ سلوكه وتطوير مستوى مشاركته في حياة جماعة المواطنين التي ينتمي إليها، وهي ليست سوى وسيلة من وسائل تنوير المواطن بحقيقته من حيث أنه عضو حرٌّ في الدولة، يتساوى مبدئيا مع سائر أعضائها في الحقوق والواجبات، ويشارك في حياتها على جميع الأصعدة.

وبداية ، تسعى التنشئة السياسية ذات التوجه الديمقراطي إلى تعزيز التعددية في الآراء والمواقف، وإلى تطوير السياسات التي تخدم الإنسان. ونعتقد أنّ من الصحيح القول: إنّ استقلال الفرد وحريته الفكرية وشعوره بالكرامة وقدرته على الابتكار ينبغي أن تكون من القيم الرفيعة للمجتمع البشري، وتعتبرها مجتمعات بشرية كثيرة على هذا النحو.

وللتنشئة السياسية طرق وأهداف مختلفة، وفي فصلنا هذا نتحدث عن الطريقة التي تقوم على الشعور بالكرامة الإنسانية، وعلى ممارسة الحرية والابتكار واستقلال الفكر، وعلى تأكيد الذات والإعراب عن الشخصية وتوكيد الحضور الذاتي، وعلى ممارسة النقد. ومن شأن طريقة التنشئة هذه أن تُنَشئ فردا ناقدا ومناقشا ومحاورا، مقلّبا للأمور، دارسا لها.

وبطريقة التنشئة هذه يزداد إقرار الناس بأهمية الجهد الشخصي في اكتساب المكانة الاجتماعية ، وفي جمع الثروة المادية ، وفي أداء الوظائف في شتى المجالات.

وبإشاعة هذه الطريقة في التنشئة السياسية يزداد الوعي العام بأهمية الحوار، بوصفه وسيلة لتحقيق التماسك الاجتماعي، وبوصفه وسيلة لمحاولة التوصل إلى الأحكام السديدة الرشيدة، ويحل الحوار محل أسلوب الفرض والإملاء والاستبداد بالرأي. وبإشاعة هذه الطريقة في التنشئة يتعزز وينتشر الرأي في أنّ التوصل إلى معرفة الحقيقة هو نتيجة عملية فكرية، يستطيع أن يشارك ويسهم فيها الناس من كل الطوائف والأجناس والفئات والطبقات، وفي أنّ

الملكات اللازم توفرها لاكتشاف الحقيقة ملكات تُكتسب، وفي أنه - بالتالي - يمكن لأي امرئ أن يدلي بدلوه في عملية محاولة التوصل إلى الحقيقة، ولأن يشارك في اتخاذ القرار مشاركة بنّاءة، ولأن يكون عضوا فاعلا في شؤون المجتمع الذي يعيش فيه.

ـ مصطلحات هامة :

ـ الثقافة Culture

هي البيئة التي يحيا فيها الإنسان والتي تنتقل من جيل إلى جيل ، وتتضمن الأنماط الظاهرة والباطنةى من السلوك المكتسب عن طريق الرموز ، وتتكون ثقافة أي مجتمع من أفكاره ومعتقداته ولغته وفنونه وقيمه وعاداته وتقاليده وقوانينه وغير ذلك من وسائل حياته ومناشط أفكاره .

ـ الثقافة السياسية Political Culture

هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع ، وتنحصر في القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية، فهي نظام من القيم والمعتقدات يرتبط بأفراد مجتمع معين يتعرضون لخبرات تنشئة مختلفة إلى حد ما ، ولابد أن تنطوي الثقافة السياسية لأي مجتمع على قدر من التجانس ، وتشتمل أي ثقافة سياسية على عدد من الثقافات الفرعية .

ـ الثقافة الشعبية Popular Culture

الثقافةالشعبية هي الثقافة التي تميز الشعب والمجتمع الشعبي ، وتتصف بامتثالها للتقاليد والأشكال التنظيمية الأساسية ، وتتميز بطابعها المحافظ بصفة عامة .

ـ ثقافة ضعف الثقة Low Trust Culture

وهي الأمراض التي تصيب الثقافة القومية نتيجة الأمراض الاجتماعية التي تصيب المجتمع ، وهذه الثقافة كانت العامل الأساسي في تفاعل كيمياء العلاقات بين الناس وأفرزت بعض الأمراض المجتمعية مثل العنف والكراهية والعدوانية وارتفاع معدل الجريمة والتعصب والتطرف الفكري وزعزعة العقيدة للانتماء

القومي لدى بعض العناصر .

ــ الثقافة المصنعة Culture Industry

وهي الثقافة المصطنعة التي ينتجها النظام انتاجاً ، وهي ثقافة زائفة تقف في مقابل الثقافة الشعبية الحقيقية الناتجة تلقائيا من تفاعل البشر بعضهم البعض في إطار المجتمع .

ــ الثقافات الفرعية Sub-Culture

وهي ثقافات متعددة داخل نطاق الثقافة السياسية لأي مجتمع ، وتشمل :

ــ ثقافة الصفوة Elite-Culture وثقافة الجماهيرMass-Culture ،وتعاني كل المجتمعات تقريبا من الفجوة الهائلة بين قيم الصفوة وقيم الجماهير حيث تنفصل تنشئة الصفوة عن تنشئة الجماهير .

ــ ثقافة الشباب وثقافة الكبار ، وهي ما يطلق عليها صراع الأجيال أي ظهور فجوات ثقافية بين الأجيال لأن الجيل القديم يحافظ على القيم القديمة بينما يقع الجيل الجديد تحت تأثير قوى وعوامل اجتماعية جديدة .

ــ ثقافة الريف وثقافة الحضر ، وتعني وجود هوة بين ثقافة القرية وثقافة المدينة أو العاصمة ، وتتسع الهوة في البلدان النامية .

ــ الثقافة السياسية المحلية أو الضيقة Parochial Political Culture ، وهي الثقافة التي تقترب فيها توجهات الأفراد نحو الأغراض السياسية ، وهي تسود في المجتمعات القبلية .

ــ الثقافة السياسية الرعوية Subject Political Culture وهي نمط ثقافي تظهر بوضوح حيال النظام السياسي ككل وحيال المخرج منه بينما تكاد تختفي بالنسبة للمدخل إليه ، فالرعية لديها توجه عاطفي تجاه السلطة .

ــ الثقافة السياسية المشاركة Participant Political Culture، وهي ثقافة النظم الديمقراطية المعاصرة وتتميز بوضوح الاتجاهات نحو الأغراض السياسية .

المراجع والمصادر للفصل الثالث:

لمزيد من القراءات في موضوعات : التنـشئة الـسياسية ، يمكـن مراجعة المراجع والمواقع التالية :

ـ د. كمال المنوفي ، التنشئة السياسية في الفقه السياسي المعاصر ، الكويت ، مجلة العلوم الاجتماعية / جامعة الكويت ، العدد الرابع / ديسمبر ١٩٨٧م .

ـ د. إسماعيل عبد الفتاح : التنشئة السياسية للطفل ،القاهرة ، وزارة الإعلام ، الهيئة العامة للاستعلامات ، ١٩٨٨م .

ـ د. إسماعيل عبد الفتاح ود. محمود منصور ، النظم الـسياسية وسياسـات الإعلام ، الاسكندرية ، مركز الاسكندرية للكتاب ، ٢٠٠٦م .

ـ فايزة يوسف عبد المجيد ، التنشئة الاجتماعية للشباب وعلاقتهـا بـبعض سماتهم الشخصية وآفاقهم القيمية ، القاهرة ، جامعة عـين شـمس ، كليـة الآداب ، ١٩٨٠ ، غير منشورة.

ـ د. عبد الفتاح عمر: الثقافة السياسية والديمقراطية – عن كتاب: التربيـة على حقوق الإنسان والديمقراطية في الوطن العربي، منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان – ١٩٩٤.

ـ د. عبدالله تركماني: نحو تجديد الثقافة السياسية العربية – عـن صـحيفة "الوقت" البحرينية، ٦ أبريل/نيسان ٢٠٠٦.

ـ قـاموس علم الاجتماع ، ١٩٩٨م ، قاموس علم الاجتمـاع | ١٩٩٨ | GORDON MARSHALL

http://damar.a7larab.net/montada-f5/topic-t418.htm

ناجي الغزي

http://www.yemen-nic.info/contents/studies/detail.php?ID=2894

ـ موقع مكتوب

http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=83017

ـ دور مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسية ، ناجي الغزي

http://www.annabaa.org/nbanews/2009/05/054.htm
ـ شبكة النبأ المعلوماتية

الفصل الرابع
السياسة الخارجية

السياسة الخارجية لأي بلد ما هي إلا توجهات هذا البلد نحو الآخرين ، من بلاد ومؤسسات سياسية وسياسات دولية عامة ، فالسياسة الخارجية لا تكون إلا في الدول المستقلة ذات الكيان السياسي المتفرد ، حتى الدول التي يجمعها اتحاد فيدرالي أو كونفيدرالي لا يكون لها سياسة خارجية مستقلة ، لأنها تنازلت عن هذا الحق في اتخاذ سياسة خارجية عند التوقيع على اتفاقية الاتحاد ، وسنبرز في هذا الفصل أهم ملامح السياسة الخارجية ...

١ ـ مفهوم السياسة الخارجية ونظرياتها المختلفة:

أولا : المفهوم :

ـ السياسة الخارجية لبلد ما هي : (مجموعة الأهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل هذا البلد مع البلدان الأخرى في العالم . وبشكل عام تسعى الدول عبر سياساتها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي وأهدافها الفكرية الأيديولوجية وازدهارها الاقتصادي) ..

ـ يُنظر الى السياسة الخارجية على أنها سياسة الدولة تجاه بيئتها الدولية..

ـ أنها اللحظة التي ترسم العلاقات الخارجية مع غيرها من الدول..

ـ ونجد تعريفات أخرى تتجنب التركيز على الدولة فقط في تحديد الوحدة الفاعلة للسياسة الخارجية ، فيعرفها البعض بأنها جميع صور النشاط الخارجي أو مجمل نشاط وسلوك الفاعلين الدوليين في المجال الخارجي..

ـ إن السياسة الخارجية ما هي إلا : " أي فعل أو سلوك أو توجه تقوم به الدولة بصورة مقصودة وهادفة للتعبير عن توجهاتها وسياساتها ، وتحقيق أهدافها في البيئة الخارجية.."

ـ ويرى البعض بأن ممارسة السياسة الخارجية ليست مقتصرة على الدول

فقط بل أن الشركات متعددة الجنسيات و المنظمات الإقليمية كالجامعة العربية والمنظمات الدولية كالأمم المتحدة بما تملكه من شخصية اعتبارية له سياستها الخارجية الخاصة ، التي قد تتفق أو تختلف مع الدول التابعة لها .

و لقد حاول علماء السياسة الخارجية أن يقدموا تعريفاً محدداً للسياسة الخارجية ، فعرفها البعض بأنها "منهج تخطيط للعمل يطوره صانعو القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية" .

ـ وقد تقوم الدولة بتحقيق هذا الهدف لسياستها الخارجية عبر التعاون السلمي مع الأمم الأخرى أو عبر الحرب والعدوان والاستغلال للشعوب الأخرى...

ولقد شهد القرن العشرين ارتفاعاً ملحوظاً في درجة أهمية السياسة الخارجية وأصبحت كل دول العالم اليوم تعتمد التوأصل والتفاعل مع أية دولة أخرى بواسطة صيغة دبلوماسية ما، ويتولى تحديد السياسة الخارجية للبلد رئيس هذا البلد أو رئيس الوزراء.

ـ تعرف الموسوعة الحرة" الوكيبيديا " السياسة الخارجية بأنها مجموعة من الأهداف السياسية التي تسعى لتوضيح كيف أن بلداً معيناً سيتعاطى العلاقات السياسية مع البلدان الأخرى؟، ويتم تصميم السياسات الخارجية عموما للمساعدة في حماية المصالح القومية والأمن الوطني والأهداف الإيديولوجية والرخاء الاقتصادي لبلد ما . وهذا يمكن ان يتم نتيجة للتعاون السلمي مع البلدان الأخرى، أو من خلال الاعتداء أو الحرب والاستغلال.

ويبدو أن تعريف وكيبيديا يشير إلى أن الباحث يواجه العديد من المشاكل لتحديد مفهوم السياسة الخارجية كونه يجسد مدلولات ومعاني مختلفة، حيث تُفهم السياسة الخارجية بأنها مجموع النوايا التي تدفع بالدول الى التصرف في ضوء نمط معين، أو وفقاً لخطة أو جملة خطط أو القرارات الأساسية أو الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، والأساليب والإستراتيجيات التي تعتمدها لهذا الغرض، أو المبادئ العامة التي تتحكم في ردود أفعال الدولة

على الظروف الدولية، أو النشاط السياسي الخارجي لصانع القرار الرامي إلى تغيير البيئة الخارجية للدولة، أو الاحداث السياسية الخارجية أو ردود الأفعال على التغييرات البيئية، أو السياسة التي تتبعها الدول إزاء غيرها.

– يمكن القول أن ظاهرة السياسة الخارجية هي أنماط السلوك السياسي النابع من الواقع الذاتي والموضوعي للدولة، والموجه خارج حدودها السياسية قصد تحقيق هدف سياسي مُحدد خدمة لمصالحها.

– إن السياسة الخارجية هي السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر ، والدولة الحكيمة تتحرك خدمة لأهدافها ومصالحها، بعقلانية وهدوء وبُعد نظر استراتيجي، وعلى جبهات متعددة ، لتحقيق علاقات منفتحة ومتوازنة مع معظم دول العالم... وتعتمد الدول في مخاطباتها للوحدات السياسية الدولية، إما بالصيغة المباشرة، وهي القاعدة العامة، أو بشكل غير مباشر عن طريق طرف ثالث أو عن طريق البيانات الدبلوماسية.

– إن خلق سياسة خارجية عادة ما تكون وظيفة رئيس الدولة ووزير الخارجية، وفي بعض الدول فإن للمُشرعين إشرافا معقولا على العملية، وكاستثناء عن ذلك، نجد في فرنسا وفنلندا يكون رئيس الدولة مسؤولا عن السياسة الخارجية بينما يتعامل رئيس الدولة مع السياسة الداخلية.

– فالسياسة الخارجية هي إحدى أهم فعاليات دور الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي . وتعتبر الدولة هي الوحدة الأساسية في المجتمع، وهي المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية بما تملكه من مبدأ السيادة والإمكانيات المادية والعسكرية .

– السياسة الخارجية هي : مجموعة الأهداف والارتباطات التي تُحاول الدولة بواسطتها، ومن خلال السلطات المحددة دستورياً، أن تتعامل مع الدول الأجنبية ومُشكلات البيئة الدولية ، وذلك باستعمال النفوذ والقوة بل والعنف في بعض الأحيان...

– يُعتبر مفهوم السياسة الخارجية من المفاهيم التي تم تناولها من وجهات متعددة ويُمكن إجمالها على النحو التالي:

* وجهة النظر التقليدية: تقول إن السياسة الخارجية هي مجموعة من القرارات والأفعال التي تتضمن علاقات بين دولة ما وغيرها من الدول.

وفي إطار هذه النظرية قال مرسيل مرل (**Mercil Merill**)، بأنها: "ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج أي الذي يُعالج مشاكل تُطرح ما وراء الحدود، بنقيض السياسة الداخلية التي تُعالج مشاكل ضمن حدود معينة".

ولقد وصفها علي محمد شمبش، بأنها: "مجموعة الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الدولية ساعية إلى تحقيق أهداف قد تكون محددة في إطار الوسائل المختلفة المتوافرة لتلك الدولة".

وطبقا لوجهة النظر التقليدية فإن السياسة الخارجية تختلف اختلافاً جذرياً عن السياسة الداخلية، فالسياسة الخارجية تحدث في نسق دولي يتسم بالفوضى الدولية، أي بغياب سلطة عليا فوق الدول، بينما تتسم السياسة الداخلية في إطار تحكمه سيادة الدولة صاحبة السلطة المُلزمة. كما تعتبر أن الاضطراب والانقطاع الذي تتعرض له الحياة السياسية الداخلية لا يؤدي إلى تغيرات في السياسة الخارجية.

* وجهة النظر الحديثة: ترفض الفصل بين السياستين، وترى أن هناك تشابهاً بينهما فيما يتعلق بالأجهزة التي تضع السياستين، والوظائف التي يضطلع بها النسق الدولي والنسق الداخلي، مع أنها تُسلِّم بوجود فوارق تحليلية بين السياستين في جوانب أخرى. وتؤكد بأن التغير في السياسة الداخلية لا بد له من إحداث تغيرات في السياسة الخارجية، وهذا يحدث على أثر تغير في السلطة نتيجة حرب أهلية أو انقلاب أو ثورة.

فالسياسة الخارجية هي عملية وضع الأهداف التي تسعى حكومة الدولة لتحقيقها خارج حدودها الإقليمية إزاء وحدات خارجية أخرى، وتحديد واتخاذ الوسائل التي تتبعها لتحقيق تلك الأهداف".

كما ذهب بعض المُحدثين من علماء السياسة إلى أن السياسة الخارجية هي: "تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول".

- وجهة النظر الماركسية : يقول أصحاب التفسير الماركسي للسياسة الخارجية إنه: "إذا ما قبلنا بأن الصراع الطبقي هو العامل السائد في التاريخ الإنساني؛ فإن السياسة الخارجية ليست سوى انعكاسات للتوترات التي تحدث على المسرح السياسي الداخلي".

- السياسة الخارجية هي : نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغير سلوكيات الدول الأخرى، ولأقلمة أنشطتها طبقاً للبيئة الدولية"، وفي هذا الإطار هناك نمطان أساسيان من الأنشطة: المُدخلات والمخرجات.

- السياسة الخارجية هي: منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفاً.

- ومن ضمن التعريفات الشاملة والرصينة ما تناوله الدكتور محمد السيد سليم بشكل مُتكامل ومُلائم لدراسة وتحليل موضوع السياسة الخارجية، وقد شملها بسبعة أبعاد أساسية:

- فقد ميزها عن العلاقات الدولية مُعتبراً أن السياسة الخارجية هي مجموعة البرامج التي تتبعها الوحدة "الدولة" تجاه العالم الخارجي.
- وهي سياسة يصوغها الممثلون الرسميون فقط، أما ما يفعله غيرهم من الأشخاص غير الرسميين في الوحدة الدولية فلا يُعبر عن السياسة الخارجية لتلك الوحدة.
- اعتبر أن السياسة الخارجية هي مُجمل الأقوال والأفعال الصادرة عن صانعي تلك السياسة، والتي وظفوا مواردهم لتحقيقها.
- وهي تلك السياسة التي لا تكون مفروضة من خارج النظام السياسي، بل تتسم بعنصر الاختيار بين سياسات بديلة مُتاحة.
- إن السياسة الخارجية ليست مُجرد رد فعل آلي للبيئة الخارجية، ولكنها عملية واعية تنطوي على محاولة التأثير على تلك البيئة، أو التأقلم معها، وتحقيق مجموعة من الأهداف وبالتالي فإنه لا يدخل في نطاق السياسة الخارجية إلا ما ارتبط بشكل مباشر بعملية تحقيق تلك الأهداف.

- إنها تسعى إلى تحقيق أهداف إزاء وحدات خارجية، وهو ما يُميزها عن السياسة الداخلية التي ترمي إلى تحقيق أهداف داخل المجتمع المدني، ومع العلم بأنه يوجد كثير من الترابط والتشابه بين السياستين في كثير من الجوانب.
- إنها تشمل برنامجاً ذا بُعدين أساسيين: البعد الأول، وهو البُعد العام، ويشمل التوجيهات والأدوار والأهداف والاستراتيجيات. أما البُعد الثاني، وهو البُعد المُحدد، فإنه ينصرف إلى مجموعة القرارات والسلوكيات والمُعاملات التي تتضمنها السياسة الخارجية.

ـ أن السياسة الخارجية "هي عبارة عن خُطط تقوم الدولة برسمها وتقوم بتطبيقها خارج حدودها الإقليمية تجاه الوحدات الأخرى مع بيان ماهية هذه الخطط التي ترمي إلى تحقيق السياسة الخارجية"

ـ إذا تأملنا تعريفات السياسة الخارجية الواردة في الدراسات العلمية المختلفة للسياسة الخارجية، فإن الانطباع الأول الذي يرد إلى الذهن هو أنه لا يوجد اتفاق واضح في أدب السياسة الخارجية حول تعريف هذه السياسة، فيعرف بعض الدارسين السياسة الخارجية وغيرها من السياسات.

ولعل من أمثلة هذه التعريفات هو التعريف الذي يقدمه حامد ربيع إذ يعرف السياسة الخارجية بأنها: "جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية. أن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسية الخارجية".

وطبقا لهذا التعريف، فالسياسة الخارجية تنصرف إلى "النشاط الخارجي" أو "الحركة الخارجية" للدولة أو غيرها من الوحدات. ومن البديهي أنه لا يمكن القول إن كل نشاط خارجية يتضمن بالضرورة سياسة خارجية. فما لم تكن هذه الأنشطة مرتبطة بتحقيق أهداف عامة للدولة، فإنها لا تصنف على أنها سياسة خارجية. أضف إلى ذلك أن السياسة الخارجية لا تتضمن الأنشطة وحدها، ولكنها تتضمن البرامج والأدوار والأهداف والسياسات بالإضافة إلى

الأنشطة. ومن ثم فإن المرادفة بين "السياسة الخارجية"، و"النشاط الخارجي" ينتهي بنا إلى النظر إلى السياسة الخارجية باعتبارها ذلك "الباب الواسع" الذي يفتقر إلى حدود منهجية.

– كل ما سبق أدى الى طرح آراء وأفكار في تحديد مفهوم السياسة الخارجية لكن يمكن القول أن ظاهرة السياسة الخارجية هي أنماط السلوك السياسي النابع من الواقع الذاتي والموضوعي للدولة، والموجه خارج حدودها السياسية ، بقصد تحقيق هدف سياسي محدد خدمة لمصالحها. أي أن السياسة الخارجية هي السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر.. والدولة الحكيمة تتحرك خدمة لأهدافها ومصالحها، بعقلانية وهدوء وبُعد نظر ستراتيجي، وعلى جبهات متعددة لتحقيق علاقات منفتحة ومتوازنة مع معظم دول العالم... وتعتمد الدول في مخاطباتها للوحدات السياسية الدولية، إما بالصيغة المباشرة، وهي القاعدة العامة، أو بشكل غير مباشر عن طريق طرف ثالث أو عن طريق البيانات الدبلوماسية.

– يختلف مفهوم السياسة الخارجية عن مفهوم السياسة الدولية ، فمفهوم السياسة الدولية يعلن أن كل دولة تعمل من أجل حماية أمنها الخارجي أو القومي، وما يجسدان من قيم ومصالح حيوية، من أجل ذلك تدخل الدول المستقلة في تفاعلات سياسة ذات مدلولات مختلفة، وتتحدد محصلة هذه التفاعلات في ضوء مدى تنافس أو تشابه مصالحها أساساً :

- فمن ناحية تندفع الدولة وتلجأ ، نتيجة لتباين مصالحها، إلى السعي نحو تكييف بيئتها الخارجية وبالشكل الإيجابي، الذي يسهل عليها عملية الدفاع عن مصالحها، ولهذه الغاية تلجأ عبر صيغ مختلفة، إلى إيقاع التأثير السياسي في غيرها، ولأن هذا التأثير يقابله، كقاعدة، تأثير مقابل، تدخل الدول المتفاعلة مع بعض في صراع متباين النسب والدرجات.
- ومن ناحية ثانية يدفع تشابه أو اختلاف المصالح بالدول الى التعاون في ميادين مختلفة، وذلك انطلاقا من إدراكها لنوعية الفوائد المشتركة

المترتبة على مثل هذا التعاون، وعليه تجسد ظاهرة السياسة الدولية واقعاً مزدوجاً من تفاعلات تتميز بخصائص الصراع والتعاون..

فظاهرة السياسة الدولية هي محصلة التفاعل السياسي الدولي، التي تنطوي في آن واحد، على نوع من الصراع والتعاون بين دولتين أو أكثر، وذات التأثير السياسي في سلوك الأطراف المتفاعلة والنظام السياسي الدولي.فالدول عندما تتصل وتتفاعل مع بعض، تكون حركتها المتفاعلة ظاهرة السياسة الدولية، وعليه تبدأ حدود هذه الظاهرة، عندما تتقابل خصوصا السياسات الخارجية للوحدات السياسية وتتفاعل، سلباً أو إيجاباً، لذلك تعتبر السياسة الدولية بمثابة محصلة للسياسات الخارجية للدول وامتداداً لها.

وقد يثير هذا الترابط بين السياستين، الانطباع بعدم اختلافهما عن بعض من حيث المعنى وطريقة الدراسة، ولكننا نجد أن اعتماد السياستين"الخارجية والدولية " على بعض، يعرقل عملية التمييز الواقعي بينهما.

ولكن يمكن القول بأن السياسة الخارجية هي سلوك الدولة الخارجي مع الدول الأخرى، في حين أن السياسية الدولية تشتمل على جميع العلاقات السياسية وغير السياسية، الرسمية وغير الرسمية، التي تربط بين جميع الوحدات الدولية، في مرحلة تاريخية معينة وفي ضوءه تجسد ظاهرة العلاقات الدولية، علاقة دولية ذات أبعاد أاكثر شمولية واتساعا من ظواهر السياسة الخارجية والسياسة الدولية.

ثانيا : نظريات ومدارس السياسة الخارجية :

ولقد خضع مفهوم السياسة الخارجية كنظرية للدراسة والتحليل منذ عدة قرون إلى يومنا هذا... وقد توصل الباحثون إلى فهمه وإلى تحديد الكيفية التي يجب اعتمادها لتطبيق هذه النظرية بطرق فلسفية مختلفة، وكانت المدرستان الأساسيتان لنظرية السياسة الخارجية هما : المدرسة المثالية الأخلاقية والمدرسة الواقعية بشكل خاص، ثم ظهرت مدارس أخرى لاتقل أهمية ارتبطت بالماركسية والراديكالية، وكانت هنالك نظريات مابعد الحداثة وغيرها، وكان لهذه النظريات المختلفة حول طبيعة النظام العالمي وقع مؤثر على سلوك

الدول والمؤسسات العالمية وحتى تلك الدول التي تعتبر خارج النظام السياسي العالمي، ونستعرض بعض هذه المدارس والنظريات لفهم السياسة الخارجية:

أ ـ النظرية المثالية أو الليبرالية :

دعت هذه المدرسة ، وكما يوحي لنا اسمها ، إلى تطبيق السياسة الخارجية وفق أهداف مثالية واسعة النطاق والتي من شأنها أن تنفع أكبر عدد ممكن من الشعوب والدول، وترتبط هذه المدرسة عادة بمفهوم العالمية والفلسفة السياسية الليبرالية، وتعود جذور هذه المدرسة إلى التفكير الذي أتى به (ويدرو ويلسون) Woodrow Wilson وإلى تأسيس عصبة الأمم عقب الحرب العالمية الأولى. ويميل الليبراليون إلى تصور النظام العالمي على أساس الربح للجميع ، وكأنه لعبة يلعبها الجميع ويربح فيها الجميع، وخاصة عبر الوسائل الاقتصادية (وهذا مايسمى بالليبرالية الجديدة) أو عبر المنظمات العالمية والتعاون (وفق مفهوم الليبرالية الكلاسيكية).

كما يميل الليبراليون ـ في نظريتهم ـ إلى تصور النظام العالمي على أنه لعبة يربح فيها الجميع ...

ب ـ المدرسة الواقعية:

أما المدرسة الواقعية فهي على عكس المثالية لا تؤمن بإمكانية إدارة السياسة الخارجية للدولة عبر مبادىء مثالية عالمية بل تتبنى موقفاً يُعنى بالمصالح الخاصة للدولة بالدرجة الأولى ولا يبالي بمصالح الدول الأخرى إن اقتضى الأمر. إن السياسة الخارجية الواقعية ترتبط عادة باستخدام القوة ولا تدين العدوان على بعض الشعوب ولا تدين حتى الحروب بين بعض الدول، لأن الحروب من وجهة النظر الواقعية هذه قد تكون (طبيعية) فقط ، بل قد تكون (مطلوبة) لحماية المصالح الخاصة للدولة التي تتبنى السياسة الواقعية..

ولذلك نجد أن أنصار هذه المدرسة يؤمنون عادة بأن النظام العالمي بمثابة لعبة لا تحقق أي ربح ، بل يمكن القول بأن الربح الذي تحققه يعادل الصفر، أي أن الربح الذي قد تحققه دولة ما يعادل الخسارة التي تتكبدها دولة أخرى،

والعامل الحاسم المستخدم في هذه اللعبة هي السلطة المطلقة والقوة العسكرية، ويرتبط هذا المفهوم بالنزعة أو الروح التجارية التي تسمى من وجهة نظر اقتصادية (مذهب التجارية).

- السياسة الخارجية من خلال مبادىء الواقعية السياسية : تؤمن الواقعية السياسية بأن سياسات الدول شأنها شأن المجتمعات عامة تهيمن عليها القوانين الموضوعية التي تمتد جذورها في الطبيعة البشرية، ولكي نطور المجتمع علينا أولاً وقبل كل شيء أن نفهم القوانين التي يعيش وفقاً لها المجتمع، إن هذه القوانين الموضوعية تعمل بطريقتها الخاصة ودون أن تتأثر برغباتنا الخاصة ولذلك عندما نحاول أن نتحداها فإننا سنفشل، ولذلك فإن أنصار المذهب الواقعي يؤمنون بإمكانية التوصل إلى تطبيق نظرية سياسية واقعية تأخذ بعين الاعتبار هذه القوانين الموضوعية وتقوم على أساس موضوعي يعتمد على دعم الفكرة بالبراهين والمنطق بدلاً من الاكتفاء بالتحليل المثالي للأمور المنفصلة عن الوقائع والمتأثرة بالتفكير المثالي للفرد وبأهوائه وأمنياته الخاصة.

وتستند المدرسة الواقعية إلى مبدأ المصلحة الذاتية والمنفعة المرتبطة بمفهوم القوة والسلطة ، فتمتد جذور القوانين السياسية أساساً إلى أعماق الطبيعة البشرية والطبيعة البشرية لم تتغير منذ ظهور الفلسفة الكلاسيكية الخاصة بالصين أو الهند أو اليونان ، والتي حاولت جاهدة أن تفهم هذه القوانين التي تحكم الطبيعة البشرية، وانطلاقاً من هذه الفكرة فإن تحدي كل ما هو قديم وأزلي فقط بهدف التحديث قد لا يكون مفيداً ، إذ أن ليس كل ما هو قديم سيء بالضرورة، لا بل إن أنصار الواقعية يؤمنون أن نظريتهم التي تعود أصولها إلى القدم قد تعرضت للتمحيص عبر الخبرة والتجربة ولذلك فإنه لا يجب رفض هذه النظرية فقط لأن جذورها تمتد في القدم إذ أن الحاضر لا يتفوق على الماضي بأي وجه من الوجوه.

تدعو النظرية الواقعية إلى فهم الوقائع واستخلاص الحقائق عبر إعمال العقل والفكر لا العاطفة وتستند في فهمها للسياسة الخارجية استناداً إلى مبدأ

المصلحة الذاتية والمنفعة المرتبطة بمفهوم القوة والسلطة، وتتعامل هذه المدرسة مع السياسة على أنها مجال قائم بذاته وجانب منفصل تماماً عن الجوانب الأخرى كالاقتصاد أو الأخلاقيات أو الديانات، كما تفترض هذه المدرسة أن البواعث التي تحرك أفعال أي سياسي وتفكيره لابد وأنها متمحورة حول مفهوم القوة، وانطلاقاً من هذا الافتراض يعتقد أنصار الواقعية أنه بالإمكان تتبع وتوقع الخطوات التي خطاها أي سياسي في الماضي والحاضر والتي سيخطوها في المستقبل على الصعيد السياسي.

بل ويعتقد أنصار الواقعية أنه بالإمكان توقع الخطوات التي خطاها أي سياسي في الماضي والحاضر والتي سيخطوها في المستقبل...

ج ـ النظريات الراديكالية والماركسية :

تعتبر هذه المصطلحات عبارات عامة تغطي مجموعة من العلاقات الدولية ذات التوجه اليساري ابتداء من الماركسية التقليدية إلى النظرية النسوية أو البيئوية، وتشترك جميعها في اعتقاد واحد وهو أن النظام العالمي عبارة عن طبقات يتراكب بعضها فوق البعض الآخر وتهيمن الطبقة الأكثر سلطة وقوة على تلك الطبقات الأخرى التي تليها في التركيب الطبقي وتهدف تلك الهيمنة إلى خدمة مصالح الطبقات الأقوى. فالنظام العالمي عبارة عن طبقات متراكبة، تهيمن وتسيطر وتستحوذ الأكثر سلطة وقوة فيها على كل التي تليها في التركيب الطبقي..

د ـ نظرية اللعبة أو نظرية المباريات:

تختلف تلك النظريات السابقة عن بعضها البعض وفق استخدامها لنظرية اللعبة، في هذه اللعبة يحاول اللاعب إعمال فكره ليتخذ القرار الصحيح أثناء تنافسه مع لاعبين آخرين، ويحاول اللاعب في هذه اللعبة أن يحقق أكبر عدد من الأرباح أو أن يقلل قدر الإمكان من خسائره في ظل ظروف يحيط بها الغموض وتفتقر إلى المعلومات الكاملة، ولذلك يصبح على اللاعب أن يحاول تقدير الاحتمالات وتكهن ما قد يقوم به اللاعب الآخر من أفعال .

بالنسبة لأنصار الواقعية فإنهم يعتقدون أن إمكانية الربح في مثل هذه اللعبة

تساوي صفر إذ أن مايربحه لاعب ما يقف مقابل ما يخسره لاعب آخر.
أي أنه إذا ربح اللاعب الأول خمسة مثلاً فان اللاعب الآخر يخسر خمسة أيضاً وبذلك يصبح الناتج صفراً، ولكن بالنسبة للمدارس الأخرى حيث تعتمد اللعبة أيضاً على لاعبين اثنين تتفاوت الأرباح والخسائر ولا تتساوى على الإطلاق، بل ويصبح بالإمكان أن يحقق اللاعبان الربح ولا يخسر أي منهما، أي أن اللعبة تحقق في النهاية مبلغاً إيجابياً.
وفي بعض الألعاب، قد يخسر الفريقان وفق مبالغ متفاوتة وبدرجات مختلفة، وهذه اللعبة تتضمن عادة أكثر من لاعبين اثنين أو أكثر من فريقين اثنين، وقد أدت نظرية اللعبة هذه إلى نشوء قوى الردع وسباق التسلح اللولبي...
وكانت نظرية اللعبة أو المباريات أيضاً الأساس الذي قامت عليه الدراسات حول كيفية تحقيق التعاون بين الدول المتنافسة في عالم فوضوي، ولكن المشكلة الأساسية التي تخلقها هذه النظرية هي أن القرار العقلاني بالنسبة للاعب ما (والذي يعادل دولة ما)، قد يتمحور حول الفرار إلى جانب العدو بدلاً من المخاطرة عبر التحالف مع لاعب آخر (أي دولة أخرى)، إن التعامل مع هذه المشكلة قد أصبح مجال الاهتمام الرئيسي للكثير من الدراسات التي كتبت عن الحكومات العالمية والاندماج الإقليمي وحل النزاع.
وتعتبر " نظرية اللعبة أو المباراة " أساس الدراسات المتعلقة بكيفية تحقيق التعاون بين الدول المتنافسة في عالم فوضوي، ولها عدة صور، منها :
- مأزق السجين : إن المأزق الذي قد يقع به أحد اللاعبين في هذه اللعبة فيسبب له الحيرة هو ما يدعى بمأزق السجين ، حيث يصل اللاعب إلى مرحلة لا يحقق فيها أي ناتج ولو كان مجرد الصفر ، ويمكن تسمية هذه المرحلة "مرحلة اللاصفر"، والفكرة في هذه اللعبة تنطلق من أنه بإمكان كل لاعب أن يربح عندما يتعاون كلاهما، ولكن إن تعاون أحد اللاعبين فقط بينما فرّ اللاعب الآخر إلى صف العدو فإن اللاعب المرتد إلى صفوف الأعداء هو الذي سوف يربح أكثر. ولكن إن فرّ كلاهما إلى صف العدو فإن كليهما سوف يخسران أو قد يحققان ربحاً قليلاً، ولكن هذا الربح القليل يظل أكثر مما قد يحققه الطرف

المتعاون والمغدور والذي لا يتم تقدير تعاونه من الطرف الآخر، والمشكلة التي قد تنتج عن نظرية مأزق السجين هذه هي أنه في حال كان كل من الطرفين عقلانياً في طريقة صنعه للقرار فإنهما لن يتعاونا مع بعضهما البعض على الإطلاق، إذ أن صنع القرار العقلاني يتم عادة بطريقة تضمن ما هو الأفضل بالنسبة لأحد الطرفين بغض النظر عما يختاره الطرف الآخر، لنفترض مثلاً أن الآخر قد ينحاز إلى صف العدو فيصبح من الأكثر عقلانية بالنسبة إليك أن تضع نفسك إلى جانب العدو أيضاً لكيلا تخسر شيئاً، ولكن إن أنت لم تفعل ذلك فإنك ستتحول إلى سجين من جهة وخاسر في الوقت ذاته.

هـ ــ اسلوب الردع في إدارة الأزمات :

التهديد والردع إسلوب من أساليب تنفيذ السياسة الخارجية ، وخصوصاً في مواقف الصراع أو الأزمات، ومواقف التهديد والردع يمكن معالجتها على أساس : أنها مباريات دوافع مختلطة ، فهناك الجانب الذي يقوم بالتهديد، وهناك الجانب الذي يتعرض للتهديد (المُهَدد والمُهدِد) ، ويجب أن يكون لديهما على الأقل مجموعة من المصالح المتصادمة ، بأن يكون المُهَدَدْ يفعل أو على وشك أن يفعل شيئاً يكرهه المُهدِد ، بدرجة تجعله يهدد بوقف أو تغيير ، أو منع هذا الشيء .

وفي حالة التهديد والردع هذه ، يحتفظ الطرفان بمصلحة مشتركة ، تزداد مع زيادة تكلفة تنفيذ التهديد ، فإذا كان الخصمان متساويان ، وكانت التكلفة المشتركة أكبر مما تستحق المسألة المختلف عليها ، فإن الردع يصبح أشبه بمباراة الدجاج ، وإن كانت التكلفة كبيرة ولكنها أقل من الفائدة المتصارع عليها ، فإن الردع هنا يصبح أشبه بمأزق السجين ، لذلك ، فإن الردعيعتبر من أحسن السُبل عقلانية ضد الخصم ضعيف الدفاع ، والتهديد الشديد هو ضد خصم لا يستطيع احداث نفس الخسائر في حالة الرد بالمثل ، مثل التهديد بالقصف البحري أو الجوي ضد دولة متمردة أصغر وأشد فقرا ، وليس لها قوة بحرية أو جوية مشابهة للرد بالمثل ، فكلما كان التهديد أشد (مثل التهديد باستخدام أسلحة أكثر دماراً أو بتوجيه ضربات مباشرة ضد أشياء أو

أشخاص أو مناطق عزيزة مؤثرة) كان التهديد أكثر فعالية ضد خصم ضعيف ولكن متعقل ، ولكن الوضع مختلف إذا كان الخصم باستطاعته الرد بنفس مستوى العنف أو يكون له حلفاء أشداء يمكن أن يردوا نيابة عنه .

والردع يعالج الموقف على افتراض وجود دوافع غير متغيرة عند اللاعبين خلال المباراة بأكملها ، ولكن الحقيقة تقول أن اللاعبين الذين يستخدمون أقصى درجة من الترشيد لابد وأنهم يرغبون في تحقيق النصر ، وأنهم بالضرورة لا يرضون بغير النصر ، ولكن هذا الافتراض يتطلب ثبات السلوك السياسي والسلوك البشري طوال المباراة ، وهذا غير موجود في الواقع ، لأن الحكومات والأفراد والأحزاب والدول والجماعات تغير رأيها وتغير في مواقفها وتغير من سلوكها ، وخلال الصراع التي تكون هذه الدول طرفاً فيه تُحدث بعض التغييرات والتي تكون مؤثرة في مجال الصراع وإدارته .

والردع أو التهديد له من العيوب الكثير ، ومنها أنها لا تصلح إلا في التفكير قصير المدى وتميل لاعتبار قدرات المتنافسين ثابتة واهمال التكاليف العرضية للصراع بالنسبة لكل منهما ، وهناك انتقادات عديدة للردع .

إذن ، فنظرية المباراة ، بمختلف جوانبها واستراتيجياتها ، غرضها واحد ، وهو صياغة مباديء كاملة بصورة رياضية لتحدد : ماهو السلوك الرشيد لأنواع معينة من المواقف الاجتماعية ؟ ، والسلوك الرشيد يعني سلوك مخطط لانتاج وقرارات ومسارات للفعل تُجسد أقل السُبل تكلفة لتحقيق الأهداف و المحافظة على الخسائر عند أدنى الشروط المقبولة ، إذن فالمباراة هي أسلوب للتحليل وأسلوب لاختيار مسارات الفعل المُثلى في المواقف الاجتماعية والدولية والتي تُسدي سلوكاً رشيداً ، والتي تكون فعلاً موجهة نحو هدف ومؤدية إلى انجاز غايات معينة ، وتتميز مواقف المباراة بالصراع والتنافس وأيضاً التعاون ، ومن هنا فالمباراة من النماذج المُهمة التي تُدار بها الصراعات والأزمات المختلفة .

و- مناهج أخرى للبحث في السياسة الخارجية :

هناك العديد من المناهج الأخرى في السياسة الخارجية ، ونلاحظ بداية أنه لا

يوجد هناك منهج ثابت تسير عليه أي وحدة من الوحدات الدولية في طريقة تعاملها مع الوحدات الأخرى وكثيراً ما أثارت هذه القضية النقاش بين الأحزاب الحاكمة والأحزاب المعارضة في الدول المختلفة ..

ولكن يمكننا أن نحدد منهجان أساسيان ، هما :

أ - المنهج الأيديولوجي : أي أن السياسات التي تتبعها الدول تجاه العالم الخارجي تعبر عن المعتقدات السياسية والاجتماعية والدينية السائدة . ويمكن أن تتصف تلك السياسات بـ : الديمقراطية ، التحريرية ، الاشتراكية ، محبة السلام ، عدوانية ، استبدادية .

ب- المنهج التحليلي : حيث تنطلق تلك الدول في سياستها من تقاليد الدولة وموقعها الجغرافي والمصلحة الوطنية وأهداف الأمن وحاجاته ، فعلى المراقب أو الباحث الذي يريد أن يفهم السياسة الخارجية أن يحيط نفسه علما بكل هذه المقومات و يخضعها للتحليل .

٢ ـ أهداف وموضوعات مرتبطة بالسياسة الخارجية:

تكمن أهمية دراسة السياسة الخارجية في كونها واحدة من أهم الفروع الكبرى في حقل العلوم السياسية. فإذا كانت العلاقات الدولية تُعبر بشكل عام عن التفاعلات الجارية بين مُجمل الوحدات الدولية والفاعلين الدوليين؛ فإن السياسة الخارجية تُعبر عن السلوك الذي تتبناه الدولة الواحدة في تفاعلاتها تجاه باقي الوحدات أو الفاعلين الدوليين.

ـ موضوعات السياسة الخارجية :

إن المشاركة في صياغة السياسة الخارجية في القرن القادم بشكل فعال تتطلب أن نطور فهمنا للعوامل والقضايا التي تساهم في تشكيل العلاقات الدولية في هذا العالم المتغير بسرعة لاحدود لها، والمواضيع المرتبطة بالنظام العالمي يمكن تلخيص بعضها فيما يلي:

ـ مفهوم الأمة والسيادة ..

ــ والتحالفات وتوازن القوى ..
ــ ومعنى الدبلوماسية ..
ــ والقانون الدولي
ــ واستخدام القوة والردع.
ــ كما يجب علينا فهم ردود الفعل إزاء الأزمات العالمية والتهديدات المتزايدة للاتجار بالمخدرات والإرهاب والتخريب الذي يحيق بالبيئة.

ــ أهداف السياسة الخارجية :

والحقيقة أنه من الصعوبة تحقيق أهداف الدولة في السياسة الخارجية ، وتعود هذه الصعوبة إلى عاملين :

العامل الأول : أن الأهداف ليست واحدة بل متعددة مختلفة متنوعة ، واختلافها وتنوعها يرتبط بطبيعة الدولة نفسها وطبيعة المنطقة الكائنة فيها وطبيعة قوة الدولة .

العامل الثاني : أن الأهداف بالنسبة للدولة ليست متساوية في أهميتها بل هي متدرجة من حيث الأهمية .

إلا أننا نستطيع ، وبشكل عام ، أن نحدد الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية لكل دولة ، على النحو التالي :

أولا : المحافظة على استقلال الدولة وسيادتها وأمنها القومي :

ويكون ذلك من خلال :

أ ــ محاولة إقامة علاقات جيدة مع جيرانها .
ب ــ الدخول في تحالفات مختلفة المظاهر مع غيرها من الدول .
ج ــ الحصول على معونات عسكرية و اقتصادية والدخول في معاهدات رسمية وتكتلات عسكرية وسياسية واقتصادية .

ثانياً : زيادة قوة الدولة :

و يرتبط هذا الهدف بالهدف الأول ، بل هو الأداة والوسيلة للحفاظ على سيادة الدولة و أمنها . فقوة الدولة هي مزيج مركب من مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والبشرية والجغرافية والتكنولوجية والنفسية إلى غير

ذلك ، وقوة الدولة هي التي تحدد سياستها الخارجية لأن السياسة الخارجية ترتبط وتستند إلى قوة الدولة .

ثالثاً : تطوير المستوى الاقتصادي للدولة : —

والذي يعتبر هدف هام من أهداف الدولة ، بل أن وجود الدولة يستند إلى وجود قاعدة اقتصادية يتوفر فيها الحد الأدنى من الثروة الوطنية .

رابعاً : الأهداف الثانوية:

فبالإضافة إلى الأهداف السابقة ، نستطيع القول بوجود العديد من الأهداف الثانوية للسياسة الخارجية نذكر منها :

أ — العمل على نشر الأيديولوجية و الثقافة الخاصة بالدولة خارج حدودها.

ب — العمل على تدعيم أسس السلام الإقليمي و الدولي .

٣ — عملية صنع السياسة الخارجية وما يؤثر فيها :

أولاً : مراحل صنع السياسة الخارجية والتأثير عليها :

إن عملية صنع السياسة الخارجية عملية معقدة ومتكاملة الأركان والأبعاد، لتأثرها بمجموعة كبيرة من العوامل والمقومات السياسية والاقتصادية والدولية والاجتماعية ...الخ ، التي تؤثر بشدة في عملية صنع السياسة الخارجية ، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل:

— المرحلة الأولى (المدخلات) : وتشمل المعلومات والملاحظات ونقل المعلومات وتدريب أفراد جهاز السياسة الخارجية .

— المرحلة الثانية (القرارات) : وتشمل استعمال المعلومات وعملية التخطيط وعملية التحليل التي تركز على الأهداف والاستراتيجيات البديلة والمناقشة والمساومة والنصح والتوصيات .

— المرحلة الثالثة (المخرجات) : و تشمل الخيارات السياسية والتنفيذ والمتابعة والإعلام والمفاوضة والتعلم من خبرة التطبيق.

ونلاحظ أن هناك فرق بين كل من المصطلحات التالية : صنع السياسة
الخارجية ، وصنع قرار السياسة الخارجية ، وتنفيذ السياسة الخارجية ، حيث نجد أن هذه الفروق تتمثل فيما يلي:

أ ـ مصطلح : صنع السياسة الخارجية :

يعني مجمل النشاطات التي تنتهي إلى وضع الإطار العام للتحرك الخارجي للمجتمع من حيث أهدافه ومبادئه وتوجيهاته العامة ، وهي بهذا المعنى تتضمن مشاركة أجهزة و قوى وجماعات عديدة رسمية وغير رسمية .

ب ـ مصطلح صنع قرار السياسة الخارجية:

يعني تحديد البدائل للحركة المتاحة لمواجهة مشكلة أو موقف معين، وجوهر تلك العملية يتمثل في الوظيفة المعلوماتية للأجهزة السياسية المسئولة عن توصيل المعلومات، والتقارير المختلفة إلى أجهزة اتخاذ القرار في التوقيت السليم والملائم.

ج ـ مصطلح : تنفيذ السياسة الخارجية :

يعني تحويل القرارات والسياسات والخطط إلى برامج وآليات ونشاطات ويرتبط بالتنفيذ ، أي تقييم النجاح أو الفشل . وتتأثر عملية صنع السياسة الخارجية بمجموعة من العوامل المختلفة ، والتي يصعب علينا ـ وخصوصاً في العصر الحالي ـ حصرها وتحديدها تحديداً دقيقاً ، وذلك بسبب حالة عدم الاستقرار التي تعصف بالعالم منذ سقوط الاتحاد السوفييتي و منظومته الاشتراكية ونشر سياسة العولمة في العالم :

وأهم هذه العوامل : أولاً : العوامل الموضوعية والتي تقسم إلى : ١- الداخلية ٢- الخارجية ، وثانياً : العوامل النفسية

أولا : العوامل الموضوعية: وتشمل:

ـ العوامل الموضوعية الداخلية : وهي تلك العوامل التي تنشأ عن البيئة الموضوعية الداخلية للوحدة الدولية ، النابعة من داخل نطاق ممارستها لسلطتها وتشمل تلك العوامل نوعين : ـ الخصائص القومية : ويقصد بها كل

الأبعاد الكامنة في كيان الوحدة الدولية ذاتها كوحدة عُليا شاملة والتي تتسم بالاستقرار النسبي ونقسم هذه العوامل إلى :

أ ـ المقدرات القومية : وتشمل حجم الإمكانيات المُتاحة للدولة و مستواها وبالتالي القدرات الاقتصادية والعسكرية المتاحة ، بما يشمل حجم تلك القدرات ومستوى تطورها التقني .

ب ـ المشكلات الاجتماعية : ويقصد بها تلك المشكلات اللصيقة بالثبات الاجتماعي والاقتصادي للدولة ، والتي تتسم بنوع من الديمومة خلال فترة زمنية طويلة .

ج ـ مستوى التطور القومي : ينصرف هذا المستوى إلى درجة تبلور الخصائص المشتركة بين الأفراد والمجتمع ووعي الأفراد بتلك الخصائص ودرجة تبلور حركتهم نحو تكوين دولة مستقلة .

د ـ التكوين الاجتماعي : ويقصد بذلك آثار النخبة السياسية والطبقات الاجتماعية وجماعات المصالح السياسية .

هـ ـ التوجهات المجتمعية : ويقصد بها مجموعة الأفكار الأساسية التي يعتنقها معظم أفراد المجتمع ، والتي تحدد رؤيتهم للعالم السياسي وتشمل تلك التوجهات الثقافية والسياسية والأيديولوجية .

و ـ النظام السياسي : لا ينصرف معنى النظام السياسي في هذا المجال إلى المفهوم العام للنظام السياسي وإنما إلى طبيعة تكوين السلطة التنفيذية والموارد المتاحة لها والضوابط السياسية الواقعة عليها .

ـ العوامل الموضوعية الخارجية: وهي تلك العوامل الناشئة عن البيئة الخارجية للوحدة الدولية أي الواردة من خارج نطاق ممارستها لسلطتها أو تلك التي تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدة دولية أخرى وتشمل :

أ- النسق الدولي : وينطوي عليها عدة عوامل وهي : عدد الوحدات الدولية وماهيتها وبنيان النسق الدولي والمستوى المؤسس للنسق الدولي والعمليات السياسية الدولية بما في ذلك تأثير الأحلاف .

ب- المسافة الدولية : ويقصد بها التشابه والتعاون بين خصائص الوحدة الدولية محل البحث والوحدات الدولية الأخرى التي تدخل معها تلك الوحدات في علاقات ويشمل عامل المسافة الدولية : المسافة الخارجية والمُقدرات النسبية وتوازن القوى وتشابه القوى.

ج- التفاعلات الدولية : إذ تتأثر السياسة الخارجية للدولة بنوعية التفاعلات التي تربطها بالدول الأخرى وتشتمل سباق التسلح والتبعية الاقتصادية وسياسة الاستقطاب .

د- الموقف الدولي : ويقصد بها الحافز المباشر الناشئ من البنية الخارجية في فترة زمنية معينة والذي يتطلب من صانع السياسة الخارجية التصرف بشكل معين للتعامل معه .

ثانياً : العوامل النفسية : نعرف جميعاً أن السياسة الخارجية ليست مجرد محصلة للتأثير الآلي للعوامل الموضوعية والمادية ، فالسياسة الخارجية يضعها في التحليل النهائي فرداً أو مجموعة أفراد ، وهو في ذلك يتأثر بدوافعها الذاتية وخصائص شخصيته وبتصوراته الذهنية لطبيعة العوامل الموضوعية .

ويلعب القائد دوراً أساسياً ومهماً في صنع السياسة الخارجية وخصوصاً في بلدان العالم الثالث حيث تُعَد المؤسسة الرئاسية (النخبة الأساسية) هي الصانع الحقيقي للسياسة الخارجية لتلك البلدان وذلك من خلال : التخطيط و التطوير و التكييف وأن أهم الصفات الواجب توافرها في القائد الناجح في ممارسته لسياسته الخارجية :

أ- الإحاطة بالتعقيدات السياسية الدولية والمتغيرات الدولية .

ب- السمات الشخصية والذاتية للقائد والتجارب والقدرات .

ت- الثقافة والمعارف النظرية .

ث- أسلوب القائد ، فالقائد الناجح هو من يستطيع كسب التأييد الداخلي لتنفيذ قرارات السياسة الخارجية وأن يعرف إلى أي مدى يستطيع المُضي في تنفيذ الأهداف مع الاحتفاظ بتأييد الرأي العام .

ثانياً : معايير الحكم على نجاح السياسة الخارجية :

إن الحكم على السياسة الخارجية من حيث خطأها وصوابها هو أمر صعب للغاية، ولكنه ليس مستحيلاً ، وإن كان يعتمد دوماً على محصلة ما تحققه دوماً السياسة الخارجية المعينة من مكاسب ، ولكن نستطيع من خلال بعض المعايير أن نُقيم الأداء السياسي للدولة، وأهم هذه المعايير المستخدمة في تقييم السياسة الخارجية ما يلي :

أ - الوضوح : ويقصد بذلك وضوح التوجه العام للسياسة الخارجية وسط الأحداث الدولية المعقدة ..

ب- الاتساق : ويعني التكامل والانسجام في كافة أبعاد برنامج السياسة الخارجية والتوجهات وأهداف الإدارة الإستراتيجية..

ج - الاستمرارية : ويعني وجود منظور استراتيجي بعيد المدى للسياسة الخارجية سواء على مستوى الصياغة أو التنفيذ .

د- التوافق : و يقصد به توافق السياسة الخارجية مع الظروف الدولية والداخلية ومع مقدرات الدولة بصفة عامة ..

هـ- التكييف : ويعني القدرة على التأقلم وتعديل السياسة طبقاً لتغير الظروف.

و- أسلوب اتخاذ القرار في السياسة الخارجية : فالأساليب المستخدمة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية عديدة ، ومن خلالها يمكننا الحكم على قوة السياسة الخارجية ومنها :

أولا : التحليل الرشيد : وحدة التحليل هي الحكومة : ولم لا ؟؟!! لأن الحكومة هي وحدة التحليل، ولأنها هي الكيان تنظيمي متجانس. وهي كيان رشيد يقوم بحساب عقلاني للمنافع والخسائر ..

ـ كما أن قرار السياسة الخارجية هو قرار رشيد بعنى أن القرار يتأسس على مايلي:

* السعي إلى تحقيق الأهداف.

* جمع المعلومات المتعلقة بمشاكل معينة قبل اتخاذ القرار.

* حصر كل البدائل المُمكنة.
* اختيار البديل الذي يساعد على حل المشكلة.
ـ وهذا الأسلوب يعتمد على عدة مراحل:
* قيام صانع القرار بالبحث الشامل عن كل البدائل.
* تحديد النتائج وترتيب البدائل.
* مراجعة هذه البدائل وذالك لأخذ البديل الأكثر منفعة في حل المشكلة.
ثانياً : الأسلوب المعرفي :
حيث يقتصر على البحث عن البدائل المتسقة مع النسق العقائدي لصانع القرار وتصورات وخبرات صانع القرار ، ووحدة التحليل هو الفرد.
ثالثاً : الأسلوب التنظيمي :
يرتكز على وجود وحدة التحليل جهاز تنفيذي قادر على اتخاذ القرار في السياسة الخارجية.
و نستطيع أن نقول في النهاية أن السياسة الخارجية تعتبر محصلة لعملية صناعة واعية تقوم بها الأجهزة العاملة في ميدان السياسة الخارجية .

ثالثاً ـ الدبلوماسية، أداة تنفيذ السياسة الخارجية :

يعود أصل كلمة الدبلوماسية الى كلمة:"دبلون " اليونانية، ومعناها"يطوي" وقد كان الرومان في البداية، يسمون وثيقة السفر المعدنية المختومة والمطوية بالدبلوما، وقد أخذت كلمة دبلوما تتسع بمرور الزمن في معناها لتشمل الوثائق الرسمية والإتفاقيات والمعاهدات، كذلك الموظفين الذين يعملون بهذه الوثائق يسمون بالموظفين الدبلوماسيين.
ومنذ القرن الخامس عشر أخذت كلمة الدبلوماسية تأخذ معناها الحديث، فهي تشير إلى عملية إدارة وتنظيم العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات، وهي طريقة تسوية وتنظيم هذه العلاقات بواسطة السفراء والمبعوثين، كما هي المُهمة المُلقاة على عاتق الدبلوماسي أو على الأقل إنها فن المفاوضة.
وعلى الرغم من أن رئيس الدولة" ملكاً كان أو رئيس جمهورية " هو الرئيس الأعلى لها، لكنه قلما يتدخل في إدارة الشؤون الخارجية باستثناء الأنظمة

الشمولية... ويبقى رئيس الدولة، في جميع الأحوال يمثل بلاده في المسائل الخارجية، وهو المسؤول نظريا وعمليا عن السياسية الخارجية للبلاد، والإشراف عليها، لكن هذا الإشراف تختلف درجته بحسب شخصية رئيس الحكومة، فثمة رئيس حكومة يرسم الخطوط الأساسية لوزير الخارجية، ويترك له التفاصيل، وثمة رئيس يعهد المسؤولية أساسا وتفصيلاً، يناءً على ثقته بوزير الخارجية. فووزير الخارجية، هو رئيس البعثات الدبلوماسية لبلاده في الخارج، فهو يصدر التوجيهات والتعليمات إلى ممثلي دولته هناك، ويتلقى منهم الأخبار والتقارير بمختلف أنواعها، وهو بدوره يوحدها وينقلها إلى الحكومة، وفي المسائل السياسية الهامة يعرض وزير الخارجية آراءه على مجلس الوزراء بغية تقرير الحكومة للسياسة التي تود اتباعها.

كما ان وزير الخارجية يتولى لختيار ممثلي دولته في الخارج، وهو الرئيس الدبلوماسي والإداري لوزارته وهو الذي يتصل بممثلي الدول الاجنبية في بلاده لغرض تبادل المعلومات، والتفاوض معهم في الشؤون التي تهم الطرفين، والعمل على إيجاد علاقات حسنة معهم.

٤ ــ مبادىء وأهداف ودوائر السياسة الخارجية المصرية:

الأبعاد المتعددة لشخصية مصر لها تأثير مباشر على سياستها الخارجية وعلاقاتها الإقليمية والدولية، مع ملاحظة أن هذه التعددية ليست خطوطاً فاصلة بين إنتماءات متباينة ، ولكنها تؤدي إلى تعظيم الدور المصري ، فالإنتماء العربي لمصر لا يتعارض مع خصوصيتها ، ويعبر انتمائها الأفريقي عن الواقع الجغرافي والارتباط البشري ، كما أن إنتماءها الإسلامي يعبر عن الجانب الروحي في الهوية المصرية ، فالتعدد والتنوع في السياسة الخارجية المصرية أملته ظروف كثيرة ، ليس مجال مناقشتها هنا .

أولاً : مبادىء السياسة الخارجية المصرية :

أ ــ دعم السلام والاستقرار في المحيط الإقليمي والدولي .

ب – الالتزام بسياسة خارجية متزنة ترتبط بالأهداف والمصالح الاستراتيجية في إطار استقلال القرار المصري .

ج – دعم مبدأ الاحترام المتبادل بين الدول والتمسك بمبادىء القانون الدولي واحترام العهود والمواثيق ودعم دور المنظمات الدولية وتعزيز التضامن بين الدول والدفع نحو إصلاح الأمم المتحدة .

د – الإهتمام بالبُعد الاقتصادي للعلاقات الدولية .

هـ – اعتبار الإطار (العربي) : مجال تحرك رئيسي لسياسة مصر الخارجية ، مع استمرار التركيز على النشاط الخارجي المتصل بالأُطر الحيوية الأخرى المُتمثلة في الإطارين الإسلامي والأفريقي ، وارتباط مصر بدول حوض النيل .

ثانياً : أهداف السياسة الخارجية المصرية :

تسعى السياسة الخارجية المصرية – دوما ، وعبر تاريخها الطويل – لضمان إنجاز هدفين مترابطين وهما :

أ – حماية الأمن القومي المصري والمصالح المصرية العليا .

ب – تحقيق التنمية الشاملة بأبعادها المختلفة بما يحقق الهدف الأول .

ثالثاً : دوائر الحركة للسياسة الخارجية المصرية :

تتبنى السياسة الخارجية المصرية العديد من المحاور في تعاملها مع الدوائر المختلفة ، وأهم هذه المحاور هي :

أ – الارتباط الوثيق لمصر بالدول العربية ، فمصر دائماً ما تدعو وفي كل مناسبة إلى تعزيز التضامن العربي كخطوة أساسية لا غنى عنها لتدعيم الصف العربي وتمكين الأمة العربية من تعبئة طاقتها ومواردها لمواجهة الأخطار والتحديات .

ب – الارتباط الوثيق لمصر بدول القارة الأفريقية من كافة النواحي الاقتصادية والثقافية والتاريخية ، والأهمية الخاصة لدول حوض النيل ، وخصوصية العلاقات المصرية – السودانية ، والسعي لدعم وحدة السودان وسلامة أراضيه في كل الظروف .

ج ـ تعزيز العلاقات التي تربط مصر بالدول الآسيوية الكبرى والصغرى ، باعتبار تلك الدول شريكاً أساسياً في حضارة العصر ومقومات البناء التكنولوجي القائم .

د ـ تعزيز مقومات الأمن والاستقرار والسعي نحو السلام العادل في منطقة الشرق الأوسط ، والاتجاه نحو تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل .

هـ ـ مواجهة الإرهاب على المستوى الدولي بدراسة أسبابه ودوافعه، لأن الحلول العسكرية والأمنية لا تكفي وحدها لمواجهة تلك الظاهرة العالمية التي أدت إلى نوع من التداخل بين المقاومة المشروعة والإرهاب .

و ـ دعم كل ما يعزز العلاقات الاقتصادية الدولية ، ويكفل التعاون وتبادل خبرات التنمية ، وتوظيف الموارد على نحو يحقق المصالح المشتركة بين المجموعات الدولية المختلفة .

ز ـ أهمية العلاقات المصرية – الأوروبية في ظل التفاعل المستمر بين الدول على ضفتي المتوسط ، وارتباط الأمن الأوروبي الوثيق بأمن منطقة الشرق الأوسط .

حـ ـ تعزيز العلاقات مع القوى الكبرى في المجتمع الدولي ضماناً للمصالح الوطنية المصرية .

ـ أهم المصادر والمراجع للفصل الرابع :

لمزيد من القراءات حول السياسة الخارجية، يمكن مراجعة المراجع التالية :

ـ أحمد إبراهيم محمود.السياسة الخارجية المصرية : المراحل والقضايا والفروض الرئيسية".السياسة الدولية. (العدد ١٢١، ١٩٩٥م).

ـ مرسيل مرل. السياسة الخارجية.(باريس: جروس بريس، ١٩٨١م).

ـ علي محمد شمبش. العلوم السياسية. (طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٨٨م).

ـ محمد السيـــد سليم. "التحليل العلمـــي للسياســـة الخارجية - إطـــار نظـــــــري". الفكر الاستراتيجـــي العـــربي. (العـــدد ٤٠، ١٩٩٢م).
ـ صدقة فاضل. "موجز نظرية الـــسياسة الخارجيـــة". التعـــاون. (العـــدد ٣٨، ١٩٩٥م).
ـ بطرس غالي ومحمود خيري عيسي. المدخل في علم السياسة. (القاهرة: مكتبة الأنجلـــو مصرية، ١٩٨٢م).
ـ محمد السيد سليم. تحليل السياســـــة الخارجية. (القاهرة: مكتبة النهـــضة المـــصرية، ١٩٨٩م).

Foreign Policy (Theory and Themes)
Foreign Policy And the Principles of Political Realism
http://sia-sy.net/sia/view_article.php?id=7
لطلب اذن الاستخدام و أسبابه info@sia-sy.net .
ـ أشواق عباس/ تحليل السياسة الخارجية
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=43455
ـ السياسة الخارجية.. الدبلوماسية .. السياسة الدولية ..العلاقات الدولية ، اعـــداد جريـــدة الصباح الالكترونية .
http://www.aladwaa.nl/modules.php?name=News&file=article&sid=1322
السياسة الخارجية
محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجيـــة.- القـــاهرة: مركـــز البحـــوث والدراســـات السياسية، ١٩٨٩.
ـ موقع الهيئة العامة للاستعلامات
http://www.marafea.org/paper.php?source=akbar&mlf=copy&sid=11330
موقع مرافىء http://www.marafea.org
http://www.jadalonline.net/vb/showthread.php?t=146
ـ مفهوم وما هية السياسة الخارجية للدولة اليهودية
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2008/04/12/129764.html
http://www.expliciet.nl/arabisch/politiek/001siyasi01.ht
ياسر رفعت ، في ٩ أكتوبر ٢٠٠٦

الفصل الخامس
العلاقات السياسية الدولية
والسياسة العالمية

إن العلاقات السياسيه الدولية والسياسة الدولية أو العالمية بطبيعتها ماده معقده ومتشعبة الجوانب والأبعاد. ولاشك من أن التحولات في الممارسات الدولية قد أنتجت بشكل أو بآخر سلوكيات وتحديات لم يعرفها المجتمع من قبل، مما أدى الى تعقيد الظاهره الدولية.

وعليه أصبح من الضروري إبتكار أدوات ومفاهيم جديده وإستخدام أساليب متطوره من أجل فهم أبعاد التطور الحاصل في الواقع الدولي. والعلاقات السياسيه الدولية ،من جملة ماتعنيه، توصف بأنها "العلاقات التي تهم الجماعه الدولية ككل، وتسير وفقاً لسلوك معين يتخذ مظاهر مختلفة أبرزها التسلح والنفوذ الإقتصادي والحرب والإمبريالية الإقليمية أو العالمية وتوازن القوى والدبلوماسية." أما السياسه الخارجيه للدوله فتعني "خطة العمل التي تضعها الدوله لنشاطات علاقاتها مع الدول الأخرى".

١ ـ تاريخ العلاقات الدولية والسياسة العالمية:

أولا : تاريخ ونمو علم العلاقات السياسية الدولية :

يمكن أن نؤكد أنه على الرغم من أن العلاقات السياسية الدولية كممارسة وتفاعلات قد وجدت منذ القدم ومنذ بداية انتظام التجمعات البشرية في شكل دول- إلا أن العلاقات الدولية كعلم- تعتبر من العلوم حديثة النشأة نسبيا - حيث بدأ يأخذ حيزاً منذ بداية القرن ١٩، وقد تأكدت أهميته كعلم قبيل وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى.

- وعلم العلاقات السياسية الدولية بات من أهم فروع العلوم السياسية

التي من خلالها يمكن دراسة وتحليل الظاهرة السياسية بكل أبعادها النظرية والواقعية، وبرغم أن دراسة العلاقات السياسية الدولية كمادة قائمة بذاتها من مواد العلوم السياسية لم تتخذ طابعا عملياً إلا عقب الحرب العالمية الثانية- إلا أنها قد اتخذت خلال تلك الفترة الوجيزة نسبياً مكانة هامة طغت على الأفرع الأخرى للعلوم السياسية، ويرجع ذلك إلى الحيوية والديناميكية التي تتسم بها موضوعات تلك المادة، فضلا عن الأهمية التي اكتسبتها تلك المادة جراء التقدم التكنولوجي الهائل في كافة المجالات خاصة في مجال الاتصال والمعلومات والمواصلات والتسلح .

وعلم العلاقات الدولية لم يعد مقتصرا الآن على استقراء علاقات الدول والأحداث الدولية كما كان في السابق والذي كان يقترب من دراسة التاريخ الحديث، كما أنه لم يعد يركن إلى الاكتفاء بتفسير الظواهرالدولية الحالية وإيجاد المبررات أو التبريرات للسلوك الدولي .

بل تخطى ذلك كله لينفذ قلب الحدث أو السلوك الدولي مستعينا بأدواته التحليلية المستمدة من أفرع العلوم السياسية الأخرى بجانب أفرع العلوم الاجتماعية الإنسانية وعلى رأسها علم النفس وعلم الاجتماع وعلم الأجناس البشرية والجغرافيا والتاريخ والقانون الدولي والاقتصاد، يضاف ذلك أساليب التحليل الكمي والإحصائي والقياس واستطلاعات الرأي، والتي من خلالها ومعها يتحقق ليس فقط تحليل العلاقات السياسية الدولية بصورتها الراهنة - بل يمكن التنبؤ أو استشراف أو الوقوف على طبيعتها المستقبلية من خلال دراسة بعض المُعطيات المتاحة في حالة تحقق شروط أو افتراضات التحليل دون حدوث أحداث قاهرة أو فوق مستوى التوقع، مع وضع وتحديد البدائل في حالة تغير الظروف والأحوال أو الافتراضات المختلفة التي بُنيت على أساسها تلك التحليلات.

وحينما إنتهت الحرب الباردة، التي تلت الحرب العالميه الثانيه، بعد أن اتفق القطبان (الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي)، على أنها حالة سباق التسلح والتخلص من الترسانة النووية، والحد من تطور أبحاث أسلحة الدمار

الشامل، تنفس العالم الصعداء. إلا أن مجرى الصراع بين الدول تحوّل بعدها، من صراع مواجهة عسكرية مباشرة الى صراع إقتصادي وهيمنة غير مباشرة.

وخلال العقود الأخيره برزت أربع محطات رئيسه للتنافس الدولي، ونعني بها (الولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد الأوربي، روسيا، والصين) وبحكم التقارب الإستراتيجي بين الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية فإنهم في واقع الحال يشكلان محطة واحدة متطابقة فيما يتعلق بسلوك المواجهة مع الأطراف الأخرى ، ومختلفة فيما يتعلق ببعض جوانب السياسة الدولية، كالحرب على العراق أوغيرها .

فالمصالح الدولية تُعتبرالعصب الأساسي الذي يُحرك العلاقات الدولية، كما أن التطور الهائل في التكنولوجيا والمعرفه العلمية يدفع بأهمية الدول الى الأمام، ونظراً للتطور الهائل في القدرات الاقتصادي، والقدرات العلمية للولايات المتحدة الأمريكية، فإنها تميزت بالصعود العالمي. وعليه فإن الولايات المتحدة الأمريكية، أصبحت اللاعب الأكثر قدرة على التحرك في الملعب الدولي.

أضف الى ذلك السياسات الأمريكية العالمية التي تتجه نحو جعل العالم يسير وفق التوجهات السياسية والإقتصادية الأمريكية، وبكونها تعمل جاهدةً على نشر قواتها هنا وهناك، وكذلك سعيها الجاد للتغير في أنظمة حكم البلدان غير الديمقراطية كما تؤكد بشكل مستمرسعيها لفرض سيطرتها على العالم، ناهيك عن تعزيز تواجدها العسكري والسياسي والاقتصادي في المناطق ذات الأهميه الاقتصادية والإستراتيجية في العالم. بل ويرى الكثير من المحللين السياسيين، بأن السياسه الأمريكية هذه، إضافة الى السياسات الأخرى مثل: (العولمة، نشر الديمقراطية، والتهديد والترغيب وحتى الإحتلال، وتوسيع التعاون والإتفاقات الثنائية ونشر القواعد العسكرية، وسياسة التسلح الجديدة، وحقوق الإنسان، وغيرها من السياسات) قد دفعت وتدفع بالأطراف الأخرى من المجتمع الدولي، إلى تغيير سياساتها وفقاً لما تعتبره تهديداً مباشراً لأمنها الوطني.

وعليه،فإن العالم اليوم يجد نفسه مجدداً أمام منعطف خطير للعلاقات الدولية،

ولو أن الأمريكان وحلفائهم من الأوربيين لم يستجيبوا لتصحيح مسار العلاقات الدولية، فسيجد العالم نفسه أمام مخاطر عمليات تسلُح جديده تكون أبعادها أشد فتكاً بالإنسان نتيجة للطفرة الهائلة في التطور العلمي والتقني والإمكانيات المادية.

ثانيا : دراسة علم العلاقات الدولية وتطوره:

تعود نشأة العلاقات الدولية كفرع دراسي إلى أوائل القرن العشرين، وتحديدا خلال الفترة التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى. ولقد تطور هذا الحقل الجديد من المعرفة منذ نشأته بحيث مرَّ بعدد من المراحل:

ـ المرحلة الأولى: دراسة التاريخ الدبلوماسي :

بدأت هذه المرحلة قبل الحرب العالمية الأولى وتواصلت بعدها، حيث كانت دراسات العلاقات الدولية تقوم علي تتبع التاريخ الدبلوماسي بحيث لم تكن تختلف عن دراسة التاريخ بشكل عام، ولقد اتسمت الدراسات خلال تلك المرحلة بالمعرفة التاريخية والاهتمام بالمنهج التاريخي وبأصول وقواعد التاريخ، ولم تكن هناك أية جهود لتطوير أُطر نظرية حتى يمكن تحليل المعلومات المتوفرة وتنظيمها ضمن هذه الأُطر، بحيث كان هناك غياب كامل لأي شيء يمكن أن يكون بمثابة نظرية في العلاقات الدولية.

ـ المرحلة الثانية: دراسة الأحداث الجارية :

نشأت هذه المدرسة في الفترة مابين الحربين العالميتين الأولى والثانية كرد فعل على دراسة التاريخ الدبلوماسي ونتيجة ازدياد الاهتمام بالسياسة الدولية خارج الأوساط الرسمية ، وصار هناك تركيز على دراسة الحاضر، ونشأ تيار اهتم بدراسة الأحداث الجارية، وتحولت دراسة العلاقات الدولية إلى تحليل وشرح الأبعاد والمعاني والانعكاسات للأحداث الجارية.

ـ المرحلة الثالثة: دراسة القانون الدولي والمنظمات الدولية :

وتزامنت نشأة هذه المدرسة مع مدرسة الأحداث الجارية، وجاءت كرد فعل على الحرب العالمية الأولى وكمحاولة لإيجاد وسائل لإلغاء النزاعات نتيجة ما يترتب عليها من ويلات، ولتنظيم المجتمع الدولي على أُسس جديدة، وقد

عُرفت هذه المدرسة في العلاقات الدولية بتيار المثالية، وصار الباحث أو المتخصص في إطار هذه المدرسة صاحب دعوة أصلاحية أو تغييرية يحث على إقامة منظمات دولية وتطبيق أحكام القانون الدولي.

ـ المرحلة الرابعة: دراسة السياسة الدولية:

ولقد بدأت هذه المرحلة بعد الحرب العالمية الثانية بحيث انتقل الاهتمام من دراسة المنظمات الدولية إلى دراسة السياسة الدولية، وجاء ذلك ضمن ما عرف بمدرسة الواقعية السياسية (Real Politik) ، فلم يَعُد الاهتمام منصبا على تقييم ظاهرة أو حدث سياسي من زاوية مثالية، بل تحول الاهتمام نحو دراسة وفهم الأحداث والظواهر السياسية، وانتقل الاهتمام مما يجب أن يكون علية العالم إلى دراسة ما هو قائم فعلاً، إذن، لم تعد نقطة الانطلاق من البنية التنظيمية الدولية، بل صارت أهداف ومصالح الدول هي الأساس في الدراسة. ولم يعد يُنظر إلى ممارسات وسياسات المنظمات بشكل مجرد ومستقل عن الدول بل صارت تعتبر كمحصلة لسياسات ومصالح دول مختلفة وصارت المنظمات تعتبر فقط بمثابة منتدى لتفاعل هذه السياسات وليست كطرف ذات دور مختلف ومتميز عن دور الدول، وقد أدى ذلك عمليا إلى ربط دراسة العلاقات الدولية بدراسة العلوم السياسية.

ـ المرحلة الخامسة: مدرسة السلوكية(Behavioral School) :

ولقد نشأت هذه المدرسة في منتصف الخمسينات وقامت على انتقاد غياب البحث العلمي عند المدرستين الواقعية والمثالية وكذلك انغلاقهما أمام النتائج والمعلومات والمناهج البحثية التي توصلت إليها العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى. واستفادت هذه المدرسة من مفاهيم ونظريات ومناهج كثيرة من حقول أكاديمية بعضها قديم وبعضها جديد نسبياً ومنها الاقتصاد، وعلم النفس، وعلم الانثربولوجيا، وعلم الاجتماع ، واعتمدت مناهج بحث كمية ومقارنة، وحاولت المدرسة السلوكية جاهدة إيجاد روابط بين المفاهيم والنظريات المختلفة الجديدة وتصنيفها ومقارنتها وإعادة تعريفها ، وذلك ضمن إطار نظري منهجي جديد.

ـ المرحلة السادسة:مدرسة ما بعد السلوكية (Post Behavioral School):

ولقد نشأت هذه المدرسة أساسا في أواخر الستينات كردة فعل على السلوكية، وهي في أهدافها تمثل عودة إلى المدرسة المثالية من حيث ضرورة توظيف العلوم الاجتماعية والبحث الأكاديمي من أجل تطوير المجتمع الدولي والتغلب على النزاعات وخدمة أهداف السلام والعدل.

ـ المرحلة السابعة: مدرسة الواقعية الجديدة:

نشأت في أواخر السبعينات، وهي وإن أبقت على المفاهيم الأساسية في الواقعية كدور الدولة وأهمية القوة وميزان القوى والمصلحة القومية، إلا أنها تعتبر تطوراً عن الواقعية القديمة من حيث انفتاحها على حقول العلوم الاجتماعية الأخرى واستفادتها منها وعدم اعتبار الحقل السياسي كحقل مستقل ذاتياً، كما كان الحال مع كتاب المدرسة الواقعية القديمة.

ثالثا : التطور السياسي للعلاقات الدولية:

يتفق معظم علماء السياسة على أن العلاقات السياسية الدولية (كما تعرف اليوم) نشأت منذ مؤتمر ويستفاليا عام ١٦٤٨م ، ومنذ ذلك التاريخ دخل النظام الدولي في ست مراحل هي:

أ ــ من معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ حتى مؤتمر فينا عام ١٨١٥:

حيث تميزت هذه المرحلة بأن العلاقات الدولية فيها كانت محصورة في تلك العلاقات التي تنشأ بين الدول القومية ذات السيادة ، بحيث لا تشمل أي نوع من الهيئات أو الجماعات التي لا تتوافر لها مقومات الدولة وخصائصها، مهما كان دورها في المجتمع الدولي

ب ــ من مؤتمر فينا عام ١٨١٥ حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى:

وتميزت هذه المرحلة بتطور العلاقات السياسية الدولية، حيث سُجل تطور نوعي في قرارات المؤتمر والتي انعكست بمجملها في إقرار توازن دولي جديد يأخذ على عاتقه مهمة الأمن والاستقرار في أوربا.

ج ـ من انتهاء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٩ حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية:

وتميزت ببروز نظام الأمن الجماعي، حيث تبلور هذا المفهوم بإنشاء عصبة الأمم بمقتضى معاهدة فرساي في ٢٨ يونيو ١٩١٩.

د ـ من عام ١٩٤٥ (انتهاء الحرب العالمية الثانية وتأسيس منظمة الأمم المتحدة في ٢٦ يونيو ١٩٤٥) حتى انهيار المنظومة الشيوعية وتفسخ الاتحاد السوفيتي ونهاية أزمة الخليج الثانية ١٩٩١، والبعض حدده بعام ١٩٨٩ وذلك بانهيار حائط برلين:

وأهم ما يميز هذه المرحلة هو :

((ما يسمى بالحرب الباردة الذي تحول أثنائها النظام الدولي إلى القطبية الثنائية (الولايات المتحدة ولاتحاد السوفيتي)، وفي الفكر الأيديولوجي الصدام بين الشيوعية والرأسمالية .))

هـ ـ من عام ١٩٩٢، حتى سبتمبر ٢٠٠١:

وهي الفترة التي أعقبت انهيار المنظومة الشيوعية، وتوحيد ألمانيا الشرقية والغربية، وتفسخ الاتحاد السوفيتي، واندلاع أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠-١٩٩١، مما يعني اختفاء أحد القطبين وبداية تحول النظام إلى نظام أحادي القطبية ، باستفراد الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة على هرم السلطة العالمية.

و ـ من الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ حتى اليوم:

حيث تميزت هذه المرحلة بقيام حرب شاملة تقودها القوة العظمى على هرم السلطة العالمية (الولايات المتحدة) ضد ما سمي بالإرهاب الدولي، وتساندها كافة الدول الأخرى لمقاومة الإرهاب الدولي ومواجهة القوى الإرهابية في العالم ...

ولقد توضح وتجلى في هذه الفترة استفراد الولايات المتحدة بالتحكم بالنظام العالمي الجديد ، وقيام علاقات دولية للعولمة ...

٢ ـ التعريف بعلم العلاقات السياسية الدولية :

أ ـ مفهوم علم العلاقات السياسية الدولية :

تسعى الدول من خلال صيغ متعددة، إلى إيقاع التأثير السياسي في بعضها البعض الآخر، ويعكس هذا السعي الجانب السياسي لعملية التفاعل الدولي فقط، وهذه العملية لاتقتصرعلى الجوانب السياسية فحسب بل تشمل الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها، فظاهرة العلاقات الدولية ترتبط بمجموع الأفعال وردود الأفعال وأنماط التفاعل الدولي الناجمة عنها، سواء كانت ذات طبيعة سياسية أم غير سياسية، والجارية بين جميع الوحدات الدولية، وعلى جميع الأصعدة.

لذلك يمكن القول أن ظاهرة العلاقات الدولية تعكس في آن واحد، ظواهر الصراع والتعاون الدولي، وتشكل بالتالي جوهر مجمل علاقات وعمليات التفاعل الدولية، السلمية وغير السلمية إلى العلاقات الدولية، وكما أن السياسة الخارجية تؤدي حتماً الى تكوين السياسة الدولية، كذلك تؤدي السياسة الدولية إلى تكوين العلاقات الدولية، وللترابط الصاعد من الأسفل ، فالسياسة الخارجية هي أساس جميع التفاعلات الدولية، فبدونها تنتفي هذه التفاعلات أصلاً .

ـ كما أن العلاقات الدولية تضع العامل القيادي ضمن أهم العوامل التي تلعب دوراً مهماً في السياسة الخارجية بشكل عام والسياسة الخارجية في دول العالم الثالث بشكل خاص ، ويقصد بالعامل القيادي هو شخص رئيس الجمهورية الذي يُعَد أعلى شخصية سياسية في الجمهوريات المعاصرة.

ـ يعتبر علم العلاقات الدولية، علم جديد نسبياً فهو لم يظهر بشكل دراسي مستقل إلا في بدايات القرن العشرين، ويمكن إجمال تعريفاته –على اختلافها وتنوعها – بأنه ذلك "العلم الذي يُعْنَي بالدراسة العلمية المنهجية لتفاعلات الوحدات السياسية في علاقاتها مع بعضها في النظام العالمي".

ـ العلاقات الدولية هي تفاعلات تتميز بأن أطرافها أو وحداتها السلوكية هي

وحدات دولية، وحينما نذكر كلمة دولية فإن ذلك لا يعني اقتصار الفاعلين الدوليين على الدول وهي الصورة النمطية أو الكلاسيكية التي كان ينظر بها للفاعلين الدوليين في العقود الماضية.

فبجانب الدول هناك نوعان من الأطراف الدولية الأخرى التي تتشابك وتتفاعل في محيط العلاقات الدولية لدرجة لا يمكن معها تجاهلها طبقاً للنظرة التقليدية للفاعلين الدوليين.

- والنوع الأول: من الفاعلين الدوليين هم أطراف أو فاعلين دون مستوى الدول في بعض الأحيان مثل الجماعات ذات السمات السياسية أو العرقية التي قد تخرج عن إطار الدولة لتقيم علاقات مع وحدات دولية خارجية بغض النظر عن موافقة أو عدم موافقة الدول التي ينضمون تحت لواءها مثل الجماعات الانفصالية وجماعات المعارضة المسلحة، فضلاً عن العلاقات الدولية لحركات التحرر التي لم ترق بعد إلى مرتبة تكوين أو تمثيل دولة .
- أما النوع الثاني: من الفاعلين فهو يتمثل في التنظيمات التي تخطت إطار الدولة لتضم في عضويتها عدة دول، سواء كانت هذه المنظمات هي منظمات دولية أو إقليمية، وسواء كانت تلك المنظمات هي منظمات سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية أو حتى تلك التي تقوم بغرض تعزيز روابط الإخاء الديني .

ـ والعلاقات الدولية هي تفاعلات ثنائية الأوجه أو تفاعلات ذات نمطين النمط الأول هو نمط تعاوني والنمط الثاني هو نمط صراعي إلا أن النمط الصراعي هو النمط الذي يغلب على التفاعلات الدولية، وذلك برغم محاولة الدول إخفاء أو التنكر لتلك الحقيقة، بل أننا يمكننا القول أن النمط التعاوني الذي قد تبدو فيه بعض الدول هو نمط موجه لخدمة صراع أو نمط صراعي آخر قد تديره الدولة أو تلك الدول مع دولة أو مجموعة دول أخرى، فعلى سبيل المثال نجد أن الأحلاف والروابط السياسية بين مجموعة من الدول هي في صورتها الظاهرية قد تأخذ النمط التعاوني بين تلك الدول برغم حقيقة قيامها لخدمة صراع تلك المجموعة من الدول ضد مجموعة أخرى، أكثر من ذلك فإن النمط

التعاوني للعلاقات بين دولتين (مثل تقديم العون والمساعدات الاقتصادية والعسكرية) قد يحمل في طياته محاولة من إحداهما للتأثير على قرار الأخرى وتوجيه سياستها بما يخدم مصالحها أو تكبيلها بمجموعة من القيود التي تتراكم كنتاج للتأثير والنفوذ .

لذلك نجد أن معظم التحليلات والنظريات في العلاقات السياسية الدولية تركز كلها على النمط الصراعي منها انطلاقاً من دوافع ومحددات مثل القوة والنفوذ والمصلحة فضلاً عن الدوافع الشخصية.

ويُعد الصراع بمثابة نمط تحليلي خصب من أنماط العلاقات السياسية الدولية ، فهو مليء بالتفاعلات متعددة الأبعاد، بل أنه يجمع في طياته النمط التعاوني نفسه والذي يعاد توظيفه في معظم الأحيان لخدمة النمط أو البُعد الصراعي للتفاعلات الدولية ... فهو فرع من العلوم السياسية ويهتم بدراسة كل الظواهر التي تتجاوز الحدود الدولية، علما بأنه لا يقتصر على دراسة أو تحليل الجوانب أو الأبعاد السياسية فقط في العلاقات بين الدول وإنما يتعداها إلى مختلف الأبعاد الاقتصادية والعقائدية والثقافية والاجتماعية......الخ . كما أنه لا يقتصر على تحليل العلاقات بين الدول وحدها وإنما يتعدى ذلك ليشمل كثير من الأشكال التنظيمية : سواء كانت تتمتع بالشخصية القانونية الدولية أو لاتتمتع بذلك ...

ـ وقد تعني العلاقات الدولية : سعى الدول من خلال صيغ متعددة، إلى إيقاع التأثير السياسي في بعضها البعض الآخر، ويعكس هذا السعي الجانب السياسي لعملية التفاعل الدولي فقط، وهذه العملية لاتقتصرعلى الجوانب السياسية فحسب بل تشمل الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها، فظاهرة العلاقات الدولية ترتبط بمجموع الأفعال وردود الأفعال وأنماط التفاعل الدولي الناجمة عنها، سواء كانت ذات طبيعة سياسية أم غير سياسية، والجارية بين جميع الوحدات الدولية، وعلى جميع الأصعدة. لذلك يمكن القول أن ظاهرة العلاقات الدولية تعكس في آن واحد، ظواهر الصراع والتعاون الدولي ، وتشكل بالتالي جوهر مُجمل علاقات وعمليات التفاعل الدولية ،

السلمية وغير السلمية إلى العلاقات الدولية.

وكما أن السياسة الخارجية تؤدي حتماً الى تكوين السياسة الدولية، كذلك تؤدي السياسة الدولية إلى تكوين العلاقات الدولية، وللترابط الصاعد من الأسفل، فلا مبالغة في القول أن السياسة الخارجية هي أساس جميع التفاعلات الدولية، فبدونها تنتفي هذه التفاعلات أصلاً وهذا ما يؤكده جملة من أساتذة العلوم السياسية أمثال كورت لندن، وليك وموروسون وشارلس ليرج وغيرهم.

– يعرف جون بورتون العلاقات الدولية بأنها: علم يهتم بالملاحظة والتحليل والتنظير من أجل التفسير والتنبوء ..

– ويعرفها تشارلز مايكلاند بأنها : ما هي إلا دراسة التفاعلات بين أنواع معينة من الكيانات الاجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف الملائمة المحيطة بالتفاعلات.

– و يعرفها كونسي رايت (بأكثر توسعاً) بأنها : تعبر عن علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات في العلاقات الدولية سواء كانت علاقات رسمية أم غير رسمية.

– ويرى فيريدرك هارتمان بأن مصطلح العلاقات الدولية يشمل على كل الاتصالات بين الدول ، وكل حركات الشعوب والسلع والأفكار عبر الحدود الوطنية.

– ويري دانيل كولارد بأن دراسة العلاقات الدولية تضم العلاقات السلمية والحربية بين الدول والدول والمنظمات الدولية، وتأثير القوى الوطنية ومجموع المبادلات والنشاطات التي تعبر الحدود الوطنية.

– أما الدكتور سعد حقي توفيق فيعرف العلاقات الدولية بأنها ظاهرة من التفاعلات المتبادلة المتداخلة السياسية وغير السياسية بين مختلف وحدات المجتمع الدولي.

– يعرفها "مارسل ميرل" :"كل التدفقات التي تعبر الحدود أو حتى تتطلع نحو عبورها هي تدفقات يمكن وصفها بالعلاقات الدولية ، وتشمل هذه التدفقات

بالطبع على العلاقات بين الدول والمجموعات العامة أو الخاصة التي تقع على جانبي الحدود ، كما تشتمل على الأنشطة التقليدية {الدبلوماسية، المفاوضات، الحرب إلخ } ، وتشمل أيضا تدفقات في طبيعة أخرى{اقتصادية، سكانية، رياضية...إلخ}

ــ وهناك من يعرفها بأنها :" علم يهتم بمشكلات المجتمع الدولي والسياسات الخارجية للدول ، يُحدد مناطق الخطر ومواضع الضعف ويشير إلى الخلل لتفادي الخطر و تعويض الضعف ."

ــ وعلى الرغم من عدم وجود تعريف جامع و شامل للعلاقات الدولية يتفق حوله جميع الباحثين والمختصين، فإن الإطلاع على هذه التعريفات يوضح لنا أنّ العلاقات الدولية هي :

* ظاهرة واسعة وكبيرة ومتشعبة من المبادلات المتداخلة التي تجري عبر الحدود الوطنية .

* لا تشتمل على العلاقات الرسمية بين الدول فقط ، وإنما تشتمل على العلاقات غير الرسمية.

* حينما نتحدث على العلاقات الدولية فإننا غالبا ما نقصد العلاقات بين الدول ، ولكن العلاقات الدولية هي انعكاس لعدد كثير من الاتصالات بين الأفراد ونشاطات المنظمات الدولية والمؤسسات الثقافية .

* العلاقات السياسية الدولية هي تلك العلاقات التي لها تأثيرات سياسية وعسكرية واقتصادية ، ولكن الأصل فيها أنها سياسية .

ب ــ العلاقات الدولية و العلوم الأخرى :

إنّ دراسة العلاقات الدولية بصورة منهجية وعلمية أصبحت مطلبا مُهما بعد الحرب العالمية الأولى، وتزامن هذا المطلب مع رغبة توضيح السياسة الدولية.

وقد كانت العلاقات الدولية تُدرس في البداية ضمن حقول أخرى من المعارف كالتاريخ الدبلوماسي والقانون الدولي والمنظمات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى ، أما دراستها كمقرر مستقل فقد عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية

بصورة خاصة باعتبار أنها كانت دولة حديثة تدخل إلى المسرح الدولي ولا يستهويها ما هو تاريخي وقادم من أوربا ، وزادت تلك الحاجة بصورة فورية عندما وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها متورطة في الحرب العالمية الثانية وخاصة عندما بدأ التفكير بوضع تصور لسياسة مرحلة ما بعد الحرب ، كل ذلك أدّى إلى تعبئة الكفاءات الدراسية والعلمية الأمريكية ورُصدت الأموال من أجل البحث العلمي مما أدّى إلى ظهور العديد من مراكز البحث والمعاهد في الجامعات، وفي أماكن أخرى من المجتمع الأمريكي ظهرت مراكز بحثية متخصصة في دراسة المناطق الجغرافية التي كان لها هدف علمي وهو تحديد اتجاهات السياسة الأمريكية .

وعموما هناك عوامل كثيرة ساهمت في استقلالية حقل العلاقات الدولية أهمها الزيادة الهائلة والمستمرة في حجم الاقتصاد بين الدول وعلى كافة المستويات من التعقد والتشابك والتداخل بين المصالح القومية للدول والزيادة في اعتمادها على بعضها البعض، فلم تعد هناك دولة تستطيع أن تعزل نفسها عن أحداث التفاعلات الدولية .

ـ موضوع علم العلاقات الدولية : هو ذلك النمط من الدراسة الذي يعني بتفسير حقيقة الظواهر الدولية والارتكاز عليها في تفسير أحداث الواقع الدولي لغرض بناء النظرية والتوقع ودراسة العلاقات الدولية التي تستهدف التوصل إلى تحليل دقيق بقدر الإمكان لحقائق الوضع الدولي، وذلك من خلال التعرف على حقيقة القوى المختلفة التي يمكنها أن تتحكم في تشكيل الاتجاهات المختلفة للدول إزاء بعضها البعض، وأيضا تحديد الكيفية التي تتفاعل بها هذه القوى والإلمام بمختلف التأثيرات وردود الفعل التي تتركها على أوضاع المجتمع الدولي .

وهناك علاقة وثيقة بين علم العلاقات السياسية الدولية وبين مختلف العلوم ، نوجزها على النحو التالي :

ـ العلاقات الدولية و القانون الدولي :

يعتمد القانون الدولي على : التحليل الشكلي وعلى القواعد القانونية الدولية

التي تتحكم في علاقات الدول بعضها ببعض، فهو يحلل سلوك الدول بالانطلاق من القواعد القانونية الدولية ، أما العلاقات الدولية فهو علم الوقائع فهو ينطلق من الأحداث والوقائع من أجل التفسير فهي تعتمد على التحليل الموضوعي لروابط الواقع .

ـ العلاقات الدولية و التاريخ الدبلوماسي :

يتناول التاريخ تاريخ أحداث العلاقات الدولية أي وصف الوقائع التاريخية فهو محصور في الزمان مهمته مقتصرة على تسجيل الأحداث المحسومة زمانا ومكانا ، أما العلاقات الدولية فتسعى للفهم الشامل لأحداث الواقع الدولي، فالتاريخ يقدم الوقائع والقراءات عبر مدة زمنية طويلة التي ينطلق منها علم العلاقات الدولية لبناء الفروض العلمية .

ـ العلاقات السياسية وعلم السياسة :

يختص علم السياسة بدراسة ظاهرة السلطة السياسية ودراسة علاقاتها بالقوى الأخرى في الداخل ، بينما يختص علم العلاقات الدولية بتحليل أساليب صراعات النفوذ والقوة والسيطرة والهيمنة ، ويمكن القول بأن مادة العلاقات الدولية هو فرع من العلوم السياسية ، فهو ذلك الفرع من العلوم السياسية المُخصص لدراسة الظواهر الدولية .

ـ العلاقات الدولية بين السياسة الخارجية، والسياسة الدولية:

السياسة الخارجية Foreign Policy هي القرارات التي تحدد أهداف الدولة الخارجية ولأعمال التي تتخذ لتنفيذ تلك القرارات. يعرفها مارسيل ميرل بأنها ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج بعكس السياسة الداخلية، مشاكل تطرح ما وراء البحار.

أما السياسة الدولية International Politics فهي التي تهتم بعملية التفاعل بين دولتين أو أكثر. فالسياسة الدولية كما عرفها سنيدر وزملاؤه هي أفعال وردود أفعال وتفاعلات بين وحدات تعرف بالدول القومية. إذن فالطالب الذي يحلل سلوك دولة ما نحو البيئة الخارجية، . . . هوا لطالب الذي يهتم أساسا

بالسياسة الخارجية. أما الطالب الذي يرى أعمال دولة ما مجرد جزء من عملية تتكون من الأفعال أو الأعمال Actions التي تصدر من دولة ما وردود الفعل أو الاستجابات Reactions من قبل دول أخرى ، فهو طالب يهتم بالسياسة الدولية أو بعملية التفاعل بين دولتين أو أكثر .

إذا في حقل السياسة الخارجية والسياسة الدولية محور التركيز هو الدولة، أما فيما يتعلق بمصطلح العلاقات الدولية International Relations فهو مصطلح يشير إلى كافة أشكال التفاعل بين وحدات المجتمع الدولي سواء كانت تلك الوحدات دولا أم لا.

لذا فالعلاقات الدولية مثل السياسة الدولية تهتم بالتفاعل بين الدول القومية، إلا أنها في عملية تحليل التفاعل تشمل إلى جانب الدول عوامل أخرى مثل الاتحادات النقابية عبر الإقليمية والمنظمات الدولية والشركات العالمية، كما تشمل التجارة الدولية والقيم والمفاهيم والأخلاقيات الدولية.

٣ ـ مناهج ونظريات دراسة العلاقات الدولية :

ـ تعريف النظرية : هي مجموعة مترابطة من المفاهيم والتعاريف والقضايا التي تكوّن رؤيا منظمة للظواهر عن طريق تحديدها للعلاقات بين المتغيرات بهدف تفسير الظواهر والتنبؤ بها .

ـ النظرية و المفاهيم الأخرى :

ـ المدخل أو الاقتراب : يستخدم المدخل للإشارة للمعايير المستخدمة في انتقاء الأسئلة التي تطرح و الظواهر التي تحكم اختيار الموضوعات والمعلومات المعينة أو استبعادها عن نطاق البحث وذلك حسب الطريقة التي نعالج بها موضوعنا

ـ النموذج المعرفي : مجموعة متآلفة منسجمة من المعتقدات والقيم والنظريات والقوانين والأدوات و التقنيات يشترك فيها أعضاء مجتمع علمي معين وتتمثل الطريقة في التفكير والممارسة .

ـ الإشكالية في التنظير : التنظير هو العملية التي يقوم بها الباحث في إطار منسق ومنطقي مع باقي الباحثين ليصل إلى النظرية .

ـ صعوبة التنظير في العلاقات الدولية، للأسباب التالية :

١ ـ مشكلة ترتيب الأولويات .

٢ ـ ديناميكية العلاقات الدولية وصعوبة التنبؤ .

٣ ـ أفكار مسبقة نتيجة نتيجة اختلاف منظومة القيم .

٤ ـ إغراءات الباحث .

٥ ـ مشكلة العلاقة بين النظرية والواقع .

ونستعرض هنا في إيجاز ، أهم المناهج التي يمكن أن تساعدنا في فهم العلاقات الدولية ، ومنها المناهح التقليدية ، والمناهج الحديثة :

أولا : نجد هناك المناهج التقليدية، ومنها :

ـ المنهج التاريخي :

ينطلق من أنّ للعلاقات الدولية المعاصرة جذور وامتدادات ، فالتاريخ يظلّ عنصرا مساعدا للتحليل السياسي ، فهو معمل طبيعي للعلوم الاجتماعية بما فيها العلوم السياسية ، وهو يزودنا بالأدلة المثبتة أو المنفية لفرضيتنا ، كما يفيد في الدّراسات المقارنة للظاهرة الواحدة وما طرأ عليها من تطور أو لمقارنتها بغيرها بغيرها من الظواهر .

ـ المنهج القانوني :

جاء هذا المنهاج لا ليحلل العلاقات السياسية الدولية في إطار الديناميكيات السياسية والقومية والإستراتيجية والاديولوجية التي تتحكم في مجرى هذه العلاقات/ وإنما جاء محاولاً قصر التحليل على الجوانب القانونية التي تحيط بالعلاقات الدول مع بعضها البعض.

ـ المِنهج المثالي :

فالنظرية المثالية : نشأت بعد الحرب العالمية الأولى بدافع الرغبة في تبسيط دراسة السياسية الدولية، وتعبيراً عن مقت الحروب وما كان ورائها

من اتفاقيات سرية بين الدول والتحالفات. وانعكس هذا الاتجاه في الحقل الأكاديمي بتدريس القانون الدولي والمنظمات الدولية، ضمن رؤيا مستقبلية بالقضاء على مُسببات النزاعات والحروب. وفي الجانب النظري اهتموا بتقديم نظرية قيمية أو معيارية، ساعد في ذلك دراسة صك عصبة الأمم وميثاق كيللوغ برايان(١٩٢٨).

مصادر المثالية وابرز ملامحها : نشأت المثالية بتغذية من مصادر فكرية وفلسفية عديدة سادت في القرون الماضية لأوروبا، وقد كانت" الفردية" وجهها الأول باعتبار أن الضمير الإنساني هو سيد القضايا الأخلاقية، كما كان وجهها الآخر " العقلانية" على اعتبار أن المصير متطابق مع صوت العقل. كما أن المثالية – كاتجاه – يرى أن نشر المعرفة يسمح للإنسان أن يفكر بالشكل الصحيح والتصرف وفقاً لذلك أيضاً.

أبرز مُفكريها: وكان من أبرز رجالاتها المفكر البريطاني جيريمي بنتهام الذي آمن بوجود مقاييس أخلاقية مُطلقة، وكذلك تلميذه جيمس ميل الذي شدد على أهمية الرأي العام وضرورة الاعتماد عليه باعتبار عقلانيته في الحكم على القضايا المعروضة عليه.. وبرزت أيضا دراسات زعيم المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية أدم سميث بجوانبها الاقتصادية المختلفة وتحقيق المصالح الفردية التي لا تتعارض– كافتراض– مع المصلحة العامة.

أساسيات المثالية: إن الأولوية للأخلاق في العلاقات الفردية وكذلك الدولية، وضرورة إطاعة القوانين ضمن إطار تحقيق مصالح الجماعة العليا، والتي يُفترض انسجامها – طبيعيا – مع مصلحة الفرد " نظرية تطابق المصالح".

إن اتجاه المثالية ذو طابع قانوني/أخلاقي، قائم على مسلمات فلسفية تفاؤلية خاصة، وانطلقت من أسس فردية لبناء فكر مثالي دولي يمقت الحرب والنظم غير الديمقراطية، والتي اعتبرتها خطوة أولى للتخلص من النزاعات..

ومع ذلك فقد ثبت ضعف النظرية المثالية وعجزها وقد يكون ذلك لفشل فرضياتها في استيعاب العوامل التي تؤثر وتحدد سلوكيات الأفراد والدول بشكل صحيح.

ـ المنهج الواقعي :

هو منهج على اتصال بالواقع الدولي و أكثر تعبيرا عن أوضاعه يقوم بتحليل الأحداث بالإرتكاز على فكرتي القوة و المصلحة . إنّ المجتمع الدولي هو ميدان صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة بالكيفية التي تُمليها مصالحها بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى .

والواقعية نشأت بعد الحرب العالمية الثانية كرد فعل على المثالية، وتهدف لدراسة وفهم سلوكيات الدول، والعوامل المؤثرة في علاقاتها مع بعضها البعض.

ومن أهم مسلماتها :

- أن السياسة لا تحددها الأخلاق..
- وأن النظرية السياسية تنتج عن الممارسة السياسية وتأمل التاريخ.
- ووجود عوامل ثابتة لا تتغير تحدد السلوكية الدولية..
- وأن أساس الواقع الاجتماعي هو الجماعة..
- وأن النظام الدولي بمثابة غاية وغابة ، ونتيجة لغياب سلطة تحتكر القوة كالسيادة.

ومن أبرز الكتاب الواقعيون :

- هانس مورجانثو صاحب كتاب : السياسة بين الأمم والذي يذكر فيه المبادئ التي ارتكزت عليها المدرسة الواقعية، منها : أن السياسة كالمجتمع الواحد تحكمه قوانين موضوعية تضرب بجذورها في أعماق الطبيعة البشرية وأية محاولة لتحدي هذه القواعد تحت أية ذريعة لن يكون نتيجتها إلا الفشل. وحيث أن هذه القواعد مستقرة ولا يمكن أن تتغير فإن الحتمية المترتبة على ذلك هي أن المجتمع لن يتطور إلا بفهم هذه القواعد وبناء السياسة العامة على أساس هذا الفهم. ومنها أيضا أن القائد السياسي يفكر ويتصرف طبقا للمصلحة التي هي القوة، وهذا المفهوم يعطي استمرارية وانسجام لما يبدوا من سياسات خارجية مختلفة، كما أنه يساعد على تقييم أعمال القادة السياسيين في

مراحل مختلفة من التاريخ. كما يرفض مورجانثو تطبيق المبادئ الأخلاقية على سلوك الدول لأن الدولة في سعيها لتحقيق مصلحتها القومية تكون محكومة بقيم مختلفة عن قيم الأفراد في علاقاتهم الشخصية. ويؤكد أن الخلط بين القيم الفردية وقيم الدولة يعني وضع الأساس لكارثة قومية لأن المسؤولية الأولى لرجل الدولة هي الحفاظ على بقاء الدولة وهذا الالتزام يتطلب منه أخلاقيات تختلف عن تلك التي يملكها الفرد. كما يؤكد على استقلالية الظاهرة السياسية بمعنى أن السلوك السياسي يجب الحكم عليه من خلال معايير سياسية. وقد اهتم مورجانثو خلال بحثه في طبيعة الصراعات الدولية وسعي كل دولة للحفاظ على قوتها أو زيادتها، بشروط تحقيق السلام العالمي حيث أشار إلى أن عودة الدول القومية لتحقيق مصالح محددة يمثل عاملا حاسما في تحقيق المزيد من السلام العالمي. وهو يشير بذلك إلى مفهوم توازن القوى الذي قصد به توزيع متساوي إلى حد ما للقوى والذي يساعد من خلال قبول الدول به، على تحقيق السلام بينها.

- ومن كتاب الواقعية أيضا روبرت هوبيه الذي أكد في كتاباته على العلاقة بين القوة والقيم وتحول النظام الدولي مشيرا إلى أن الصراع الدولي يعزي إلى أسباب عدة تنبع بشكل كبير من دافع القوة، مؤكدا أن النزوع نحو القوة في السياسات الدولية يتبدى في عدد من الأشكال الصراعية مثل محاولة إحدى الدول فرض إيديولوجيتها على دولة أخرى أو الاختلافات السيكولوجية ومشاريع الخوف المتبادل أو اختلاف العادات والبنى الاجتماعية الثقافية والضغوط السكانية والصراع على المساعل الاقتصادية أو النزاعات الإقليمية والأمنية. ورغم إعطاء هوبيه أهمية كبيرة لدافع القوة وللعوامل البيئية في تكييف السلوك إلا إنه يرى أن الإنسان لديه الإمكانية لتشكيل مؤسساته وعلاقاته السياسية كما يرى أن الشعوب الغربية والأمريكية على وجه

الخصوص تستطيع أن تلعب دروا حاسما في تقرير نتيجة الثورة في النظام الدولي.

- إدوارد هاري كار : في تحديده لمفهوم الساسة إنتقد فكـرة تجـانس المصالح وفكرة السلام الدولي المشترك " السياسة في معناها الـدائم هي سياسة القوة " ونلاحظ أنه لا يفسر لماذا تُفرض سياسة القوة في العلاقات الدولية .
- رونالد نيبو: " السياسة هي صراع دائم من أجل القـوة " ويعتبـر أن مصدر الصراع هو الطبيعة البشرية المحددة بالمصالح، فكل إنسان أو نظام يسعى للحصول على القوة و الهيمنـة وبالتـالي يـصطدم مـع الآخرين.
- ريمون آرون : يقول المصلحة القومية يجب ألا تتحدد في المـصالح الفردية هذا في سياق أسبقية السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية فالبحث عن القوة هو الهدف الحاسم في سلوكات الدول .
- ومن المفكرين الواقعيين ذوي الصيت الذائع هنـري كـسينجر الـذي يستند في نظريته إلى التاريخ وتحديدا تاريخ الدبلوماسية الأوروبيـة، مقسما دراسة العلاقات الدولية وفقا لنمـوذجين الأول هـو النمـوذج المستقر والثاني هو النموذج الثوري. ويعتقد أن الاستقرار العالمي لا ينتج عن رغبة في السلام بل مـن شـرعية مقبولـة بـشكل عـام. والشرعية تعني لديه اتفاق دولي حول طبيعة الإجراءات المـستخدمة وحول الأهداف والسُبل الجائزة في السياسة الخارجية. ولقـد طـور كيسنجر مفهوم الحرب المحـدودة، حيـث أشـار إلـى أن الـسياسة العسكرية القائمة على أساس الحصول على كـل شـيء أو لا شـيء ستعود بالفائدة على إستراتيجية الدولة العظمى التي تـسعى للإخـلال التدريجي بالتوازن الاستراتيجي وتحاول المزج بين الضغوط السياسية والنفسية والعسكرية لتؤدي إلى خلق درجة من التشكك والتردد فـي عقل الخصم من خلال الغموض الاستراتيجي هذا (كان يقصد الاتحـاد

السوفيتي في سياسته تجاه الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة).
ورأى كيسنجر أنه يجب على صناع القرار في الدولة الموجهة إليها تلك السياسة (يقصد الولايات المتحدة) أن يختاروا بديلا عدا الاستسلام أو الانتحار وهو الحرب المحدودة المنبثقة من التجربة العسكرية للقرن التاسع عشر في أوروبا، والتي كان هدفها خلق حسابات لدى الخصم بأن استمرار مقاومته ستكلف أكثر من قبوله بشروط السلام التي يسعى مشعل الحرب لفرضها. وحدد كيسنجر شروطا ثلاثة للحرب المحدودة هي:

- أن تكون قادرة على منع العدو من خلق أمر واقع.
- أن تكون طبيعة القوة المستخدمة في تلك الحرب لا توحي للخصم بأنها مقدمة لحرب شاملة.
- أن يرافقها نشاط دبلوماسي ينجح في الإشعار بأن الحرب الشاملة ليست الرد الوحيد على العدوان وأن ثمة رغبة للتفاوض على تسوية لا تصل للاستسلام غير المشروط.

ويرى كيسنجر أنه لتطوير الحرب المحدودة يجب إدراك المصالح التي لا تصل أهميتها إلى حد تهديد وجود الدولة أو بقاءها كما أنه على صانع القرار أن يمتلك القدرة على ضبط الرأي العام إذا نشأ خلاف حول ما إذا كان وجود الدولة يتعرض للخطر أم لا.

* ويتفق كيسنجر مع مورجانثو في عدم إقحام الإيديولوجية في النظام الدولي لأنها لا تساهم فقط في اتساع نطاق الأهداف القومية بل تؤدي في النهاية إلى خلق دول هدفها قلب النظام الدولي القائم وفي غياب اتفاق بين القوى على إطار هذا النظام أو على الشرعية تصبح ممارسة العمل الدبلوماسي مسألة صعبة إن لم تكن مستحيلة.

ـ فالواقعية هي المنظور المهيمن في حقل العلاقات الدولية خاصة بعد فشل نظام الأمن القومي الذي تبنته عصبة الأمم و ظهور الأنظمة التسلطية في أوربا مكان الفرضية الليبرالية المتعلقة بنشر الديمقراطيات . كل هذا

دفع بالباحثين إلى القول بفشل المقاربات المعيارية على رأسهم الأستاذ freedriks schuman الذي قال يجب إستبدال المقاربة الكلاسيكية بالمقاربة الجديدة (الواقعية) و يعنى هذا الكلام دعوة صريحة بضرورة نقل التركيز من المجالات القانونية للعلاقات الدولية إلى المجالات النفعية .

ـ أهم أفكار الواقعية:

* المسرح الفوضوي للعلاقات الدولية : وهو مرادف لحالة الحرب لأنه لا توجد أية قوة عليا قادرة على منع الفواعل الدولية من اللجوء إلى العنف المسلح في علاقاتها مع الأفراد أو علاقة الدول فيما بينها أي منطق القوة هو المُحدد الفعلي لمسار العلاقات الدولية .

* الفواعل الأساسية في العلاقات الدولية : هي فواعل الصراع ومنذ ظهور النظام الدولي ، فهذه الفواعل هي الدول القوية المُنظمة و المُعرفة في حدود إقليمية (جماعات قومية مُعرفة بحدود جغرافية) ..

* الدول القومية هي الفواعل العقلانية الوحيدة في العلاقات الدولية وهذه الدول يُجسدها الحكام على رأس السلطة، وعقلانية هذه الفواعل تتمحور في فكرة تعظيم المصالح الوطنية المُعرفة بالقوة في مواجهة الأطراف الأخرى وهنا المنظمات الحكومية وغير الحكومية هي منظمات غير عقلانية وهنا تتجسد مقولة (استعمل قوتي . لأحافظ على قوتي . لأزيد قوتي)..

* القانون الواقعي : يتمثل في ميزان القوى الذي يمثل أداة لتحقيق السلم والأمن الدولي بقدر ما يتثمل قانون لضبط النظام والاستقرار الدوليين.

- العودة إلى الحرب أو خيار الحرب هو وسيلة شرعية في السياسة الخارجية، يقول باحث (تبدأ الحرب حينما تنتهي الدبلوماسية/الحرب هي استمرار للسياسة لكن بوسائل أخرى)، كما أقروا بأسبقية السياسة الخارجية على السياسة الداخلية..

ـ أما عن النقد الموجه إلى الواقعية السياسية يشمل:

- اهتمامها الزائد بمفهوم القوة.
- غياب الدقة والتحديد في تعريف المفاهيم الأساسية وما نتج عنه من

مشكلات بحثية..

- استخدامها لمفاهيم تحليلية ارتبط نجاحها بفترة تاريخية قد لا تناسب الواقع المتغير للعلاقات الدولية..
- إهمالها للعوامل المؤثرة أو المحددة للأهداف.
- تتسم فلسفتها بالمحافظة ، ولا سيما حين تفترض ثبات بعض الأنماط والظواهر.

ــ الدراسة العقلانية للعلاقات الدولية :

تظهر الإشكالية المنهجية العامة التي يعرفها "علم السياسة" في آليته أو في مجمله، حيث أن طرائقه أو مناهجه هي انتقائية اختيارية، تعددية وفيها غموض وإبهام.

ــ انتقائية اختيارية : لأنها تستعير من مختلف العلوم: التاريخ، القانون، الجغرافية، وحتى العلوم التجريبية.

ــ تعددية : لأنها متنوعة وعلى علاقة أو صلة بموضوع الدراسة وأنها مراجع لها، لا بل ترتبط بالوسط الثقافي التي تنشأ عنه أو تولد فيه؛ ولها تحليلات متعددة مع نتائج متعددة، كما أن لها شمولية عالمية تختلط مع البُعدين الإقليمي والمحلي.

ــ غامضة ومبهمة : لأن هذه التحليلات هي دائما خاضعة لمراجعة ولضمانات معينة، لا نستطيع دائما تقديمها، وقواعدها ليست دائما عقلانية آملة؛ فهي تدمج أو تمزج بشكل افتراضي، القيم، المراجع الإيديولوجية؛ وهي تابعة دائما للموضوعية التي يحملها الملاحظ أو المراقب هذه الموضوعية هي بدورها خاضعة للمعرفة التي نمتلكها. فما نستطيع البحث عنه ليس، لا التوقع، ولا بعض الدوافع القطعية الواضحة أو المخفية المختبئة، بل إنه فقط معقولية أو وضوح العلاقات الدولية بالنسبة لمقاربة معينة ومعرفة محددة.

ثانياً : العلاقات الدولية في مفهومها التجريبي:

أسس العلاقات الدولية وفقًا للعلم التجريبي : تنوعت المناهج الحديثة التي

تطرقت لموضوع العلاقات الدولية ما بين مناهج قانونية ودبلوماسية ومثالية وواقعية وغيرها من المناهج التي حاولت وضع نظرية عامة للعلاقات الدولية، إلا أن أقرب تلك المناهج للواقع هو المنهج الواقعي الذي يدرس العلاقات الدولية باعتبار ما هي عليه، وليس باعتبار ما يجب أن تكون عليه، ولولا تأثر هذا المنهج بعقلية غربية منحازة لقلنا: إن هذا المنهج هو أقرب إلى المنهج التجريبي المستند على التأمل والملاحظة.

ويستند المنهج الواقعي في تفسير العلاقات الدولية إلى المنطق القائل: إن القوة هي القاعدة المحورية في العلاقات الدولية، وأنه إذا كانت صراعات القوة تغلّف أحياناً ببضع الشكليات القانونية أو الدواعي والمبررات الأخلاقية، فإن هذا الغلاف الخارجي يجب ألا يخدعنا عن هذه الحقيقة الأساسية التي تتحكم في توازن العلاقات الدولية برمتها.

ويرافق هذا المنهج منهج آخر، يعرف بمنهج المصالح القومية، يعتبر أن السعي نحو تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي والمستمر لسياستها الخارجية، بمعنى آخر، فإن المصلحة القومية تشكل عامل الارتكاز الأساسي في تخطيط السياسة الخارجية لأية دولة في العالم، كبيرة كانت أو صغيرة.

ولعل هذين المنهجين الأولى بهما أن يكونا مُكملين لبعضهما، وليسا منفصلين، فإن القوة ـ وإن كانت مفتاح الأساس للعلاقات الدولية للمنهج الواقعي ـ إلا أن هذه القوة لابد لها من غاية تسير نحوها، وهي ما يعرف بالمصلحة القومية أو الوطنية، وبذلك تكون العلاقات الدولية في الحضارة المعاصرة مبنية على أصلين: المصلحة الوطنية والقوة. يقول جوزيف فرانكل في كتابه العلاقات الدولية: "المصلحة الوطنية هي "المفتاح الأساسي" في السياسة الخارجية، ويرتد هذا المفهوم في جوهره إلى مجموع القيم الوطنية، تلك القيم النابعة من الأمة والدولة في نفس الوقت، غير أن هذا المفهوم لا يخلو من غموض لأن الجدل المتكرر حول السياسة الخارجية يتركز حول التفسيرات المختلفة لمتطلبات المصلحة الوطنية".

ـ القوة والمصلحة هما معيار العلاقات الدولية : إن مشكلة القوة تدخل جميع أنواع العلاقات الدولية، في الحروب والمنافسات تدخل القوة بمعناها العسكري، وفي التعاون يدخل التهديد بالقوة لقمع أحد الأطراف، يدور عالم السياسة كله حول ممارسة القوة والبحث عنها، غير أن القوة في السياسة الدولية أوضح بكثير وأقلُ قيودًا من القوة في السياسة الداخلية. ولهذا فكثيرًا ما تسمى السياسة الدولية بسياسة القوة..

ولقد أدى الدور المهم الذي تلعبه القوة في العلاقات الدولية إلى نشوء مدرسة فكرية تُفسر العلاقات الدولية على ضوء مفهوم القوة..

ولكن ، وعلى الرغم من أن القوة تلعب دورًا مهمًا في السياسة الدولية، فإنها في الأساس وسيلة لتحقيق قيم وطنية، ولابد أن نؤكد أن القوة والمصلحة هما معيار العلاقات الدولية، حيث يكاد هذا الأمر أن يكون واضحًا جليًا لكل ذي عينين، خاصة أنه مع استصحاب هذين الأصلين يسهل علينا فهم كثير من الأحداث الدولية، فالحروب لا تنشأ إلا لمحاولة ضبط ميزان القوى بين دولتين تقودهما مصالح متعارضة، والتحالف لا يأتي إلا بين دول تقاطعت مصالحها ووفقًا لقوة كل دولة تكون درجة التحالف التي يبدأ من التبعية ويصل إلى الندية، وهكذا نستطيع أن نفهم كثيرًا من الأحداث والمستجدات في ضوء مفهومي القوة والمصلحة.

ثالثاً : المناهج الحديثة : وأهمها :

ـ المنهج النسقي :

يقوم هذا المنهج على تحليل النظام السياسي الدولي ومكوناته والأهداف العلمية التي يتوخاها هذا المنهج هي التوصل إلى القوانين والنماذج المتكررة في كيفية عمل هذه النظم .

ـ منهج اتخاذ القرار :

يهتم منهج صمع واتخاذ القرار بتحليل كل المُعاملات والعوامل والمؤثرات التي تحيط بصانعي القرارات في السياسات الخارجية حيث تأخذ بعين الاعتبار كل

من : مراحل صُنع القرار المختلفة ، العوامل المؤثرة في صنع القرار ، ودوافع صنع القرار .

– منهج المباريات :

يُعد من الأساليب المتطورة في مجال التحليل النظري للعلاقات الدولية وهي تقوم على تخيل أزمات دولية حقيقية أو وهمية وإسناد حوارات معينة لعدد من الأطراف ، وتقوم هذه الأطراف بتحليل كافة الأبعاد واتخاذ نطاق واسع من القرارات التي تعالج كل هذه الأزمات .

رابعا : العلاقات الدولية ونظرية الصراع الدولي:

برغم أن العلاقات الدولية كممارسة وتفاعلات قد وجدت منذ القدم ومنذ بداية انتظام التجمعات البشرية في شكل دول- إلا أن العلاقات الدولية كعلم- تعتبر من العلوم حديثة النشأة نسبيا - حيث بدأ يأخذ حيزا منذ بداية القرن التاسع عشر. ويمكن إجمال تعريفاته -على اختلافها وتنوعها - بأنه ذلك العلم الذي يعني بالدراسة العلمية المنهجية لتفاعلات الوحدات السياسية في علاقاتها مع بعضها في النظام العالمي.

وقد بات علم العلاقات الدولية من أهم فروع العلوم السياسية التي من خلالها يمكن دراسة وتحليل الظاهرة السياسية بكل أبعادها النظرية والواقعية، وبرغم أن دراسة العلاقات الدولية كمادة قائمة بذاتها من مواد العلوم السياسية لم تتخذ طابعا علمياً إلا عقب الحرب العالمية الثانية- إلا أنها قد اتخذت خلال تلك الفترة الوجيزة نسبياً مكانة هامة طغت على الأفرع الأخرى للعلوم السياسية، ويرجع ذلك إلى الأهمية والحيوية والديناميكية التي تتسم بها موضوعات تلك المادة العلمية ، وتعدد مناهج دراستها، فضلا عن الأهمية التي اكتسبتها تلك المادة جراء التقدم التكنولوجي الهائل في كافة المجالات، خاصة في مجال الاتصال والمعلومات والمواصلات والتسلح .

ولم يعد علم العلاقات الدولية مقتصرا الآن على استقراء علاقات الدول والأحداث الدولية كما كان في السابق ، والذي كان يقترب من دراسة التاريخ

الحديث، كما أنه لم يَعُد يركن إلى الاكتفاء بتفسير الظواهر الدولية الحالية وإيجاد المبررات أو التبريرات للسلوك الدولي، بل تخطى ذلك كله لينفذ قلب الحدث أو السلوك الدولي مستعينا بأدواته التحليلية المستمدة من أفرع العلوم السياسية الأخرى، بجانب أفرع العلوم الاجتماعية الإنسانية وعلى رأسها علم النفس وعلم الاجتماع وعلم الأجناس البشرية والجغرافيا والتاريخ والقانون الدولي والاقتصاد، يضاف إلى ذلك أساليب التحليل الكمي والإحصائي والقياس واستطلاعات الرأي والتي من خلالها ومعها يتحقق ليس فقط تحليل العلاقات الدولية بصورتها الراهنة – بل يمكن التنبؤ أو استشراف أو الوقوف على طبيعتها المستقبلية من خلال المعطيات المتاحة في حالة تحقق شروط أو افتراضات التحليل دون حدوث أحداث قاهرة أو فوق مستوى التوقع، مع وضع وتحديد البدائل في حالة تغير الظروف والأحوال أو الافتراضات التي بُنِيَّت على أساسها تلك التحليلات.

وبشكل عام، انحصرت دراسة الشؤون الدولية بين منظورات ثلاثة هي:

- الواقعية...
- والليبرالية...
- والراديكالية.

ففي حين ركز الواقعيون على : الطابع الصراعي للعلاقات بين الدول، فإن الليبرالية حددت طرقا متنوعة : للتخفيف من حدة هذه التوجهات الصراعية، بينما سعى المنظور الراديكالي لتبيان : كيفية تحويل نظام العلاقات الدولية برمته.

٤ ـ السياسة الدولية جزء من العلاقات الدولية:

ـ مفاهيم السياسة الدولية :

كل دولة تعمل من أجل حماية أمنها الخارجي أو القومي، وما يجسدان من قيم ومصالح حيوية، من أجل ذلك تدخل الدول المستقلة في تفاعلات سياسة ذات

مدلولات مختلفة، وتتحدد مُحصلة هذه التفاعلات في ضوء مدى تنافس أو تشابه مصالحها أساساً :

- فمن ناحية تندفع الدولة، لتباين مصالحها، الى السعي نحو تكييف بيئتها الخارجية وبالشكل الايجابي، الذي يسهل عليها عملية الدفاع عن مصالحها، ولهذه الغاية تلجأ عبر صيغ مختلفة، الى ايقاع التأثير السياسي في غيرها، ولان هذا التأثير يقابله، كقاعدة، تأثير مقابل، تدخل الدول المتفاعلة مع بعض في صراع متباين النسب والدرجات.
- ومن ناحية ثانية يدفع تشابه أو اختلاف المصالح بالدول إلى التعاون في ميادين مختلفة، وذلك انطلاقا من إدراكها لنوعية الفوائد المشتركة المترتبة على مثل هذا التعاون، وعليه تُجسد ظاهرة السياسة الدولية واقعاً مزدوجاً من تفاعلات تتميز بخصائص الصراع والتعاون...

من هنا يمكن القول: ان ظاهرة السياسة الدولية هي محصلة التفاعل السياسي الدولي، التي تنطوي في آن واحد،على نوع من الصراع والتعاون بين دولتين أو أكثر، وذات التأثير السياسي في سلوك الأطراف المتفاعلة والنظام السياسي الدولي..

فالدول عندما تتصل وتتفاعل مع بعض، تُكَوِّن حركتها المتفاعلة ظاهرة السياسة الدولية، وعليه تبدأ حدود هذه الظاهرة، عندما تتقابل خصوصا السياسات الخارجية للوحدات السياسية وتتفاعل، سلباً أم إيجاباً، لذلك تعتبر السياسة الدولية بمثابة محصلة للسياسات الخارجية للدول وامتداداً لها.

وقد يثير هذا الترابط بين السياستين، الانطباع بعدم اختلافهما عن بعض من حيث المعنى وطريقة الدراسة، ومما لاشك أن اعتماد السياستين"الخارجية والدولية " على بعض، يعرقل عملية التمييز الواقعي بينهما. لكن يمكن القول في ضوء ماتقدم أن السياسة الخارجية هي سلوك الدولة الخارجي مع الدول الأخرى، في حين أن السياسية الدولية تشتمل على جميع العلاقات السياسية وغير السياسية، الرسمية وغير الرسمية، التي تربط بين جميع الوحدات الدولية، في مرحلة تاريخية معينة وفي ضوئه تجسد ظاهرة العلاقات الدولية،

علاقة دولية ذات أبعاد أكثر شمولية واتساعا من ظواهر السياسة الخارجية والسياسة الدولية.

ــ مداخل السياسة الدولية :

هل يمكن وضعُ نظرية عُليا لتحليل السياسات العالمية؟!!

هذا ما تتبارى لإنجازه أربعة مداخل كبرى في مجال تحليل تلك السياسات، يحاول كلٌ منها أن يرسي ركيزة فلسفية كبرى، تستند إليها سلسلة من النظريات الوسطى والصغرى، ومجموعة من الافتراضات التي يمكن أن يُجاب عنها من خلال مقولات النظرية العليا، وإذا كانت السيطرة في مجال تحليل العلاقات الدولية، قد انعقدت للمنظور الواقعي الذي تضرب جذوره بعيداً في فلسفة ميكيافيللي وهوبز، بل يرجعها بعضهم إلى عهد توسيديد، إلاّ أنّ العقود القليلة الماضية قد شهدت بروز مداخل أربعة ظلت تقدم إفادات فلسفية تناهض مقولات المنظور الواقعي، وتمثل شبه انقلابات فكرية عليه.

هذه المداخل الانقلابية هي على التوالي:

- المدخل العالمي..
- المدخل الواقعي...
- ومدخل رفض التبعية..
- والمدخل الديني.

وقبل أن نتحدث عن هذه المداخل بشيء من التفصيل، لابُدّ أن نحدد ماذا نقصد بالنظرية العليا في تحليل العلاقات الدولية.، وذلك حسب الدراسة القيمة التي قدمها لنا الدكتور محمد وقيع الله ، ونستعيرها منه...

فالنظرية العليا هي بمنزلة المنظور الأشمل الذي تُعالجُ من خلاله تفاصيلُ أحداث العلاقات الدولية، وهو منظور فلسفي في الأساس يستخدمه منظَروا السياسة العالمية لتحديد رؤيتهم للعالم ، وما ينبغي أن يكون عليه ، ويدلُ على ما إذا كانت نماذج التحليل التطبيقية هذه متوافقةً مع تلك الرؤية الكونية الشاملة .. أم لا؟؟!!.

وأما تلك الرؤية الكونية فهي في غالب الأحوال "حقيقة غائبة" يكوّن عنها العلماء مجرد افتراضات واعتقادات ذات طابع تخميني حدسي . وكل منظور يحاول أن يحدد طبيعة مناخ للتعامل الدولي:

- هل هي طبيعة فوضى راسخة الجذور؟
- أم حالة تقسيم عمل دولي؟
- أم حالة "تدافع" مستمر؟ ...

ويدخل في مهمة ذلك المنظور تحديدُ وَحَدات التعامل الدولي الأساسية، وكذا إجراء عمليات فرز شاملة لأنواع المشكلات الدولية، وتحديد ما يقع منها في نطاق المشكلات الحقيقية الأصيلة التي تلازم الطبيعة الاجتماعية للإنسان، وتشكل جزءاً من قَدَره الحتمي الدائم :

- أهي مشكلات الحرب والسلام؟
- أم هي مشكلات الظلم والاستغلال الاقتصادي؟
- أم مشكلات البيئة وحقوق الإنسان؟
- أم مشكلات الكفر والإيمان؟
- أم هي شيء غير ذلك؟ !

وإذا رجعنا مرة أخرى إلى أسلوب التجريد، فيمكن أن نُلَخّص ما سبق ذكره في الآتي: إن جوهر "النظرية العليا" في السياسة الدولية يتمثل في إجابتها عن أسئلة ثلاثة هي:

١ ــ ما هي طبيعة المناخ السياسي العالمي؟
٢ ــ ما هي وَحَدات التعامل الأساسية على المستوى العالمي؟
٣ ــ ما هي أهم المشكلات التي تستعصي على الحل وتسهم في تفجير الأوضاع العالمية؟

وإذا عدنا إلى المداخل ، نجد أن لكل مدخل من المداخل الأربعة إجاباته المختلفة عن هذه الأسئلة، وهو اختلاف يتأتّى من جهة انبثاقه عن مجموعة من المفاهيم الاعتقادية الجذرية.

وإذا عدنا مرة أخرى إلى أسلوب التفصيل فيمكن أن نتعرف على ما تنطوي

عليه هذه المدارس من مفاهيم وما يصدر عنها من استجابات. ولنبدأ حديثنا بتعريف هذه المداخل:

ـ المدخل الواقعي(The Realist Parading)

لقد سبق الإشارة إلى أنّ الفكر الواقعي ترجع جذوره إلى كتابات توسيديد وميكيافللي وهوبز وغيرهم من المفكرين الذين تميزوا بالصرامة والتشاؤم والتجافي عن المثالية. ولكن النهضة الحديثة للمدخل الواقعي في تحليل العلاقات الدولية، قد ارتبطت بالثورة على التيار المثالي الذي ساد فيما بين الحربين العالميتين، أي في الحقبة نفسها التي تأسست فيها دراسة العلاقات الدولية بوصفها علماً متخصّصاً مستقلاً في الجامعات الغربية . وقد نحا فريقُ المثاليين بدراسة العلاقات الدولية في ضوء القانون الدولي، منحى تأكيد مكانة العقل والأعراف والمؤسسات الدولية بوصفها أدواتٍ لمنع الحروب والصراعات. ولذلك فقد دعوْا إلى عقد ولاء البشر لمصالح جماعية شاملة (common interests) ، وذلك على العكس مما كان عليه الشأن من تأكيد أهمية مصالح الدولة القومية (National interests)، كما شجبوا ما يسمى بسياسة الأمر الواقع، وسياسة توازن القوى التي لم تَحُل دون اندلاع الحروب الأوربية، والحرب العالمية الأولى، التي كان لهيبها هو الذي أتضج فكر المثاليين . ولقد انهارت آمال الواقعيين وانشجب تيارهم باندلاع حريق الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٤)، ثم انهالت نظريات مناقضة بدأت التأسيس الجديد للمذهب الواقعي. وكان ظهور كتاب السياسة بين الأمم: الصراع من أجل القوة والسلم، لهانس مورجانثو، بمنزلة البداية الصلبة لتأسيس نظريات جديدة من نوع مغاير، كُتِبَ لها أن تكتسح الساحةَ العلمية الأمريكية والبريطانية، وأن تؤثر تأثيراً بالغاً في مؤسسات صناعة قرارات السياسة الخارجية في الدول الغربية كافة .

ومنذ ذلك الوقت وحتّى بداية الستينيات لم تزعزع أيةُ بوادر مغايرة هيمنةَ المدخل الواقعي خاصة على صعيد تقاليده ومعاييره الجوهرية. وبدا أن أية دراسة خصبة ذات مغزى لا بُدّ أن تنطلق من أرضية الواقعيين وتستلهم

مسلماتهم الأولى. وبعد ذلك فلا مانع من التجديد، حتى وإن بدا في شكل انتقال نظري باهر، كذلك الذي قام به كينيث والتز الذي أسس مبدأ "الواقعية الجديدة" أو "الواقعية البنيوية"، وذلك في كتابه نظرية السياسة الدولية حيث جعل من علم الاقتصاد مرجعاً لعلم العلاقات الدولية، بدلاً عن المرجعية القديمة للعلوم السلوكية، وفيه كرّس نظرية "الاختيار العقلاني" المستوحاة من علم الاقتصاد الجزئي (Microeconomics) أداةً للبحث عن الأسلوب الأمثل لاستخدام القوة لتحقيق الأهداف القومية، هذا فضلاً عن تحديثه لنظريات النظام الدولي .

ـ المدخل العالمي (The Global Paradigm)

استمرت أفكار المدرسة الواقعية تمارس سطوتها ونفوذها في حقل العلاقات الدولية حتى مطلع السبعينيات حين تم تدشين المدخل العالمي بالكتاب الجامع الذي حرره كل من روبرت كوهين وجوزيف ناي بعنوان Transnational: Relation and World Politics . وقد ضم الكتاب مجموعة من المقالات التنظيرية لنخبة جديدة تصدت لمواجهة المدخل الواقعي بتقاليده البحثية العتيدة، ومقولاته الصلبة، فضلاً عن مسلماته الفلسفية الأولى عن حالة الطبيعة الإنسانية.

ولم تكد الدوائر الجامعية تستوعب مقولات ذلك المصنف الذي ظهر عام ١٩٧١م، حتى دفعت المطابع بأعمال تنظيرية وتأصيلية وتطبيقية عديدة لأقطاب ذلك المدخل منهم:ستانلي هوفمان، ورتشارد مانسباش، وبيل فيرجسون، ودونالد لامبتر، وغيرهم ممن تأسست لهم مقاعد جديدة في أقسام العلوم السياسية بالجامعات الأمريكية، وأصبحو رموزاً بارزة في مجال التحليل السياسي الدولي .

وعلى الرغم من مناخ الحريات العقلية في الجامعات الأمريكية، إلاّ أن الواقعيين ما كانوا يتصورون أن تقوم دراسة العلوم السياسية على غير افتراضاتهم الأساسية عن طبيعة الإنسان، ومناخ الصراع الدولي، ومركزية أقضية الحرب والسلام . ولذلك فقد لاحقوا وحاصروا أية وجهة أخرى من

التفكير السياسي على أساس أنها خارجة عن نطاق الواقع والعقل .

ـ مدخل التبعية(The Dependency Paradigm)

وعلى عكس ما يظن الكثيرون من أن مدخل التبعية – والأفضل أن يسمى بمدخل رفض التبعة– قد قام تماماً على أساس التراث الفكري الماركسي، فإن بعض منطلقاته لم تكن ماركسية، وبعضها ارتطم رأساً بمقولات ذلك التراث الاشتراكي لماركس ورفاقه ..

فلقد أبدى كل من ماركس وإنجلز تفاؤلهما بظاهرة تمدد الاستعمار الغربي، واعتبرا استعمار إنجلترا للهند، وفرنسا للجزائر، حدثين سعيدين يعجّلان من نضج إمكانات الحضارة الغربية الرأسمالية، وبالتالي اختصار دورة حياتها. ومن ناحية أخرى فقد اعتقد الفيلسوفان الكبيران أن البلدان الشرقية ستجني فوائد بنيوية ضخمة من جراء نزوح الرأسمالية إليها. وباختصار فإن المسألة عندهما لم كن من قبيل مباريات حاصل الصفر حيث إن غُرْم (أ) هو غُرْم (ب).

ولكننا نجد أن بعض منظري رفض التبعية الكبار لم يكونوا ماركسيين وإنما بنيويون من مدرسة الوكالة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (ECLA) التي رأسها راؤول بريبيشPrebich ، وكانت فحوى أفكارها :

- أن تطور أمريكا اللاتنينية يقتضي تحريرها من آثار الاقتصاديات الأجنبية..
- وذلك برفع مستوى الضرائب الجمركية..
- وإنشاء صناعات محلية تفضي إلى إمكان تحكم الدولة في توجيه اقتصادها...
- وشلّ سيطرة الطبقة البرجوازية المحلية، المرتبطة بالخارج، التي دأبت على رهن مصالح بلدانها لصالح البلدان الرأسمالية الكبرى، وجعلها في حالة تبعية دائمة لتلك البلدان.

وقد التحق بهذا النوع من التحليل بعض أقطاب مدرسة اليسار الجديد، أو من يُسمون بالماركسيين الجدد ، الذين انخلعوا عن جمود النظرية الماركسية ،

واستوعبوا بعض الحقائق المخالفة لمقتضياتها.

ومن هؤلاء الكتاب: البرازيليون: دوس سانتوس، وأوكتافيو لاني، وهانبيال كوينجانوا، والفنزويلي: رومولو بيتانكورت، والأمريكي: عمانويل وولرشتاين، والعربي: سمير أمين، والأرجنتينيان: آرتورو فرونديزي، وهايا دي لاتور. وقد اشتقوا تنظيراتهم من دراسات مسحية كثيرة، واستعاروا لفظة "التبعية" من كتاب لينين: الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية.

بل ونجد أن لينين نفسه ــ كان قد استعار ــ أو استلهم أو أخذ ــ لفظة التبعية من شولوزه غفيرتينتز في كتابه عن الإمبريالية البريطانية الذي استنتج فيها "أن أمريكا الجنوبية ــ ولا سيما الأرجنتين ــ في حالة تبعية مالية للندن لدرجة ينبغي نعتها بأنها تقريباً مستعمرة، وقد طور لينين ذلك المفهوم، وقَسَّم العالم على أساس ذلك إلى بلدان مستقلة، وبلدان في حالة تبعية على الرغم من أنها مستقلة .

ــ المدخل الديني (The Religious Paradigm)

يستخدم قادة هذا التيار تصورات دينية في تحليل السياسة الدولية. وبالتأكيد فإن تأثير الدين في السياسة العالمية ليس أمراً جديداً، فمن قديم الزمان كانت التصورات والدوافع الدينية وراء أعمق الأحداث والتحولات السياسية العالمية (الفتح الإسلامي والحروب الصليبية، والحروب الأوربية في القرون الوسطى ، كأمثلة).

ولم يكن إقصاء الدين عن الحياة السياسية خلال القرون الأخيرة حائلاً دون تسرب الدوافع الدينية إلى العمل السياسي ، فلقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين بروز الدوافع الدينية ــ بروزاً واضحاً ــ في العمل السياسي العالمي (نشوء باكستان وإسرائيل على أسس دينية كمثالين لذلك). وجاءت ظواهر الصحو الديني على صعيد الأصولية البروتستانتينية، والأصولية اليهودية، وعلى صعيد البعث ــ أو المد ــ الإسلامي، وعلى صعيد الدينين الهندوسي والكونفشيوسي مؤشراتٍ على تصاعد تأثير العالم الديني في السياسات العالمية .

ـ وفيما يأتي نتعرف على مدخلين اثنين من المداخل الدينية:

أ- المدخل الأصولي الإنجيلي الأمريكي (The Fundamentalist Paradigm)

إن اليمين الديني الأمريكي وليد النزعة المحافظة التي تصاعدت في أمريكا عقب الحرب العالمية الثانية، وتغذَّت بالعداء للشيوعية وبمواجهة مظاهر "العلمنة" السياسية التي تجلت في النصف الأول من القرن العشرين. ويضم اليمين الديني تنظيمات متنوعة مثل "الأغلبية الأخلاقية"، و"التحالف النصراني"، و"اليمين الديني الجديد"، وشبكات تلفزيونية عديدة، هذا فضلاً عن المدارس، والجامعات، الكنائس، ويتمتع بشعبية ضاربة إذ تتجاوز قاعدته البشرية الأربعين مليون مواطن أمريكي، ويحاول أن يسيطر على مقاليد السياسة الأمريكية، ليوجهها وجهةً جديدة تحكمها المسلمات الدينية الإنجيلية، مثل تأكيده أن تأسيس إسرائيل المعاصرة تحقيق لنبوءات التوراة، وإعلانه انضمامه لطائفة "المولودين من جديد"، وهي من أشد الطوائف الأصولية تشدداً وتطرفاً.

ولقد حفظ كارتر الجميل لذلك التيار فبوأ قادته مراكز عليا في مجال تحليل السياسة الدولية، واقتراح البدائل التي تتخذ على أساسها القرارات .

ب- المدخل الإسلامي(The Islamic Paradigm)

لقد اتضحت الطبيعة العالمية للدين الإسلامي منذ آيات التنزيل الأولى ، والتي أشارت إلى أن رسالته مخاطبٌ بها العالم أجمع. وفي إطار تعميم تلك الدعوة، كانت مخاطبات رسول الله قادة الدول والإمارات والممالك المختلفة، ثم جاء انتشار الدعوة الإسلامية خارج جزيرة العرب، وامتداد الفتح الإسلامي من الصين شرقاً إلى الأندلس غرباً، تجسيداً آخر لتلك الدلالة .

وقد نما فقه العلاقات الدولية مترافقاً مع تلك التفاعلات، وبلور الفقهاء المسلمون الذين اعتنوا بالتنظير لهذا الجانب مجموعات كبيرة من الاجتهادات، التي تحدد أهداف كل التفاعلات وضوابطها، في حالتي السلم أو الحرب على حد سواء. ولم تنفرد كتب السير والخراج، ولا كتب الفقه وحدها، بتسجيل الرؤى الإسلامية في قضايا العلاقات الدولية، وإنما توزعت تلك الرؤى في كتب

التاريخ والتفسير ومقارنة الأديان وغيرها من الأعمال الموسوعية التراثيـــة.
ومع دخول العالم الإسلامي في أطوار التراجع والذبول طرأت علامات الضعف والضمور على فقه العلاقات الدولية المنطلق من النظرة الإسلامية، ثـــم خمـــد ذلك الفقه وجمد عندما فقد العالم الإسلامي إرادة المبادرة والتحرك، وسقط في قبضة الاستعمار، وكلُّ الجهد المبذول حالياً في الكتابات الإسلامية عن العلاقات الدولية، يدور حول بعض الجوانب النظرية العامة، لا سيما الجوانب القانونية والأخلاقية المثالية. وحتى في هذه الجوانب ليست هذه الكتابات إلاّ مجرد إعادة صياغة لفقه السِّيَر القديم، أو محاولات لنقد القانون الدولي الحديث وتقويمـــه من وجهة نظر إسلامية. ويندر في تلك الكتابات ــ وهـــذا طبيعـــي ــ وجـــودُ أبحاث ناضجة حول قضايا القـــوة النـــسبية والتحالفـــات والنظـــام العـــالمي، والعلاقات الاقتصادية العالمية، وحل النـــزاعات، وغير ذلك من القضايا الحية في مسائل السياسة العالمية .

ــ مراجع الفصل الخامس :

لمزيد من القراءات عن العلاقات الدولية والسياسة الدولية يمكن الاطلاع على ما يلي من الكتب والمواقع الإلكترونية :

ــ ريمون حداد، العلاقات الدولية، نظرية العلاقات الدولية، أشخاص العلاقـــات الدولية، نظام

، ٢٠٠٤ضى في ظل العولمة، دار الحقيقة للطباعة والنشر،٢٠٠٠.

ــ سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائـــل للطباعـــة والنـــشر والتوزيع،٢٠٠٤.

ــ محمود خلف، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار زهران للنشر،٢٠٠٦.

ــ محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية مـــن النظريـــات إلـــى العولمـــة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ٢٠٠١.

ـ محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرن التاسع عشر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٢.

ـ علاء أبو عامر، العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم – الدبلوماسية والإستراتيجية، دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.

ـ نصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، ١٩٨٥.

ـ جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، ترجمة: د.وليد عبد الحي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٥.

ـ د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية- دراسة في الأصول والنظريات، مطبوعات جامعة الكويت – كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٤.

ـ أزمة العلاقات السياسيه الدولية تسببها السياسات الخاطئه ،
أحمد الجُبير، الحوار المتمدن - العدد: ١٩٣٧ - ٥/ ٦ / ٢٠٠٧
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=98710

ـ دراسة حول العلاقات السياسية الدولية د. محمد وقيع الله
http://www.forums.b-99.com/t9059.html
http://http://www.meshkat.net/new/co...d=5&artid=5175

المصدر :منتديات البارود ، كتبهاياسين باحيدي ، في ٣٠ أبريل ٢٠١٠ .

ـ مدونات مكتوب

ـ مدونة الركن الأخضر ، الظواهر السياسية الحديثة وأثرها على العلاقات الدولية ، لمحمد بن سعيد الفطيسي

ـ محاضرة رقم : ٠٣ ١٩ نوفمبر ٢٠٠٧، العلاقات الدولية وعلاقتها بالعلوم الأخرى، مهند العامر ٢٩/٥/ ٢٠١٠ ، منتديات الحوار الجامعية السياسية
http://www.ahmedwahban.com/aforum/viewtopic.php?f=27&t=6956

ـ منتدى العلوم السياسية و العلاقات الدولية - العلــوم الإداريــة، مــدخل العلاقات الدولية:النظام الــسياسي الــدولي، aicharacha فــي ٢٦/١٢/ ٢٠٠٩ .

http://ac.ly/vb/archive/index.php/t-567.html

http://www.elnokhba.net/droos/index.php?lang=0&CODE=14&id=135

ـ منتديات المركز الأكاديمي لتجميع الدراسات والبحوث العلمية

ـ منتدى الكتب التاريخية : السياسة والعلاقات الدولية

http://www.democraticac.com/vb/showthread.php?t=5809

المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية والإقتصادية

ـ http://www.aldiplo.net/ir.htm

الدبلوماسي / العلاقات الدولية

ـhttp://malina.yoo7.com/montada-f32/topic-t390.htm

العلاقات الدولية بين الموضوع و المنهج

ـ بوزيد يحياوي.مدونات مكتوب :

/http://bouzirdyahai.maktoobblog.com

ـ الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا

http://www.amarabac.com/index.php?id=86

الفصل السادس

النظم السياسية والنظام الدولي

يُعَد النظام السياسي، ومكوناته وبنيته، والسلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، أهم أركان البنيان السياسي للدولة الحديثة.

يقصد بالنظام الدولي International System أي مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة : دولة المدينة، الدولة، أو الإمبراطورية- التي تتفاعل في تكرار يمكن اعتباره وفقا لعملية منظمة. ولكي يكون هناك نظام System لابد من توفر مجموعة من الوحدات التي تعمل ككل بمقتضى التوافق (الاعتماد المتبادل) بينها.

ثم أن العمل أو التفاعل بين تلك الوحدات ، والتي تكون كل واحدة منها جزءا من الكل ، يجب أن يتكرر تكرارا يمكن اعتباره. فالتفاعل أو الاحتكاك مرة أو مرتين بين الأجزاء (الوحدات السياسية المستقلة) لا يكفى لإيجاد النظام، فقد يكون هذا التفاعل طارئا لا يلبث أن يقف ثم يتحول الجزء إلى وحدة مستقلة بحد ذاته وفي مثل هذه الحالة يقف النظام وينتهي وجوده، وأخيرا أن التفاعل المتكرر لابد أن يحدث وفق عملية منظمة تعطي انطباعاً للملاحظ بأن النظام يعمل كأجزاء متكاملة ضمن نسق معين .

وسنتحدث عن النظام السياسي والحكومات ، ثم نتناول النظام الدولي

١ ـ النظم السياسية والحكومات:

أولاً : النظام السياسي :

إن الوظيفة الأساسية للدولة هي العمل على تحقيق القانون من خلال الوظائف الثلاث، ولقد ثار تساؤل: هل الأفضل تركيز هذه السلطات في يد شخص واحد أو من الأحسن توزيعها على أكثر من هيئة واحدة؟! ، وقد تبيّن تاريخيا أن تركيز السلطة في يد شخص واحد قد أدّى في غالب إلى قيام أنظمة إستبدادية.

ـ نظرية النظم System Theory:
وهي نظرية تعتبر مفهوم النظام وحدة التحليل الرئيسية، وعرفت النظام System بأنه مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وأن أي ظاهرة يمكن معالجتها كنظام أي ككل مركب من عدة أجزاء يرتبط كل منها بغيره ويؤثر فيه ويتأثر به ، وهناك اصطلاحات للنظرية منها :

ـ بقاء النظام System-Maintenance وتعني كيف يحافظ النظام السياسي على وجوده عبر الزمن ، وتركز على أسباب استقرار أو عدم استقرار النظام السياسي .

ـ تحقيق الأهداف Goal-Attainment وتعني كيفية تحديد النظام السياسي لأهدافه وكيفية سعيه لتحقيقها .

ـ التكيف Adaptation بمعنى قدرة النظام السياسي على الأقلمة للتغييرات الفعلية والمتوقعة في البيئة .

ـ حدود النظام Boundariesويعني أن أي نظام سياسي يبدأ من نقطة ما وينتهي عند نقطة ما لأن النظام السياسي لا يوجد في فراغ وإنما في داخل بيئة جغرافية واجتماعية واقتصادية ..

ـ قرارات النظام Order وتعني أن بقاء النظام السياسي مرهون بقدرته على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوزيع موارد المجتمع بشكل يرضي المحكومين.

ـ النظام الفرعي Sub-System وهو مفهوم يتعلق بالمستويات الهيراركية للنظم.

لهذا نادى معظم الفقهاء وعلى رأسهم الفقيه مونتسكيو بتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات الذي يهدف إلى:

١- منع الإستبداد وصيانة الحريات العامة من خلال الرقابة المتبادلة ما بين السلطات.
٢- تحقيق مشروعية الدولة، من خلال ضمان حيادية وعمومية القاعدة وبالتالي كفالة تطبيقها تطبيقا سليما.

٣- تقسيم العمل وإتقانه و تقسيم الوظائف بين الهيئات الثلاثة يؤدي إلى تخصص كل واحدة بالمهام الموكلة إليها وهذا يؤدي بدوره إلى إتقان كل سلطة لعملها.

وقد حاول بعض الفقهاء إنتقاد هذا المبدأ على أساس أنه حاليا فقد أهميته وأنه يصعب تحقيقه في الواقع العملي، فإنه يتعارض مع فكرة عدم تجزئة السيادة إلاّ أن هذه الإنتقادات تستند إلى الفهم الخاطئ لمبدأ الفصل بين السلطات وإنما هو قاعدة من القواعد التي تمليها الحكمة السياسية إنطلاقا من ذلك يمكن تصنيف الأنظمة السياسية كالآتي :

- النظام البرلماني: وهو يأخذ بمبدأ الفصل ما بين السلطات مع تعاونها.
- النظام الرئاسي : وهو يأخذ بمبدأ الفصل التام ما بين السلطات.
- النظام المجلسي : وهو يأخذ بمبدأ دمج السلطات وتبعية الهيئة التنفيذية للهيئة التشريعية.
- النظام شبه الرئاسي: هو نظام يمزج بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي.

أ ـ النظام البرلماني:

يقوم النظام البرلماني على مبدأ الفصل النسبي بين السلطات مع التوازن والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وقد كان هذا النظام وليد ظروف تاريخية وسوابق عرفية نشأت و تطوّرت في بريطانيا.

أوّلا : أركان النظام البرلماني: يرتكز النظام البرلماني على :

أ- ثنائية السلطة التنفيذية:تتكوّن السلطة التنفيذية من طرفين الرئيس والحكومة:

١- رئيس الدولة : قد يكون رئيس الدولة ملكا يتلقى السلطة عن طريق الوراثة أو رئيسا منتخبا من الشعب أو من البرلمان، والرئيس غير مسؤول سياسيا لكنه مسؤول جنائيا بخلاف ما إذا كان ملكا فهو غير مسؤول لا سياسيا ولا جنائيا ، وسبب عدم تحميل رئيس الدولة المسؤولية السياسية لأنه

كقاعدة عامة لا يتمتع بسلطة تنفيذية حقيقية، فدوره في ممارسة السلطة لا يتعدى مجرد توجيه النصح والإرشاد إلى سلطات الدولة وإن الصلاحيات المحددة له دستوريا لا يباشرها إلاّ من خلال الوزراء المعينين، وإذا كان لهم إختصاص ممنوح لرئيس الدولة هو تعيين رئيس الوزراء فإنه مُقيّد في ذلك بنتيجة الإنتخابات ومهما كان الدور الممنوح للرئيس إلاّ أنه يبقى الحَكَم الأعلى بين سلطات الدولة.

٢- الوزارة (الحكومة) : وهي تتشكل من رئيس الحكومة الذي يُعيّن من بين الأغلبية في البرلمان ويقوم بإختيار أعضاء حكومته وتمارس الحكومة مهام السلطة التنفيذية في النظام البرلماني فهي صاحبة السلطة الفعلية ولذا فإنها تتحمل المسؤولية أمام البرلمان سواء كانت مسؤولية فردية أم نظامية وتتخذ القرارات في مجلس الوزراء بأغلبية الأصوات ويمكن لرئيس الدولة حضور إجتماعات الحكومة لكنه لا يحق له التصويت.

ب- عنصر التعاون والرقابة المتبادلة : تظهر تعاون السلطتين في الآتي :

ـ أعمال تقوم بها السلطة التنفيذية لتتعاون مع السلطة التشريعية وإجراء الرقابة تجاهها :

١- تقوم السلطة التنفيذية بالأعمال الخاصة بتكوين البرلمان مثل الإعداد والإشراف على عملية الإنتخاب.

٢- استدعاء الهيئة التشريعية لإنعقاد ولإنهاء دورته.

٣- لها حق إقتراح القوانين والإعتراض عليها وإصدارها.

٤- كما يسمح بالجمع بين عضوية البرلمان والوزارة.

٥- وأخطر عمل تقوم به هو حقها في حل البرلمان .

ـ الأعمال التي تقوم بها السلطة التشريعية للتعاون مع السلطة التنفيذية وإجراء الرقابة عليها:

١- توجيه السؤال بحق النواب في طلب استفسار من أحد الوزراء بخصوص مسألة معيّنة والسؤال يبقى مجرد علاقة بين النائب والوزير.

٢- حق الإيستجواب وهو محاسبة الوزراء (الحكومة) أو أحد أعضائها على

تصرّف معيّن وهو يتضمن إتهاما أو نقدا للسلطة التنفيذية، ويشترك في النقاش أعضاء البرلمان ويمكن أن ينتهي بسحب الثقة.

٣- هو المسؤولية الوزارية ويجوز للبرلمان أن يسحب ثقته من الوزير فتكون مسؤولية فردية أو من الوزارة ككل فتكون مسؤولية تضامنية وبالتالي على الحكومة تقديم إستقالتها.

٤- حق إجراء تحقيق إما عن طريق لجنة برلمانية أو إنشاء لجنة تحقيق مؤقتة.

٥- تولي رئيس الدولة منصبه عن طريق البرلمان فبعض الدساتير تخوّل البرلمان إنتخاب رئيس الدولة.

٦- الإتهام الجنائي و المحاكمة: بعض الدساتير تعطي البرلمان حق توجيه الإتهام الجنائي للرئيس أو لأحد الوزراء بسبب قيامهم بجرائم أثناء تأدية لمهامه، كما تقرر إشتراك بعض النواب في عضوية الهيئة الخاصة بمحاكمة هؤلاء.

ج ـ النظام البرلماني التقليدي "بريطانيا":

أـ مميزات النظام الدستوري البريطاني :

١- دستور غير مدوّن : رغم أن القواعد الدستورية البريطانية نشأت عن طريق العُرف إلاّ أن هذا الدستور يتضمن بعض الوثائق المكتوبة، ومنها :

- وثيقة العهد الأعظم الصادرة في ١٢١١م : ملكية مقيّدة وتحتوي على ٦٣ مادة تضمنت أحكاما تصون حقوق الكنيسة وطبقة الأشراف والنبلاء في مواجهة سلطات الملك وحققت ضمانات حول فرض الضرائب وكفالة حرية القضاء والكثير من الحريات الفردية والملاحظة الهامة أن الوثيقة جاءت عقب ثورة طبقة النبلاء والكنيسة ولهذا لم تكن موجهة لعامة الشعب.

- وثيقتا الحقوق الصادرتين ١٦٢٨ و ١٦٨٩: ثنائية البرلمان : تضمنتا مبادئ دعمت إختصاصات البرلمان في مواجهة سلطة الملك حين قيّد حق الملك في فرض الضرائب ومست نفقات القصر الملكي وأصبح البرلمان يتولّى الرقابة المالية من خلال ميزنية الدولة السنوية، فكذلك تعيد حق الملك في

إصدار اللوائح العامة حين أصبح نطاق اللآئحة خاص بتنفيذ القانون دون تعديله وحرم على الملك تجنيد المواطنين إجباريا في وقت السلم.

٢- ملكية تملك و لا تحكم : نظام الحكم الملكي يتم إعتلاء العرش بالتوارث سواء بين الذكور أو الإناث والملك غير مسؤول لا جنائيا و لا سياسيا تطبيقا لقاعدة أن الملك لا يمكن أن يقوم بعمل ضار (لا يخطئ). ونظريا يتمتع الملك بصلاحيات واسعة في المجال التشريعي والتنفيذي كحق المصادقة على القوانين أو رفضها وكذلك تعيين رئيس الوزراء، لكنه مقيّد بقواعد اللعبة البرلمانية التي تقضي بتعيين زعيم الأغلبية، وله أيضا إختصاص تعيين كبار الموظفين ومنح الألقاب والأوسمة ـ مثل لقب اللورد ـ ودعوة البرلمان إلى الإنعقاد أو حلّه، وله حق العفو، كما أن كل هذه الإختصاصات يملكها الملك نظريا فقط ، فالذي يتولاها عمليا هو مجلس الوزراء. وهناك أسباب تاريخية متعددة عملت على إبعاد التاج البريطاني عن الممارسة الحقيقية للسلطة وتركها للوزارة وهذا منذ١٧١٩م.

٣- الثنائية الحزبية : (بعد تقرير مبدأ : الإقتراع العام و إصلاح النظام الانتخابي)، فهناك حزبان كبيران يتداولان السلطة في بريطانيا هو حزب المحافظين وحزب العمال، بالإضافة إلى أحزاب صغيرة ليس لها تأثير على الحياة السياسية والحزب الذي يحوز على أغلبية أصوات الناخبين يمارس السلطة التنفيذية والتشريعية وهذا ما يقرره النظام من قيام التعاون بين السلطتين.

ب ـ المؤسسات السياسية البريطانية: تتمثل أهم المؤسسات في : التاج البريطاني، الوزارة و البرلمان:

١-التاج البريطاني : و قد تطرقنا إلى موضوع التاج في الفقرة السابقة.

٢-الوزارة: التاج + الوزارة = السلطة التنفيذية وهي الوارث الحقيقي لسلطة الملك و يعود أصل نشأتها إلى مجلس الملك الخاص، الذي كان يتكوّن من كبار موظفي المملكة كهيئة إستشارية، و في إطار هذا المجلس كانت هناك لجنة تدعى لجنة الدولة يعتمد عليها الملك في إتخاذ أهم القرارات ثم تطوّرت

وأصبحت تشكل أساس الوزارة.

ولقد نشأت الوزارة بعدما تقررت مسؤوليتها أمام البرلمان ففي البداية كان أعضاء المجلس أشخاص غير مسؤولين إزاء البرلمان باعتبار تعيينهم من الملك كمستشارين له ثم تطوّرت الأمور فأصبح بإمكان البرلمان توجيه الإتهام الجنائي لهم، وباعتبار أن الملك له حق العفو بعد صدور حكم المجلس ضد أحد المستشارين أو بإسراعه إلى حل مجلس العموم قبل إصدار الإتهام. وتطوّرت المسؤولية الجنائية إلى مسؤولية سياسية إما فردية أو تضامنية وقيّدت سلطة الملك بإلغاء حق العفو الملكي عند استعمال وسيلة الإتهام وعدم جواز حل مجلس العموم بسبب قيامه بهذا الإتهام ، وبعدما كان الملك هو الذي يرأس المجلس الخاص فلأسباب معيّنة تخلّى الملك عن ترؤس الإجتماعات وبهذا استقلت الوزارة عن الملك وأصبح لها رئيس خاص. وتشكيل الوزارة حاليا يتم من خلال التعيين، رغم قرب الأغلبية في البرلمان ونظرا للسلطات الهامة المخوّلة لرئيس الوزراء (زعيم الحزب) فالبعض يلقبه بالملك المؤقت، فالوزارة تتولى مهام السلطة التنفيذية كتحديد السياسة العامة للدولة وتُسيِّر وتراقب الجهاز الإداري وتقترح مشاريع القوانين وتشرّع عن طريق التفويض. ويعود المصدر الحقيقي لسلطة الوزارة إلى الشعب الذي يمنحها الثقة من خلال عملية الإنتخاب.

٣- البرلمان: السلطة التشريعية : يتكوّن البرلمان البريطاني من مجلسين : مجلس اللوردات و مجلس العموم، أما الملك فقد إبتعد عن المجال التشريعي ولم يبق دوره إلاّ إسميا فقط. ويعود النشاط التاريخي للبرلمان إلى فترة ما بعد إصدار وثيقتا العهد الأعظم حيث تكوّنت هيئة تسمى المجلس الكبير، الذي يتكوّن من الأشراف والنبلاء ثم في مرحلة لاحقة أضيف رجال الدين إليهم ورئيس كل مقاطعة وممثلين عن كل مدينة ثم حدث إنقسام داخل المجلس الكبير بظهور تجانس طبقي بين النبلاء والأشراف من جهة وممثلي المقاطعات والمدن من جهة أخرى و بذلك أصبح البرلمان متشكل من مجلسين :

أ- مجلس اللوردات : **House of Lords** : يمثل هذا المجلس الطبقة

الأرستقراطية البريطانية وهو يتكوّن من حوالي ١٠٠٠ عضو، ٥٠٠ عضو بالوراثة والباقي بعضهم معيّن من طرف الملك والبعض الآخر منتخب من طرف زملائهم، فقد كانت مهام هذا المجلس هي نفس مهام مجلس العموم إذ لابد من موافقة المجلسين على مشاريع القوانين لكن بعد صدور قانوني ١٩١١ و ١٩٤٤ تضاءلت مهام هذا المجلس وأصبح إختصاصه منحصر في الإعتراض التوفيقي للقوانين.

ب- مجلس العموم : **House of comons**: يتكوّن مجلس العموم من ٦٣٠ نائبا يتم إنتخابهم لمدة ٥ سنوات علما بأن الأخذ بنظام الإقتراع العام لم يطبق في بريطانيا إلاّ إبتداءا من عام ١٩١٨م، وبالنسبة للنساء فلم تمنح حق الإنتخاب إلا منذ عام ١٩٢٨م ، وينتخب المجلس رئيسا له دون الأخذ بالإعتبارات الحزبية، ويقسم مجموعة من اللجان التقنية تساعده في عمله، ويتمثل إختصاص المجلس في التشريع وإعتماد الميزانية وإقرار الضرائب ومراقبة وتوجيه الحكومة. (السلطة الرقابية عن طريق الأسئلة أو إنشاء لجان وتحقيق أو سحب الثقة).

ب : النظام الرئاسي:

يقصد بالنظام الرئاسي من الناحية النظرية أنه النظام الذي يقوم على أساس الإستقلال المطلق بين السلطات مع التوازن والمساواة فيما بينها، وتعود النشأة التاريخية إلى هذه الهيئة إلى دستور الولايات المتحدة الأمريكية المعلن سنة ١٧٨٩م.

ـ أركان النظام الرئاسي : يقوم النظام الرئاسي على ركنين :

١- فردية السلطة التنفيذية : رئيس الدولة يكون مُنتخباً من قبل الشعب ، وهو الذي يمارس السلطة التنفيذية بصفة فعلية وتتمثل مظاهر هذه السلطة في الآتي :

- إن الرئيس يجمع ما بين منصب رئيس الدولة ورئيس الحكومة في نفس الوقت، ومعنى ذلك عدم وجود مجلس وزراء بالمعنى القانوني أي المجلس المتضامن الذي يتداول في قضايا السلطة التنفيذية ويتخذ القرارات بالأغلبية ،

ففي النظام الرئاسي إجماع رئيس الدولة مع الوزراء هو من قبل التشاور والمداولة فقط، فالقرار النهائي يتخذه الرئيس بمفرده.

- إنفراد الرئيس بتعيين الوزراء وعزلهم، وكذلك تحقق المسؤولية الوزارية الفردية لكل وزير بمفرده.

- خضوع الوزراء لسياسة الرئيس، فهذا الأخير هو الذي يتولى تحديد السياسة العامة للدولة والحكومة ومهمة الوزراء هي تطبيق هذه السياسة.

٢- توازن و استقلال السلطات العامة :من الناحية النظرية يقوم النظام الرئاسي على مبدأ توازن واستقلال الهيئات عن بعضها البعض دون وجود علاقة تعاون بين السلطتين :

- مظاهر استقلال السلطة التنفيذية : تستقل السلطة التنفيذية في أداء مهامها استقلالاً شبه مطلق ، فالرئيس يمارس الوظيفة التنفيذية ويقرر على قدم المساواة مع البرلمان : فهو يستمد سلطته المباشرة من الشعب و كذلك ينفرد بتعين الوزراء، وإقالتهم وتقرير مسؤوليتهم أمامه، فلا يكون لهؤلاء الوزراء أية علاقة مباشرة مع البرلمان. فلا يحق لهم الجمع منصب وزير ونائب في البرلمان ولا يحق لهذا الأخير مساءلة أو إستجواب أو محاسبة الوزراء أو سحب الثقة منهم.

- مظاهر إستقلال السلطة التشريعية : تستقل السلطة التشريعية في أداء وظيفتها دون إشراك السلطة التنفيذية معها، فلا يحق لرئيس الدولة دعوة البرلمان إلى الإنعقاد أو تأجيل إجتماعه أو إنهاءه، كما لا يحق له حل البرلمان ولا التقدم بإقتراح مشاريع القوانين ولا يحق للوزراء حضور إجتماع البرلمان بصفتهم الوزارية.

- لكن من الناحية العملية فإن الكفة تميل لرئيس الدولة لإنتخابه من قبل الشعب و بتركيز السلطة التنفيذية بيديه.

- وكذلك من ناحية الفصل بين السلطتين هناك بعض الإستثناءات فلرئيس الدولة حق الإعتراض التوفيقي على مشاريع القوانين التي وافق عليها البرلمان ، وتعيين بعض كبار موظفي الدولة.

- النظام الدستوري للولايات المتحدة الأمريكية:

الولايات المتحدة الأمريكية دولة إتحادية تتكوّن من ٥٠ ولاية (دويلة) وهي أوّل دولة في العالم أخذت بالنظام الرئاسي، ونتطرّق إلى تكوين الهيئات الدستورية كالآتي :

- السلطة التنفيذية : يتولاها رئيس الجمهورية الذي هو في نفس الوقت رئيس الحكومة ، ويشترط لتولي منصب رئيس الدولة أن يكون الشخص بالغا من العمر ٣٥ سنة وأن يكون مواطنا أمريكيا بالمولد (غير متجنس) ومقيم لمدة ١٤ سنة في أمريكا، ويمر إنتخابه في مرحلتين الأولى لم ينص عليها الدستور، وتسمّى بالمرحلة الحزبية وخلالها يقوم كل حزب بإجراءات لتعيين المرشح للحزب ونائبه، والحزبان المتداولان على السلطة هما الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي. والمرحلة الثانية منصوص عليها في الدستور، وخلالها يتم إنتخاب الرئيس على درجتين: ففي البداية تقوم الدويلات بإنتخاب مندوبين يكون عددهم مساويا لعدد أعضاء الكونجرس الأمريكي (٥٣٨) ، ثم يقوم هؤلاء المندوبين بانتخاب الرئيس على مستوى كل ولاية وترسل النتائج إلى مجلس الشيوخ حيث تتم عملية فرز الأصوات وإعلان النتيجة وفي حالة عدم حصول أحد المرشحين على الأغلبية يتولّى مجلس النواب إختيار الرئيس من بين المرشحين الثلاث الأوائل والمدة الرئاسية هي ٤ سنوات غير قابلة للتجديد إلاّ مرة واحدة.

- صلاحيات الرئيس: عديدة :

١- ينفرد الرئيس بتعيين رئيس الوزراء الذي يقوم بدور المساعد له ، رغم أن الدستور الأمريكي ينص على موافقة مجلس الشيوخ على تعيين كبار الموظفين إلاّ أن العرف جرى على أن تترك لرئيس الدولة مطلق الحرية في هذا الإختيار.

٢- يتولّى الرئيس مهام الجهاز الإداري الإتحادي ويختص بالشؤون الخارجية غير أنه يشترط لإبرام الإتفاقيات موافقة مجلس الشيوخ.

٣- هو القائد الأعلى للقوات المسلحة في حالة الحرب ، وله أن يدخل القوات

في عمليات حربية حماية لمصالح أمريكيا دون إعلان حالة الحرب الرسمية التي يختص بإعلانها الكونجرس، غير أن موافقة الكونجرس على الإعتمادات المالية بمثل هذه العمليات يعتبر موافقة ضمنية على سياسة الرئيس.

٤- يختص بتنفيذ القوانين الإتحادية وله حق لفت نظر البرلمان إلى العناية بالتشريع في موضوع معيّن وله حق الإعتراض على القوانين التي يقرها الكونغرس خلال ١٠ أيام من صدورها ولا تصبح سارية أو نافذة إلاّ بعد الموافقة عليها مرة ثانية من طرف الكونجرس بنسبة ٢/٣ .

- و رغم هذه الصلاحيات فإن الرئيس غير مسؤول سياسيا، لكنه مسؤول جنائيا كتوجيه تهمة الخيانة أو الرشوة ومن خلال المسؤولية الجنائية يمكن الوصول إلى المسؤولية السياسية، ويقوم مجلس النواب بتوجيه التهمة له بالأغلبية ويرفع التقرير إلى مجلس الشيوخ، الذي يحاكم الرئيس برئاسة رئيس المحكمة العليا، ولإدانته لابد من أغلبية ثُلثي أعضاء المجلس الحاضرين.

- السلطة التشريعية : تولى السلطة التشريعية الكونجرس المكوّن من مجلسين : مجلس النواب و مجلس الشيوخ.

- مجلس النوّاب : هو ممثل الشعب الأمريكي بإعتباره شعبا واحدا ، ويكون تمثيل الولايات حسب الكثافة السكانية ولكل ٤٠٠ ألف مواطن نائب، على أن يكون لكل ولاية نائبا مهما كان عدد سكانها، يشرط في النائب أن يبلغ ٢٥ سنة، أن يكون حاملا للجنسية الأمريكية منذ ٧ سنوات ومقيما بالولاية التي يمثلها. يبلغ أعضاء هذا المجلس ٤٣٨ نائبا.

- مجلس الشيوخ : يمثل مجلس الشيوخ الولايات بنسبة عضوين لكل ولاية بصرف النظر عن عدد سكانها أو مساحتها ومعنى ذلك أن هذا المجلس يتكوّن من ١٠٠ عضو ويشترط في النائب أن يبلغ ٣٠ سنة من العمر، وأن يكون حامل للجنسية الأمريكية منذ ٩ سنوات ومقيم في الولاية التي يمثلها. ومدة النيابة ٦ سنوات ويتم تجديد ثلث أعضاء المجلس كل سنتين، علما أن نائب رئيس الجمهورية هو من يرأس مجلس الشيوخ.

- إختصاصات الكونجرس :يتولى الكونجرس المهام الآتية:

- يتولى وظيفة التشريع..
- يتولى حق تعديل الدستور..
- ينتخب الرئيس في حالة عدم حصول أحد المرشحين على الأغلبية..
- ويعتمد الميزانية...

وقد أعطيت صلاحيات أوسع لمجلس الشيوخ فهو يشترك مع رئيس الجمهورية في تعيين الوزراء وكبار الموظفين كالسفراء وقضاة المحكمة الإتحادية العليا والمصادقة على المعاهدات.

- بعض الإستثناءات من إستقلال السلطتين التشريعية والتنفيذية : رغم الفصل التام بين السلطتين إلاّ أنه عمليا هناك بعض الإستثناءات وهي كالآتي :

- إمكانية دعوة الرئيس للكونجرس للإنعقاد في حالة ظروف إستثنائية.
- حق الرئيس في توجيه رسالة إلى الكونجرس يلفت نظره إلى الإهتمام بالتشريع في موضوع معيّن.
- لوزير المالية الحق في إرسال تقرير سنوي إلى الكونجرس عن الحالة المالية بما فيها تقدير المصروفات للسنة القادمة.
- لرئيس الجمهورية حق الإعتراض التوفيقي للقوانين.
- لمجلس الشيوخ الحق في إتخاذ بعض قرارات الرئيس.
- لمجلس النواب حق توجيه الإتهام للرئيس و نائبه ، ومحاكمته أمام مجلس الشيوخ.

ج ـ النظام المجلسي : حكومة الجمعية:

يقوم هذا النظام على تركيز السلطتين التشريعية والتنفيذية إستنادا إلى فكرة وحدة السيادة في الدولة.ويمكن حصر خصائص هذا النظام في ناحيتين :

١- تبعية الهيئة التنفيذية للسلطة التشريعية : بإعتبار هذه الأخيرة ممثلة الشعب، ونظرا لصعوبة مباشرتها مهام السلطة التنفيذية بنفسها فإنها تختار لجنة تنفيذية من بين أعضائها، لهذا الغرض وبالتالي فإن الهيئة التنفيذية تكون خاضعة للجمعية النيابية ، بل وتعمل تحت إشرافها و رقابتها ، وهي

مسؤولة أمامها.

٢- عدم تأثير الهيئة التنفيذية على السلطة التشريعية : مادامت الهيئة التنفيذية بنفسها تابعة للسلطة التشريعية فإنها لا تملك نحوها أية حقوق كحق حل البرلمان أو دعوته للإنعقاد أو تأجيل إجتماعه.

وفي الوقت الحالي يمكن القول أن نظام حكومة الجمعية له تطبيق وحيد في الديمقراطيات الغربية هو النظام السياسي في سوسرا.

ـ النظام السياسي في سويسرا:

سويسرا : دولة إتحادية مكوّنة من ٧ مقاطعات و ٣٠ نصف مقاطعة، وتقرر هذا الإتحاد بصفة رسمية ١٨٤٨م، بعد إنتهاء الحرب الأهلية التي دامت سنتين، تغلب فيها الأنصار الذين كرّسوا أفكارهم في دستور ١٨٤٨م، وتعتمد سويسرا مبدأ الحياد الدّائم.

وتتميّز سويسرا بأنها تطبق الديمقراطية شبه المباشرة، بشكل واسع مع تطبيق بقايا الديمقراطية المباشرة في ٣ مقاطعات صغيرة . وفي المجال السياسي تأخذ بنظام حكومة الجمعية الإتحادية (الفيدرالية)، والمجلس الإتحادي أو الفيدرالي:

١- الجمعية الإتحادية : (الفيدرالية): البرلمان:تتكوّن من مجلسين هما :

أ- المجلس الوطني : يمثل شعب الإتحاد على أساس نائب واحد لكل ٢٥ ألف مواطن، و ينتخب هذا المجلس لمدة ٤ سنوات وفقا لنظام التمثيل النسبي ويبلغ عدد أعضائه ٢٠٠ نائبا.

ب- مجلس المقاطعات أو الولايات أو الدويلات : يمثل هذا المجلس المقاطعات بمعدل نائبين لكل مقاطعة و نائب واحد لكل نصف مقاطعات وهذا بغض النظر عن الكثافة السكانية.

- إختصاصات الجمعية العامة: يتولّى بالإضافة إلى سن القوانين المهام الآتية:
- انتخاب المجلس الفيدرالي .
- انتخاب رئيس الإتحاد.
- تعيين أعضاء المحكمة الفيدرالية.

- تعيين قائد الجيش.
- حل الخلافات المتعلقة باختصاصات السلطات الإتحادية.
٢- المجلس الإتحادي (الفيدرالي) أي السلطة التنفيذية :
يتولى هذا المجلس جميع مهام وسلطات واختصاصات السلطة التنفيذية ، وهو يتألف من عدد ٧ أعضاء تنتخبهم الجمعية الإتحادية بالأغلبية المطلقة لمدة ٤ سنوات ، كما تنتخب من بينهم رئيسا للإتحاد لمدة سنة فقط غير قابلة للتجديد مباشرة.
ويقوم رئيس المجلس الإتحادي بوظيفة رئيس الدولة إلاّ أن سلطاته شرفية فقط فهو لا يتميّز عن بقية أعضاء المجلس الفيدرالي.
- صلاحيات المجلس الإتحادي:
- يمارس هذا المجلس السلطة الحكومية بصفة جماعية و لا يستطيع الإجتماع إلاّ بحضور ٤ من أعضائه و يتولّى كل عضو وزارة من الوزارات.
- بإمكان المجلس تقديم مشاريع قوانين و كذلك تقديم تقارير بناءً على طلب من الجمعية الإتحادية.
- نشير إلى أن الجمعية الإتحادية لها الحق في توجيه الأسئلة والإستجواب إلى أعضاء المجلس الإتحادي و في حالة سحب الثقة منه فإنه لا يقدم إستقالته ولكن هو ملزم بأن يعدّل سياسته طبقا لرغبة الجمعية الإتحادية.

د ــ النظام شبه الرئاسي :
ويقصد بهذا النظام، النظام الذي يجمع بين خصائص كل من النظام البرلماني والرئاسي في نفس الوقت، فهو يقوي مركز رئيس الدولة الذي ينتخب من قبل الشعب ويوسع صلاحياته ورغم ذلك لا يحمّله المسؤولية السياسية، وكذلك فإن هذا النظام يمنع الجمع بين عضوية البرلمان والوزارة.
وأحسن مثال على هذا النظام هو النظام السياسي الفرنسي في ظل دستور ١٩٥٨م أو ما يسمّى بالجمهورية الخامسة.

ثانيا : الحكومات وأنواعها :

يُعد النظام السياسي، ومكوناته وبنيته، والسلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، أهم أركان البنيان السياسي للدولة الحديثة.

وفي بداية الأمر تم استخدام مصطلح "الحكومة" بدلاً من النظم السياسية، كما استخدم المصطلح ذاته للدلالة على السلطات الثلاث، سواء في مجملها معاً، أو في التركيز على إحداها (السلطة التنفيذية) دون سواها، بحيث أصبحت كلمة الحكومة مرادفاً لتعبير السلطة التنفيذية. إلا أن التطور لحق بهذا الاستخدام الذي لم يعد مستساغاً في إطار التطورات المتلاحقة والعميقة التي طالت الدراسات السياسية عموما.

ونشير هنا في عجالة إلى مضمون هذه التطورات، ونتاج أو تداعيات ما حدث، وكيف انعكس ذلك على مفهوم النظام السياسي والسلطات الثلاث وتطور دلالات هذا المفهوم.

ويلخص هذه التطورات توجه الدراسات السياسية نحو الأخذ بالطابع العلمي والتحليلات الموضوعية، والتخلي عن السمة الوصفية والسكونية، أو الجمود والشكلية التي ميزتها في الفترات السابقة، وهكذا تحول البحث السياسي من موضوعات تاريخية فلسفية وقانونية إلى تحليلات علمية ونماذج ونظريات أقرب إلى العلوم الطبيعية.

ولقد استجدت خلال هذه التطورات أُطر للتحليل كما ظهرت نظريات واقترابات جديدة لعل من أهمها : تحليل النظم، والمؤسسية، والاقتراب الوظيفي. فأضحت هذه الأطر والاقترابات بمثابة الأدوات الأكثر أهمية والأكثر مُلاءمة لدى الباحثين والمتخصصين في تناولهم لموضوعات ومفاهيم كالنظام السياسي والسلطات الثلاث، فترتب على هذا التطور - أو ما سمي بمنهج السلوكية في البحوث السياسية - تحول كبير في دلالات مفاهيم النظم والسلطات، كما اختفت مقررات أخذت اسم "الحكومات المقارنة"، من علم السياسة الجديد لتحل محلها مسميات "النظم السياسية المقارنة"، وحلت مصطلحات من قبيل "المؤسسية، والتحليل الوظيفي" محل المصطلح القديم "السلطات الثلاث".

– ففيما يتعلق بالنظام السياسي: لم يعد يُفهم على أنه الحكومة فقط، وإنما أصبح لمفهوم النظام السياسي مدلولات تتسع لتشمل ثلاثة محاور أساسية:

* الأول :المؤسسات السياسية الرسمية (السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية) ، و(غير الرسمية من منظمات وجمعيات ونقابات واتحادات مهنية وعمالية وفكرية ...) والتي تتشكل من أبنية وأدوار سياسية.
* الثاني:نسق القيم والأفكار والمعايير التي تشكل ما يُعرف بالثقافة السياسية.
* الثالث: تفاعل وعلاقات وسلوكيات للأفراد والجماعات والمؤسسات.

وتحدثنا عن الثقافة السياسية عند حديثنا عن التنشئة السياسية ، وكذلك تحدثنا عن المنهج السلوكي في السياسة الخارجية وفي العلاقات الدولية ، ولكننا سنتناول ما يمس الحكومات هنا .

وبالنسبة للسلطات الثلاث فقد أضفى على تحليلها اقتراب وظيفي يجعل من التشريع والتنفيذ والتقاضي وفق القواعد والقوانين وظائف، وليس مجرد سلطات، فالتشريع يقوم به البرلمان، لكن قد تقوم به البيروقراطية أو أجهزة الخدمة المدنية، كما قد يقوم به القاضي في تفسيره للقاعدة القانونية عند تطبيقها.. وهكذا.

وبالرغم هذه التحولات الشاملة في مدلولات النظام السياسي والسلطات الثلاث، إلا أنها تظل أهم أركان البنيان السياسي للدولة والحكومات المعاصرة، كما يظل تطوير قدرات النظام السياسي، ومحورية السلطات الثلاث في قيام دولة القانون والمؤسسات أهم أهداف وغايات التنمية السياسية.

برلمان السويد ، والبرلمان ، ويتألف من ٣٤٩ عضوا. وربما يغير الدستور وأعمالها لا تخضع للمراجعة القضائية. وهذا يختلف تماما عن الولايات المتحدة. السويد يفرض إلزامية التصويت (والذي هو القاعدة في كثير من البلدان) والعقوبات لعدم التصويت وخيمة: ربما يمكن أن نتعلم الكثير من السويديين. السويديين دفعوا ما يصل الى ٦٠ ٪ من دخلهم من الضرائب لدعم فوائد عامة – اشتراكية – مثل خطة الصحية الوطنية ، على الرغم من أن السويد عادت مؤخرا إلى الرجوع مرة أخرى إلى السوق الحرة لتقديم

الخدمات التي تم توفيرها بصورة قد تكون سيئة تحت سيطرة الحكومة.

ـ أشكال الأنظمة والحكومات:

وللحديث عن أشكال النظم وأشكال الحكومات الموجودة في عالم اليوم ، والموجودة عبر الإنسانية ، نتناول بعض أشكال هذه الحكومات والأنظمة السياسية على الوجه التالي :

* الرأسمالية : الرأسمالية هي نظام اقتصادي فيه وسائل الإنتاج والتوزيع هي من القطاع الخاص أو على مستوى المؤسسات التي تملكها وتطوير يتناسب مع تراكم وإعادة استثمار الأرباح المكتسبة في السوق الحرة.

• الشيوعية : الشيوعية هي نظام اقتصادي يتميز بالملكية الجماعية للممتلكات ومنظمة العمل لمصلحة المشتركة لجميع الأعضاء.وفي ظل الشيوعية هناك سيطرة الحكومة الاستبدادية ، والاشتراكية يصبح تلقائيا مُنتجاً ثانويا من هذا النظام.

والشيوعية يعني مخطط التعادل للظروف الاجتماعية للحياة ، على وجه التحديد ، وهو البرنامج الذي يتأمل في إلغاء التفاوت في حيازة الممتلكات ، وذلك بتوزيع كل الثروة بالتساوي على جميع ، أو من خلال عقد كل ثروة مشتركة للمتساوية الاستخدام والاستفادة من جميع العناصر الاقتصادية والبشرية. والوسائل لتحقيق ذلك هي عن طريق المزارع الجماعية من جميع الممتلكات الخاصة. وعلى الرغم من أن المفترض أن يشير إليه جميع وسائل الإنتاج ، لتكون متسقة وعادلة ، فالشيوعية تتطلب أن أي فرد لا يتملك أي شيء على وجه الحصر، من القطاع الخاص، أو أي منفعة مادية شخصية ، ولا بد من مركزية جميع المواد وتوزيعها من قبل المشرعين ، والقصد من ذلك هو تحقيق فائدة المساواة من قبل الجميع. وحرية التعبير تميل أيضا إلى أنها بوساطة الدولة للأسباب نفسها والحفاظ على نزاهة الأمن الجماعي. وفي الممارسة: الشيوعية فشلت فشلا ذريعا، ولقد رأينا في التطبيق أن الرجل المناسب لايمكنه امتلاك نتاج عقله.

* الإشتراكية : الاشتراكية الشيوعية هي النظام السياسي الذي يملك في

معظمها وسائل الإنتاج والتوزيع والصرف من قبل الدولة ، واستخدامها ، على الأقل نظريا ، نيابة عن الشعب ، الفكرة وراء الاشتراكية هو أن النظام الرأسمالي غير عادل في جوهره ، لأنه يركز الثروة في أيدي قلة من الناس ولا يفعل شيئا للحفاظ على الرخاء العام للأغلبية ، وفي ظل الاشتراكية ، الدولة تعيد توزيع الثروة في المجتمع بطريقة أكثر إنصافا ، وفقا لحُكم المُشرع. الاشتراكية كنظام لعنة لمعظم الأميركيين ، ولكن مقبولة على نطاق واسع في أوروبا ، فالاشتراكية هي نظام نزع الملكية الخاصة للممتلكات (بغض النظر عن كيفية هذا وقد حصل) من أجل توزيعها على مختلف الجماعات التي تعتبرها من قبل المشروع) لتبرر ذلك ، وعادة للعاطلين عن العمل ، وسواء أكانوا صغارا أم كبارا ، وبشكل ملحوظ ، مع سحب تلك السياسية. إذ لابد من خلق كل الممتلكات قبل أن يتم توزيعها ، والاشتراكية الحديثة تسمح لبعض المشاريع للسوق الحرة في الوجود ، ويبدو أن هذا الاعتراف بأن السوق الحرة هي أفضل وسيلة لإنتاج الثروة. الحكومة البريطانية الحالية (العمل) تهدف إلى أن تكون (شبه) اشتراكية ، ولكنها في الممارسة نجد أن المحافظ (غير المتطرف) مع فرض ضرائب إضافية ، ومع تدخل الدولة في الإنتاج. وأعتقد أن الاشتراكية الحقيقية لم تحقق نجاحا جيدا في بريطانيا ، وذلك بسبب الشعور بالسيادة الفردية التي يتقاسمها العديد من البريطانيين ، وذلك تطبيقاً للمثل الإنجليزي الذي يقول : " المنزل للإنجليزي هو قلعته ".

* الفاشية : الفاشية يختلف عن الشيوعية في ملكية وسائل الإنتاج ، التي تترك في يد القطاع الخاص بشكل كبير ، ولكن العمل هو تنظيم نشاط كل والصناعة من خلال حكومة وطنية قوية و. لذلك ، يتم تحقيق الأهداف من خلال الاشتراك في السلطة من قبل الشرطة(القوة) في الدولة. وألمانيا وإيطاليا الفاشية على حد سواء كانتا تعملان بهذه الطريقة. الفاشية أيضا يمكن تعريفها بأنها حكومة تميزت مركزية السلطة في ظل : الدكتاتور ، والضوابط الاجتماعية والاقتصادية الصارمة ، وقمع أي معارضة من خلال

الارهاب والرقابة. وتتميز عمـوما الحكومات الفاشية بالقومـية المتحاربة (أي قيامها أثناء الحروب والمنازعات القوية لتدافع عن وجودها).

* الدكتاتورية : الدكتاتورية هي شكل من أشكال الحكومة التي يحكمها الحاكم الديكتاتور أي الحاكم المطلق (من قبل الدستور أو القوانين أو معارضـة مـن الشعب). وأي انتقاد ، مهما كان ضئيلا يكون غير مقبول ، ومـنهج التعامـل معه يكون عن طريق التعذيب أو وفاة.

وأشهر الذين حكموا في العصر الحديث ، بدكتاتورية مثل ادولف هتلـر فـي ألمانيا ، فرانسيسكو فرانكو في اسبانيا ، وبنيتو موسـوليني فـي ايطاليـا ، وجوزيف ستالين في روسيا، بالإضافة إلى العشرات من الحكام المستبدين في أفريقيا وهم من سمات العصر الحديث، والدكتاتوريات مثل النظام الفاشي فـي ايطاليا أو الاشتراكية القومية في المانيا حكمت هذه البلدان من قبل كل طـرف دولة واحدة ، حيث الشعوب ليس لديها أي صوت في إدارة الحكومة. فهتلر ، في تعاون وثيق مع موسوليني ، كان مسؤولا عن أكثر من ٥٠ مليون حالـة وفاة ، ستالين قتل أكثر من ٢٠ مليون من مواطنيه بأساليبه الخاصة.

* الديمقراطية : كما سبق وتحدثنا عن الديمقراطية : هناك وضعان رئيسيين للديمقراطية:

١. الحكومة من قبل الشعب ، شكلا من أشكال الحكم التي يـتم الاحتفـاظ بالسلطة العليا وتمارس مباشرة من قبل الشعب.

٢. الحكومة من خلال التمثيل الشعبي ، شكلا من أشكال الحكـم التـي يـتم الاحتفاظ من قبل السلطة العليا للشعب ، ولكن تمارس بشكل غير مباشر مـن خلال نظام للتمثيل وتفويض السلطة تجدد دوريا ؛ حكومة تمثيلية دستورية.

ولقد تحدثنا فيما سبق عن الديمقراطية بالتفصيل .

* الجمهورية : الجمهورية تختلف قليلا عن الديمقراطية والحكومة في السلطة العليا التي تكمن في مجموعة من المواطنين الذين يحق لهم التصويت ، والتي يمارسها المكتب المنتخبين والممثلين المسؤولين لهم ويحكم وفقا للقانون.

* الفوضـوية : الفوضى وغياب الحـكومة وغياب الدولة توجد في المجتمع

حيث لا يوجد قانون أو سلطة عليا ؛ حالة من الفوضى ؛ وقد تُسمى: المعمعة السياسية. والفوضى قد توفر حرية أكبر للبشرية، نعم فهي فرصة للحرية الكاملة ، ومع ذلك ، وبعد مرور أكثر من نصف قرن واحد على هذا الكوكب ، فإننا ندرك تماما أن هذه الفلسفة غير صالحة إطلاقاً ، ولا حتى الفوضى الخلاقة التي أعلنتها الولايات المتحدة في يوم ما ، والتي هي من متطلبات العولمة ، الفوضى التي تؤدي للديمقراطية أو تكشف عن خيط من خيوط الإرهاب، كما أن تدمير حضارتنا هل يكون من الفوضى؟؟؟. ولكن كل أوجه القصور من الفوضى ، أي انعدام الحكم والسلطة.

* الاشتراكية الديمقراطية: الاشتراكية هي تمارس في العديد من البلدان الأوروبية دون الخوض في ديكتاتورية البروليتاريا الثقيلة ؛ الاشتراكية بالتالي يمكن أن تكون أداة لسياسة الدولة دون الشيوعية. السويد ، وهي بلد يعيش به ما بين ٨ ـ ٩ ملايين نسمة ، مع ارتفاع مستوى المعيشة ، هي اجتماعيا أكثر أعضاء في الاتحاد الأوروبي (السوق المشتركة). السويد هي نظام ملكي دستوري مع الديمقراطية التمثيلية على أساس نظام برلماني. ولا تزال يحتفظ الملك بسلطته هو بالنسبة للجزء الأكبر رمزية. السويد لا تملك وسائل الانتاج ولكن الحكومة لديها قوة كبيرة في تخطيط العناصر الرئيسية للاقتصاد.

* المحافظة : الفلسفة السياسية التي تميل لدعم الوضع الراهن ودعاة التغيير الوحيد في الاعتدال. المحافظة تتمسك قيمة التقاليد ، وتسعى للحفاظ على كل ما هو جيد عن الماضي، الايرلندي ادموند بيرك، في تأملاته في الثورة في فرنسا (١٧٩٠)، والمجتمع مقارنة بالكائنات الحية لديها الوقت اللازم لتنمو وتنضج، لذلك لا ينبغي أن يكون الإقتلاع فجأة. أو حتى الابتكار ، أو حتى عند الضرورة (في حكم الدول) ، وينبغي تطعيمها كجذع قوي من المؤسسات التقليدية وسبل القيام بأشياء ما لخدمة المجتمع والبيئة التي يعيش فيها ، مثل إقامة المشروعات الخدمية أو القيام بالمشاركة في مشروعات ذات النفع العام تعود على المجتمع والشعب والبيئة بفوائد عديدة ..الخ . وعادة ما تكون المحافظين المهندسين الاجتماعية افتراضيا (الوضع الراهن). وفي

نواح كثيرة وينعكس هذا في حزب المحافظين البريطاني ، الذي يدعم المشاريع على نطاق واسع في بريطانيا الصناعي 'السوق الحرة ودرجة من الاستقلال الذاتي للفرد ، ولكن أيضا الاستيلاء على ممتلكات لإطعام كل من الطبقة الأرستقراطية والرفاه الوضع الراهن. وهي فلسفة ضد التطرف من أي نوع ، بغض النظر عن الجدارة.

* الاستبداد : ويظهر الاستبداد من قبل السلطة العليا، المتحكم فيها عدد محدود للغاية ، أو حق الإدارة في شخص واحد ، اعتبارا من أوتوقراطي. وهو مشابه جدا لنظام ديكتاتوري. والمفتاح هنا هو أن المستبد هوالسلطة المطلقة.

* الإمبريالية : الإمبريالية هي السياسة التي تهدف إلى بناء والحفاظ على الإمبراطورية، بل وتوسيعها وزيادة رقعتها وجغرافيتها ، وبالتالي امتدادها السياسي والجفرافي والفكري ، والتي تخضع لسيطرة العديد من الدول والشعوب ، موزعة على رقعة جغرافية واسعة ، من قبل دولة واحدة مهيمنة. الكثير من تاريخ القرن العشرين في العالم الثالث ، وعلى سبيل المثال ، جاء تفكيك التركة الإمبريالية في القرن التاسع عشر الأوروبي لتعلن عن تلك الإمبريالية. ويمكن لدولة امبريالية أيضا أن تكون أي نوع آخر من جمعي ، ولكن ليس النوع من الفردانية والأمة. وفي بريطانيا يمكن أن يقال نمو الليبرالية الكلاسيكية لساهمت في نفي الاعتقاد في الإمبريالية بأنها 'جيدة'.

* المَلَكية: شكل الإمامة بموجبها الملكة أو الملك ، أو الامبراطور، والامبراطور يحمل السلطة المطلقة أو المحدودة ، وهي غالباً عادة موروثة. وفي هذا القرن أصبحت معظم الملكيات : ملكيات دستورية أوروبية أو مَلكيات محدودة ، مثل ما حدث مع الملكية البريطانية. وتمثل هذه الملكيات غالبا ما يكون رمزا قويا للهوية الوطنية في (بعض) أذهان الناس (ولكن موجودة على حساب كل شيء). في بعض البلدان في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا الملوك لا تزال مستمرة لعقد السلطة المطلقة. وفي ظل هذه الظروف للمَلكيات المطلقة حالة مشابهة لحكم الحزب الواحد.

* التعددية : قامت الحكومة بها عملية التفاوض والتراضي بين مجموعة متنوعة من الجماعات المتنافسة القيادة (التجارة ، والعمل ، والحكومة ، وما إلى ذلك). ويزعم المدافعون عن التعددية أنه يخدم المُثل الديمقراطية في المجتمع الحديث المعقد ، حيث تكون مشاركة جميع أو أغلب الأفراد في كل عمل من صنع القرار غير عملي.

ووفقا للتعددية ، وحماية حقوق الفرد ومصالحه ومصالح الجماعات والشعوب والأمم : لا توجد مجموعة واحدة تتولى منصب القوة المهيمنة ، والسلطة ، بل لابد أن تتحول دائما من حزب لآخر ومن قوة سياسية لأخرى، ومن قائد سياسي لقائد آخر، والأفراد يمكن أن يكون لها تأثير كبير على صنع السياسات من خلال المجموعات فينشطون في واحدة من هذه السلطة بواسطة المجموعات التي تتكاتف من خلال صناديق الانتخابات لاسقاط هذا الاتجاه أو تأييد آخر. و يدعي البعض أن أمريكا مثل هذا المجتمع التعددي ؛ نظريات اخرى تقول ان التعددية هي في الواقع خرافة والمجتمع الأميركي فهو نخبوية. على الرغم من هذه التعددية ليست محدودة، بل تكون بالمشاركة السياسية. ولذلك فإنه لا يزال نظري ويحسمه صندوف الانتخابات. انظر الديمقراطية.

* حكومة دينية: هي للدولة أو الحكومة التي يديرها الكهنة أو رجال الدين. ومن الأمثلة الأخيرة على ثيوقراطية ايران هو مباشرة رجال الدين للحكم بعد الاطاحة بالشاه عام ١٩٧٩ ، عندما جاء آية الله الخميني ووصل إلى السلطة. الثيوقراطية أصبحت أكثر شيوعا والأصولية الإسلامية تنمو في القوة ، ولكن تأثيرها شبه معدومة في الغرب ، باستثناء الولايات المتحدة حيث 'اليمين الديني' المتنامي هناك ، فالدولة الدينية كانت موجودة في القرون الوسطى في أوربا ، ولكنها الآن نادرة الوجود.

* الفيدرالية : هي تجمع أكثر من دولة أو أقليم تحت سلطة سياسية واحدة بحيث تختص الحكومة الرئاسية الفيدرالية بسلطات الدفاع والخارجية ، وتختص السلطات المحلية الحاكمة في كل أقليم أو ولاية أو دولة داخل الفيدرالية بكافة السلطات الأخرى من تعليم وصحة ومختلف الخدمات ، أي

يكون لكل أقليم داخل الفيدرالية استقلال في الخدمات المختلفة ، ومن أهم الأمثلة على الفيدرالية الولايات المتحدة الأمريكية ونيجيريا والاتحاد السوفيتي الأسبق وروسيا الاتحادية حالياً .

* السيادة : السيادة Sovereignty تعنى أن الدولة تمارس دورها واستقلالها الكامل ، وترفض أن تقبل أي سلطة تعلو عليها ، كما أنها تمارس سلطة محصورة بها على أقليم محدد وعلى من يقطنون فيه

٢ ــ النظام الدولي:

حماية النظام الدولي مهم جداً للعالم ، ومهما قيل عن عدم عدالته ــ كما يقول مُنظري العلاقات الدولية، فالدول لها بعض المصالح المشتركة وأنها قد تحصل على منافع متبادلة إذا ما التزمت بالقواعد التي يمليها النظام الدولي ، بل ويمكن أن تطور العلاقات المشتركة فيما بين الدول ــ التي هي عصب النظام الدولي ــ لتكون علاقات مشتركة مفيدة وبعيدة عن أجواء الحروب .

أولا : التعريف بالنظام الدولي وخصائصه :

ــ التعريف :

فالنظام الدولي: يُعَرف بأنه عبارة عن ترتيب للعلاقات بين الدول في وقت معين.

كذلك يُعَرف بأنه : النموذج لعلاقات القوة بين اللاعبين الدوليين ، وله القدرة على تأمين القيام بالفعاليات المختلفة طبقا لمجموعة من القواعد.

ويمكن أن نفرق بين :

ــ النظام الدولي International Order

هو الوضع بين الدول التي تكون العالم الذي نعيش فيه (أي العلاقات الدولية التي تسود العالم في وقت ما) ، وهو عادة يختلف من زمن لآخر، ولكل حالة من حالات النظام الدولي أعضاء مهيمنين لهم مصالح عليا في هذا النظام وأعضاء هامشيين وقواعد عامة حاكمة لهذا النظام .

- النظام الدولي الأُممي Nation-State System

وهو النظام الدولى العالمي الذي تسمو فيه بعض الأجهزة على الدولة القومية ، مثل الكنيسة في الماضي ومجلس الأمن حالياً وغير ذلك ، فالمجتمع العالمي يتوحد بشكل متواصل .

- النظام العالمي The Global System

هو شكل دولي في السياسة العالمية، قد يتخذ شكل حكومة عالمية تتفق جميع الدول على إنشائها وتتمتع بجميع السلطات التي كانت تتمتع بها الحكومات والدول قبل انشائها ، أو أن تقوم دولة عظمى بالسيطرة على العالم ككل .

- الخصائص :

وللنظام الدولي عدد من الخصائص، منها:

- الشمولية: أي العالمية وليس القارية.
- عدم التجانس: يقوم على مجموعة من دول تنتمي في نظمها إلى قيم وأيدلوجيات متباينة وبالتالي : مصالح متباينة.
- التفاعل بين الوحدات و رفض العزلة : فالعالم يكون بمثابة قرية صغيرة.
- انعدام السلطة الدولية : أي عدم وجود حكومة عالمية.

- وحدات النظام الدولي:

- يمكن تقسيم وحدات الدولي من خلال الفاعلين في النظام وهم :

أولا: الدول : وهي الفاعل الرئيس في المسرح الدولي، وذلك لأنها في الأصل تتمتع بالسيادة والتي تعني : عدم الخضوع لأية سلطة خارجية.

ويتم تصنيف الدول حسب عدد من المعايير، مثل: السكان، الوضع الجغرافي، الموارد الاقتصادية، القوة العسكرية، كفاءة الحكومية. فهناك:

أ. دول عظمى: مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي .

ب. دول كبرى: مثل الصين، بريطانيا و فرنسا.

ج. دول متوسطة: (بالعادة تلعب دور إقليمي)مثل مصر ، المملكة العربية السعودية، البرازيل، الخ.

د. دول صغرى: تحاول الحفاظ على الاستقلال وحماية الحدود من الغزو الخارجي .

ثانياً : المنظمات الدولية : رغم أن التنظيمات الدّولية تُعْتَبر في مفهوم بعض أساتذة العلاقات الدولية امتداد للدولة القومية وأداة لـسياستها الخارجيـة، إلا أننا نجد أن هذه التنظيمات ــ ككيانات دولية مستقلة ــ لعبت دوراً ملموساً كعوامل في المجتمع الدولي ، حيث أثرت في مجرى العديد من الأحـداث، أو ساهمت ــ على الأقل ــ في صنعها .

* ويمكن تقسيم التنظيمات الدولية إلى ثلاثة أنواع من حيث الاعتبار الجغرافي:

ــ التنظيمات العالمية : Universal Organizations وتكـون بالعادة عضويتها مفتوحة – وفق ضوابط محددة مسبقا– لجميع دول العالم مثل هيئة الأمم المتحدة.

ــ التنظيمات الإقليمية Regional Organizations والتي تكون العـضوية فيها محددة لدول واقعة في إقليم جغرافي معين مثل جامعة الدول العربية والتي ينتمي لعضويتها جميع الدول العربية ، وكذلك مثل منظمة الـدول الأمريكيـة Organization of American States والتي لا يوجد في عضويتها دول عدا الدول الواقعة في القارة الأمريكية، وكذلك الاتحاد الأفريقـي (ومنظمـة الوحدة الأفريقية سابقاً) التي تقتضي العضوية فيها أن تكون دولة أفريقية.

ــ التنظيمات عبر الإقليمية Trans-regional Organizations وعضوية هذا النوع من التنظيمات مختلفة عن تلك المتبعة في التنظيمات الإقليمية التي تأخذ في الاعتبار الجوار الجغرافي، حيث أن هذا النوع يأخذ باعتبارات أخرى سياسية كانت أو اقتصادية أو ثقافية ... الخ. ومن الأمثلة البارزة على هـذا النوع من التنظيمات منظمة الأقطار المصدرة للبترول OPEC والتي معيـار العضوية فيها مبني على أساس أن الدول الأعضاء فيها هم في حقيقة الأمـر من كبار الدول النفطية المُصدرة للبترول.

ـ كذلك يمكننا تقسيم التنظيمات الدولية إلى نوعين ، وذلك من حيث نوعية الأعضاء وشكل العضوية:

أ ـ منظمات حكومية : يكون أعضائها عبارة عن حكومات دول معينة، وقد تكون عالمية (الأمم المتحدة) ، أو إقليمية (جامعة الدول العربية) ، أوعبر إقليمية (أوبك) من حيث الاعتبار الجغرافي.

ب ـ منظمات غير حكومية : يتكون أعضائها من هيئات أو تنظيمات غير حكومية، وقد تكون عالمية أو إقليمية أو عبر إقليمية من حيث الاعتبار الجغرافي، مثل نقابات العمال والمنظمات الثقافية.

ثالثاً : الشركات المتعددة الجنسية: تعرف الشركات المتعددة الجنسية Multinational Corporations بأنها أي مؤسسة تجارية تمتد فيها الملكية، الإدارة، الإنتاج، والتسويق ليشمل أكثر من دولة، هذه المؤسسات التجارية مثل شركات البترول العملاقة والبنوك العالمية الكبرى تعتبر من العوامل الهامة في المجتمع الدولي، وهناك أسباب تُعطي هذا العامل أهميته والتي يأتي على رأسها أهداف اقتصادية مثل إزالة البطالة، التنمية الاقتصادية، والرفاهية الاجتماعية.

ونلاحظ أن الحكومات بصفة عامة ـ وفي الأقطار النامية ـ بصفة خاصة أصبحت تتردد في إنهاء خدمات أو استثمارات الشركات العالمية المملوكة لأقطار أخرى ، أو تأميمها أو تقليص نفوذها ، لأن هذا العمل يضيع على شعوب هذه الحكومات فرص التوظيف، التنمية، ومنافع أخرى توفرها هذه الشركات للأقطار النامية.

رابعاً : حركات التحرير الوطنية : تعتبر حركات التحرير الوطنية مثل الفيكتونج ومنظمة التحرير الفلسطينية مثالاً بارزاً للحركات الوطنية...

فهذه الحركات لا تتوفر لها عناصر الدولة، إلا أنها تؤثر في توجيه السياسة الدولية، فلقد لعبت حركة الفيكتونج دوراً بارزاً في تقرير مصير الحرب الفيتنامية وفي توجيه السياسة الدولية في الجنوب الشرقي للقارة الآسيوية، كما لعبت منظمة التحرير الفلسطينية دوراً كبيراً في السياسية الدولية في

الشرق الأوسط بصفة عامة ــ وفيما يتعلق منها بالنزاع العربي-الإسرائيلي بصفة خاصة ــ فغارة من الفدائيين على هدف إسرائيلي قد يؤدي لـرد فعـل إسرائيلي يتمثل بتوجيه ضربة عسكرية للدولة التيْ تعتقد أنها معقل للفدائيين، ومثل هذه الضربة العسكرية قد تؤدي إلى اندلاع النزاع المسلح على المستوى الإقليمي والذي بدوره قد يتطور ليشمل المستوى الدولي، هذا علـى الـصعيد العسكري، أما على الصعيد السياسي فإن اكتساب منظمة التحرير الفلـسطينية شرعية تمثيل الشعب الفلسطيني في المجتمع الدولي جعلها طرف أساسي فـي أي معادلة لإيجاد حل سياسي لأزمة الشرق الأوسط بصفة عامـة وللقـضية الفلسطينية بصفة خاصة.

ثانياً : نظريّة النظم ونماذجها :

تعدّ نظريّة النظم إحدى أهمّ النظريّات، وحتى نتوصّل إلى فهم واضح يتوجّـب علينا أوّلا الحديث عن مفهوم النظم بصفة عامّة، ثم النظريّة التنظيميّة بـصفة خاصّة، لننتقل فيما بعد إلى الجانب التطبيقيّ لنستشهد بالنظام الدّولي الجديـد، والنظام الإقليميّ العربيّ كنماذج تطبيقية:

ــ مفهوم التنظيم:

يستخدم بعض المديرين ورجال الأعمال كلمة: "التنظيم" بمعنى: "تصميم الهيكل التنظيميّ" فهم ينظرون إلى "التنظيم" على أنّه تلك العمليّـة المتعلقـة بعمـل الخرائط التنظيميّة التي توجد بها مربّعات توضّح: من رئيس من؟؟؟..

وهناك تعريف آخر يرى أنّ التنظيم هو الشكل الخاصّ بطرق وأعداد كبيـرة من الأفراد المشتركة في أعمال معقّدة وأكثر من أن تكـون بينهـا علاقـات مباشرة، بعضهم ببعض وظهورهم في وضع مرتب محسوس لتحقيق أهـداف مشتركة متّفق عليها.

أمّا: "ريموند أنتر" و"وارين بلنكت" في كتابهما: "مقدّمة الإدارة" عرّفا وظيفـة التنظيم على أنّها عمليّة دمج الموارد البشرية والماديّة من خلال هيكل رسمي بين المهام والسلطات.

- نظريّة النّظم:

تأتي نظريّة النّظم في إطار النّظريّات الحديثة التي تقوم على أساس نقد النّظريّات السابقة سواء التقليديّة أو السلوكيّة، لأنّ كل منهما ركز على أحد متغيّرات التنظيم إما: العمل أو الإنسان، بإعتبار أنّ التنظيم نظام مقفل، بينما يرى للتنظيم في نظريّة النظم إلى أنّه نظام مفتوح يتفاعل مع البيئة المحيطة به وذلك ضمانا لإستمراريّة التنظيم.

ولذا ، فإنّ دراسة أيّ تنظيم لابدّ أن تكون من منطق النظم، بمعنى تحليل المتغيّرات وتأثيراتها المتبادلة، فالنظم البشرية تحتوي على عدد كبير من المتغيّرات والعومل والمقومات المرتبطة ببعضها البعض، وبالتالي فنظريّة النظم نقلت منهج التحليل إلى مستوى أعلى ممّا كان عليه في النظريّة الكلاسيكيّة والنظريّة السلوكيّة، فهي تتصدّى لتساؤلات لم تتصدّى لها النظريتيّن السابقتين.

تقوم نظريّة النّظم على مفردات وأجزاء - تعتبر - وثيقة الصلّة ببعضها البعض، وهي كالتالي:

- الفرد: قائدا كان أو منفذا، وكذا التركيب السيكولوجي له بصفة أساسيّة أو ما يسمى بهيكل الشخصيّة، وتعالج هذه النظريّة حوافز الفرد، إتجاهاته، وإفتراضاته.

- الترتيب الرّسمي : للعمل أو الهيكل التنظيميّ وما يتبعه من المناصب المختلفة داخله وترتيبها.

- التنظيم غير الرّسمي : خصوصا أنماط العلاقات بين المجموعات وأنماط تفاعلهم مع بعضهم وعمليّة تكييف التوقعات المتبادلة.

- تكنولوجيا العمل وتقنياته : وباقي متطلباتها الرّسميّة والفعلية من واقع نظام العمل، إذ يجب تصميم الآلات تصميماً تتماشى مع التركيبة السيكولوجية والفسيولوجية للفرد.

ونلاحظ : أنّ هذه النظريّة لم تركّز على متغيّر واحد على حساب متغيّر آخر،

فكما أشارت إلى أهميّة سلوك الأفراد بالتنظيمين الرّسمي وغير الرّسمي، أشارت كذلك إلى أهميّة الإهتمام بالتكنولوجيا والآلات، فنوع وحجم العاملين مُهمّ، كما أن نوع وحجم الآلات مُهم أيضا؛ لِذا تُعدّ هذه النظريّة من أحدث وأدّق نظريّات التنظيم، إلاّ أنّ تطبيقها يختلف من منظمة إلى أخرى، وذلك حسب ظروف كل منظمة.

ـ نماذج النظم الدولية في العصر الحديث :

يمكن الاستدلال بالنموذجين الدولي والإقليمي ، وهما : " النظام الدّولي الجديد"و"النّظام الإقليميّ العربيّ" :

ـ نموذج النظام الدّولي الجديد:

رسّخ مفهوم أيدولوجية النظام الدّولي الجديد خلال عشر سنوات في الوعي الجماعي أنّ العولمة ظاهرة تاريخيّة حتميّة، بالإضافة إلى أنّها بلا شكّ تقدّميّة وكل ما ينتج عنها مفيد للإنسانيّة. ولقد شيّدت هياكل قوّة النّظام الدّولي الجديد تدريجيّا بدون الإشارة إلى الأهداف الحقيقيّة، لتلك المنظمات العالميّة مثل: الناتو، منظمة الأمم المتحدّة، المجلس الإقتصادي الأوروبي، مجموعة السبعة الكبار ، مجموعة العشرين ..الخ.....

وكان هذا هو الأساس الذي استدعته دواعي المحافظة على "الوضع الرّاهن" للعولمة، بواسطة منظومة ذات ثلاث دوائر مكثفة وهي:

- "العالم الأوّل" ممثلا بمجموعة السبعة الكبار..
- "العالم الثاني" ممثلا في الدّول الأكثر صداقة وإحتكاكا بالعالم الأوّل.
- وأخيرا "العالم الثالث" وهو المحيط الرّيفيّ المتأخر للنظام الدّولي الجديد، وكانت وستظل دول العالم الثالث مُبعدة ومغضوب عليها.

وما ترتيب الدّول المعاصر إلاّ تأكيد نهائيّ للنظام الدّولي الجديد، وذلك بتأثير العديد من العوامل ـ الظاهرة والتاريخية ـ والتي من أهمّها:

- سياسات الدول الغربية الإستعماريّة ومساهمتها في نشوب العديد من النّزاعات الدّوليّة...
- الحروب والمتغيّرات التي إنجرّت منها ، فبعد أن كانت تدوم الحرب

قرونا أضحت تدوم أعوام قليلة وبطريقة معاصـرة تفتقـد أسـبابا حقيقيّة آنية بل لها مهام محدّدة، وصـولا إلـى الـرّاهن التـاريخي التدريجيّ الذي يمرّ عبر طريق النّزاعات المسلحة الإقليميّة وهذه هي الإستراتجية الرّئيسيّة في النّظام الدّولي الجديد في عالم معاصر أحادي القطبيّة.

- وصولا إلى العولمة كواحدة من أهمّ الطموحـات التاريخيّـة للألفيـة الجديدة، جوهرها الأساسيّ هو إقامة حكومة عالميّة موحّـدة بـإملاء الأوليغارشية العالميّة؛ كما لو كانت فاشية تماما، تتدّخل تدريجيّا فـي كل النشاطات الإنسانيّة، ويتضّح أنّ العدّو الرّئيسيّ للعولمة هو الوعي القومي الرّوحي السياسي المرشد، إذ أنّ أيّ فكرة قومية لا مجال لهـا في إطار الدّولة العالميّة الموّحدّة، فعلى الرّوح القوميّة التقليديّة الموت والإنجلاء، وذلك في سبيل إملاء فكرة دولة المدينة الفاضلة الطوباوية على الإنسانيّة جمعاء، والتي تتحوّل إلى جموع لم تنزع منها قوميتها فقط بل تقاليدها الأخلاقيّة أيضا ، وحتى التراب في الدّولـة العالميّـة متغيّر وليس ثابت.
- ثمّ رواج ما يسمّى بـ : "الثقافة العالميّة" ، التي هي موجّهة أساسـا لتحطيم الثقافة القوميّة، بهدف معلن هو : إقامة حكومة عالميّة، وهذه الحكومة العالمية هي التي توّفر للنظام الدّولي الجديد تُربـة خـصبة لإستيلاب الإرادة العالميّة.
- كما أنّ مجال التقنيات والتكنولوجيا العلميّة والتقدّم الباهر للإنـسانية الذي أحرزته مؤخرّا، يحمل في طيّاته جانبـا مـن الإغـراء الرقيـق للإنسان برفاهية المتطلبات الحياتيـة وتيـسيرات الحُلـم الأمريكـي، وإستبدال المُثل السامية بخرافات...
- وأخيرا بروز أنواع جديدة للحروب وكيفيـة شـنّها إلـى أن إكتـست بالصبغة غير المحدودة من مثل: الفيروسات الإلكترونية، المعلوماتية، المالية، الحروب التجارية...

- نموذج النّظام الإقليميّ العربيّ:

يُصنّف النظام الإقليمي العربيّ بالغائب الأكبر ممثلا بإطاراته السياسية القيادية كالجامعة العربيّة ومجموع مجالسها المتعدّدة ومؤسّسة القمّة التي تمّ الإتفاق على إنعقادها بشكل منتظم مرتين سنويّا(اجتماع رسمي وآخر تشاوري)، وبقيّة مؤسّسات العمل العربيّ المشترك والإتحادات المناطقية مثل: إتحاد دول الخليج العربيّ، الإتحاد المغاربيّ...

وقد كان الإفتراض أن هذا النظام هو المسؤول الأوّل عن وجود دور وقرار له، والمسؤول الأوّل عن مصالح الأمّة وأمنها وحجم مجالها الحيوي في العالم وإستكشاف مستقبلها في ضوء النظم والقنون الدولى والمعطيات والمتغيّرات الدّوليّة ، والروابط القوية التي تجمع أطراف المنظومة العربية.

وبدون أدنى شك فإنّ النّظام الإقليمي العربيّ لعب أدوارا مهمّة على صعيد المنطقة والعالم في النصف الثاني من القرن الماضي، من أبرزها:

- الرّد على هزيمة ١٩٦٧ بحرب أكتوبر ١٩٧٣ ..
- والعمل على إظهار منظمّة التّحرير الفلسطينيّة إلى المسرح الدّولي في قمّة الرّباط ١٩٧٤ ..
- وكذلك دوره في مواجهة تصدير نموذج الثورة الخمينية في سنوات الحرب العراقية الإيرانية التي إستمرت ثماني سنوات..
- وفي إنقاذ لبنان من أتون الحرب الأهلية من خلال وثيقة الطائف..
- كما لعب النظام الإقليمي العربي أدواراً أخرى ربّما تكون أقل أهميّة ولكنها تؤكد جميعها أنّه قادر على إمتلاك الإرادة وأن يكون حاضرا وبقوّة في مفاصل السياسة الدّوليّة.

غير أنّ هذه الأجنحة من النجاح والفعاليّة والأدوار القويّة والقرارات الجماعيّة لم تستمر بل إعترتها إختراقات خطيرة على مستويين:

- المستوى الأوّل: إندفاع بعض الدّول الرئيسية المكونة لهذا النظام الإقليمي العربي في التمرد على حالة الإجماع بل وضرب هذا الأخير إمّا لمصالح وطموحات غير مشروعة أو لحسابات خالصة.

• المستوى الثاني: ممارسة بعض القوى لإختراقات شرعية على الصعيد الداخلي ، وذلك لصالح أطراف مناوئة للنظام الإقليمي العربي.

والتساؤل هنا :هل الأهداف الخاصة بالنظام الإقليمي العربي مُمكنة وقابلة للتحقق في المدى المنظور؟ ...

وإذا كان النظام الإقليميّ العربيّ يقول لنا : أنّ هذه حرب القوى الإقليميّة الأخرى التي يتم تداولها بأياد عربيّة وعلى حساب مصالح عربيّة، فإنّ عودة النّظام الإقليميّ العربيّ إلى موقع القرار، وموقع الدّور الحاسم، وموقع حساب المصالح القوميّة، وهذه العودة ليست طريقها مفروشة بالورود، وذلك كله يرجع لما يلي :

• فهناك فشل واضح لمشروع السلام العربيّ..
• وهناك عدم جدّية في التعامل الأمريكي مع مشروع السلام العربيّ..
• وهناك دائما هذه الإختراقات العميقة جدّا والتي تحتاج إلى الحكمة والحنكة في التعامل معها.

وربّما نجد أن الإشارة الإيجابيّة البارزة حتى الآن أنّ النّظام الإقليمي العربيّ بدأ يتحدّث بلغة خارج حدود المجاملات، وخارج حدود النّفاق، يتحدّث بلغة صريحة، لغة قد تثير خلافا في بداية الأمر لكنّها حتما ستؤدّي إلى إصطفافات من نوع جديد...

فالنّظام الإقليميّ العربيّ يتوجّب عليه أن يخوض معركة الدّفاع عن الدّور والقرار والمصالح ،ليس في مواجهة إسرائيل فحسب وإنّما في مواجهة الآخرين داخل بيته العربيّ، وداخل إمتداده الإقليميّ، لعلّها تكون فعلا معركة الحضور من الغياب.

ــ مصطلحات خاصة بالنظم والنظام الدولي :

وهذه المصطلحات لتحديد وتوضيح بعض المفاهيم الخاصة بالنظم السياسية والحكومات والنظام الجولي باختصار وكبقاً للترتيب الأبجدي للموضوعات :

* ائتلاف Coalition : وهي عملية التفضيل والموائمة بين جهتين والتضامن بينهما لتحقيق أغراض مشتركة ، ويظهر الائتلاف بصورة أوضح في الأحزاب

السياسية عندما لا يحرز حزب واحد الأغلبية اللازمة لتشكيل الحكومة فيضطر للائتلاف مع غيره من الأحزاب المتقاربة معه .

* أتوقراطية Autocracy : وهي صورة من صور الحكم التي تتسم بالشمولية أو الديكتاتورية ، أي أن السلطة تكون للحكام فقط دون أي اعتبار للشعب أو نوابه الذين يكونون على هامش الحكم أو صنع القرار ، فالأتوقراطية مجرد شكل للحكم تحقق في كثير من البلاد في مراحل تاريخها .

* استعمار Colonialism : الاستعمار أو الاستعمارية هي نزوع الدول الكبيرة لفرض سلطانها وإرادتها على البلدان الأخرى والاحتفاظ بهذة السيطرة بمختلف الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية ، ومحاولة تغيير هوية البلدان المستعمرة وربطها بالدولة الاستعمارية ربطا عضويا ولغويا وثقافيا واقتصاديا واستغلال ثراوتها وأيضاً إقامة المشروعات المتعددة فيها.

* إمبريالية Imperialism : هي كلمة حديثة الاستعمال نسبياً تعني الرأسمالية الاحتكارية لأنها المرحلة الأخيرة في تطور الرأسمالية ، واستخدمت لتعني التعسف في وصف السياسة الخارجية لأمبراطور فرنسا ، ويقصد يها السياسة العدوانية لدولة تجاه أخرى وتتسم هذه السياسة عادة بعدم المسئولية ، ثم ارتبطت الإمبريالية بالتوسع العدواني لدول المركز.

* أيدلوجية Ideology : تشير الكلمة إلى مجموعة متماسكة من الأفكار والمباديء التي تقدم لنا دليلاً للعمل وفق هذه الأفكار التي يعتنقها مجموعة من الأفراد ، أي أنها ناتج عملية تكوين نسق فكري عام يفسر الطبيعة والمجتمع والفرد ويطبق عليها بصفة دائمة ، وتشكل أيدلوجية كل جماعة بيئتها الجغرافية والاجتماعية ومعتقداتها السياسية ونواحي نشاطها ، ولذ ، فإنها نسق الأفكار والمعتقدات في مجتمع ما ، أو الاتجاه الفكري الذي يتبناه اللافرد أو المجتمع، أو(الفكر المضلل أو المشوه لوعي الإنسان كما تقول الماركسية).

* البروليتاريا Proletariat : البروليتاريا هي الطبقة العمالية المنتجة التي لاتملك نصيباً من الثروة ولا تتمتع بأي ضمانات في الحياة وتعاني من الفقر نتيجة الاستغلال الرأسمالي لها والتي تعمل في الانتاج الصناعي والزراعي ،

وفي النظرية الماركسية يجب أن يملكون ويحكمون أيضاً لأنهم أصحاب القوة والمصلحة الحقيقية للبلاد .

* البوندستاج Bundestag : وهو البرلمان الألماني ، ويتم انتخابه عن طريق القوائم الانتخابية بحيث لا يمثل فيه ألا الأحزاب التي تحصل على أكثر من ٥% من أصوات المقترعين وذلك للحيلولة دون تمثيل الأحزاب النازية الجديدة Neo-Nazi Parties في البرلمان .

* التبعية Dependance : وهو مصطلح يقصد منه أن تكون دولة تابعة لدولة أو دول أخري بسبب اعتمادها التجاري عليها مما يؤثر على اتجاهاتها الاقتصادية والسياسية ، أي الاعتماد على الخارج سواء في التجارة أو التصدير مما يفرض على الدولة علاقات غير متكافئة ، ولذلك فالدول تحاول التخلص من التبعية بالاعتماد على النفس Self Reliance وكذلك بزيادة الاعتماد المتبادل Interdependance مع الدول الأخري على أساس من المصلحة المشتركة .

* التحديث Modernization : ويقصد به الانتقال من المجتمع القديم التقليدي Traditional Society إلى مجتمع التكنولوجيا الحديثة أو ما يطلق عليه المجتمع الحديث Modern Society ، كما أن التحديث ليس مجرد القدرة على استخدام ما ينتجه الآخرون وإنما هو قدرة المجتمع ككل على التجدد Renewal أي هي التجديد في حياته دون انقطاع حضاري في تاريخه ، والتحديث هو عملية تعديل البيئة الاجتماعية والرؤية المعرفية والأخلاقية والبنائية للمجتمع بحيث يصبح العقل هو مصدر المعرفة ويصاحبها نمو الديمقراطية وانتشار التعليم وتزايد تكيف المرء مع القيم والمخترعات الجديدة وتعاظم دور الإعلام ونزع القداسة عن الأفراد والرموز.

* تصويت Voting : وهو حق لكل مواطن أن يبدي رأيه لاختيار ممثليه في الانتخابات سواء أكانت برلمانية لاختيار نواب الشعب أو محلية أو نقابية ، وتكون نتيجة التصويت اختيار الممثلين بدقة ليعبروا عن إرادة الشعب في كافة

المجالس المنتخبة ، ويعطى المتخلفون عن الانتخابات شهادات التغيب Absence Certificates ،ومكان التصويت هو حجرة الاقتراع Voting Booth .

* جمعيات تشريعية Assemblies : وهي المؤسسات التشريعية والرقابية التي توجد في الديمقراطيات الغربية ويختلف اسمها من جهة لأخري ، فهي البرلمان في كل مكان ، مثل الكونجرس في الولايات المتحدة والبوندستاج في ألمانيا والكنيست الإسرائيلي ومجلس العموم البريطاني .

* الحكم البرلماني Parliamentary Government : وهو صورة من النظم الديمقراطية الحديثة ، والتي يحكم فيها البرلمان بواسطة اختيار زعيم الأغلبية كرئيس مجلس الوزراء الذي ينتخب الشعب حزبه ويمنحه ثقته في الانتخابات البرلمانية ، مثل بريطانيا وألمانيا وإسرائيل .

* الحكم الذاتي Home Rule : هو إعطاء قوات الاحتلال للسكان المحتلين بعض الحريات السياسية في أن يحكموا ذاتهم بأنفسهم من خلال مجالس منتخبة تحكم الشعب محلياً وليس لها الحق في الدفاع والخارجية ، بل تتركز سلطاتها محليا واجتماعياً .

* حكم ذاتي دستوري Constitutional Autonomy : وهو الحكم الذي تتمتع به عادة الجمهوريات الداخلة في اتحاد فيدرالي مثل الاتحاد السوفيتي السابق ويوغسلافيا أو الكونفدرالي مثل الكومنولث البريطاني ، وهي جمهوريات تتمتع بجميع السلطات ماعدا الدفاع والخارجية عادة .

*الحكم الذاتي المحلى Local Self Government : وهي نظام سياسي وقانوني يقضي بإعطاء بعض السلطات المركزية للوحدات المحلية ، والحكم الذاتي يعني إعطاء كل السلطات للإدارة المحلية ماعدا سلطات الدفاع والأمن القومي والعلاقات الخارجية فتبقى في يد السلطة المركزية .

*حكم الشعب Rule By The People : حكم الشعب نفسه بنفسه ولنفسه هو أهم تعريفات الديمقراطية في الفقه السياسي والنموذج الأكثر انتشاراً للمفهوم..

* الحكومات الفرعية Subgovernments : وهي الحكومات التي تدخل في إطار الدول الفيدرالية ، وتعبر عن الثقافات الفرعية الموجودة بالدولة ، وقد

تمثل كل السلطات ماعدا الخارجية والدفاع ، ويديرها منتخبون من الساسة المحليين الذين يتمتعون بدراية كبيرة ، وتعمل على رعاية المصالح العامة Public Intersts لجمهور هذه المنطقة الفرعية .

* الحكومة Government : وهو مصطلح يستخدم عادة لوصف حكومة اليوم Government Of The Day وهي تضم مجموعة السياسيين الذين يحتلون مناصبهم كأعضاء للحزب الحاكم .

* حكومة أغلبية Majority Government : وهي الحكومة التي تفوز بأغلبية مقاعد البرلمان (٥٠% + ١ على الأقل من عدد النواب المنتخبين) في انتخابات حرة ، فمثلاً شكل حزب العمل البريطاني أول حكومة أغلبية بعد الحرب العالمية الثانية لحصوله على هذه النسبة بعد الحرب.

* الحكومة الحزبية Party Govt : وهي حكومة يشكلها حزب معين حاز على أغلبية الناخبين وأغلبية مقاعد البرلمان ، وتسعى لتنفيذ برنامج الحزب السياسي والاقتصادى والاجتماعي .

* الدول الاشتراكية Socialist Countries : هي دول تتخذ المنهج الاشتراكي أساس للحكم ، من هيمنة البروليتاريا على الحياة السياسية واتخاذ أسلوب التخطيط وتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لخدمة مصالح الطبقات وإزالة الفوارق بين الطبقات وغيرها من المفاهيم الاشتراكية .

* السلطة التنفيذية Executives : هي السلطة المختصة بتنفيذ القوانين والتسيير اليومي لحياة الناس في الدولة الحديثة ، فهي جزء من مؤسسات الدولة وتتكون غالباً في الحكومات الرئاسية من الرئيس ورئيس الوزراء وفي الحكومات البرلمانية تتكون من رئيس الوزراء وحكومته ، وتضم هذه السلطة مجموعتين رئيسيتين من الناس : السياسيون Politicians وهم يكونون الحكومات في الديمقراطيات البرلمانية، والبيروقراطييون .Bureaucrats وهم يبقون في مواقعهم بشكل دائم بصرف النظر عن الحزب الحاكم .

* الفصل بين السلطات Separation Of Power: وهو مبدأ من مباديء الديمقراطية ، أي أن لكل سلطة من سلطات الدولة استقلالاً متميزاً ، ولا

تتدخل سلطة في عمل السلطات الأخرى ، وهومبدأ سياسي لضمان عدم اعتداء سلطة على أخرى وعدم طغيان سلطة علة سلطة أخرى ، ورقابة السلطات لبعضها البعض ، وهذه السلطات هي : التنفيذية والتشريعية والقضائية .

* الفيدرالية Federalism : هي أهم صور الكيانات الدولية الناجحة حتى الآن ، وهي تعني اتحاد وحدات أو ولايات مستقلة تحت سلطة سياسية واحدة في السياسة الخارجية والدفاع ، على أن تبقي باقي السلطات في أيدي الولايات والتي تتمتع بالحكم الذاتي ، وينظر إلى الهيكل الاتحادي Federal Structure بأنه يسهم مساهمة كبيرة في الدفاع عن الحرية وحمايتها من ظهور الاستبداد المركزي Central Tyranny ، وأهم النماذج الفيدرالية التي نشاهدها في عالم اليوم الولايات المتحدة ونيجيريا .

* قومية Nationalism : يشير إلى انتماء جماعة بشرية واحدة لوطن واحد شريطة أن يجمعها تاريخ مشترك ولغة واحدة وثقافة مشتركة في أرض الوطن والشعور بالمصير والأهداف والمسؤوليات المشتركة لجميع المواطنين ، والقومية عبارة عن شعب Ethnos وشعور متبادل بين الأفراد يجعلهم متأثرين في عواطفهم وسلوكهم بفكرة الولاء والانتماء لأرض معينة ، ولديهم شعور بالجماعية Togetherness وقيمة هذه الجماعة وفضائلها ، وقد يؤدي هذا إلى الغلو في التطرف في الوطنية Chauvinism وكذلك الخوف من الأجانب والغرباء Xenophobia ولكن الشعور القومي يوحد الجماعة للدفاع عن مصالحها ومستقبلها .

* كومنولث Commonwealth : وهو رابطة بين دول متقاربة في الاتجاه قد يصل لتكوين اتحاد كونفدرالي ، وهي غالباً علاقة تعتمد على الثروة والاقتصاد بينما تكون كل دولة مستقلة استقلالاً تاماً ، ومن أشهر هذه الروابط في عالمنا المعاصر : الكومنولث البريطاني وهو يضم دولاً تتمتع بالحكم الذاتي أو الاستقلال التام وترتبط فيما بينها بولاء مشترك وهو الولاء للتاج البريطاني ، والفرانكفورنية ورابطة الجمهوريات السوفيتية السابقة وغيرها . والكومنولث

لفظ أطلق على الحكومة الجمهورية في انجلترا التي تشكلت في الفتـــرة مـــن ١٦٤٩ـــ١٦٦٠م قبل أن يعود الحكم الملكي لها مرة ثانية بأسرة استيوارت .

* كومنولث الدول المستقلة CIS/ Commonwealth Of Independent States رابطة الدول المستقلة تضم جمهوريات الإتحاد السوفيتي الـــسابق ، وأنـــشئت عقب انحلاله في ديسمبر ١٩٩١م ، وعدد الأعــضاء ١٥ دولـــة ، وتـــضمن اتفاقية الرابطة سيادة كل دولة ، وتنص على التعاون في مجالات كثيرة ، وفي عام ١٩٩٤م تم الاتفاق على إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الدول الأعضاء.

* مجلس العموم البريطاني House Of Commons : وهو المجلس التـــشريعي والرقابي في بريطانيا ويتم اختيار أعضاؤه بالانتخاب الحر المباشر ، ويمارس دوره الرقابي والتشريعي .

* مجلس اللوردات House Of Lords : هو مجلس في بريطانيا ، ويعتبر من المؤسسات غير العاملة سياسياً Inactive Politically ، ولـــذا فهـــو مجلـــس شرفي لا دور له يذكر في النظام السياسي البريطاني إلا قدرته علـــى تـــأخير إصدار بعض القرارات والتشريعات القادمة من مجلس العموم .

* مجلس الـــسوفييت الأعلـــى Supreme Soviet Of USSR : وهـــو مجلـــس التشريع والرقابة في الاتحاد السوفيتي السابق ، ويتكون من مجلسين : مجلس الاتحاد Council Of Union ومجلس القوميـــات Council Of Nationalities ويضم كل منهما ٧٥٠ نائباً ينتخبون لمدة خمسة أعوام .

* مجلس النواب الأمريكي House Of Representatives : وهو أحد المجلسين في البرلمان الأمريكي ، مع مجلس الشيوخ الأمريكي Senate الذي يتكون من شيخين عن كل ولاية حوالي ١٢٠ عضواً حالياً ، وله مهابة أكثر من مجلس النواب الذي يتكون من ٤٣٥ عضواً منتخباًموزعين وفقاً لعدد سكان كل ولاية.

* مجلـــس الـــوزراء The Cabinet : وهـــو رأس الـــسلطة التنفيذيـــة فـــي الديمقراطيات البرلمانية ويرأسه رئيس مجلس الوزراء وله اختصاصات تنفيذية كثيرة منها إعداد الميزانيات والخطط والاتفاقيات ومشروعات القوانين ، ويكون مسئولاً مسئولية تضامنية أمام المجلس النيابي .

* المحافظة Conservatism : وهي تعبر عن السياسات التقليدية التي تقاوم التغيير في المجتمع السياسي ، من خلال الأحزاب والتنظيمات التي تطالب باستمرار الوضع الحالي دون تغيير ..

* النازية Nazism : كلمة نازي مأخوذة من العبارة الألمانية (NSDAP) أي National Sozialistishe Dentsche Arbeiter Partei أي الإشتراكية القومية الألمانية ، وهي حركة عرقية شمولية قادها هتلر وهيمنت على مقاليد الحكم في ألمانيا وعلى المجتمع الألماني بأسره ، والحركة النازية حركة سياسية وفكرية ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى ، والسمة الأساسية للنازية هي علمانيتها الشاملة وواحديتها المادية الصارمة وأكدت التفوق العرقي للشعب الألماني على كل شعوب أوروبا وشعوب العالم وأنكروا الطبيعة البشرية .

* النازية وبرنامجها Gliechschaltung : النازية ظهرت في ألمانيا في العشرينات ، وبرزت كقوة بعد عام ١٩٣٣م وقادت ألمانيا ودول المحور في الحرب العالمية الثانية ضد الحلفاء ، وقضت هزيمة ألمانيا على يد الحلفاء عليها تماماً ، وبرنامجها المعروف يعني التناسق الكامل للمجتمع على أساس إعلاء العنصرية الألمانية ، ويدعو للدولة الكلية ، والنازية دعوة شمولية .

* النظام الدولي International Order : هو الوضع بين الدول التي تكون العالم الذي نعيش فيه (أي العلاقات الدولية التي تسود العالم في وقت ما) ، وهو عادة يختلف من زمن لآخر، ولكل حالة من حالات النظام الدولي أعضاء مهيمنين لهم مصالح عليا في هذا النظام وأعضاء هامشيين وقواعد عامة حاكمة لهذا النظام .

* النظام الدولي الأممي Nation-State System : وهو النظام الدولى العالمي الذي تسمو فيه بعض الأجهزة على الدولة القومية ، مثل الكنيسة في الماضي ومجلس الأمن حالياً وغير ذلك ، فالمجتمع العالمي يتوحد بشكل متواصل .

* النظام العالمي The Global System : هو شكل دولي في السياسة العالمية، قد يتخذ شكل حكومة عالمية تتفق جميع الدول على إنشائها وتتمتع بجميع السلطات التي كانت تتمتع بها الحكومات والدول قبل انشائها ، أو أن تقوم

دولة عظمى بالسيطرة على العالم ككل .

* نظرية النظم System Theory : وهي نظرية تعتبر مفهوم النظام وحدة التحليل الرئيسية، وعرفت النظام System بأنه مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وأن أي ظاهرة يمكن معالجتها كنظام أي ككل مركب من عدة أجزاء يرتبط كل منها بغيره ويؤثر فيه ويتأثر به ، وهناك اصطلاحات للنظرية منها :

- بقاء النظام System-Maintenance وتعني كيف يحافظ النظام السياسي على وجوده عبر الزمن ، وتركز على أسباب استقرار أو عدم استقرار النظام السياسي ٠
- تحقيق الأهداف Goal-Attainment وتعني كيفية تحديد النظام السياسي لأهدافه وكيفية سعيه لتحقيقها ٠
- التكيف Adaptation بمعنى قدرة النظام السياسي على الأقلمة للتغييرات الفعلية والمتوقعة في البيئة ٠
- حدود النظام Boundariesويعني أن أي نظام سياسي يبدأ من نقطة ما وينتهي عند نقطة ما لأن النظام السياسي لا يوجد في فراغ وإنما في داخل بيئة جغرافية واجتماعية واقتصادية ٠٠
- قرارات النظام Order وتعني أن بقاء النظام السياسي مرهون بقدرته على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوزيع موارد المجتمع بشكل يرضي المحكومين٠
- النظام الفرعي Sub-System وهو مفهوم يتعلق بالمستويات الهيراركية للنظم٠

المراجع والمصادر للفصل السادس:

لمزيد من القراءات في موضوعات : النظم والنظام الدولي ، يمكن مراجعة:

- د. إسماعيل عبد الفتاح ود. محمود منصور ، النظم السياسية وسياسات الإعلام ، الاسكندرية ، مركز الاسكندرية للكتاب ، ٢٠٠٦م .

- بيتر غيل وجيفري بونتون ، مقدمة في علم السياسة ، ترجمة محمد مصالحة ، عمان الأردن ، منشورات الجامعة الأردنية ۹۱/۱، ۱۹۹۱م ــ١٤١١هـ .

- د. عبد الفتاح عمر: الثقافة السياسية والديمقراطية - عن كتاب: التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية في الوطن العربي، منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان - ١٩٩٤.

- د. عبدالله تركماني: نحو تجديد الثقافة السياسية العربية - عن صحيفة "الوقت" البحرينية، ٦ أبريل/نيسان ٢٠٠٦.

- قاموس علم الاجتماع ، ۱۹۹۸م ، قاموس علم الاجتماع | ١٩٩٨ |

- محمد الدجاني ومنذر الدجاني ، السياسة : نظريات ومفاهيم ، فلسطين ، جامعة القدس ، ٢٠٠٠ ،

- نعمان أحمد الخطيب ، الوجيز في النظم السياسية ، القاهرة ، دار الثقافة للنشر ، ١٩٩٩م .

- متولي عبد الحميد ، القانون الدستوري والأنظمة السياسية ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٦ ، ط ٤.

- عبد الفتاح مصطفى غنيمة ، نحو فلسفة السياسة : النظم والنظريات والمذاهب السياسية ، الإسكندرية ، روي للطباعة والإعلان ، ١٩٩٩م .

- عاصم أحمد عجيلة ومحمد رفعت عبد الوهاب ، النظم السياسية ، القاهرة ، دار الطباعة الحديثة ، ١٩٩٢م ، ط٥ مزيدة ومنقحة.

- د. حمدي على عمر ، وعيد أحمد سلامة الغفلول ، في النظم السياسية ، الزقازيق ، بدون جهة نشر ، ٢٠٠٥/٢٠٠٦م .

- أنور رسلان ، النظرية السياسية ، القاهرة ، دار الطباعة الحديثة ، ١٩٧١م ، ط٥.

- محمد رفعت عبدالوهاب وعصام عجيلة ، النظم السياسية ، القاهرة ، دار الطباعة الحديثة ، ١٩٩٢م ، ط٥ .

ـ محمد على العويني، العلوم السياسية : دراسة في الأصـول : النظريـات والتطبيق ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٨٨م.
ـ محمد عبد المعز نصر ، في النظريات والنظم الـسياسية ، القـاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٢م .
ـ محمود خيري عيسى ، النظم السياسية المقارنة، القاهرة ، مكتبة الأنجلو ، ١٩٦٣م.
http://30dz.justgoo.com/montada-f5/topic-t124.htm
*معهد البحرين للتنمية السياسية
http://www.alwaqt.com/art.php?aid=208519
ـ الوقت ، جريدة إليكترونية ، العدد ١٥٣١
http://www.wsws.org/ موقع اعلامي بشأن الاشتراكية الحديثة. انظـر أيضا الشيوعية
http://dspace.dial.pipex.com/town/street/pl38/sect2.htm
موضحا السياسية / الاقتصادية أنظمة (التاريخ ١٠١)
http://www.apatheticvoter.com/PoliticalEconomicSystem.htm

الفصل السابع

المنظمات الدولية

التنظيم الدولي فكرة تاريخية وواقع سياسي دولي، تتطلب تضامن الدول على الصعيد العالمي من أجل تحقيق أهداف معينة ، كما هو الحال في التنظيم الداخلي، وحتى تكون المنظمة فاعلة يجب أن تحتوي على عدد من الدول التي تقبل إخضاع منازعاتها مع الدول الأخرى للقانون الدولي، والتي يجب أن يضمن احترام جميع المبادئ القانونية الأساسية...

والتنظيم الدولي أرسى فكرة المنظمة الدولية الذي ينطوي على عدد من الدول المستقلة، والذي بدأ في مؤتمر فيينا عام ١٨١٥م، وكان هدفه حفظ السلام الأوربي بعد هزيمة نابليون بونابرت، وأُنشئت المنظمات النهرية أو لجان الأنهار الدولية لتقرير حرية الملاحة في الأنهارالدولية، ثم تلتها الاتحادات الادارية للبريد والاتصال ، ثم أقيم الاتحاد الجمركي. وهكذا توالت الهيئات الجماعية للتعبير عن إرادة الدول ، والتي لا تتناقض مع مبدأ سيادة الدول مادامت أنها لاتقوم على نظام الإجماع ، غير أن هذه المنظمات كانت الخميرة التي أنتجت عُصبة الأمم والمنظمات الدولية المتخصصة مثل منظمة العمل الدولي، إلا أن العُصبة قد فشلت لأسباب متعددة منها العجز الكامل عن منع الحرب والمنازعات والتسليح وحل المشاكل بالطرق السلمية ، لكن العصبة نجحت في تكريس نظام الانتداب في عهدها ، وجسدته على فلسطين وجنوب افريقيا ، فخلقت لنا النظام الاستعماري الرسمي .

وقامت الحرب العالمية الثانية وانتهت في سان فرانسيسكو الى إقامة منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م ، وتستند هيئة الأمم المتحدة على ميثاق دولي يأخذ صورة الاتفاق الدولي متعدد الأطراف.

ولذلك سنتناول هنا المنظمات الدولية ـ لأنها جزء رئيسي من الواقع السياسي المعاصر والحديث ، وجزء من العلوم السياسية ـ كما أنها هي أكثر

المرشحين بروزاً لتحمل لقب العامل غير الدولة Non-state Actor ، ولعلــه من الصحيح أن نستخلص أن النمو المتسارع للمنظمات الدولية كان ترجمة أو تعبيراً عــن عــدم الارتيــاح لعــدم وجــود حكومــة عالميــة Universal Government ...

١ ـ تاريخ المنظمات الدولية :

أ ـ نشأة المنظمات الدولية:

ترجع نشأة المنظمات الدولية إلى فكرة المؤتمر الدولي ، لأنها في حقيقة الأمر ليست الا امتداد لهذه المؤتمرات ، بعد إعطاء عنصر الدوام لهــا مــن خــلال تطورات حدثت في نطاق أمانات المؤتمرات ، خاصــة أن المــؤتمرات تعــالج المسائل المشتركة للدول وهي تستجيب للمطالب العمليــة وتتخــذ قراراتهــا بالإجماع ، لذا فهي تبحث عن اتخاذ موقف مشترك أكثر من كونهــا تمــارس سلطة فعلية ، لأنها تحاول الحصول على مواقف مُتسقة بين الدول المــشاركة في المؤتمر ، ولكنها لا تفرض عليها إرادة خارجية ، لكن المنظمات الدوليــة حصلت على إرادة ذاتية مستقلة عن الدول الأعضاء وبــسكرتارية مــستقلة ، وقرارات تتخذ بالأغلبية البسيطة أو الموصوفة ، ومن خلال أجهزة مكونة من أشخاص أخرى غير ممثلي الدول وتتمثل في (الادارة المدنية الدولية للمنظمة الدولية) أو الموظفون الدوليون، وامتلكت المنظمات سلطات ذاتية ناتجة عــن تفويض حقيقي من الدول. وغير ذلك من العوامل التي رسمت للمنظمة الدولية هيئة قوية فوق الدول

ب ـ مراحل تطور المنظمات الدولية:

مَرَّت ظاهرة المنظمات الدولية بمراحل أساسية:-

المرحلة الأولى:- المنظمات الدولية في الفترة مــن ١٨١٥م حتــى ١٩١٤م: وهي تلك الفترة التي تبدأ من مؤتمر فينا عام ١٨١٤م و١٨١٥م وحتى بداية الحرب العالمية الأولى ،علما بأن التطور الفعلي للمنظمات الدائمة لم يقع حتى

النصف الثاني من القرن العشرين:

- المؤتمرات الأوربية
- الاتحادات الدولية الخاصة
- الاتحادات الدولية العامة
- المواصلات بين الدول واللجان النهرية
- النقل بالسكك الحديدية
- البريد
- الشئون الاجتماعية.
- الشئون الاقتصادية.
- الشئون العلمية.

المرحلة الثانية : وهي مرحلة ما بين الحربين العالميتين.التي شهدت إنشاء عُصبة الأمم ومنظمة العمل الدولية في اتفاقية فرساي ، والمرحلة امتدت إلى إنشاء محكمة العدل الدولية الدائمة وتنتهي بقيام الحرب العالمية الثانية.

المرحلة الثالثة : وهي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.وتبدأ من نهاية الحرب العالمية الثانية وتمتد حتى الوقت الراهن، وهي التي شهدت قيام منظمة الأمم المتحدة والعديد من المنظمات الأخرى.

وقد أعطت كل من هذه المراحل التاريخية مساهمتها في تطور ظاهرة المنظمات الدولية.

٢ ــ التعريف بالمنظمات الدولية:

ــ المنظمات الدولية هي : (هيئة تضم مجموعة من الدول ، من خلال اتفاق دولى ، يهدف إلى السعى لتحقيق أغراض ومصالح دولية مشتركة ، على نحو دائم ، وتتمتع هذه الهيئة بالشخصية القانونية والذاتية المتميزة عن الدول الأعضاء فيها ، في المجال الدولى).

ــ المنظمة الدولية هي : كائن قانوني (كيان) أو وحدة قانونية تضم مجموعة

من الدول ، ينشأ من خلال اتفاق دولي ، ويتكون من أجهزة أو فروع دائمة ، ويتمتع بإرادة ذاتية مستقلة في مواجهة الدول المكونة له، وذلك بقصد رعاية بعض المصالح المشتركة أو تحقيق أهداف معينة.

– والمنظمات الدولية هي مناط اهتمام قانون المنظمات الدولية أو قانون التنظيم الدولي – وهو أحد فروع القانون الدولي – الذي ينصب كل اهتمامه بالمنظمات الدولية الحكومية .

– وتتميز المنظمات الدولية الحكومية بأنها تتكون من دول ذات سيادة وذلك بموجب معاهدة أو اتفاق دولي متعدد الأطراف ، وأن لها كياناً دائماً ومستمراً، وأنها تملك الشخصية القانونية المُستقلة بمعنى الإرادة الذاتية المستقلة عن إرادات أعضاءها انفراديا. ومن ثم تختلف المنظمة الدولية عن المؤتمر الدولي ذلك أن الأخير لايتمتع بإرادة ذاتية منفصلة عن الدول المكونة له أو المشتركة فيه ولاتلزم القرارات الصادرة عنه إلا الدول التي وافقت عليها، خلافا للمنظمة التي تلزم الأعضاء بقراراتها.

– هل يوجد تعريف جامع للمنظمات الدولية؟: يري أستاذنا الدكتور محمد طلعت الغنيمي ،إن التعريفات التي قال بها الفقة الدولي في شان تعريف المنظمة الدولية ليست تعريفات جامعة مانعة. والدليل علي ذلك أن هناك تنظيمات في الحياة الدولية ، تتوفر لها العناصر الأربعة التي سبق الإشارة إليها، ولا يطلق عليها وصف منظمة دولية ، كما في حالة الجهاز المركزي للدولة الاتحادية، وهو جهاز دائم وله ذاتية منفصلة ، ولكنه لا يسمي بمنظمة دولية، كذلك اتفاقية شمال الأطلسي التي خلقت حلف الأطلنطي (الناتو) ولا تُسمي بمنظمة دولية – ولذا فإن المعيار المميز للمنظمة الدولية يتمثل في فكرة "المؤتمر الدولي". فالمنظمة الدولية لا تعدو إن تكون مؤتمراً دولياً في صورته الحديثة التي تتلاءم وحاجات الجماعة الدولية .

– ويعرفها الأستاذ أبو هيف بأنها : تلك المؤسسات المختلفة التي تُنْشِئها مجموعة من الدول على وجه الدوام للاضطلاع بشأن من الشؤون الدولية

العامة المشتركة.

ــ ويرى كل من الأساتذة الدكاترة محمد حافظ غانم وعائشة راتب بأنها : هيئات تُنْشِئها مجموعة من الدول للإشراف على شأن من شئونها ، وتمنحها اختصاصا ذاتيا معترفاً به تباشره هذه الهيئات في المجتمع الدولي وفي مواجهة الدول الأعضاء نفسها.

ــ الدكتور عبد العزيز سرحان يرى بأنها : وحدة قانونية تنشئها الدول لتحقيق غاية معينة ، وتكون لها إرادة دولية . أما أستاذنا الدكتور مفيد شهاب فيري أنها شخص معنوي من أشخاص القانون الدولي العام ينشأ من اتحاد إرادات مجموعة من الدول لرعاية مصالح مشتركة دائمة بينهما ، ويتمتع بإرادة ذاتية في المجتمع الدولي وفي مواجهة الدول الأعضاء ..

ــ ويلخص الدكتور العناني الوضع ليقرر أن التعريفات العديدة التي يضعها الفقهاء للمنظمة الدولية تتشابه جميعها من حيث المضمون، وتتجه إلى المنظمة الدولية في معناها الدقيق ، فهي الهيئة التي تضم مجموعة من الدول على نحو دائم سعيا وراء تحقيق أغراض ومصالح مشتركة بينها ، وتتمتع هذه الهيئة باستقلال وأهلية للتعبير عن إرادة ذاتية في المجال الدولي .

ــ ويعرفها الدكتور سعيد الدقاق ، بأنها ذلك الكيان الدائم ، الذي تقوم الدول بإنشائه ، من أجل تحقيق أهداف مشتركة ، ويلزم لبلوغها منح هذا الكيان إرادة ذاتية . وبناء عليه فلكل منظمة عناصر أساسية ورئيسية هامة وهي : الكيان الدائم ، والصفة الدولية ، والهدف المشتركة ، والإرادة الذاتية أي الشخصية القانونية الدولية .

ــ ويشترط بول رويتير أن التعبير يستدعي تجمع عنصرين ، فمن حيث هو منتظم لابد أن تكون له إرادة قانونية متميزة عن إرادة أعضائه ، ومن حيث هو دولي يتكون عادة وليس على سبيل الحصر من الدول.

ــ إن نقطة الانطلاق في تعريف المنظمة الدولية هي النظر إليه من حيث هو تطبيق للظاهرة الاتحادية أي أنه يحقق المساهمة والذاتية ، ولذا فإن المركز

الأساسي الذي يقوم عليه مَدرك المنظمة الدولية هو ما يزود به من أجهزة دائمة قادرة على أن تعبر عن إرادته ، تلك الأجهزة هي التي تمايز بين المنظمة الدولية والمؤتمر الدولي . إن المنظمة الدولية هي التي تملك قدراً من الذاتية يفصله عن مؤسسيه والدول الأعضاء فيه يتمتع بأهلية تجانس للوحدة وقدرتها على أن تعمل باسمها الخاص في نطاق القانون الدولي.

٣ ــ عناصر وصفات وقواعد المنظمات الدولية:

لم يتفق الفقه الدولى أيضاً على تحديد العناصر المميزة للمنظمة الدولية . فالبعض يرى أنها خمسة عناصر وهي : (الطابع الدولى، و الإدارة الذاتية، الاستمرار، الميثاق، تحقيق مجموعة من الأهداف) ، والبعض الآخر يرى أنها أربعة عناصر فقط وهي : (الصفة الدولية، اتحاد إدارات الدول، الاستمرار، الإرادة الذاتية) ..

ونجد أن جميع المنظمات الدولية هي منظمات حكومية ، وأن أعضاءها ، بمقتضى دساتيرها أو مواثيقها ــ دول مستقلة ، والمشكلة الرئيسية تكمن فيما إذا كانت المنظمات تمثل عوامل في حد ذاتها فوق الدول التي تنضوي تحت عضويتها، أو بالأحرى عما لإذا كانت قادرة على تبني دور فوق قومي Super National (أي فوق الدول الأعضاء) على الدول المتقدمة في عضويتها ، ولكن هذا المعيار لم يتحقق في أغلب المجالات إلا في تجربة السوق الأوربية المشتركة والاتحاد الأوربي فيما بعد ، وكذلك في المنظمات الدولية التي تشترك فيها أعضاء غير حكوميين ، مثل الفيفا والصليب الأحمر ومنظمة العمل الدولية واللجنة الأوليمبية الدولية الخ ...

أولاً : للمنظمة الدولية عدة خصائص ، ننظرها فيما يلي :

ــ ذهب الفقيه الدولي محمد طلعت الغنيمي إلى القول بأن العنصرين الأساسين اللازمين لقيام المنظمة الدولية هما : الدوام ٠٠والإرادة الذاتية.

أ ــ الطابع الدولي-:

تتكون المنظمة الدولية من مجموعة من الدول، بمعني إن العضوية فيها قاصرة علي الدول (فقط) ، أما الكيانات الاخري التي لا يصدق عليها وصف الدولة، لا تتمتع بالحق في عضوية المنظمة الدولية ، ولهذا فإن الطابع الدولي للمنظمة يضفي عليها طابعاً حكومياً ، وهذا هو السبب في أن غير الحكومية التي تكون العضوية فيها ليست للدول ، ولكن للإفراد ، كما أن هذه المنظمات تَنْشأ بموجب اتفاق دولي ، ولكنها تنشا بموجب إجراءات طبقا للتشريع الوطني في الدولة التي تمارس فيها هذه المنظمات نشاطها.

إلا إن هناك بعض المنظمات الدولية الحكومية، ولاسيما المنظمات الفنية المتخصصة، تسمح بعضويتها بصفة استثنائية لوحدات لا تنطبق عليها وصف الدولة كاملة السيادة والاستقلال مثل : (أقاليم – مقاطعات- أقاليم ما وراء البحار...الخ) .مثال ذلك ما تسمح به فى منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونسكو، وهناك منظمات تقبل مندوبين عن بعض الفئات الاجتماعية، بجانب ممثلي الدول ، مثال ذلك منظمة العمل الدولية التي تجمع في مؤتمرها بين مندوبي العمال ومندوبي أرباب الأعمال وذلك بجانب ممثلي الحكومات وهم الأعضاء بصفتهم الرسمية .

ب ـ الاتفاق الدولي -:

تستند المنظمة الدولية في قيامها إلي اتفاق دولي بين الدول الأطراف فيها ، وهذا يعني إن العضوية في المنظمة اختيارية ، وتخضع لإرادة الدول أيضا (بالميثاق) الذي يحدد موافقتها ورضاها. ويعد هذا الاتفاق بمثابة الوثيقة المُنشئة للمنظمة الدولية، وتسمي أيضاً (بالميثاق) الذي يحدد كافة الجوانب القانونية الخاصة بالمنظمة الدولية، إ ن مثل هذا العنصر هو الذي يميز أيضا المنظمات الدولية الحكومية عن المنظمات غير الحكومية .

ج ـ الاستمرار-:

يشترط لقيام المنظمة الدولية، عنصر الاستمرار أو الدوام ، ولا يعني ذلك ضرورة وصف الاستمرار علي كل فروع المنظمة، وإنما إن تمارس المنظمة

كوحدة قانونية ـ متكاملة ـ اختصاصاتها بصفة مستمرة. ويميز هذا العنصر المنظمة الدولية عن المؤتمر الدولي. فإذا كان المؤتمر الدولي ينعقد لبحث موضوع معين ثم ينفض بعد ذلك ، فنجد أنه لا يوجد توقيت محدد لوجود المنظمة الدولية...

د ـ الإرادة الذاتية-:

يُعد هذا العنصر من هم العناصر التي تُميز المنظمة عن غيرها ، فالمؤتمر الدولي ، باعتباره تجمعا دوليا لا يتمتع بإرادة مستقلة عن الدول المشتركة فيه . أما في حالة المنظمة الدولية ، نجد أنها تتمتع بشخصية قانونية خاصة ومستقلة بها عن الدول الإطراف ، حيث يكون لها إرادة ذاتية مستقلة عن إرادة الدول الأطراف فيها. ولهذا فان القرارات أو التوصيات التي تصدر عن الدول الأعضاء في المنظمة ، وسواء كانت بالأغلبية أم بالإجماع ، تُنْسَب إلي المنظمة الدولية وليس للدول الأعضاء فيها.

* وهناك من يحدد العناصر الأساسية للمنظمة الدولية ، في العشر التالية:

- الاستناد إلى اتفاقية دولية ذات طابع دستوري.
- عنصر الدوام .
- وجود أمانة عامة دائمة .
- الشخصية القانونية.
- التمتع بقدر معين من الحصانات والامتيازات.
- الاعتراف بالمنظمة كشخص من أشخاص القانون الدولي الأخرى.
- الاستعانة ـ كضرورة ـ بعدد من العاملين الدوليين ، وبممثلي الدول الأعضاء.
- الاعتراف للمنظمة بسلطة إصدار القرارات.
- التزام الدول أعضاء المنظمة بالعمل على تنفيذ ما قد تصدره من قرارات.
- التزام الدول أعضاء المنظمة بالاشتراك في تمويل نفقاتها .

*ويحصر الأستاذ سامي عبد الحميد عناصر المنظمة الدولية في العناصر الأربعة التالية:

أ – عنصر الارادة الذاتية.

ب– عنصر الكيان المتميز.

ج – الاستناد إلى اتفاقية دولية.

د– عدم انتقاص المنظمة من سيادة الدول المشتركة في عضويتها باعتبارها في الواقع مجرد وسيلة للتعاون الاختياري بين مجموعة معينة في مجال أو مجالات محددة يُتفق عليها سلفا.

ثانياً : القواعد القانونية التي تحكم نشأة وعمل المنظمات الدولية:

ـ الطبيعة القانونية للمواثيق المنشئة للمنظمات الدولية:

تتميز المواثيق المُنْشئة للمنظمات الدولية بطبيعة مزدوجة : فهي من ناحية تعتبر معاهدات. وهي من ناحية أخرى تتميز بطبيعتها الدستورية، فهي القانون الأعلى للمنظمة وكذلك لأعضاء المنظمة ، وهي التي تحدد هيكل المنظمة وتوزع الاختصاصات بين فروع وأجهزة المنظمة. ويترتب على القيمة الدستورية للمعاهدة المنشئة للمنظمة الدولية ثلاث مباديء هي:-

المبدأ الأول: أنه من حيث القيمة القانونية تعلو المعاهدة المنشئة لمنظمة دولية وتجبّ أو تنسخ أية معاهدة اخرى يبرمها الدول الأعضاء في المنظمة.

المبدأ الثاني : أنه يجب على الدول الأعضاء قبول المعاهدة المنشئة للمنظمة على نحو كامل دون إبداء تحفظات.

المبدأ الثالث: أن تعديل المعاهدة المنشئة للمنظمة الدولية - كقاعدة عامة- يحتج به تجاه الدولة التي لم تصدق على التعديل.

ـ طريقة إعداد دستور المنظمة ونفاذه:-

لما كانت المنظمة الدولية هي شخص يتم اشتقاقه ، لذا لا توجد المنظمة إلاّ من خلال معاهدة متعددة الأطراف ، وهي شهادة الميلاد لهذه المنظمة ، ولهذا فلابد ان تأتي مبادرة إنشاء المنظمة من خارج المنظمة وقبل وجودها، ويكون

ذلك من خلال إعداد مشروع ميثاق المنظمة عن طريق مؤتمر دولي أو بواسطة منظمة دولية قائمة، أو من خلال تعديل معاهدة دولية قائمة، وتتم الدعوة إلى انعقاد المؤتمر الدولي بواسطة مجموعة من الدول. وإن كان يمكن لدولة بمفردها أن تدعو إلى المؤتمر لإنشاء المنظمة.

وقد تتولى منظمة دولية ـ موجودة بالفعل ـ الدعوة إلى مؤتمر دولي للنظر في إنشاء منظمة دولية أخرى ، مثلما تولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة دعوة الدول إلى مؤتمر دولي للنظر في انشاء منظمة الصحة العالمية.

ثالثاً : المصادر القانونية المشتقة للمنظمات الدولية :

١ - الأعمال القانونية التي تطبق داخل المنظمة: تملك جميع المنظمات الدولية سواء كان ذلك بشكل صريح او ضمني ، سلطة اتخاذ القرارات اللازمة لضمان حسن سير العمل وانتظامه داخلها بحيث لا تقتصر الأعمال القانونية التي تصدرها المنظمة وتطبق داخلها على اللوائح فقط، بل قد تشمل أيضاً، بعض القرارات الفردية لتشكيل أجهزة المنظمة الدولية.

٢ - الاعمال القانونية التي تصدر من المنظمات الدولية وتطبق على الدول العضاء أو خارج المنظمة:

وان كانت معظم المنظمات الدولية تملك سلطة إصدار قرارات ولوائح خاصة بتنظيم الشئون الداخلية بها ، فان لها أيضاً سلطة إصدار قرارات لمعالجة مسائل خارجية ذات طابع دولي، والتي تدخل في مجال عمل هذه المنظمات وتشمل هذه الأعمال:-

(أ) - اللوائح التنظيمية التي تصدرها المنظمات الدولية المتخصصة كمنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الطيران المدني الدولية.

(ب) - وأيضاً القرارات التي يصدرها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تطبيقا للفصل السابع من الميثاق.

(ج) - ما تملكه جهات الاختصاص القضائي من سلطة الفصل في منازعات

الدول بقرارات مُلزمة لأطراف النزاع، كما هو الحال ومحكمة العدل الدولية ومحكمة العدل الأوربية.

(د) - وما يمكن الإشارة إليه من الأعمال القانونية الصادرة عن المنظمات الدولية ذات الطابع الاتفاقي، والتي يكون موضوعها الموافقة على معاهدة متعددة الأطراف.

(هـ)- وكذلك التوصيات والإعلانات التي تصدر عن المنظمات الدولية في إطار ممارسة اختصاصاتها والتي لا تتمتع عادة بصفة الإلزام.

٣ـ المصادر القانونية العامة التي تحكم العلاقات الدولية وتصلح للتطبيق على المنظمات الدولية :

لما كانت المنظمات الدولية ظاهرة دولية حديثة نسبيا ، فإنه ومع ظهور قواعد القانون الدولي التي تحكم قواعده العلاقات بين الدول والذي يجد مصدره في الأعراف والمعاهدات الدولية وفي المبادىء العامة للقانون ، فإنه ولاشك لذلك يمكن القول بأن المباديء العامة للقانون الدولي يمكن أن تُعد مصدراً من مصادر قانون المنظمات الدولية.

٤ ـ التفرقة بين المنظمة الدولية وغيرها من المنظمات الأخرى:

أولاً ـ المنظمة الدولية والمؤسسة الدولية-:

المؤسسة العامة الدولية : مهمتها تتمثل فى تقديم خدمات عامة دولية سواء عن طريق ما تقوم بتنفيذه ماديا لمصلحة الأفراد أم عن طريق القيام بمهمة البوليس على الأملاك العامة حيال المستفيدين.

ويُحدد الفقة الدولي أوجه الاختلاف بين المنظمة الدولية والمؤسسة العامة الدولية علي النحو التالي-:

أ ـ المنظمة الدولية الحكومية هي جهاز لرسم السياسة: فهي تدعو الحكومات

إلي المداولة ، ويحدد نشاطها سواء بتوصيات أم باتفاقات أم بقرارات ، ويمكنها أيضا أن تسهر علي تنفيذ الاتفاقات ووضع الإجراءات العملية لتطبيقها ، إما المؤسسة العامة الدولية . . فهي علي العكس جهاز تنفيذي مادي يعمل في الغالب بموارده الخاصة، وبعماله الخصوصيين من أجل تسيير خدمة أو مرفق عام ، ويقدم خدمات مباشرة إلي الأفراد.

ويحكم عمل المؤسسات العامة الدولية ، فكرة ضرورة تأمين سير المرفق بانتظام واستمرار وليس طبقاً للمصلحة الخاصة لكل دولة، وهي تحصل علي دخلها من الضرائب التي تفرضها أو الرسوم التي تحصلها أو أجر الخدمات التي تُقدمها.

ب – تخضع المؤسسات العامة الدولية للقانون الوطني في الدولة التي تمارس فيها نشاطها أو حيث يوجد مركزها الرئيسي، أما المنظمة الدولية ، فتتمتع بحصانات وامتيازات في الدولة التي تمارس نشاطها وتوافق علي إقامتها.

ثانياً : المنظمات الدولية فوق الوطنية-:

مسألة المنظمات الدولية فوق الوطنية ، لم تحدد معالمها في الفقة الدولي ولا يوجد حتى الآن علي اعتبار أن هذا النوع من المنظمات الدولية لا يوجد سوي في القارة الأوروبية فقط . ومع ذلك يرسم الفقة الدولي بعض ملامح هذا النوع من المنظمات الدولية-:

– يجب إن تتمتع المنظمة بقدر من الاستقلالية بأن يخول جهازه هذا اتخاذ قرار بالأغلبية.

– أن يكون للمنظمة ذاتية مالية لا تعتمد فيها كلية علي الدول الأعضاء.

– أن تمنح المنظمة سلطة استثنائية بإصدار قرارات مُلزمة تمس شؤون خاصة للدول الأعضاء، وتفرض مباشرة علي سكان الدول الأعضاء دون حاجة إلي تعاون حكومات الدول المعنية في ذلك.

– أن يزود الجهاز أو المنظمة بسلطات تشريعية أو شبة تشريعية يكون من سلطتها تعديل دستورها الخاص بها.

- أن يكون للمنظمة جهاز تمثيلي يتم اختياره من شعب الدول الأعضاء ولا يتلقون التعليمات من حكومات الدول الأعضاء . وألا يكون للدول الأعضاء الحق في الانسحاب أو حل المنظمة دون مساهمة من أجهزة المنظمة ذاتها.

ثالثاً : النظم الدولية ، والتنظيم الدولي ، والمنظمة الدولية:

فالنظم الدولية ينصرف في مفهومه الضيق إلى مجموعة من القواعد القانونية المنظمة لموضوع رئيسي معين ، أو المرتبطة بإطار موضوعي مُحدد مثل نظم الحياد والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي ، ويذهب أبعد من ذلك إلى المعاهدات الدولية والمؤتمرات والحروب ، فهذا الكائن الاجتماعي كما يراه (هوريو) دائم الوجود والتطور، ومن خصائصه الذاتية خلق القانون وتطبيقه والتطور به بما يتلاءم وحاجات الجماعة المتغيرة. أما التنظيم الدولي فيقصد به التركيب المعنوي للجماعة الدولية منظورا إليه من وجهة نظر ديناميكية تشمل احتمالات تطوره إلى ماهو أفضل . أما المنظمة الدولية فيمكن تعريفها بأنها : كل هيئة دائمة تتمتع بالإرادة الذاتية وبالشخصية القانونية الدولية حين تتفق مجموعة من الدول على انشائها ، كوسيلة من وسائل التعاون الاختياري ، بينها في مجال أو مجالات معينة يحددها الاتفاق المُنْشئ للمنظمة.

٥ - الأنواع والمعايير التي تحكم المنظمات الدولية-:

أولاً : معايير تقسيم المنظمات الدولية :

تبنى الفقة الدولي عدة معايير مختلفة، بهدف تقسيم وتحديد أنواع هذه المنظمات الدولية . أي يمكن القول بأنه لا يوجد معيار واحد في هذا الصدد ، لكن طبقا للاتجاه السائد في الفقة يوجد ثلاثة معايير رئيسية هي: (العضوية، والاختصاص ، والسلطة)...

أ - معيار العضوية-:

وهو معيار مُهم للغاية ، فتعتبر المنظمة عالمية دولية ، ، إذا كانت عضويتها مفتوحة لكل الدول . كما في حالة منظمة الأمم المتحدة ، من قبلها عصبة

الأمم .وعلى العكس من ذلك ، فقد تكون المنظمة إقليمية عندما تكون العضوية فيها تقتصر علي بعض الدول مثال جامعة الدول العربية ، ومنظمة الدول الأمريكية ، الجماعات الأوروبية.

ويلاحظ – هنا– إن المنظمات العالمية لا تضم في الواقع كل الدول ، ذلك لأن أسلوب الانضمام إليها يستلزم توفير بعض الشروط التي تختلف من حيث ما تمثله من قيود من منظمة إلي أخري، وهذا يمكن إن يكون أساسا للتفرقة بين ثلاثة أنواع من المنظمات-:

– بعض المنظمات الدولية المتخصصة تجيز الانضمام إليها لمجرد أبداء الرغبة مثل: اتحاد البريد العالمي ، والمنظمات الدولية المتخصصة في نطاق الأمم المتحدة.

– بعض المنظمات تضع شروط موضوعية ، تختلف من منظمة الأخري فعصبة الأمم كانت تشترط إن تكون الدولة طالبة الانضمام تحكم نفسها بنفسها ، أما الأمم المتحدة فتشترط إن تكون الدولة محبة للسلام ، وتقبل تحمل الالتزامات وأن تكون قادرة علي تنفيذها.

– بعض المنظمات تخضع للانضمام لسلطة تقديرية للمنظمة . كما في حالة مجلس أوروبا ، حلف شمال الأطلنطي.

ب – معيار الاختصاص -: تنقسم المنظمات الدولية من حيث الاختصاصات إلي منظمات عامة الاختصاصات ، وأخري متخصصة . والمنظمات العامة هي التي تتعدد اختصاصاتها لتشمل كافة مظاهر العلاقات الدولية مثال منظمة الأمم المتحدة ؛ وجامعة الدول العربية ، ومنظمة الدول الأمريكية ، فهذه المنظمات لا يقتصر نشاطها علي النواحي السياسية فقط ، ولكن يمتد إلي الميادين الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية. إما المنظمات المتخصصة فيقتصر اختصاصها علي نشاط معين ومحدد دون غيره . مثال ذلك : منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الصحة العالمية .. الخ.

ج – معيار السلطات-: تتنوع المنظمات الدولية من حيث قوة السلطات التي

تتمتع بها ، وغالبية المنظمات الدولية لا تمس سيادة الدول الأعضاء، بل تقتصر علي تنسيق نشاط الدول الأعضاء عن طريق الاقتراحات وإصدار التوصيات ويتوقف تنفيذ ذلك علي رغبة الدول الأعضاء.

ثانياً : الهيكل القانوني للمنظمات الدولية:

ـ أهداف الأمم المتحدة : تقوم على أربعة أهداف أساسية هي:

أ ـ الحفاظ على السلم والأمن في المجتمع الدولي.

ب ـ تنمية العلاقات الودية بين الدول.

ج ـ تحقيق التعاون الدولي في كافة المجالات بين الدول.

د ـ جعل الأمم المتحدة مركزاً لتنسيق جهود الدول الأعضاء للوصول إلى الغايات المشتركة الثلاث السابقة.

ـ مبادئ الأمم المتحدة : وهي سبعة مبادئ أساسية هي:

أ ـ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء.

ب ـ حُسن النية بين الدول في الالتزامات التي يفرضها ميثاق الأمم المتحدة.

ج ـ حل المنازعات الدولية بالوسائل أو الطرق السلمية، وبطريقة لا تُعَرِّض السلم والأمن للخطر.

د ـ تجنب الدول الأعضاء في علاقاتهم الدولية استخدام القوة أو السلاح ضد أي دولة أخرى.

هـ ـ تقديم الدول الأعضاء المساعدة المالية للأمم المتحدة فيما تتخذه من إجراءات طبقًا لأحكام الميثاق، وخاصة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

و ـ أن تضمن الأمم المتحدة تصرف الدول غير الأعضاء وفقًا للمبادئ السابقة بالقدر الضروري لصيانة الأمن والسلم للمجتمع الدولي.

ز ـ عدم تدخل الأمم المتحدة في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

ـ أجهزة منظمة الأمم المتحدة :

محددة بموجب المادة ٧ من ميثاق الامم المتحدة وهي: مجلس الأمن والجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس

الوصايا والأمانة العامة. و يستوجب من المنظمة إحداث تعديلات على هذه التشكيلة بما يتماشى مع العولمة والاستجابة للاتساع الموضوعي للعلاقات الدولية وتعدد وحدات المجتمع الدولي وانحصار دور بعض الاجهزة علي غرار مجلس الوصاية الذي عَلّقت نشاطاته باستقلال آخر أقليم مشمول بالوصاية (وهو أقليم بلاو سنة ١٩٩٤).

غير أننا سندرس أهمم جهازين ، نظرا لفعاليتهما العملية وهما : مجلس الأمن الدولي والمحكمة : محكمة العدل الدولية.

ـ مجلس الأمن الدولي :

يتكون مجلس الأمن الدولي من خمسة أعضاء دائمين وهم : الصين الشعبية وفرنسا واتحاد الجمهوريات الروسية ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندة والولايات المتحدة الامريكية ، وتنتخب الجمعية العامة عشرة أعضاء آخرين غير دائمين لمدة سنتين ، ويكون لكل عضو مندوب واحد ، ويؤخذ بعين الاعتبار مدى مساهمة أعضاء الامم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين وفي مقاصد الهيئة الأخرى ، وكذا يراعى التوزيع الجغرافي . ويتناوب على رئاسة المجلس الأعضاء بصورة دورية كل شهر، ويعتمد المجلس على اللجان الرئيسية وهي : لجنة الخبراء ، لجنة قبول الأعضاء الجُدد ، لجنة الاجراءات الجماعية ، لجنة أركان الحرب من رؤساء أركان الحرب الدول الدائمة ، وتعمل تحت إشراف المجلس ، ولها حق إنشاء لجان فرعية إقليمية ، ويعقد المجلس دوراته في مقر المجلس ، أو في أي مكان يراه مناسبا.

ـ التصويت في مجلس الأمن : لكل دولة عضو في المجلس صوت واحد . غير أن الدولة التي تكون طرفاً في النزاع ليس لها حق التصويت باستعمال حق الفيتو، وهنا نميز بين المسائل الموضوعية والمسائل الإجرائية ، فأما المسائل الاجرائية فتصدر قرارات المجلس في شأنها بأغلبية تسعة من أعضائه على الأقل ، أيا كانت الدول المكونة لهذه الأغلبية. أما المسائل

الموضوعية فلا تصدر قرارات المجلس في شأنها إلا بأغلبية تسعة من الأعضاء ، بشرط أن يكون من بينهم أصوات الأعضاء الدائمين مُتفقَة ، أي أغلبية موصوفة ، تستلزم إجماع الدول الخمس الكبرى ، وهو ماجرى العمل على تسميته حق الاعتراض أو الفيتو ...

على أن هذه التسمية غير دقيقة لأن حق الاعتراض يصدر بحق قرار صدر فعليا ، ولكن ... وحق الاعتراض على قرار مازال في مرحلة الإعداد ، وتؤدي عدم موافقتها إلى عدم صدوره.

ويُكرس هذا الحق مبدأ عدم المساواة والتمييز بين الدول ، لكن الدول الكبرى أصرت على هذا الشرط ، كشرط رئيسي لانضمامها ، وتعهدت بعدم استعمال هذا الحق إلا في أضيق الحدود.

ـ اختصاصات المجلس ووظائفه: يختلف مجلس الأمن عن مجلس العصبة في أن قراراته ملزمة، وفي أنه المختص في تسوية المنازعات الدولية، واتخاذ تدابير قسرية، ولقد حددت المدة ٢٤ هذه الاختصاصات فيما يلي:

ـ رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة سريعا وفعالا، يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدوليين، ويعترفون بأن هذا المجلس يعمل باسمهم عند قيامه بواجباته التي تفرضها عليه تلك التبعات.

ـ يعمل مجلس الأمن في أداء هذه الواجبات، وفقا لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها والسلطات الخاصة المخولة لمجلس الأمن لتمكينه من القيام بهذه الواجبات مُبينة في الفصول ٦-٧-٨-١٢.

ـ يرفع مجلس الأمن تقارير سنوية، وتقارير خاصة عند الاقتضاء إلى الجمعية العامة لتنظر فيها.

ـ **محكمة العدل الدولية :**

استخلفت محكمة العدل الدولية وورثت محكمة العدل الدولية المحكمة السابقة إبان العصبة ، والنظام الاساسي للمحكمة جزء من مُلحق بالميثاق واعتبرها

جزءًا لايتجزأ منه.

– اختصاصات المحكمة:

* حق التقاضي: للدول الاعضاء في الأمم المتحدة ، والدول الأعضاء في النظام الأساسي للمحكمة حق التقاضي مباشرة أمامها ، وللمحكمة اختصاصان : اختياري وإجباري. إن اختصاصها في الأصل اختياري ، وهذا يعني أن ولايتها لاتمتد إلى غير المسائل التي اتفق الخصوم على إحالتها إليها قبل قيام النزاع أو عند قيامه ، فالمادة ٣٦ من النظام الأساسي تقرر أن ولاية المحكمة تشمل جميع القضايا التي يرفعها إليها الخصوم ، كما تشمل جميع المسائل المنصوص عليها بصفة خاصة في ميثاق الأمم المتحدة أو في المعاهدات الدولية والاتفاقات المعمول بها . والمادة ٩٥ من الميثاق تنص على أنه ليس في الميثاق ما يمنع أعضاء الأمم المتحدة من أن يعهدوا بحل ما ينشأ بينهم من خلاف إلى محاكم أخرى بمقتضى اتفاقات قائمة من قبل أو يمكن أن تعقد بينهم في المستقبل.

أما التقاضي الإجباري ، فمرهون بتصريح خاص يصدر عن الدول التي تقبله ، فالمادة ٣٦ تنص على أنه يحق ، وبدون حاجة الى اتفاق خاص، تقر المحكمة بولايتها الجبرية في نظر جميع المنازعات القانونية التي تقوم بينها وبين دول تقبل الالتزام نفسه، متى كانت هذه المنازعات القانونية تتعلق بالمسائل الآتية :

– أية مسألة من مسائل القانون الدولي.

– نوع ومقدار التعويض المترتب على خرق إلتزام دولي.

– تحقيق واقعة من الوقائع التي إذا ثبتت أنها كانت خرقا لإلتزام دولي.

وقد اعطت لجنة القانون الدولي تفسيرا لمعنى انتهاك إلتزام دولي في المادة ١٩ من مشروع مسئولية الدولة . واتجهت لجنة القانون الدولي إلى التفرقة بين الانتهاك الجسيم والانتهاك البسيط ، واعتبرت الجريمة الدولية هي الانتهاك الجسيم ، وقد حددت المادة ١٩ الجرائم ، التي تشكل الفعل غير المشروع انتهاك إلتزام دولي عندما تنجم الجريمة عن عدة أمور:

أ – انتهاك خطير لإلتزام دولي ذو أهمية جوهرية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، كإلتزام حظر العدوان .

ب – انتهاك إلتزام خطير ذو أهمية جوهرية لضمان حق الشعوب في تقرير مصيرها ، كإلتزام فرض سيطرة استعمارية أو مواصلتها بالقوة..

ج – انتهاك إلتزام دولي خطير وواسع النطاق لإلتزام دولي ذو أهمية جوهرية لحماية البشر ، كإلتزام حظر الرق والإبادة الجماعية والفصل العنصري .

د – انتهاك خطير لإلتزام دولي ذو أهمية جوهرية لحماية البيئة البشرية والحفاظ عليها كالتزام حظر التلوث الجسيم للجو أو البحار .

ـ والمادة ٣٦ تعني أنه إذا قام نزاع بين دولتين من هذه الدول ، وكان يتعلق بمسألة من المسائل المذكورة ، فليس هناك ضرورة لعقد اتفاق خاص من أجل عرض هذا النزاع على المحكمة.

ففي هذه الحالة يكفي أن ترفع احدى الدولتين شكواها إلى المحكمة حتى يكون لهذه المحكمة حق الفصل في النزاع.

إن الأمور تجري كما لوكانت الشكوى دعوى مرفوعة من احد المواطنين امام محكمة وطنية. وتخلف الدولة المدعى عليها عن الحضور لايمنع المحكمة الدولية من النظر في النزاع واصدار حكم ملزم للطرفين .

ـ وظيفة المحكمة في الافتاء: تستشار المحكمة في أية مسألة قانونية تعرضها عليها الجمعية العامة أو مجلس الأمن ، أو احدى الفروع الأخرى لهيئة الأمم المتحدة ، والمواضيع التي يطلب من المحكمة الفتوى فيها تعرض عليها في طلب كتابي يتضمن بيانا دقيقا للمسألة المستفتى فيها ، وترفق بكل المستندات التي قد تساعد على توضيحها. ويبلغ المسجل طلب الافتاء ، دون إبطاء الى الدولة التي يحق لها الحضور أمام المحكمة ، أو إلى أية هيئة دولية ترى المحكمة ، أو يرى رئيسها في حالة عدم انعقادها أنها قد تستطيع أن تقدم معلومات في الموضوع ، وغرض التبليغ هوالطلب منها تقديم هذه المعلومات كتابة أو شفاهة في جلسة علنية تنعقد لهذا الغرض.

وتصدر المحكمة فتواها أو رأيها الاستشاري في جلسة علنية بعد إخطار الأمين العام ومندوبي أعضاء الأمم المتحدة ولمندوبي الدول الأخرى والهيئات الدولية التي يعنيها الأمر مباشرة .

ـ فماهي أهم القواعد التي تطبقها المحكمة عندما تفصل في المنازعات التي ترفع إليها؟...

يمكن أن نحدد بأن المحكمة تفصل في المنازعات وفقا لأحكام القانو ن الدولي، وهي تطبق في هذا الشان:

أ – الاتفاقيات الدولية العامة والخاصة، التي تقر ر القواعد التي تعترف بها صراحة الدول المتنازعة.

ب – العُرف الدولي الذي يعتبر بمثابة قانون دل عليه تواترالاستعمال.

ج – مبادىء القانون العامة التي أقرتها الأمم المُتمدنة.

د – أحكام المحاكم والمذاهب لكبار الفقهاء في القانون العام في مختلف الدول.

ـ الموظفون الدوليون(الإدارة المدنية الدولية للمنظمة الدولية) :

وهم القائمون على تسيير أعمال المنظمة الدولية ، ولما كانت الأجهزة الإدارية الدولية لا يتجاوز عمرها المائة والعشرين عاما وتزيد ، وهو ما يطلق عليه الخدمة المدنية الدولية. فالمفهوم الحقيقي لأمانة منظمة دولية تتبع المنظمة وليس لحكومات الدول الأعضاء ، وتكون مسئولة عن أعمالها أمام المنظمة كان مع ظهور منظمة عصبة الأمم في بداية القرن العشرين.

كما نلاحظ أن من بين المشاكل التي واجهت عصبة الأمم وكذلك منظمة الأمم المتحدة هي مشكلة توزيع وظائف الأمانة العامة، والذي يحدث عادة أن تضغط الدول الأعضاء لكي تحصل على الحد الأعلى من حصتها في الوظائف داخل الأمانة العامة.

ـ وظائف المنظمات الدولية:

تتمثل أهداف المنظمات الدولية عموما فيما يلي :

- السلم الدولي.
- الأمن الدولي
- العمل التخصصي الذي قامت عليه المنظمة .

ـ المنظمات الدولية المتخصصة : هي هيئات تنشأ عن إتحاد إرادات الدول ، وتعمل على دعم التعاون الدولي في مجال متخصص من المجالات الإقتصادية والإجتماعية ، أو تتولى تنظيم أداء خدمات دولية تمس المصالح المشتركة للدول الأعضاء ومن هذه المنظمات منظمة الأغذية والزراعة ، وحديثاً المنظمة العالمية للتجارة ، والجدير بالمعرفة أن هذه المنظمات ترتبط بالأمم المتحدة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي ينظم العلاقة القانونية معها عن طريق إتفاقات الوصل والربط والتنسيق.

ـ المنظمات الإقليمية : هي وسيلة من وسائل التعاون الدولي المنظم ، قوامه الوحدة الإقليمية لجماعة الدول الداخلة في هذا الإقليم.

ثالثاً : الاشتراك في خلق قواعد القانون الدولي :

يرى العديد من فقهاء القانون الدولي أن النظام القانوني وأشخاصه الذين تخاطبهم قواعده بترتيب الحقوق وفرض الحلول...

فيرى أن للمنظمات الدولية ذاتية دولية ، وينطلق من النقطة الأولية في دراسة الشخصية القانونية في تعريف المقصود بهذا التعبير ، وهنا نجد أن الفقه السياسي الدولي ينشطر إلى مذهبين :

ـ فهناك من يعرف الشخصية بأنها القدرة على كشف الحقوق والالتزام بالواجبات ، الشخصية القانونية تعبير عن العلاقة التي تقوم بين وحدة معينة ونظام قانوني محدد ، وتتمثل هذه العلاقة في اسناد هذا النظام مجموعة من الحقوق والالتزامات لهذه الوحدة ولكل نظام التزامات ، ذلك أنه لا توجد أشخاص قانونية بالطبيعة ، ولا أشخاص قانونية بالنسبة لكل الأنظمة ...

ـ وتقابل هذا الرأي مدرسة أخرى لا تكتفي بالوصف السابق فحسب بل تضيف إليه وصفا آخر، فتشترط إلى جانب هذه الهيئة القانونية أن تكون قادرة

على إنشاء القواعد الدولية بالتراضي مع غيرها من الوحدات المماثلة ، ولما كان جليا أن الجماعة الدولية – على عكس الجماعة الداخلية – لاتعرف خطوات رتيبة مقننة لإضفاء الشخصية المعنوية ، فإن النظرية التقليدية في القانون الدولي العام تتمسك – أيا كان التعريف الذي تأخذ به – بأن أشخاص هذا القانون هي الدول فحسب ، وعذرها في ذلك أنها تعتبر السيادة معيار الشخصية القانونية الدولية، وركيزة السيادة في نظرتها هذه توافر الاقليم والشعب ، وما دام أن المنظمات الدولية لا تتمتع بالسيادة لعدم توافر الشعب على الأقل فهي ليست من أشخاص القانون الدولي.

ولكن من المؤكد أن للمنظمات ولاية ، كما هو الحال في ولاية الدول ، تمارس ولاية إنفرادية يطلق عليها البعض الولاية العضوية، تمنحها سلطات تشريعية وتنفيذية بل وقضائية على أجهزتها الخاصة وموظفيها ...

وإذن ليس هناك من خلاف جوهري بين الدول والمنظمات الدولية ، فالرأي السائد يعلن أن كل المنظمات الدولية تختص بالمساهمة في وضع وتعديل قواعد القانون الدولي من خلال اختصاصاتها وعملها وقراراتها.

ـ مصطلحات خاصة بالمنظمات الدولية والأقليمية:

نورد فيما يلي بعض مصطلحات المنظمات الدولية ، التي ذكرت بشكل مباشر أو غير مباشر في هذا الفصل لنتعرف على معانيها المختلفة ، ولنقف على بعض ما ترمي إليه هذه المفاهيم ـ باختصار شديد ، وطبقاً للترتيب الأبجدي:

ـ الأمم المتحدة United Nations : هي المنظمة الدولية الحاكمة (فوق أممية) في عالم اليوم ، أُنشئت عام ١٩٤٥ طبقاً لاتفاقية سان فرانسيسكو وبدأت نشاطها على المستوى الدولي في بداية عام ١٩٤٦م ، وتضم الآن نحو مائتي عضو بعد انضمام سويسرا الدولة المحايدة ، ومقرها نيويورك ولها مقر أوربي في جنيف ، ومن أجهزتها الرئيسية الجمعية العامة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية في لاهاي وغيرها من التنظيمات الدولية .

– أوبك OPEC : وهي منظمة دوليـــة تجمع اغلب الدول المصـــدرة للنفط (البترول) وهدفها الأول هو الحفاظ على مصالح الدول الأعـــضاء المنتجـــة للنفط والتنسيق فيما بينها .

– أوابك OAPEC : وهي منظمة الدول العربية المصدرة للنفط وتجمع كـــل الدول العربية المنتجة للبترول .

– برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP ، United Nations Environment Programme : وهو برنامج تابع للجمعية العامة للأمم المتحدة ، أنشيء كنتيجة لمؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان الذي عقد في استوكهولم عام ١٩٧٢م ، ومقر البرنامج الرئيسي في نيروبي العاصمة الكينية ، ويقوم بمراقبة البيئة الأرضية Global Environmental Monitoring System ، وهي عبارة عن شبكة أرضية دولية تتكون من ثلاثة عناصر هي شبكة الرصد البيئي وإدارة مرجعية بالحاسبات الإلكترونية Infoterra والسجل الدولي للكيماويات السامة ، وساهم البرنامج في الاهتمام الدولي بقضايا البيئة ،ورأس البرنامج لفترة طويلة في الثمانينات من القرن العشرين العالم المصري الدكتور مصطفى كمال طلبة .

– برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP ، United Nations Development Programe : تم إنشاء هذا البرنامج عام ١٩٦٥م عن طريق دمج البرنامج الموسع للمعونة الفنية مع الصندوق الخاص ، ويعتبر هذا البرنامج أضخم برنامج لتقديم المعونة متعددة الأطراف إلى الدول النامية ، ويعتبر أحد الفروع الثانوية المستقلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ويديره مجلس إدارة من ٤٨ عضوا تختارهم الدول الأعضاء في المجلس ، ولا يمول المشروعات بالكامل وإنما تساهم الدول النامية بجزء في إقامة المشروعات على أرضها.

– البنك الدولي The World Bank : وهو مؤسسة للنشاط الـــدولي فـــوق أممية ، تختص بمتابعة النشاط التنموي في العالم ومساعدة الـــدول المختلفـــة

لتجاوز أزماتها في مجالات التنمكية المختلفة ، ومقر البنك بواشنطن.

ـــ البنـــك الـــدولي للإنـــشاء والتعميـــر International Bank For Reconstruction And Development (IBRD): أنشيء سنة ١٩٤٧م على أثر مؤتمر برتون وودز ، لتوفير العون المالي والاقتصادي للـــدول الأعـــضاء وعلى الأخص للدول النامية لتدعيم وتطوير اقتصادياتها ، وأموال البنـــك مـــن مساهمات الأعضاء ومن أسواق رأس المال الدولية ، ويعمل وفـــق مبـــاديء الأعمال التجارية فيقرض الدول القادرة على خدمة الديون وسدادها .

ـ جامعة الدول العربية Arabe States League (League Of Arab Ststes) : وهي منظمة إقليمية عربية واتحاد إقليمي سياسي دولي يجمع بين الدول العربية أنشئت بالبروتوكول الموقع عام ١٩٤٤م ووقعـــت الـــدول علـــى ميثاق الجامعة في ٢٢ مارس ١٩٤٥م، وتضم اليوم ٢١ دولة ناطقة بالعربية ، وتعمل على التعاون بين الأعضاء في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية، ومن أهم أجهزتها : الأمانة العامة ومقرها الرئيسي بالقاهرة (وإن نقلت لبعض الوقت في تونس أثناء المقاطعة العربية لمـــصر عقـــب توقيعهـــا اتفاقيات كامب ديفيد) ومجلس الجامعة والقمة العربيـــة ، وهنـــاك اجتماعـــات متخصصة في كل المجالات ، وهناك أجهزة متخصصة مثل اليونسكو العربيـــة ومجالس وزراء الإعلام والشباب والبيئة والـــصحة وغيرهـــا مـــن المجـــالس والمنظمات والاجتماعات العربية ، وتجري حالياً جهود ضخمة لتعـــديل ميثـــاق الجامعة لزيادة فعاليتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية ولتتناسب متطلبات العصر .

ـ الجمعية العامة للأمم المتحدة General Assembly : هـــي الجنـــاح الأساسي للأمم المتحدة مع مجلس الأمن ، تضم في عضويتها كل أعضاء الأمم المتحدة ولكل دولة عضو صوت واحد فقط دون تمييز ، تجتمع في دورتها العادية في منتصف شهر سبتمبر من كل عام وتستمر اجتماعاتها حتى تنتهـــي من جدول أعمالها ، وتعقد اجتماعات غير عادية للنظر في بعض الموضوعات

في حالة طلب مجموعة من الأعضاء ذلك ، أو في حالة فشل مجلس الأمن في الاتفاق على قرار في موضوع يمس الأمن والسلام العالمي ، مقرها في نيويورك .

ــ حلف شمال الأطلنطي (NATO) : وهو حلف دفاعي عسكري أقيم عقب الحرب العالمية الثانية بين دول الحلفاء لمواجهة الحرب الباردة من الكتلة الاشتراكية ، وأقيم عام ١٩٤٩م بين دول غرب أوروبا والولايات المتحدة وكندا ، وهو تعاون عسكري للدفاع عن أراضي الغرب وحضارته وتراثه ، ويضم في عضويته الآن أكثر من ١٥ دولة بما فيها الدول الشيوعية التي استقلت عن الكتلة الاشتراكية المنهارة وعلى رأسها روسيا .

ــ حلف وارسو WARSOWN Part : هو حلف أطلق عليه حلف كارسوفيا أبرم عام ١٩٥٥م بين دول الكتلة الشرقية (الشيوعية) وأطلق عليه معاهدة تبادل المساعدات بين دول شرق أوروبا ، ووقعت معاهدة الحلف في هولندا ، ويقصد منع هجوم الغرب على الدول الشرقية والدفاع عنها ، وانحل الحزب في أواخر الثمانينات من القرن الماضي ، وأصبح أغلب أعضاؤه أعضاء الآن في حلف الناتو.

ــ صندوق النقد الدولي International Monetary Fund (IMF)
صندوق النقد الدولي منظمة دولية اقتصادية ، ولها دور سياسي واضح وكبير ، وتتصف بأنها منظمة فوق أممية خاصة بتصحيح المسارات الاقتصادية للدول ..أنشيء بمقتضى اتفاقية بيريتون وودز عام ١٩٤٧ للإشراف على الجوانب النقدية للمدفوعات الدولية ولتحقيق استقرار أسعار العملات وعدم تعددها وإلغاء الرقابة على الصرف بغرض تشجيع التبادل الدولي مع العمل على تحقيق توازن موازين المدفوعات، وكذلك منح الدول والحكومات القروض اللازمة للإصلاح الاقتصادي ومراقبة الحالة الاقتصادية العالمية ، ومقره نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية .

ــ عدم الانحياز والحياد الإيجابي Non-Aligned & Positive

Neutrality : هي حركة دولية بدأت عام ١٩٦١م بالقاهرة عندما وضع المؤتمر التحضيري أول مفهوم لعدم الانحياز ، وإن كانت قد بدأت فعليا في مؤتمر باندونج في إبريل ١٩٥٥م بزعامة عبد الناصر وتيتو ونهرو ، وعقدت أول قمة في يوغسلافيا في سبتمبر ١٩٦١م وحضرها ٢٥ دولة ووصلت العضوية لنحو ٧٦دولة عام ١٩٧٣م والآن فقدت الحركة قياداتها التاريخية والمناخ العالمي الذي ظهرت فيه من الصراع الدولي بين المعسكرين الشرقي والغربي ، فقلت أهميتها الدولية رغم انعقاد مؤتمرها الأخير في ماليزيا عام ٢٠٠٣م بحضور نحو ١٢٠ دولة عضو في الحركة التي تعنى الوقوف على الحياد بين القوي الدولية المتصارعة وعدم الانحياز إلى أي كتلة من أجل تحقيق النمو والاستقرار .

ـ عصبة الأمم Nations League : هي أول منظمة دولية مفتوحة تقام في العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، لمحاولة إيجاد السلم والأمن في العالم ، ولكنها لم تنجح في ذلك وانتهت بعد قيام الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩م ، وكان مقرها في جنيف .

ـ الفيتو(الاعتراض) المتبادل Mutual Veto : وهو حق لحماية حقوق الأقلية في الديمقراطيات الطائفية ، وهو حق الاعتراض الذي يثير في نفس الوقت خطر طغيان الأقلية ، ولكن الفيتو المتبادل يعطى لسائر المجموعات الممثلة في الائتلاف.٠

ـ القانون الدولي International Law : القانون الدولي هو قانون فوق أممي يحدد حقوق الدول وواجباتها بالنسبة للعلاقات المشتركة، وله طبيعة لا مركزية ، وهو يعبر عن شرعية Legalism ، ويهدف لحل الصراعات Resolution Of Conflicts ويعتبر القانون الدولي هو العلم الأم Mother Science في العلاقات الدولية ، ولذلك يوصف القانون الدولي بأنه أكثر النظم البشرية تكاملاً The Best Integrated Of All Mother Disciplines.

ـ كومنولث Commonwealth : وهو رابطة بين دول متقاربة في الاتجاه قد

يصل لتكوين اتحاد كونفدرالي ، وهي غالباً علاقة تعتمد على الثروة والاقتصاد بينما تكون كل دولة مستقلة استقلالاً تاماً ، ومن أشهر هذه الروابط في عالمنا المعاصر : الكومنولث البريطاني وهو يضم دولاً تتمتع بالحكم الذاتي أو الاستقلال التام وترتبط فيما بينها بولاء مشترك وهو الولاء للتاج البريطاني ، والفرانكفورنية ورابطة الجمهوريات السوفيتية السابقة وغيرها . والكومنولث لفظ أطلق على الحكومة الجمهورية في انجلترا التي تشكلت في الفترة من ١٦٤٩ــ١٦٦٠م قبل أن يعود الحكم الملكي لها مرة ثانية بأسرة استيوارت .

ــ كومنولث الدول المستقلة CIS/ Commonwealth Of Independent States : رابطة الدول المستقلة تضم جمهوريات الإتحاد السوفيتي السابق ، وأنشئت عقب انحلاله في ديسمبر ١٩٩١م ، وعدد الأعضاء ١٥ دولة ، وتضمن اتفاقية الرابطة سيادة كل دولة ، وتنص على التعاون في مجالات كثيرة ، وفي عام ١٩٩٤م تم الاتفاق على إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الدول الأعضاء.

ــ مجلس الأمن The Security Council : هو الأداة الرئيسية والفعالة في الأمم المتحدة ولديه القدرة على الاجتماع السريع لمعالجة المسائل التي تهدد السلم والأمن الدوليين حيث أن صيانة السلم والأمن الدولي وظيفته الأولى ، ويتكون من ١٥ عضوا بينهم ٥ أعضا دائمين و١٠ أعضاء ينتخبون كل عامين ويمثلون القارات المختلفة ، وللأعضاء الدائمين حق الاعتراض على أي قرار ويسمى حق الفيتو ، ويعمل مجلس الأمن ويتصرف بالنيابة عن كل أعضاء الأمم المتحدة.

ــ مجلس التعاون الخليجي Gulf Co-Operation Council (GCC) : هو منظمة إقليمية للتعاون والتنسيق بين دول الخليج الستة وهي : المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وسلكنة عُمان ، وقد أُنشيء هذا المجلس في مايوعام ١٩٨١م ، وتقع أمانته العامة في الرياض ، وقادة دول المجلس يعقدون اجتماعاً دوريا بالتناوب بين دول

المجلس في شهر ديسمبر من كل عام ويعقدون اجتماعاً تشاورياً آخر في شهر مايو من كل عام .

ـ المنظمات الدولية International Organizations : وهي المنظمات فوق الأممية التي تصل العالم بعضه ببعض عن طريق الاتفاقيات الدولية وهي أكثر المرشحين بروزاً لتحمل لقب العامل غير الدولة Non-State Actor ، ولقد نمت نمواً كبيراً تعبيراً عن عدم الارتياح لعدم وجود حكومة عالمية Universal Government ، وهناك العديد من هذه المنظمات مثل الأمم المتحدة واليونسكو والبنك الدولي والجات ، وهي قادرة على القيام بدور فوق دولي Super National في العالم المعاصر .

ـ المنظمات الدولية غير الحكومية International Non-Governmental Organizations(INGO) : هي المنظمات الدولية التي تضم أشخاص اعتباريين بصفتهم وبعملهم وبمؤسساتهم وليس عن طريق الدول ، وهي هيئات خاصة Private Bodies وتقوم بتنظيم كل شيء مثل المناسبات الرياضية العالمية كالاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) واللجنة الأوليمبية الدولية ، ومثل المساعدة الطبية Medical Aid كالصليب الأحمر Red Cross والهلال الأحمر ، وهذه المنظمات تتخطى الحدود القومية TRANGO أو Transational Non-Governmental Orhanizations .

ـ المنظمات الطوعية Voluntry Associations : وهي المنظمات التي تعمل عن طريق العمل التطوعي الفئوي أو الاجتماعي ، مثل النقابات والجمعيات الأهلية ، وهي تشارك في السلطة من أجل استقرار النظام السياسي الديمقراطي ، وهي تساهم في الحد من الصراع الاجتماعي داخل المجتمع .

ـ منظمة الوحدة الأفريقية The Organization Of African Unity (O A U) : هي منظمة خاصة بالدول الأفريقية مقرها أديس أبابا وأنشئت في المؤتمر التأسيس للمنظمة عام ١٩٦٣م بحضور القادة الأفارقة ، ولها أجهزة مختلفة منها الأمانة العامة والمؤتمر الوزاري ومؤتمر القمة السنوي الذي يعقد

في دولة من الدول ، وساهمت المنظمة في تحرير باقي الدول الأفريقية حتــى أصبح عدد الأعضاء ٥١ دولة ، وتحولت إلى الاتحاد الأفريقي عام ٢٠٠٢م ، ليصبح الوريث لهذه المنظمة .

ـ المصادر والمراجع للفصل السابع :

لمزيد من القراءات حول المنظمات الدولية يمكن الرجوع للمـــصادر والمواقع الإلكترونية التالية:

ـ بيتر غيل وجيفري بونتون ، مقدمة في علم الـسياسة ، ترجمــة محمــد مصالحة ، عمــان الأردن ، منـشورات الجامعــة الأردنيــة ١/٩١، ١٩٩١م ـ١٤١١هـ .

ـ د. حمدي على عمر ، وعيد أحمد سلامة الغفلول ، في النظم الـسياسية ، الزقازيق ، بدون جهة نشر ، ٢٠٠٥/٢٠٠٦م .

ـ وائل أحمد علام ، المنظمات الدولية ، المنصورة ، دار النيــل للطباعــة ، ٢٠٠٥م .

ـ د. جميل محمد حسين ، مقدمات في القانون الدولي العام ، بنهــا ، بــدون جهة نشر ، ٢٠٠٦/٢٠٠٧م .

ـ د. جميل محمد حسين ، دراسات في قانون المنظمات الدولية ، القــاهرة ، بدون ناشر ، ٢٠٠٦م .

ـ د. مصطفى سيد عبد الرحمن ، قانون التنظيم الدولي : الأمــم المتحــدة ، القاهرة ، مطبعة حمادة الحديثة ، ٢٠٠٩م .

ـ مصطفى سيد عبد الرحمن ، تمثيل الدول في علاقاتها مع المنظمات الدولية ذات السمة العالمية ، القاهرة ، جامعة القــاهرة ، كليــة الاقتــصاد والعلــوم السياسية ـ غير منشورة ، ١٩٨٤م .

ـ حسن نافعة ، الأمم المتحدة في نصف قرن ، دراسة في تطور النظام الدولي منذ عام ١٩٤٥م ، الكويت ،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، عــالم

المعرفة ، عدد رقم ٢٠٢ ،أكتوبر ١٩٩٥م .
ــ مفيد شهاب (تقديم) القانون الدولي الإنساني ، القاهرة ، دار المستقبل العربي ، ٢٠٠٠م .
ــ عز الدين فودة ، محاضرات في التنظيمات الدولية ، القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٤م .
ــ كنوز القانون الدولي ، موقع على شبكة الأنترنت .
http://www.jadalonline.net/vb/showthread.php?t=652

الفصل الثامن

الرأي العام

الرأي العام قديم قدم أول مماحكة وقعت بين الإنسان وأخيه الإنسان، لذلك يلاحظ في بعض البلاد، المتوفرة فيها إمكانية استنطاق الناس لتحصيل رأيهم بأساليب عادية حول أمر مجتمعي ما، أن يكلفوا بعض الموظفين المتخصصين للوقوف حول ما يمكن الوقوف على الانطباعات عنه، ويتم ذلك سواء عن طريق ملء استمارات الاستفتاء، أو بطاقات الاستبيان، فالكل متفقون هناك أن الرأي العام أمر قائم بحد ذاته، وهو الرأي الأرجح والمقبول والمؤيد بين أفراد أي مجتمع، والرأي العام رغم حمله للهموم الكبرى للناس وبأمانة مشهودة، فإن إطلاق تسمية (الرأي العام) يجيء من حيث ميزة معناه، وشمولية مقصده، ودقة الاستدلال عليه، كونه رأيا لصيقا بالناس العفويين، وسُمي باسمه تمييزاً عن الرأي الخاص الفردي.

والرأي العام.. تستجمع فيه بجلاء كل آراء الجماعة المختلفة في مستويات وغايات أفرادها بالنسبة للثقافة والاجتماع والسياسة.. وتصل حدود التمسك بإعلامية الرأي العام، إثر ظهور النتائج المستحصلة من إجراء استبيان أو استفتاء ما، إلى اعتمادها في المجالات المحددة لها...

ولما كان الرأي العام ظاهرة غير مصرح بها على أغلبية الأحوال، وتتلمس فيه ميول وأخلاق وأحكام المجتمع المعني، فيلاحظ أن الرأي العام كمفهوم فإنه يرسم القرار الأفضل الممكن اتخاذه لحالات مطلوبة، وطبيعي فهناك عازل نفسي كبير بين ما يتمثله الرأي العام الإيجابي، وما يمثله رأي الغوغاء السلبي، رغم المشابهة بكونهما يحملان معاً صفة التجمع السريع والتفرق الأسرع في ظرف، زماني ومكاني معينين. ومعروف أن للرأي العام قوة تأثير

فاعلة، لدى كل مجتمع بنفس القدر الذي يشكل فيه من ناحية مقابلة سلطة غير منظورة على السلطات، والقادة السياسيون يأخذون تأثير دور الرأي العام في بلدانهم باعتبارات حذرة.

١ ـ التعريف بالرأي العام :

الرأي العام في الأصل مصطلح غربي تم استخدامه من قبل الأنظمة السياسية الغربية "الديموقراطية " التي كان لديها ولع كبير بالتحدث عن الرأي العام لتؤكد أن حكوماتها معبرة عن رأي الناس لا عن رأيها هي، وهذا الأمر استعارته ـ وسارت على نهجه ـ جميع الأنظمة، حتى الأنظمة الاستبدادية منها ، التي أخذت تتحدث عن الرأي العام ..

أ ـ مفهوم الرأي العام :

أولاً : تعريف الرأي العام :

يقول "أو نكون " يمكن لكل إنسان أن يفهم المقصود بالرأي العام إذا ما سئل عنه ، وتجدر لإشارة إلى أن معظم المهتمين بظاهرة الرأي العام يتفقون على أن الرأي العام ليست له صفة الثبات بمعنى " الزئبقية " مؤكدين أن طابعه التغير وفقا لما يستجد من مواقف ومفاهيم واحتياجات ، وتتعدد التعريفات وتتنوع لدى الباحثين والدارسين لظاهرة الرأي العام ويمكننا هنا إيراد بعض التعريفات كالتالي :

ـ الرأي العام هو المادة الخام الذي تعمل فيه العلاقات العامة، وحيث تسعى العلاقات العامة دوما على تنميته سواء فيما يتعلق بالنظم الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية، كما تعمل على دراسته وتحليله، و معرفة طبيعته وكيفية تكوينها، وطرق التأثير فيها ، ولعل أهم سمات المجتمعات الحديثة الاعتراف بأهمية الشعوب، و اعتبار الرأي العام الحكم النهائي في الشئون العامة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومع أن للرأي العام وجود معنوي لا نراه، فإن ذلك لا ينقص شيئا من قوته، شأنه في ذلك شأن

الضغط الجوي الذي لا نراه ولكنه موجود.

– بالرغم من أن مصطلح الرأي العام Public Opinion لم يستخدم بهذا المُسمى إلا في أواخر القرن الثامن عشر، نتيجة لظهور الجماهير الغفيرة بسبب النمو السكاني السريع حينذاك، فان المناقشات القديمة المتعلقة بالرأي العام لا تختلف كثيرا عن المناقشات الحديثة من حيث إدراك مدى النفوذ الذي يفرضه الرأي العام على تصرفات الإنسان وحياته اليومية ، فلقد سماه (مونتسيكيو) العقل العام، وسماه (روسو) الإرادة العامة. أما الاختلاف الوحيد بين المناقشات القديمة والمناقشات الحديثة، في هذا الصدد، فهو ذلك الذي يتعلق بإدراك مدى النفوذ الذي يفرضه الرأي العام على تصرفات الساسة والفلاسفة والمفكرين والإعلاميين.

وقد صبغه العلامة (تارد) بصبغة فردية، واعتبره محض تقليد، ففي كل مجتمع من المجتمعات، يمتاز بعض الأفراد بمواهب خاصة وقدرة على الابتكار والتجديد، فتسري موجة بين أفراد المجتمع الآخرين نحو تقليد هؤلاء الأفراد النابهين و هكذا يتكون الرأي العام. و يؤخذ على هذه النظرية الآتي:

أ – أنها تغفل الجانب الروحي، فهناك اتصال روحي بين أفراد المجتمع هو أساس تضامنهم.

ب – لا يعتمد الرأي في تكوينه على التقليد و المحاكاة، بل على وسائل أخرى هي مكونات الرأي العام كالصحافة والخطابة و الإذاعة والتلفزيون...الخ.

ج – الظواهر الاجتماعية يفسر بعضها البعض الآخر، أي تفسر بظواهر اجتماعية أخرى، ولا يجوز تفسيرها بعوامل نفسية أو حيوية.

– وعرف (ماكينون W.A.Mackinon 1808) الرأي العام بأنه رأي في موضوع ما ، يضمره الأشخاص المتميزون بالذكاء و حسن الخلق، وهو يتسم بالانتشار التدريجي، فيقتنيه الأغلب حتى لو تباينوا في مستواهم التعليمي. أما (لأويل L.A.Lawell) فيعرف الرأي العام بأنه قبول لواحدة أو اثنتين أو

أكثر من وجهات نظر متضاربة يقبلها العقل و المنطق باعتبارها حقيقة. و يرى (كولي) : أن الرأي العام لن يكون تجمع لأحكام فردية مختلفة، و لكنه تنظيم تعاوني يتم عن طريق اتصال التأثير المتبادل والمشترك، وربما يختلف الرأي العام عن افتراض أن الأفراد ربما يكونون في تفكير معين كأفراد منفصل الواحد منهم عن الآخر، بيد أن هذا يتلاشى حينما نرى أن الرأي العام بمثابة سفينة تبنى عن طريق مئات من الرجال لا يستطيع واحد بعينه بنائها على انفراد. أما (ليونارد دوب Leonard Dob) فيرى أن الرأي العام يعني اتجاهات ومواقف الناس إزاء موضوع يشغل بالهم، بشرط أن تكون هذه الجماهير في مستوى اجتماعي واحد. وصبغ (جنزبرج Ginsberg) الرأي العام بصبغة اجتماعية، ففي رأيه أن الرأي العام رغبة مُبهمة تسود المجتمع و تهدف إلى المحافظة على كيان المجتمع، فهو ظاهرة اجتماعية، وينتج تلقائيا من تفاعل مجموعة الآراء المختلفة التي تسود بين أفراد المجتمع، وتتبلور في شكل موضوعات معينة.

* ويقول فلويد البورت :" إن الرأي العام تعبير صادر عن مجموعة كبيرة من الناس عما يرونه في مسألة ما ، إما من تلقاء أنفسهم أو بناء على دعوة توجه إليهم تعبيرا مؤيدا أو معارضا لحالة معينة أو شخص معين أو اقتراح ذي أهمية جماهيرية،بحيث تكون نسبتهم في العدد من الكثرة والاستمرار كافية للتأثير على أفعالهم بطريقة مباشرة تجاه الموضوع محل الرأي "

* أما جيمس يا نج فيعرفه على الشكل التالي :" الرأي العام هو الحكم الاجتماعي الذي يعبر عن مجتمع واع بذاته وذلك بالنسبة لمسألة عامة لها أهميتها، على أن يتم الوصول إلى هذا الحكم الاجتماعي عن طريق مناقشة عامة أساسها العقل والمنطق ، وأن يكون لهذا الحكم من الشدة والعمق ما يكفل تأثيره على السياسة العامة "

* ويقول الدكتور إسماعيل علي مسعد :" الرأي العام هو حصيلة أفكار ومعتقدات ومواقف الأفراد والجماعات إزاء شأن من شئون تمس النسق

الاجتماعي كأفراد أو منظمات ونظم والتي يمكن أن يؤثر في تشكيلها من خلال عمليات الاتصال التي قد تؤثر نسبيا أو كليا في مجريات أمور الجماعة الإنسانية على النطاق المحلي أو الدولي "

* ويصف العالم برايس الرأي العام في كتابه الديمقراطية العصرية ، الرأي العام " بأنه تعبير يستخدم عموماً للتعبير عن مجموع الآراء التي يعتنقها الناس عن الشؤون التي تؤثر في المجتمع ، أو فهمه ، إنه مجموعة من كل نوع من المعلومات المتناقضة والمعتقدات والأوهام والأفكار المثيرة والتطلعات ، إنه حائر مفكك يعوزه التبلور، من يوم إلى يوم، ومن أسبوع إلى أسبوع ".

* ويقترب من هذا الوصف للرأي العام ، ما ذكره شيفلي من أن الرأي العام له مفهومان ، مفهوم ذاتي ، ومفهوم موضوعي :

- فالمفهوم الذاتي هو : " رأي عدد من الأفراد تجمع بينهم آمال وأهداف وتفكير معين " .
- وأما المفهوم الموضوعي للرأي العام فهو: " الرأي الذي تبلور وظهرت معالمه ، ودخل في مجال الروح الموضوعية ، من عادات ، وتقاليد ".

* ويعرفه مختار التهامي بأنه " الرأي السائد بين أغلبية الشعب الواعي في فترة معينة بالنسبة لقضية أو أكثر يحتدم فيها الجدل والنقاش وتمس مصالح هذه الأغلبية أو قيمها الأساسية مَسًّا مباشرا ...

وهكذا يختلف الرأي العام عن الرأي الخاص، فالرأي العام هو رأي الجماعة، أما الرأي الخاص فهو رأي فرد.

* ويعرفه أغلب الباحثين بأنه ثمرة تفاعل الآراء والأفكار داخل أي جماعة من الناس، وقد عرفه (جيمس برايس) في كتابة (الديمقراطيات الحديثة)، بأنه اصطلاح مستخدم للتعبير عن مجموع الآراء الذين يدين بها الناس إزاء المسائل التي تؤثر في مصالحهم العامة و الخاصة.

* وجملة القول، فالرأي العام إنما يعبر عن آراء الجماهير، بعد المناقشة والجدل بين الأفراد، فهو ليس اتجاها إنفعاليا يصدر من الجمهور الهائج الذي

يجتمع اجتماعا مؤقتا، وإنما هو حكم عقلي يصدر من جمهور من الناس يشتركون بالشعور بالإنتماء ويرتبطون بمصالح مشتركة، إزاء موقف من المواقف أو تصرف من التصرفات، أو مسألة من المسائل التي يثار حولها الجدل بعد مناقشة عقلية.

ثانياً : تعريف الرأي العام العالمي:

'هو تلك الاتجاهات التي تسيطر على أكثر من مجتمع واحد أو التي تعكس توافق في المواقف بين أكثر من وحدة سياسية واحدة.'هناك أمور مختلفة لعبت دور في التحولات على جميع المستويات مثل التقدم التقني في وسائل الاتصال أدى إلى: استحالة إقفال الحدود وهناك ترجمة فورية لأي موضوع.

ثالثاً : تاريخ الرأي العام :

تُعَدْ الدراسات المتعلقة بدراسة الرأي العام كظاهرة من الظواهر المؤثرة في المجتمع من أهم الدراسات في هذا العصر ، وذلك لما وصل إليه العلم الحديث من تقدم وتطور مذهلين في وسائل الاتصال بصفة عامة ، ووسائل الإعلام بصفة خاصة ، حتى أصبح العالم يوصف ـ وبحق ـ أنه قرية صغيرة ، يستطيع من في أقصاها أن يرى ويسمع ما في أقصاها من الجانب الآخر من أحداث وأخبار في وقت حدوثها بوضوح تام.

وقد أدى هذا التقدم في وسائل الاتصال وبالتالي في مختلف المجتمعات ... إلى حل مختلف المشكلات والقضايا من كبيرها إلى صغيرها.

وليس معنى الاهتمام بدراسات الرأي العام في هذا العصر ، ظهوره أو بروزه كظاهرة مؤثرة في المجتمعات الحديثة ، أن الرأي العام وليد هذا العصر ، وإنما يرجع تاريخ ظاهرة الرأي العام من حيث كونها بالفعل في المجتمعات القديمة.

فقد عرف اليونان مفاهيم قريبة من الرأي العام : كالاتفاق العام والاتجاهات السائدة . ويقسم أرسطو المستمعين ، وهم الذين يكونون الرأي العام في عصره ، حسب السن إلى شباب وكبار السن، ثم يقسمهم حسب ما نسميه

ظروف الحظ، وهي الأصل والثروة والقوة ولكل مجموعة من هذه خواصها.

ولم تكن الحضارة اليونانية وحدها هي التي عرفت الرأي العام ، وإنما عرفتها الحضارات على مختلف العصور . ففي العصر المسيحي أيضاً ظهرت عبارة الاتفاق العام ، والإجماع العام ، وهي مبنية على فكرة الشعور الجماعي التي كان يستخدمها أنصار البابا وخصومهم أنصار الإمبراطور للتعبير عن التقاليد السائدة والاتجاهات العامة للرأي في المناطق المختلفة المتنازع عليها.

أما في العصر الإسلامي فقد كان الرأي العام واضحاً وكلياً بخاصة في العهد المدني من حياة الرسول، حيث تكونت أول دولة إسلامية في صورة متكاملة فقد أرسى الرسول: دعائم الحرية في المجتمع مما جعل الرأي العام يؤدي وظائفه بفعالية .

وفي الحقيقة كان مفهوم الرأي العام ثمرة لمراحل طويلة من الكفاح المرير من أجل الحرية . وبهذا نرى أن ظاهرة الرأي العام ليست وليدة هذا العصر ، وإنما الحديث فيها هو الاهتمام بها ، ودراستها وتقنيتها ، ومعرفة أهميتها وقياسها واستخدام نتائج ذلك في توجيه الجمهور ، وإرضاء الشعور واستقرار الأحوال.

ب ــ صفات الرأي العام :

يمكننا التأكيد على حقيقة أساسية مهمة عند تناول ظاهرة الرأي العام ، وهي إنها:

- ظاهرة تتسم بالديناميكية والتحول بتحول الزمان والمكان ...
- وهي غير ثابتة وغير جامدة لأنها تتعلق بقضايا ومسائل تثير الحوار والجدل والنقاش ...
- وهي لا تتناول القضايا الثابتة المتفق عليها كالعقائد والثوابت الفكرية والاجتماعية .

ج ــ أنواع الرأي العام:

حينما نتحدث عن أنواع الرأي العام ، فإنه يجدر الإشارة إلى أن هذه الأنواع

أو التقسيمات ، ما هي إلا تقسيمات معنوية من أجل الدراسة ، ولا يمكن للمواطن أو الفرد العادي ملاحظة الفارق بين نوع وآخر من هذه الأنواع ، ذلك أن بعض هذه الأنواع يتداخل مع بعضها ، أو يتكرر وجودها مع بعضها – نوعين أو أكثر – يمكن وجودهما معاً في مجتمع واحد أو في الزمان والمكان ذاته . ومن الجدير بالذكر أيضاً أن هذه الأنواع أو التقسيمات ليست بالشيء الثابت والمتفق عليه بين علماء الإعلام بصفة نهائية ، وإنما تختلف بإختلاف الأشخاص والمجتمعات والأزمنة شأنها في ذلك شأن الاتفاق على تعريف الرأي العام ، فهي تختلف من مكان لآخر بحسب الزمان والمكان والمفكرين.

وقبل أن نتحدث عن أنواع الرأي العام ، لا بد من التفريق بين مفهومين آخرين هما مفهوم الإجماع العام (العادات والتقاليد) والاندفاع العاطفي، فكل من هذين المفهومين يختلف عن مفهوم الرأي العام :

– الإجماع العام : هو ما أجمعت عليه الأمة أو المجتمع من عادات وتقاليد وعُرف ، وارتضاه المجتمع ، وسار عليه ، وأصبح مألوفاً بل وأصبحت مخالفته شاذة، ولا يرضى أفراد المجتمع عن مخالفة هذه العادات وهذه التقاليد فقد أصبحت لها قوة أقوى من القانون ذاته، ذلك لأنها تراث الماضي الطويل . ومعظمها متوارث من الأجيال الماضية ، مما جعل أفراد المجتمع يقدسونها ويقفون أمامها باحترام ، وهذه الأعراف أو العادات والتقاليد ، ليست مُحددة بقوانين مكتوبة أو مفروضة، إنما يرتضيها الإفراد من واقع كونها متوارثة من الأجيال السابقة . ومن هذه الأمثلة العادات والتقاليد ، وطقوس الزواج في مجتمع من المجتمعات أو طقوس الأحزان أو المواساة أو المجاملات أو بعض أنواع الملابس. وهذه العادات والتقاليد تتكون ببطء شديد بمعنى أنها تترسخ ترسيخا بطيئا في المجتمع ، هذا الترسيخ يعطيها صفة الثبات والاستمرار ، نظرا لرسوخها في أعماق الأفكار والأفراد ، مما يجعلهم لا يثورون عليها ، وليست هذه العادات والتقاليد إلا مجموعة من الآراء العامة المتكررة حول قضايا كثيرة ومتلاحقة في المجتمع .

ومع ذلك فهذا الإجماع العام لا يتغير إلا بالرأي العام أيضا ، فكما أنـــه تكـــون أصلا من مواقف الرأي العام ، فانه بالطريقة ذاتها ، عن طريـــق الإحـــلال أو التفكير الجزئي في بعض هذه العـــادات والتقاليـــد وتغييرهـــا شـــيئاً فـــشيئاً بما يناسب العصر ؟، ويتلاءم مع روحه وديناميكيته، لكن هذا التغييـــر يـــتم بطيئاً.

وبالتالي فان هذا الإجماع يدوم زمنا طويلاً، حيث أنه يتكون ببطء ويتغير أيضا ببطء، ومن هنا كان الاختلاف بين الإجماع العام والرأي العام . إنـــه يتكـــون بطيئاً ويتغير بطيئا ، وإنه لا يكون حول قضية معينة بذاتها وفي وقت معـــين بذاته ، أما الرأي العام فيستمر باستمرار القضية التي يثار حولها ، ومـــا أن تتغير القضية أو تنتهي أو تستجد قضية أكثر أهمية منها ، إلا وينشغل الرأي العام بالقضية الجديدة ، غير أن الإجماع العام يرتبط بـــالرأي العـــام فـــي أن الرأي العام هو الذي يُكونه ويُغيره .

ـ أما الاندفاع العاطفي أو ما يسمى الفعل الجمعي ، فهو عكس الإجماع العام تماما ، حيث إن الاندفاع العاطفي هو سلوك الجماهير في موقف عاطفي معين يتميز بالاندفاع أو عدم الوعي ، ويسري مثل هذا الـــسلوك فـــي الحـــشود أو الجماهير المجتمعة دون تفكير مثل التصفيق أو الهتاف أو يتم هذا السلوك عن طريق قيام شخص أو أكثر بمثل هذا السلوك وسط الحشود مما يؤدي قيامـــه بها دون تفكير أو عن طريق استثارة الجماهير بكلمة أو موقف معين، وكمـــا يتم هذا السلوك بطريقة عاطفية سريعة . فإنه ما يلبث أن يزول سريعاً أيضاً ، ذلك أن كل فرد من أفراد الجماهير ما يلبث بعد وقت قليل قد لا يـــصل إلـــى دقائق أو ساعات ، فيعيد التفكير في موقفه ، وبالتالي يكشف عنه ، بعـــد أن يكون قد حَكَّمَ عقله في هذا السلوك ، ولا علاقة لهذا الاندفاع العاطفي بـــالرأي العام ، فهو لا يمثل رأيا عاماً ، من بعيد ولا من قريب ، لأنه لا يتم بناءً على مناقشة . ولا حول قضية عامة تهم أفراد هذا المجتمع أو مصلحته العامة.

ويعرف الدكتور عبد اللطيف حمزة – هذين النوعين (الإجماع العـــام أو مـــا

نسميه بالاتجاه العام) والاندفاع العاطفي : أو ما يسميه السخط العام بالتعريف التالي : الاتجاه العام :هو ما يكون نتيجة لاتفاق الجماهير على شيء معين ، يرون فيه صيانة لتقاليدهم أو دفاعاً عن دينهم ، أو محافظة على تراثهم ونحو ذلك . أما السخط العام : فهو ما تصل إليه الجماهير بمجرد الإثارة والانفعال برجل واحد فقط أو فكرة واحدة فقط . أو زاوية واحدة فقط ، لا تكاد تسمح لغيرها من زوايا النظر الأخرى أن تظهر إلى جانبها.

وهكذا نجد أن هناك فوارق بين الرأي الخاص والشخصي من ناحية وبين الاتجاه العام الذي يمثل العادات والتقاليد من ناحية ، وبين السخط العام أو الاندفاع العاطفي من ناحية ثالثة وبين الرأي العام وهو الذي نقصد إلى دراسته من ناحية رابعة ، أما الرأي العام فإنه ينقسم من وجهة نظر العلوم الاجتماعية إلى قسمين أو نوعين – تقسيم كمي ، وتقسيم كيفي...

د ـــ ملاحظات أساسية على الرأي العام :

يمكننا توضيح ما يتعلق بالرأي العام من أخطاء وملابسات ، ولذا كان من المفيد الإشارة إلى بعض الملاحظات الأساسية :

* إن بعض الكتاب الذين يتناولون ظاهرة الرأي العام يذهبون في رأيهم إلى أن الرأي هو ما يصل إليه الإنسان أو الجماعة باختياره أو باختيارهم له من بين بديلين متغايرين أو أكثر ، وأعتقد أن هذا الرأي يخالف الواقع ، وذلك أن الرأي العام تخصيصا يتعلق بقضايا سياسية واقتصادية وإعلامية وثقافية واجتماعية تطرح وجهات النظر في وسائل الإعلام، وليس بالضرورة أن يكون الرأي العام هو الاختيار من بين بديلين أو أكثر ، ذلك أن العملية ليست اختيارية وإنما تحصيل حاصل لمجموعة كبيرة من الآراء والأفكار حول قضية ما والاستنتاج والوصول أخيرا إلى رأي عام له صفة الأغلبية والعمومية ...

* يحصر بعض الباحثين ظاهرة الرأي العام في الأمور السياسية ، ويعدونها ظاهرة سياسية بحتة ، ولكن النظرة التأملية المتمعنة والمتفحصة لمفهوم الرأي العام والممارسات القديمة والحديثة لهذه الظاهرة تجعلنا نوسع من

دائرتها لتشمل الحياة بمختلف جوانبها الفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية ، ولنا في ذلك سند من واقع الحياة المعاصرة التي تشابكت فيها هذه الجوانب وتداخلت نتيجة لتعدد مصالح الإنسان ، وارتباط بعضها بالبعض الآخر ، وكذلك نتيجة للانتشار الطاغي لوسائل الاتصال بين الناس أفرادا ومجتمعات ...

* يؤخذ الرأي العام في كثير من الأحايين بالاستناد إلى أوساط معينة وتغييب أوساط أخرى عندما لا تتحقق مصلحة جماعة أو دولة معينة عند هذه الأوساط، مما يجعلها تقوم بتزييف الحقائق ، وتبيان الحالة على أن هناك رأيا عاما يؤيد قضيتها أو موقفها بينما الواقع غير ذلك تماما ، هذا الأمر مهم جدا عند تناول موضوع الرأي العام ...

* لم يتم – حتى الآن – الأخذ بالرأي العام إلا في حالات محدودة أو قضايا قليلة جدا ، ولو أن القضايا قد عولجت بالاستناد إلى الرأي العام لكانت العديد من القضايا العالقة قد حلت في حينها ، ولكن هناك اعتبارات أخرى غير الرأي العام منها المصالح السياسية والاقتصادية للبلدان ذوات العلاقة بالقضية المطروحة ، وتجدر الإشارة إلى أن الرأي العام ليس بالضرورة أن يكون حلا عادلا لبعض القضايا وذلك أن المصلحة والاعتبارات الأخرى المذكورة آنفا تأخذ دورها في هذا المجال ...

* يتأثر الرأي العام بالأحداث أكثر من تأثره بغيرها ، فهو شديد الحساسية بالنسبة للأحداث الهامة ...

* يهتم الرأي العام بالقضايا القائمة أو المتوقع حدوثها قريبا ، وتشغله القضايا الأكثر أهمية عن القضايا الأقل أهمية .

* كلما أعطيت الشعوب فرصة أكبر في التعليم كان الرأي العام أكثر نضجا وواقعية.

* ويمكن القول بأن الرأي العام عبارة عن محصلة جملة من عوامل وحيثيات ومؤثرات ووسائل متعددة تؤثر في قضية معينة أو عدة قضايا لها أطرافها

المتنازعة وليس بالضرورة أن يكون الرأي العام منصفا - كما ذكرنا - أو صائبا وإنما يتعلق بالعوامل المذكورة أنفا سلباً أو إيجاباً .

هـ ـ أهم مصادر تكوين الرأي العام في المجتمعات :

يمكن أن يسهم في تكوين الرأي العام كل من :

١- السمات الوراثية..

٢- الانتماء الديني..

٣- البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية...

٤- الميزات الذاتية للفرد والجماعة...

٥- التقاليد والتصورات والموروثات الثقافية...

٦- وسائل الإعلام "الأداة الإعلامية "من تلفاز وراديو وصحيفة ومجلة .

وليس هناك ثمة شك من أن كل مصدر من المصادر المذكورة يختلف بحسب قوة ارتباط الفرد أو الجماعة بهذه المصادر، ومدى تغلغلها في الروح الفردي والاجتماعي ، ومن هنا تختلف الأمم والمجتمعات في سمات الرأي العام السائد فيها ، وفي قوة تأثيره في حياتها وحركتها الاجتماعية.

هـ ـ أنواع الرأي العام :

ـ أهم الأسس والمعايير المعتمدة في تصنيف أنواع الرأي العام :

ـ المعيار المكاني أو الجغرافي / وهو الحيز المكاني المشمول بالقضية أو الإشكالية المُراد تعبئة الرأي العام بشأنها ويمكن تقسيم هذا المعيار إلى :

أ - الرأي العام المحلي/وهو ما يختص بحيز جغرافي محدد أو بحيز وطني محدد .

ب - الرأي العلم الإقليمي / وهنا يكون الحيز أوسع من الحيز الأول مثل الرأي العام الخليجي أو الرأي العام العربي أو على مستوى قارة كالرأي العام الأسيوي أو الإفريقي .

ج - الرأي العام العالمي / وهنا يكون الرأي العام يشمل العالم بأسره.

ـ الرأي العام من حيث الزمن: يختلف الرأي العام من حيث زمنية ضمنه من لا يدوم أكثر من يوم واحد ، وهناك ما يستمر لعدة أيام او أسابيع او أشهر، وهناك

رأي عام شبه دائم وهو ما يمثل موقف إستراتيجي عام بتوجهاته: الوطنية والقومية او الطبقية العامة .

ـ الرأي المعلن والرأي المضمر: وهنا تكون أمام نوعان من الرأي العام رأي عام صريح ومعلن وواضح، وهناك رأي عام مضمر غامض مستتر وهذا الحال يعتمد على درجة الحرية والديمقراطية الممنوحة للفرد وللجماعة في التعبير عن آرائها وأفكارها وتوجهاتها .

ـ ويرى البعض أن الرأي العام ينقسم إلى درجات وأنواع، فهناك من يرى أنه ينقسم إلى:

أ ـ الرأي العام المسيطر.

ب ـ الرأي العام المستنير أو القارئ.

ج ـ الرأي العام المُنقاد.

والأول هو رأي القادة والزعماء والحكومات في أغلب الأحيان، والثاني رأي الطبقة المثقفة في الأمة، وهي الطبقة القادرة على الدرس والناقشة، والثالث رأي السواد الأعظم من الشعب ممن لا يستطيعون متابعة البحث أو الدرس.

ومن الباحثين من رأي أن هناك ثلاثة أنواع، حددها على النحو التالي:

أ ـ الرأي العام الكلي.

ب ـ الرأي العام المؤقت.

ج ـ الرأي العام المُنقاد.

فالأول يتصل اتصالا قويا بالدين، والأخلاق العامة، والعادات والتقاليد وغيرها من الأشياء الثابتة في الأمة، ويمتاز هذا النوع بالثبوت ويشترك فيه أغلب الناس. والثاني ما تمثله الأحزاب السياسية والهيئات العامة والخاصة، وذلك عندما تسعى لتحقيق هدف معين في وقت معين. والثالث هو النوع المتقلب كتقلب الجو، وعليه تعيش الصحف اليومية والإذاعة والتلفزيون.

ويرى فريق آخر من الباحثين أن الرأي العام ينقسم إلى أربعة أنواع هي:

أـ رأي الأغلبية.

ب ــ رأي الأقليات.
ج ــ الرأي الساحق.
د ــ الرأي الجامع.

فالرأي الأول هو رأي الجماعة حيث ينقسم إلى هذين القسمين: أغلبية وأقلية، وقد تتحول الأولى إلى الثانية، وقد يحدث العكس، ومن أجل هذا كان لرأي الأقلية وزن كبير في الأمة، وذلك لأن أصحاب الأقلية إنما يعتمدون على بذل الجهود الكثيرة في سبيل الوصول إلى الأغلبية، وبهذه الجهود تنتفع الأمة، أما الرأي الثاني فهو رأي الأقليات حين تتفق أحيانا مع رأي معين في ظرف معين وهدف معين، ولكن قد يفضي هذا النوع من الرأي بالأمة إلى التحول السريع من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ومن أجله قد تسقط وزارة وتعقبها أخرى، ويستمر الحال هكذا حتى تتمكن إحدى الأقليات من أن تصبح أغلبية. أما الثالث فكثيرا ما يكون نتيجة لاندفاع الشعب، أو نتيجة لتكامله في بحث المشكلات العامة، فالشعب إذا وصل إلى الرأي الساحق عن طريق البحث، أو الدرس، فانه يكون في مثل هذه الحالة قد بلغ الذروة، ولكنه في الواقع قلما يصل إلى ذلك. والرابع هو الرأي الذي تجمع عليه الأمة وما ورثته من عادات ونزعات ومعتقدات، وهذا الرأي هو ما يسمى بالاتجاه العام أو النزعة العامة، وهو لا يُنَاقش في العادة، وإذا تعرض أحد لمناقشته، عرض نفسه للخطر المحدق، ومع هذا يستطيع عدد قليل من القادة في كل أمة أن يقنعوا أمتهم بفساد جزء من أجزاء هذا الرأي الجامع، بشرط ألا يمس هذا الجزء أصلا من أصول الدين أو العقيدة، وإن كان ذلك يحتاج إلى صبر طويل وكفاح مرير وعمل متواصل.

ويرى البعض أن الرأي العام ينقسم إلى درجات وهي :

أ ــ موافقة اجتماعية.
ب ــ موافقة عن طريق التراضي.
ج ــ موافقة عن طريق التصويت.

د ــ موافقة عن طريق الضغط.

أما الموافقة الاجتماعية فهي لا تحدث إلا بين أفراد بعض الهيئات الخاصة، كما يحدث غالبا بين جمهرة العلماء، نحو اكتشاف معين أو اختراع جديد أو كاتفاق أفراد قبيلة ما على موضوع يخصهم، وذلك لصغر حجم المجتمع القبلي. وهذه الدرجة من الرأي العام نادرا ما تحدث في المجتمعات المتقدمة نظرا لتشعب الآراء والأفكار وكثرة السكان. وفي الرأي العام عن طريق التراضي يتنازل كل فريق عن جزء من رأيه نحو موضوع معين مع علمه التام بصواب رأيه، وذلك في سبيل الوصول إلى رأي واحد، وحل مشكلة هذا الموضوع على أية صورة، كما يحدث بصدد الشؤون الاقتصادية.

والرأي العام عن طريق التصويت، هو رأي الأغلبية الذي يسود، وهذه الدرجة من الرأي العام ينتج عنها كبت آراء خفية معارضة، قد تؤدى إلى عدم استقرار المجتمع. وقد يأتي الرأي العام عن طريق الضغط، كأن يضغط قائد الجماعة على أفراد جماعته ويحملهم على قبول رأي معين، وهذه الدرجة أقل درجات الرأي العام دوماً، ولا يعتبر هذا النوع رأيا عاما بالمعنى الصحيح، إذ أنه مبني على الكبت والضغط، لا على حرية الفكر والرأي.

ويقسم البعض الرأي العام إلى الآتي:

أ- الرأي العام الظاهر × الرأي العام الباطن.

ب - الرأي العام الثابت × الرأي العام المتغير.

والرأي العام الظاهر هو تعبير مجموعة من الناس عن اتجاهاتهم وآرائهم، إزاء مشكلة تعبيرا صريحا بحيث تتوفر الحرية ولا يخشى الناس أن يعبروا عن آرائهم بصراحة. والرأي العام الباطن أو غير الظاهر، وهو عكس الأول، أي الرأي العام غير المعبر عنه، لأن أفراد الجماعة يخشون التعبير عن آرائهم واتجاهاتهم، لأنها ضد القانون أو المعايير الاجتماعية المتعارف عليها. والرأي العام الثابت هو المستمد من العادات والتقاليد. أما المتغير فهو الذي يتكون نتيجة الحملات الإعلانية والترويجية والإعلامية والدعائية.. إلا أننا يجب أن

نلاحظ أن الثبات والتغيير مسألة نسبية، ففي حين تتغير العادات والتقاليد بمضي الزمن، إلا أن للتغير دورا مهما. كذلك الرأي العام المبني على حملات الإعلان والترويج يمكن أن يظل ثابتا لمدة طويلة، باستمرار الحملات الموجهة إلى الأفراد.

٢ــ مكونات الرأي العام:

إن عملية تكوين الرأي العام من العمليات المُعقدة التي تمتد بجذورها في مجالات مختلفة، ويتكون الرأي العام نتيجة التفاعل بين مجموعة من العوامل الفسيولوجية والوظيفية والاجتماعية والنفسية المتداخلة بحيث يمارس كل منها أثره في تكوين الرأي العام، وهذه العوامل هي :

أ- العوامل الفسيولوجية والوظيفية : ترى بعض البحوث أن هناك سمات عديدة ــ تخصوصاً السمات الجسمانية ــ تؤثر في عقلية الفرد وأفكاره، فالمريض تكون أفكاره عليلة، وقد تكون نظرته للحياة متشائمة. ومن الدراسات المُهمة في هذا المجال بحث تأثير فصائل الدم، والعصارات القلوية والحمضية وأثرها في شخصية الإنسان. كما أجريت أبحاث كثيرة تدور حول السمات الجسمية الأخرى، مثل خصائص الجمجمة التي عُني علماء الجريمة بدراستها، وقد اتضح أخيرا أن الغدد الصماء وما تفرزه من هرمونات تؤثر تأثيراً مباشراً على الفرد، فعندما يزداد نشاط الغدة الدرقية – مثلا – يصبح الفرد متوتراً وقليل الاستقرار وسريع الغضب.

ب- العوامل النفسية : هناك عوامل نفسية تؤثر في تصرفات الفرد وفي سلوكه، فقد يكون الإنسان متصفا بالحب لأن غريزة الخوف قوية لديه، أو أنه لم يكتسب بعد صفات التسامي والإعلاء، وينطبق نفس القول بالنسبة لغرائز أخرى كالغريزة الجنسية أو حُب الاستطلاع أو السيطرة أو غيرها. وتلعب الأهواء دوراً بالغ الأهمية في بلورة الرأي العام، وذلك حسب الظروف السائدة. ففي ظروف الحرب- مثلا- يتقبل الناس آراء، ويعتقدون في صحتها

وأهميتها، بينما يشكّون فيها في وقت السلم، أي في الظروف العادية. وحتى في الأحوال العادية يتأثر الرأي العام بأفكار لا شعورية دون أن يعرف الناس. فاللاشعور يؤثر في توجيه أفكارنا وآرائنا، بصدد عمل أو حادثة أو فكرة، وذلك تبعا لخبراتنا السابقة، وما مرَّ بنا من انفعالات وصدمات.

ج- الثقافة : وهي تمثل مجموع العادات والتقاليد والقيم وأساليب الحياة التي تنظم حياة الإنسان داخل البيئة التي يعيش فيها، فأفكار الشخص الذي نشأ في بيئة مُترفة غير أفكار شخص نشأ في بيئة فقيرة أو مُهمَشة. والعادات المكتسبة أثناء عملية التنشئة الاجتماعية المختلفة لها تأثير على ما يصدره الفرد من أحكام، ومما لاشك فيه أن الدين والتعليم والعادات المكتسبة تؤثر في نفسية الفرد، وما يصدر عنه من أفكار وآراء، ويتأثر الرأي العام تأثرا شديدا باتجاهات الجماعات الأولية وقيمها. ومن ناحية أخرى فان زيادة ثقافة المجتمع وانخفاض نسبة الأمية تساعد على تكوين الرأي العام، كما أن الإنسان العادي بمعتقداته الراسخة ـ دينيا وسياسيا واقتصاديا ـ لا يمكن أن يتقبل أي مناشدة دعائية تتعارض مع معتقداته.

وقد فطنت أجهزة الدعاية إلى خطورة وجود الجماعات ذات النزعات العنصرية والسياسية والدينية في إثارة الانفعالات الجماهيرية، وتهييج الخواطر والترويج لأفكار معينة، فأخذت تستغلها في نطاق واسع في الإعلام والثقافة والاتصال الشخصي وعن طريق النكات أحياناً.

وهكذا فان الثقافة تعد من أخطر العوامل المؤثرة في الرأي العام تجاه موضوع معين، ومثال ذلك أن كراهية الأمريكيين البيض للمواطنين السود كانت نتيجة عناصر ثقافية خضعوا لها في الماضي، حيث أن ظروف الثقافة التي يتعرض لها الطفل الأمريكي تكسبه الاتجاه العدائي ضد السود.

د- النظام السياسي: تسمح الديمقراطية بذيوع وانتشار الرأي العام، ولا تعمل الهيئات والمؤسسات العامة في الخفاء. كما تعمل الديمقراطية على قيام حرية الفكر والاجتماع والتعبير عن الرأي بين أفراد المجتمع، وذلك على عكس ما

هو موجود في ظل الدكتاتورية، بالإضافة إلى ذلك فإن الحريات العامة، وهي حرية الرأي، وحرية الصحافة والكتابة، وحرية الاجتماع، وحرية العمل وغيرها تُعَدُ من مكونات الرأي العام.

ويعتبر وجود المفكرين ورجال الأعمال والقادة الذين يتميزون بالقدرة على التأثير على الآخرين من العوامل المهمة في تكوين الرأي العام، وذلك لما يتميزون به من قدرة على معرفة الرأي العام ومعرفة بمشاعر وأحاسيس الجماهير. وحينما تتوفر ثقة الجماهير في القائد، فأنه يصبح أداة قوية وفعالة في تغيير اتجاهات الجماهير والتأثير فيهم، وتكوين الرأي العام الذي يؤيد القضايا التي يدعو إليها.

هـ- الأحداث والمشكلات : تعتبر الحوادث المشكلات والأزمات، التي يتعرض لها مجتمع معين، من العوامل المهمة التي تعمل على تكوين اتجاهات جديدة للرأي العام، فمهما قيل عن عبقرية وزير الدعاية النازية (جوبلز)، فالحقيقة أنه لا هتلر، ولا جوبلز، ولا غيرهما من الدعاة والعباقرة كانوا يستطيعون تحويل ألمانيا إلى النازية دون الاعتماد على الأزمة الاقتصادية، والشعور بالقلق وعدم الأمن بين صفوف الشعب الألماني، فالتغيير الثوري ليس حركة فجائية تحدث في فراغ، ولكنه تعبير عن ظروف موضوعية وأحداث سياسية واقتصادية واقعية، ولهذه الأسباب نجحت الثورة الشيوعية في الاتحاد السوفيتي السابق، ولم يكن اتجاه الصين الشعبية إلى الشيوعية نتيجة الدعاية أو التعاليم الماركسية وحدها، ولكن حكم (تشانج كاو تشيك) الفاسد، وظروف البلاد المتردية خلقت حالة من عدم الرضا، استغلها الدعاة الشيوعيون استغلالاً طيباً، فنجحت الثورة الصينية. وقد يكون الرأي العام مؤقتا، كالذي يحدث نتيجة مشكلة بين أصحاب العمل والعمال، عند مناقشة الأجور مثلا، ففي هذه الحالة يزول الرأي العام بزوال المشكلة.

و- الإعلام والدعاية : الإعلام هو العمليات التي يترتب عليها نشر معلومات وأخبار معينة تقوم على أساس الصدق والصراحة، واحترام عقول الجماهير

وتكوين الرأي العام عن طريق تنويره. أما الدعاية فهي العمليات التي تحاول تكوين رأي عام عن طريق التأثير في شخصيات الأفراد من خلال دوافعهم وانفعالاتهم ومفاجأتهم بالأخبار، والتهويل فيها، وتقديم الوعود الكاذبة. ومن هنا فان كلاً من الإعلام والدعاية ووسائل الاتصال من صحافة وإذاعة وسينما ومسرح واجتماعات عامة، تعد قوة إيجابية فعالة لها تأثير ناجح في تكوين الرأي العام. كما تلجأ بعض أجهزة الدعاية السياسية إلى جعل بعض الجماعات الثانوية كالاتحادات المهنية، واتحادات الطلاب، والمحافل الماسونية، والجمعيات الدينية، منافذ أو مسارب تسرى فيها الدعاية الحزبية، وتقرر اتجاهاتها.

ز- الشائعات : هي الأحاديث والأقوال والأخبار والروايات التي يتبادلها الناس ويتناقلونها دون التثبت من صحتها أو التحقق من صدقها. ويميل كثير من الناس إلى تصديق ما يسمعونه ثم يأخذون في ترديده ونقله، وقد يضيفون إليه بعض التفصيلات الجديدة.

ح- العادات والتقاليد : تتميز الشعوب وخاصة ذات التاريخ العريق باحترامها للعادات والتقاليد وتتعلق بها، وغالبا ما تكون عصية على التغيير وتتقبلها الشعوب بِشَرها وخَيْرها على أساس أنها حقائق وبديهيات لا تقبل الجدل أو إبداء الرأي ويعتبر التراث الحضاري والثقافي لكل أُمة من أهم العوامل التي تؤثر في تكوين الرأي العام وكثيرا ما يستلهم الفرد تكوين رأيه من القيم والعادات والتقاليد.

ط ـ الدين : تلعب الأديان أدوارا مؤثرة وهامة في حياة الأمم والجماعات على اختلاف معتقداتها وأديانها، ويُعَدُ الدين من العناصر الحضارية الراسخة التي لا تقبل أساسياتها الجدل وقد اهتم الدين الاسلامى بالرأي العام ونشطت الدعوة الإسلامية لكسب الرأي العام نحو الإسلام في ربوع الأرض المختلفة ، ويعتبر الدين عنصرا أساسيا في تكوين الرأي العام ويشكل مصدراً من مصادره .

ي ـ التربية والتعليم : تسهم المؤسسات التعليمية في تكوين الرأي العام

وتشكيله سواء من حيث مضمونه المعرفي أو من حيث اتجاهه وقوته حيث تؤثر في سلوك الأفراد وأرائهم واتجاهاتهم ومن المؤكد أن تأتى المدرسة بعد العائلة في ترتيب أهمية المؤسسات المؤثرة على أفكار التلاميذ ، ويعتبر التعليم ، وبحق — المدخل الطبيعي لنجاح أي تغيير في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ك- المناخ الاقتصادي : تأثير العامل الاقتصادي على الرأي العام ليس ضعيفاً، وإنما تأثيره قوى وفعال وقد يكون من أقوى محددات الرأي العام على الإطلاق ويقع الأفراد تحت الضغوط المتعارضة عند تكوين آراءهم لأن المصالح الاقتصادية تتطلب تأييد رأى معين بينما تدفعه قيم المجتمع ومعتقداته عكس ذلك ، فالجوع مرشد سيء للشعوب والشعب الجائع لا يمكن أبدا أن يستخدم العقل .

١ — العوامل المؤثرة والمحددة للرأي العام :

يعتبر التراث الحضاري والثقافي لكل أمة من أهم العوامل التي تؤثر في تكوين الرأي العام وتشكيله، إذ لا مفر للفرد من أن يتأثر بقوى العادات والتقاليد والتاريخ والقيم السائدة في مجتمع معين، ولا شك أن الصلة بين الاتجاه والرأي وثيقة، فالرأي العام في أحيان كثيرة هو تعبير عن اتجاه نسبي الثبات يصدر منسقاً مع اتجاهات الأفراد التي تُعَدُ ثمرةً العناصر البيئية والطبيعية والاجتماعية التي تحيط بهم، وقد أشار بعض الباحثين إلى أن (٩٠%) من سلوك الفرد العادي في مجتمع معين، إنما يتقرر بما تفرضه النظم والقواعد التي يبدأ في تعلمها منذ ولادته، كما أن وراء الصراع والخلاف بين الأفراد والأسر والجماعات ذات النفوذ والأديان والمذاهب — وراء هذه جميعاً — أساس عريض وقوي يتكون من الخصائص المشتركة المستمدة من الثقافة السائدة في المجتمع ...

أولا : من الذي يُكّون الرأي العام ؟:

ويتم تكوين الرأي العام نتيجة تفاعل عدة عوامل اجتماعية وسيكولوجية وهناك كثير من العوامل التي تتدخل في تكوين الرأي العام ونذكر منها :

أ ـ الزعماء السياسيون وقادة الرأي والمُصلحون الاجتماعيون ومن على شاكلتهم : فالزعماء والقادة لهم تأثير على الرأي العام بعكس الطاغية الذي يكون سبباً في انعدام الرأي بينما الزعيم دافعاً للازدهار.

ب ـ التراث الحضاري للأمة : ويشمل العادات والتقاليد والقيم المتوارثة والآداب الشائعة في المجتمع: تقبل الشعوب موروثاتها الثقافية بخيرها وشرها على أنها حقائق وبديهيات وقيم لا تقبل النقاش وإبداء الرأي.

ج ـ العوامل الاجتماعية والاقتصادية : تختلف المجتمعات في آراءها بحسب مجتمعاتها ، فالريفية أكثر تمسكاً بالقيم والأعراف من المجتمعات المدنية الصناعية.

د ـ الثورات والتجارب الوطنية والدولية : تجارب الشعوب خاصة الحية تؤثر على الرأي العام ويشمل ذلك الحروب والكوارث وغيرها.

هـ ـ التربية والتعليم: تلعب المناهج دوراً كبيراً في تشكيل الرأي العام، وذلك لامتدادها لفترة طويلة تبدأ من الطفولة وحتى ما بعد الشباب.

و ـ المناخ الاقتصادي : التفاوت في الثروة يؤدي لانقسامات في الرأي العام بحيث يكون لكل طبقة رأيها.

ز ـ المناخ السياسي: المناخ السياسي التسلطي سبب في انعدام الرأي والتضامن وبالتالي انتشار الفتن.

ح ـ المناخ الثقافي والإعلامي : الإعلام يؤثر بصورة كبيرة جداً في تكوين الرأي العام.

ط ـ المشكلات اليومية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأوضاع الدولية القائمة.

ي ـ العقيدة الدينية : وهي أقوى العناصر المؤثرة على الرأي العام وتوجيه الأمم والشعوب .

ك ـ الأوضاع القائمة للدولة (السياسية – الاجتماعية – الاقتصادية).
ل ـ العوامل الطبيعية : الموقع الجغرافي – البيئة – المناخ.
م ـ حملات الهمس والشائعات والدعاية والإعلام .
ن ـ العوامل النفسية ، وهي:
– الخواص النفسية والعقلية المرتبطة بالتفكير: يركن العقل البشري إلى الاستعانة بمجموعة من الخواص تستخدم بواسطة أجهزة الدعاية المسيطرة على العقول وتشكيل الرأي العام، وتتمثل هذه الخواص في الآتي : الترميز – التنميط – التبرير – الإسقاط – التعويض – التقمص.
– نظرية الدوافع والحاجات : تتحكم في السلوك مجموعة دوافع أساسية تعمل على السيطرة على عقول البشر وسلوكياتهم وتتمثل في الآتي : دوافع بيولوجية – دوافع اجتماعية، وهذه العوامل لا تعمل منفردة في تكوين الرأي العام في المجتمع وكل عامل جدير بالدراسة لقياس أثره على الرأي العام المحلي أو القومي أو الدولي، كما أن الرأي العام يؤثر في العوامل السابقة كما يتأثر بها.

ثانياً : تأثيرات الرأي العام:

للرأي العام.. إحاطاته وتأثيراته، لذا فهو رأي يخشى من أبعاد إرادته وفاعلية نتائجه، وبالذات لدى الأنظمة السياسية التي تناوئ مصالح مجتمعاتها، وضمن هذا المعنى فالرأي العام ليس رأياً عابراً يفتش عن المساومة، لأجل تحقيق مكسب ما، إذ غالباً ما تستند مكنوناته لتبلورات الضمير حول هذه المسألة أو تلك. وتاريخية الرأي العام هي التي حفظت ـ ومنذ أجيال بعيدة ـ حقوق شخصيات، كاد غبار الدهور أن يطمر حلمها وأملها..

أ ـ تشكيل النوع للرأي العام:

لو.. تم النظر بحياد مستوعب إلى نشاطات ما تقدمه وسائل الإعلام المحلية في أي بلد.. من أخبار وتعليقات ومتابعات هي في الأساس ليست محط أي اهتمام من قبل الجمهور المتلقي للإعلام، لاستبان فعلاً عند المتابعين القلة،

أنها نشاطات تستهدف أكثر من مجال للتأثير السلبي على نفسية مواطنيها، أي أن التأثير المطلوب على الرأي العام يسهم في عملية تشكيل النوع للبنة الإعلام الشفهي المتداول، بحيث يُمكّن ـ في نهاية الأمر ـ بتحقيق التحكم بالرأي العام، عبر إشغال وإلهاء الجمهور بنتاجات إعلامية خالية من أي مضامين حقيقية. وبمعنى آخر فإن هناك تأثيرا إعلاميا متبادلا ترسم تقاطع خطوطه التعاملات الإيجابية، والرأي العام ذو السمة الخفية يقدم دفعات ضغوطه من لمس الآخرين لوجوده كي يرتفع الإعلام الرسمي في أي بلد لمستوى مصداقية الأحداث وليس التمويه عليها، ولما كان الرأي العام رغم نفس شعبيته في أي بلد ولكن لا يمثله إلا القطاع الواعي والعادل بين القطاعات العريضة للجمهور. وبذلك ... فإن الرأي العام هنا هو إعلام شفهي عقلاني، وليس إعلاما لاستعراض العضلات من وراء الميكروفونات، أو إعلاما يجعل من رؤوس خونة السياسة أبطالاً على وريقات الصحف الصفراء.

وفعلاً .. فآفاق الرأي العام المستند لفهم أشمل لعلميات التجاذب الإعلامي وما تؤديه من دور في تكوين وتطوير الرأي العام، يجعل المسألة الإعلامية في حضور وتصاعد دائمين ..

ب ـ الرأي العام ذخيرة للتاريخ:

الرأي العام.. كقيمة لم تعرف بعد كل مناقبها، فلولا الرأي العام لما كان قد عرفت الجوانب المشرقة من التاريخ العربي والإسلامي والعالمي، ولما كان قد تم التعرف على أبطال التاريخ الحقيقيين، فالرأي العام الذي تتراكم آراؤه وانطباعاته وأحكامه على الوقائع والأشخاص وتنتقل من جيل إلى جيل، هو الذي حفظ تراث الثورات العظيمة وتفاصيلها، وكان دائماً هناك سر إلهي يحرك شرائح من الناس كي لا ينسوا حقيقة ما حدث، كما كانت هناك دوماً قوة معنوية تتصدى لمحاولات التجاهل أو التشويه، إذ بقيت مساحات الرأي العام أكبر من الرقع الأرضية التي يتحرك عليها مناوئيه. وهذه الصلة القوية بين الرأي العام والتاريخ، هي التي جعلت الأخير يعتمد في حفظ ذخيرته لدى

أناسه. صحيح أن جهودا إعلامية كبيرة قد ضاعت أو ضـيّعت فـي العـصر الراهن، لكن من المقر أن هناك تفهماً يفيد أن السياسة السلبية تقف وراء كل حالة مخفقة، فهناك حصار إعلامي داخل المادة الإعلامية المعروضــة ذاتهـا أحياناً، خصوصاً وأن تمييز الخبر الإعلامي الصادق عن الخبر المفتعـل هـي عملية مرهقة على المواطنين العاديين، الذين يصعب عليهم متابعــة الأمـور الإعلامية المتوالية أولاً بأول. وإذا .. كان اصطياد الخبر الإعلامي ـ الممكن أن يتداوله الرأي العام ـ هو مدار الغاية التي لا يـصرح بهـا عـادة، فـإن الممارسة السياسية اللامُحقة تأتي دائماً لتفضح كل شيء من حيث مـا أرادت التستر عليه بالأمس. ومن خلال هذا الخضم الإعلامي المتلاطم تبقى صـورة التاريخ بكل عنفوانه وميزان عدله، من بين كل الصور الأكثر لمعاناً في سماء الحقيقة..

ج ـ الرأي العام في منظور الحكومات:

بالنظر.. لميزة التفرد التي يتصف بها الرأي العام جراء قبوعه بـين خلايـا العقول، والإدراك تماماً من صعوبة الاستدلال على تقويماته للوقائع.. المعاشة، والتيقن أيضاً من صعوبة عملية انتزاع اعترافات كاملة لما يفكر بـه النـاس حتى أثناء ظروف القمع والفجائع، لذلك فإن هذا السياج المحـيط والمُحـصن للرأي العام جعل من الحكومات تشعر بتهيب منه، وإن وراءها عيوناً وآذانـاً تلاحقها وتسجل عليها النقاط والمآخذ، ولعل هذا ما دعا أكثر الحكـام قـساوة وجلافة عبر كل مراحل التاريخ، أن يفسحوا المجال الـضئيل لخـط الرجعـة وانتمائهم الاجتماعي لواقعهم. وبهذا الشأن تتخـذ الدراسـات الباحثـة عـن الحـقيقة، ذات الصـلة بالرأي العـام أبعاداً إعلامـية تقـر فـي أولوياتهـا الموضوعية. إن الرأي العام مُهم لتحديدات حاجة كل مجتمـع للعـدل وحفـظ الحقوق، وتلك هي القضية المحورية المكتشفة في الحياة التي لا حياد عنهـا. والرأي العام إذ يبقى الرافد الحقيقي الذي يمد التاريخ بمـادة التخليـد لمـن يستحق الخلود عن جدارة، فإن ما وراء الرأي العام ظل مدرسة ذات أرضـية

تطلب الكشف أكثر عن مناقبها، وذلك بسبب شمولية معاني الرأي العام وعمق ما يحمله من أسرار وتطلعات. فحين.. يخلق السكوت مبرراً للهجوم على المجتمعات عند بعض الحكومات التابعة، فإن ظروف الالتباس واللغط السياسيين المازجة للأوراق سرعان ما تضمحل أمام كشف الحقائق التي يقوم بمهمة شرف أدائها الرأي العام، ليسمي الأشياء بأسمائها، مشخصاً الصالح وهاملاً الطالح منها، والرأي العام الذي يشابه في جوهره عذوبة الماء، ما زال مستهدفاً" لسلب صفة العذوبة العفوية عنه، فهو لا يلقى ترحيباً عند معظم الحكومات، لذا فهو يتعرض باستمرار لعملية تشويه جراحي، ومن هنا تبرز هذه الأيام على السطح السياسي صناعة إعلامية معنوية شديدة الوطأة على النفوس السوية تسمى بـ:(صناعة الرأي العام) حيث تضع هذه الصناعة الخطط النفسية بكل سوء النوايا، لنقل مكمن الرأي العام من جواهر العقول إلى تلفظات الألسن، وهذه الرؤيا المدمجة للأمور تخلق بحد ذاتها رؤية تحد جديدة، أبعد أثراً من المزايدات التي تريد إعلاميات بعض الأنظمة كسبها المعنوي لصفها، بسبب افتقار رصيدها الاجتماعي إلى شيء من التأييد ولو التأييد الشكلي. وبمعنى آخر فإن قضية الرأي العام ستبقى أكبر من أن تخضع لغش وسيلة أو التلويح باغتيالها.

د ـ محاولات لتجهيل الرأي العام:

لا أحد يدري كم هناك من الخطط التي توضع لتسميم العقول عبر الإعلام، فأحداث مُهمة تتوالى بكل ما تحمله من شرور على وجه البسيطة، لكن شيئاً من معرفة شاملة حولها تبقى مسألة غير مدركة على درجة كاملة.. فمثلاً أن وكالات الأنباء الغربية ـ وبتحسب منها من ردّات الفعل الإعلامية عند الرأي العام العالمي ـ لا تنقل ما يحدث في الغرب من عمليات ابتزاز واستغلال الرأسمال، بل وحتى الأخبار المتعلقة بالإضرابات المختلفة من الأسباب والدوافع تنقلها إلى العالم، على شكل أخبار مُحرفة عن غاياتها المشروعة، بحكم سيطرة الرأسمال الغربي على ذمم الإعلاميات الدولية. لقد صرح مرة

الصحفي البرجوازي البريطاني (نو تكليف).. حول إمكانية استخدام الصحافة كوسيلة تخريب مؤثرة على روحية شعوب العالم النامي قائلاً: (إن قوة الصحافة تكمن في مقدرتها على التجاهل). وهناك في الغرب جيل من الصحفيين هم في الأصل عملاء لأجهزة مخابرات دولهم أو دول غربية أخرى، ويقومون بأعمال التجسس لصالحها، بل وأكثر من ذلك فإنهم ينسقون المواقف مع العملاء المحليين في بلدان عديدة على الملأ ودون حسيب، وما حالة طرد الصحفيين الغربيين المخربين من أراضي بلدان نامية غير قليلة إلا أخبار تصب في هذا المنحى...

إن.. أجهزة الإعلام الغربية تركز كثيراً كعادتها على المشاكل السلبية والمزمنة التي يتعرض لها العالم النامي، لكنها أجهزة تتغاضى النظر بنفس الوقت عن كل ما هو إيجابي فيه، ومن المؤكد فإن اقتصار تلقي الرأي العام الغربي لأخبار البلدان النامية، بواسطة أجهزة الإعلام الغربية لوحدها فقط، يطمس الكثير من الإيجابيات، ويؤدي ذلك في غالب الأحوال لإعطاء انطباعات معكوسة عند الرأي العام الغربي وتكوينه. ولعل الإشكالية الإعلامية هنا تبرز أكثر إلى الوجود، جراء محاولات ترويض الرأي العام في البلدان النامية، بعد أن تمت زيادة إغلاقات أبواب البيت الغربي.

هـ ـ الرأي العام في مسرح التحديات:

رغم.. انعدام حالة سبر الرأي العام في كافة البلدان النامية، وهذه حالة يؤسف لها، وبالذات فيما يتعلق منها بعمل وتنسيق أجهزة الإعلام الحكومية، التي هي عادة المسؤولة مباشرة عن النشاطات الإعلامية المحلية، لكن تصورات خاطئة لم تؤدي بالرأي العام إلى نقطة التلاشي، فإعلامية الرأي العام في كل بلد نامي ما زالت مرتفعة الأسهم. والرأي العام في البلدان العربية والإسلامية حول أمر ما، ما زال يتمتع بقوة معنوية عالية في مجتمعه المعني، وهو رأي ـ بقدر ما يعبر بحيوية عن الحقيقة ـ ولكنه رأي جدير ببنائيته وبنقائه وبوعيه، وهو رأي دائم التعبير بعفوية إيجابية مصحوبة بشحنة أخلاقية ملتزمة بأصول الحق

والعرف والمهنية. إن إعلامية الرأي العام تملك أفكار مفعّلي أطروحاتها، فهنا من ينقل الخبر العادل مع إطلاق الحكم الإيجابي لتأييده، وهناك من يتلقى ذلك الخبر لينقله إلى الآخرين بهدوء ورزانة وذوق وأحقية، والرأي العـــام يمكـــن الإعلام من أن يحتفظ بحيويته ومصداقيته وما يصون حفظه، ثم يظهرها أمام الملأ عند الظفر بأول فرصة سانحة يفتتح بابها التاريخ الذي لا يغمط حقـــاً أو حقيقة لأحد.

وـ أهم طرق استطلاع الرأي العام:

أ ـ الاستفتاء:

الاستفتاء هو الطريقة الشائعة في استطلاعات الرأي العام . وهو يقـــوم على المنهج الأحصائى ، ويعتمد على توجيه أسئلة مُعدة إعـــدادا" خاصـــا" حـــول موضوع معين ، بقصد الحصول على ردود الناس عليها وموقفهم منهـــا، ثـــم القيام بتحليل هذه الردود وحساب النسبة المئوية للمؤيدين والمعارضين.

ويعتمد نجاح الإستفتاء بالإضافه إلى الدقة العالية في إعداد استمارة الإستفتاء ودراسة أوجه الموضوع المتفق عليه ـ على حسن اختيار العينة التي يجرى عليها البحث.

ب- طريقة الملا حظة:

الملاحظة وسيلة من أهم وسائل استطلاع الرأي العام . وهى تقوم على أساس الاستطلاع غير المباشر للرأي . والملاحظة الدقيقة للإنفعـــالات والتـــصرفات والحركات ، بل أنها تعتمد أحيانا: "على استراق السمع".

وتستخدم هذه الطريقة لاستطلاع الرأي العام خاصة في الموضوعات التي قد لا يرغب الناس في التحدث فيها مجاهرة ، أو الإجابة على الأسئلة التي توجـــه إليهم بشأنها .. ويهتم الملاحظ بتسجيل الآراء أو الانفعالات المصاحبة لهـــا ، ويتم التسجيل بأسرع ما يمكن بعيدا "عن الأعين" حتى لا يثير الشكوك...

وتختلف الملاحظة عن الاستفتاء في اهتمام المُلاحظ بتـــسجيل الـــرأي كلـــه ، وللأسلوب الذي عبر به عن رأيه وملا بسات موقفه ، بينما يهتم الباحث فـــي

الإستفتاء بالنسبة المئوية للمؤيدين والمعارضين في حدود العينة التي يجرى عليها الإستفتاء.

إن هذه الطريقة هي أنسب الطرق لاستطلاع الرأي العام في بلادنا ، حيث ترتفع نسبة الأُمية، وحيث يسود جماهير الفلاحين ــ بصفة خاصة ــ الشك في كل ما له طابع رسمي أو شبه رسمي. وتتميز المجتمعات الديمقراطية بالحرص على قياس "الرأى العام" بدقة، ومتابعته باستمرار.

والقياس الدقيق للرأي العام عملية فنية مركبة ولها مقتضيات علمية، يتعين أن تُحترم بصرامة بسبب خطورة تبعاتها المجتمعية. إذ يمكن أن يترتب على القياس الخاطئ للرأي العام ضرر بالغ. أما تعمُد تحريف الرأى العام، لغرض أو هوى، فجريمة مجتمعية غاية في البشاعة.

وفى المجتمعات المتقدمة ، تتضافر عدة عوامل لتسهيل إجراء استطلاعات الرأى بسرعة وكفاءة، نذكر منها:

- توفر أُطر معينة شاملة مخزنة على حاسبات إلكترونية..
- وارتفاع المستوى التعليمى للمواطنين..
- وفاعلية إجراء المقابلات تليفونياً.
- وبالمقابل، لا تتوفر المقومات الإحصائية لإجراء استطلاعات رأى سريعة من عينات مُمثلة لمجمل الناس في بلد كمصر.
- ويزيد الأمر صعوبة بسبب تفشى الأمية، وتعذر الاعتماد على سبل الاتصالات السريعة، كالتليفونات، سواء من حيث مدى انتشارها في المجتمع أو إمكانية استعمالها، حين توجد، بمصداقية، للسؤال عن قضايا يعتبرها كثيرون خلافية.

والواقع أن مشكلات قياس الرأى العام في بلدان العالم الثالث تتعدى الصعوبات "الفنية" إلى أمور مفاهيمية بالغة الأهمية. ففي المجتمعات التى يتدنى فيها التحصيل التعليمي والوعي الاجتماعي، وتتردى فيها المشاركة الفاعلة للناس، وتسيطر على أذهانهم وسائط إعلام غالبة، تحمل وجهة نظر أحادية، لا يُتوقع

أن تتبلور آراء قوية مبنية على حجج منطقية. والأوفق، علمياً، في هذه الحالة هو الحديث عن "حِس عـام Public Sentiment بـدلاً مـن "رأى عـام" Public Opinion ، وإذا زدنا على كل ذلك نسق حكم قهري لا يحترم حقوق الإنسان كاملة، وبوجه خاص حريات الرأى والتعبير والتنظيم، تثـور عقبـة أخرى كؤود في سبيل قياس الرأي، أو الحس، العام، تتصل بتخوف الناس من التعبير عن رأى قد يكون مخالفاً لما تتوقعه السلطات من رعاياها .

ويتطلب التغلب على هذه العقبة الأخيرة، قدر الطاقة، متطلبـات خاصـة فـي تصميم، وتنفيذ، وتفسير نتائج استطلاعات الرأي العام.

٤ ــ الرأي العام الإليكتروني:

الرسالة الاتصالية من خلال تلك الشبكة (الإنترنت)؛ هل يمكن تأخذ دورها في المشاهدة والإطلاع من قِبَل كل من يملك أو يستطيع استخدام تلـك الخدمـة، والإطلاع في الوقت نفسه على تلك القنوات التي يستخدمها الآخرون ليتكون ما نعرفه بـ:"الرأي الإلكتروني". هو كل (فكرة ــ اقتراح ــ رأي ــ مشاركة) أو حتى لفظ اعتراض غاضب أو نكتة تُعبر عن توجه معين أو تُدافع عن أيدلوجية بعينها أو تنبع من تجربة شخصية سواء فردية أو جماعية لتصل إلى نتيجـة سياسية عامة يتم توصيلها ، وفي هذه الحالة فالرأي الإلكتروني يعبر عن كل الشرائح التي تملك تلك الوسيلة أو الأداة التكنولوجيـة للتعبيـر والتواصـل والنقاش.

ويرتبط تكوين الرأي العام الإلكتروني بمتغيرين أساسيين :

١ ــ مستوى التعليم.

٢ ــ تواجد شبكة للاتصالات وخدمات الإنترنت المتوفرة.

ويرتبط بالمتغير الأول عدد من المتغيرات الفرعيـة؛ مثـل عـدد المـدارس والجامعات والمعاهد العلمية، ومدى توفر ثقافة الإنترنت من خلالها، ومستوى التعليم. أما المتغير الثاني فيرتبط بعدد خطوط التليفون ومـدى قـوة الـشبكة

الموجودة، إلى جانب عدد الشركات التي تقدم هذا النوع من الخدمة، وكذلك مقاهي الإنترنت أو بصفة عامة الأماكن المتاحة للجماهير التي تقدم مثل هذا النوع من الخدمة (الإتاحة - المجانية - السرعة).

وتوجد عدة وسائل وقنوات للتواصل من خلال الإنترنت :

١ـ البريد الإلكتروني :(E Mail) يمكن الحصول على بريد إلكتروني مجانا أو برسوم مالية بسهولة من خلال الكثير من المواقع على الإنترنت، مما يمكننا من التواصل مع الآخرين بمجرد معرفة البريد الإلكتروني، ويتم التواصل برسائل نصية وصور، وكذلك ملفات صوت وفيديو .

٢ـ المجموعات (Groups) :

وهي منتشرة على الإنترنت، والاشتراك بها مجاني أيضا ويتم من خلال البريد الإلكتروني. والمجموعات تعبر عن فئة معينة لها نفس الاهتمامات، أو تشترك في صفة خاصة، فتوجد مجموعة (مرضى السكر - محبي فلسطين - مشجعي فريق كرة - محبي فنان أو لاعب)، كما توجد مجموعات ذات اهتمامات فكرية وعلمية وأخلاقية ودينية، وأيضا توجد مجموعات ذات توجهات عنصرية ولا أخلاقية، وهكذا...

٣ـ المنتديات وساحات الحوار:

وهي بدورها منتشرة في كثير من المواقع، والاشتراك بها أيضا مجاني ، ويمكن من خلالها التواصل والحوار والنقاش في كثير من القضايا، إلى جانب غرف الدردشة(Chatting) ، وغير ذلك من البرامج المخصصة لهذا الغرض؛ ومنها برنامج(Mirc) ، وبالتوك (Paltalk) .

ومن خلال هذه الوسائل تتم عملية النقاش وتبادل الآراء والأخبار والصور والرسائل الصوتية وملفات الفيديو، والتعرف على المواقع المختلفة على شبكة الإنترنت الواسعة، والتي تنقسم من حيث التصنيف إلى (مواقع شخصية - مواقع تنتمي إلى مؤسسات - مواقع حكومية). وكذلك تتم عمليات استطلاع الآراء ونشر رسائل الاحتجاج، وجمع التوقيعات، إلى غير ذلك من وسائل

متاحة الاستخدام من خلال تلك الشبكة . ومن هنا يمكن الإعتماد على هذه المواقع في التعرف على الرأي العام الإلكتروني لجماهير هذه الشريحة من خلال التقارير والاستطلاعات التي تنبثق من نشاط هذه المواقع.

ـ تأثيره : رغم أن نشاط هذه الشريحة من الجماهير التي تمثل الرأي العام الإلكتروني ينحصر داخل هذا العالم التخيلي، فالأمر لا يتعدى وسيلة جيدة للتواصل والنقاش وتبادل الآراء أو لعمليات التثقيف ونشر الوعي ووسيلة من وسائل نشر مبادئ العولمة ومناهضتها وتحديها في الوقت نفسه، إلى غير ذلك مما يمكن أن نسميه "معارك الأدلجة"، كلٌ حسب رؤيته ومصالحه وأهدافه. إلا أن الأمر تعدى مؤخراً ذلك الواقع التخيلي بتحول الشبكة إلى ساحة للفعل المدني والتعبوي في أرض الواقع من خلال التشبيك بين الناشطين والتنسيق بينهم ، وبطبيعة الحال ينتشر التفاعل من تلك الشريحة الناشطة إلى غيرها من شرائح المجتمع التي قد لا تسمح لها ظروفها بدخول هذا العالم التخيلي ـ شبكة الإنترنت ـ ونختتم بالسؤال الأخير؛ ما مدى مصداقية الرأي الإلكتروني، وهل يُعبر بصدق عن فئات بعينها ويمكن قياسه بشكل دقيق؟ .

وتتمثل قوة الرأي العام الإلكتروني في أنه يمتلك جناحين ويحلق أينما شاء ودون رقابة أو سلطان، ويمكن من خلاله فتح الباب للجميع لحوار هادف خلاق...

والسؤال الذي يحتاج الآن للإجابة عليه من الجميع وخاصة القائمين على هذا الأمر هو: كيف يمكن توظيف هذه النقلة التاريخية النوعية في مجال المعلوماتية في مساعي النهضة والتجديد الحضاري للوصول في النهاية إلى إصلاح ما يمكن إصلاحه، أو إنقاذ ما يمكن إنقاذه؟ ، حتى لا يتحول الإنترنت من وسيلة للانعتاق ندعو لتوظيفها بقوة بالمعرفة والتواصل مع أطراف وبقاع العالم إلى سجن للعقل في مربع الآلة الاتصالية، وهدر للوقت، وعزوف عن الفعل الاجتماعي المباشر، ومصادرة للفاعلية الحقيقية التي تنفع المجتمع وتطوره وتنهض به...

فالأصل هو الإصلاح ونفع الناس رغم كل الاختلافات والتوحد لصالح البشرية وإقرار العدل والكرامة للجميع من خلال عملية التثقيف ونشر الوعي الصحيح، سواء من خلال الإنترنت أو خارجها...

بل وظهر الرأي الشارع متمثل في الشرائح التي تستخدم الانترنت إلى انتشار ونقل هذا الرأي إلى أرض الواقع و الشارع السياسي.

٥ــ الرأي العام العالمي :

أولاً : الأحداث المساعدة لظهورالرأي العام العالمي :

هناك ستة أحداث عالمية ساعدت على ظهور الرأي العام العالمي في عالمنا المعاصر وهي :

١. الثورة البلشفية عام ١٩١٧.
٢. قيام أول منظمة عالمية لصيانة السلام (عصبة الأمم).
٣. الأزمة الاقتصادية العالمية أدت إلى ظهور الرأي العام العالمي في كثير من دول العالم الأول التي تأثرت ، خاصة أمريكا.
٤. العدوان الفاشي والحرب العالمية الثانية كان لها دور في ظهور الرأي العام العالمي.
٥. قيام الأمم المتحدة ساعد على بلورة الرأي العام العالمي...
٦. عام ١٩٥٥م ، جاء مؤتمر باندونج - اندونيسيا - للتعايش السلمي ، والذي ظهرت من خلاله مجموعة دول عدم الانحياز، وفي البداية كانت الدول الآسيوية والأفريقية، ثم تطورت وشملت دول أمريكا الجنوبية.

ــ الرأي العام العالمي يخلق ٣ صور أساسية:

١. تقارب وجهات النظر من عدة مجتمعات تجاه مشكلة واحدة.
٢. أصبح بالإمكان أخذ قياس الرأي العام العالمي عن طريق الدراسات.
٣. بروز دور كبير للأحزاب السياسية وجماعات الضغط.

ــ وهناك صعاب تحول دون وجود رأي عام عالمي فعّال : وتتمثل فيما يلي:

١. عدم وجود ثقافة عالمية.

٢. عدم فاعلية المنظمات الدولية (الأمم المتحدة).

٣. وجود معسكرات سياسية مختلفة بالعالَم (الشيوعي - الرأسمالي - الإسلامي..) فالمعسكرات تمثل عائق أمام عدم وجود رأي عام عالمي.

٤. مشكلة العادات والقيم واللغة.

ثانياً : أمور تساعد على ضمور الرأي العام العالمي:

١. سيطرة الولايات المتحدة ودول الشمال على النظام الإعلامي الدولي، فيما يُسمى بـ: "دكتاتورية اتصالية"، فلقد ظهرت رؤية تعلن أن وسائل الإعلام فيها كثير من التسلية والتركيز على حُب الاستهلاك، وأصبح صوت أمريكا هو الصوت الوحيد الذي يُسْمَع بالعالم.

٢. الاحتكار، حيث أن وسائل الإعلام العالمية ، مسموعة أو مرئية أو مقروءة، تواجه الأزمة الخانقة بسبب الاحتكارالرأسمالي لها .

٣. الاختلال وكثير من السلبيات ، فجماهير دول الشمال لا تعرف أحداث دول الجنوب، وكذا تزايد جهل شعوب الشمال بقضايا الشعوب الجنوبية. شعور دول الجنوب بالدونية والانهزامية وتزايد شعور دول الشمال خاصة البيض بالاستعلاء العرقي.

٤. العنصرية ..

٥. عدم العدالة..

٦ ـ الرأي العام ودوره في صنع القرار السياسي:

يُعد اتخاذ القرار من أهم العمليات التي تميز العملية السياسية ، حيث ينظر بعض الدارسين إلى السياسة باعتبارها سلسلة من القرارات المتوالية المتخذة لمواجهة المواقف المتتابعة...

لذا اقترح "لاسويل" أن تكوين عملية صنع القرار السياسي بمثابة الإطار النظري المُوحَد الذي يستوعب كافة أجزاء العملية السياسية سواء أكانت محلية أم دولية.

ويُعد الرأي العام من أحد العوامل المهمة بل والمشاركة في عملية صنع القـرار، فمن المعروف أن تقنين العلاقة بين الرأي العام وصانعي القرارات يؤدي إلى خلق التفاعل الطبيعي بين اهتمامات وقضايا الرأي العام وقرارات السـلطة السـياسية، الأمر الذي يضمن الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي من ناحية، وإحداث التغييرات المجتمعية بطريقة سليمة من ناحية أخرى.

فلا يستطيع أحد أن ينكر العلاقة الوطيدة بين الرأي العام وصُنع القرار في مختلف المجتمعات والأنظمة السياسية، وكيف أن الرأي العام يُعد من أهم العوامـل التـي يضعها صانع القرار في حسبانه، مهما كان شكل النظام السياسي الـذي يـسيطر على مقاليد الحكم.

ففي النظم الديموقراطية يهتم صُنَّاع القرار بالرأيِ العام من منظور المشاركة فـي صنع القرار، أما في النظم الديكتاتورية فيهتم صُنَّاع القـرار بـالرأي العـام إمـا للسيطرة عليه أو توجيهه أو حتى قمعه.

ومن هنا جاءت أهمية الكلام عن الرأي العام وصنع القرار فـي ظـل المتغيـرات العديدة التي طرأت على الساحة العربية والدولية، وفي ظل آليات العولمة والرأي العام العالمي والتي أصبحت قوى حقيقية تؤثر على صانعي القرارات في مختلـف الدول، وخاصة الدول النامية أو دول العالم الثالث.

وفيما يلي عرضاً لأهم العوامل التي تؤثر في الرأي العام ودوره في صناعة القرار السياسي.

أ- دور وسائل الإعلام في التأثير على عملية صناعة القرار السياسي:

لوسائل الإعلام أدوار عديدة في المجتمع منها ما هو اجتماعي وما هو سياسـي، ويتمثل دورها الاجتماعي في وظيفتها التربوية، حيث تقوم بدور التعليم والتثقيف والتوعية، بما تمثله من قوة هامة وفعالة ومؤثرة في شبكة العلاقات المجتمعيـة الحديثة.

وأما عن دورها في التأثير على صناعة القرار فوسائل الإعلام يمكن أن يكون لها دور في مرحلة ما قبل القرار؛ يتمثل في دفع صانع القرار نحو إصـدار قـرارات معينة. أو يكون دورها أثناء صنع القرار واختيار البديل، وهي هنا تقـدم بـدائل مختلفة وتقوم بشرح وتفسير ومميزات كل بديل. وأخيرًا هناك دورها في مرحلـة

ما بعد القرار، حيث تقوم بنقل وتفسير القرارات للرأي العام، وهي في ذلك يمكن أن تؤثر في تنفيذ هذه القرارات، بتوجيهاتها تجاه هذه القرارات وأسلوبها في التعليق عليها.

ب ـ دور النظام السياسي للتأثير على الرأي العام وعلى صُنع القرار:

القرار السياسي في معناه الحقيقي ليس إلا حلقة وصل للتقابل بين القوى السياسية ومظهر من مظاهر التفاعل بين القوى لمنع التوتر في المجتمع السياسي. وهناك نوعان من النظم السياسية تختلف كل منها في التأثير على صُنع القرار السياسي؛ وهما النظام الديموقراطي والنظام التسلطي الديكتاتوري، ومن ثم وجب علينا التمييز بينهما في عملية التأثير على صناعة القرار.ومرد التمييز بينهما هو كيف تنساب قوة الرأي العام في مراحل تكوين القرار السياسي دون أي اعتبار آخر، أو بعبارة أدق مرد ذلك التمييز هو وظيفة الرأي العام في تحديد صياغة القرار السياسي.

أولاً : النظم الديموقراطية:

القرار السياسي في الجماعة الديموقراطية أساسه حركة متصلة لأقلمة متبادلة من السلطة الحاكمة لتتقابل مع الطبقة المحكومة في منتصف الطريق تتحدد عنها الصياغة النهائية للقرار السياسي.

فالجماعة الديموقراطية تعلم بأن الجماعة السياسية تنقسم إلى طبقتين: أحداهما حاكمة والأخرى محكومة، فالأولى تقود الجماعة وتضع عناصر تلك القيادة، والثانية تخضع لتلك القيادة لأنها تعبر عن آمالها وتحقق مثلها الأعلى السياسي، وعلى أن الطبقة الحاكمة عندما تضع القرار السياسي المُعبر عن سلطاتها لا تفرضه بطريقة تحكمية، فهي تسعى لتجعله علي قدر الإمكان موافقًا ومعبرًا عن تيارات الرأي العام المختلفة، وحيث يتحدد التوازن بين العناصر الفنية لصياغة القرار السياسي والاتجاهات الحقيقية للرأي العام، يتحدد نطاقه بإمكانيات الطبقة الحاكمة.

ثانيًا: في النظم الديكتاتورية:

هنا نجد طريقة تكوين القرار السياسي تختلف اختلافًا كاملاً:

فالنظم الديكتاتورية ترى في القرار السياسي أمرًا إكراهيًا يتحدد مقدمًا وعلى

الطبقة المحكومة أن تقوم بحركة إيجابية تحت تأثير الدعاية السياسية ليتم استيعابها في الحدود الإشعاعية للقرار السياسي. وبالتالي فإن الرأي العام يصير موقفه سلبيا بحتا ، فهو لا يناقش ولا يستطيع أن يقترح التعديل ، وإنما يتعين عليه أن يتأقلم في حدود القرار السياسي الذي تحدد مقدما.

ج ـ دور الأحزاب السياسية في التأثير على صناعة القرار السياسي :

فالأحزاب السياسية تقوم بدور هام في تكوين الرأي العام وتوجيهه من خلال نشر وتجديد الثقافة السياسية لدى الجماهير، والتي تؤثر في تشكيل الرأي العام، وهي عن طريق صُحفها ومجلاتها وطرحها لأفكارها، تلعب دورًا هامًا في التأثير على الرأي العام من خلال تعزيز التعليم والثقافة السياسية للقاعدة الشعبية سواء في عامته أو تكوين نُخب ممتازة تكون نواة العمل السياسي والقيادي فيما بعد.

ولكن علينا أن نذكر أن دور الأحزاب في صنع القرار السياسي يتأثر باعتبارات كثيرة منها: نوع التنظيم الداخلي للحزب، ونوع العلاقات السياسية القائمة في داخله، وقدرة الأحزاب على التحرك داخل النظام السياسي، أو بمعنى آخر مدى خضوعها للقوى السياسية والتيارات المختلفة: الاجتماعية والاقتصادية أو سيطرتها عليها، وأساس التنظيم الحزبي: التقارب الأيديولوجي الفكري أم المجتمع التنظيمي بالدرجة الأولى، ومدى قدرتها على جذب الرأي العام والتأثير فيه.

د ـ دور جماعات المصالح في التأثير على صناعة القرار:

جماعات المصالح هي: منظمات تعمل مستقلة عن إدارة أعضائها ولها مصالح سياسية أكيدة، ولكن الغالبية العظمى منها جماعات مصالح ولها صفة الدوام.

وتمثل جماعات المصالح في الدول الديموقراطية، جماعات ضغط قوية لا يمكن تجاهل تأثيرها عند تحديد خصائص صنع القرار السياسي في تلك الدول، ولهذه الجماعات أيضًا تأثير كبير وخطير في فئات عديدة من مواطني تلك الدول فتتحكم في درجة مشاركتهم واتجاهاتهم الأيديولوجية.

وبذلك تستطيع جماعات المصالح أن تقوم بتشييد شبكة من الاتصالات الشخصية ـ مع الشعب ـ كما تستطيع أن تقوم بنشر أيديولوجية معينة، أو أن تطرح بعض الموضوعات على الجماهير، وقد تحاول تقديم نماذج جديدة للثقافة السياسية من خلال تقديم حلول جديدة لمشكلات المجتمع.

هـ ــ دور المؤسسات الدينية في التأثير ــ بالرأي ــ على صناعة القرار:

للمؤسسات الدينية ــ وأهمها المساجد والكنائس والمعابد والمجالس والمراكز الإسلامية ومراكز التبشير.. الخ ــ أهمية كبرى ودور محوري بين الجماهير، وخاصة في الدول التي تقترب فيها الجماهير من هذه المؤسسات، وكثيرًا ما تم استغلال هذه المؤسسات كمنابر لتعبئة الرأي العام وتوجيهه، في العديد من القضايا كانت القيادات تلجأ إلى هذه المنابر، ودومًا تثبت هذه المنابر قدرتها وأهميتها، ولذلك لما تملكه من مكانه وهيبة في نفوس الجماهير.

ولقد قامت المؤسسات الدينية بدور خطير في تشكيل كثير من المعتقدات الراسخة في المجتمعات الغربية، فقد اعتمدت الأيديولوجية الرأسمالية ونظام المشروع الحر على القوة الدافعية للإصلاح البروتستانتي، أما التأثير الراهن الذي تمارسه المؤسسات الدينية في تكوين الاتجاهات والآراء والتأثير على صناعة القرار السياسي ، فإنه يعتمد على عاملين مرتبطين:

ــ يتمثل أولهما: في درجة مشاركة الفرد في العقيدة.

ــ أما الثاني: فيتجلى في عُمق المعتقد.

ولا نستطيع أن نتغافل أثر الاتجاهات الدينية ــ معتدلة أومتطرفة ــ في تكوين الرأي العام في العديد من المجتمعات.

وعمومًا نستطيع أن نقول أن الدين يعتبر واحد من النظم الكبرى التي تُسهم في تكوين أنماط السلوك في الكثير من المجتمعات.

و ــ ونخلص إلى مجموعة من الحقائق الهامة المتعلقة بالدور السياسي للرأي العام:

١- أن العلاقة بين الرأي العام وصنع القرار تختلف من قضية إلى أخرى ، فقد يكون التأثير هامشياً في بعض القضايا ومحورياً في البعض الآخر ، مباشراً في بعض القضايا وغير مباشر في البعض
الآخر ، سريعاً في بعض القضايا وبطيئاً في البعض الآخر .

٢- هناك عشرات العوامل التي تُحدد حجم ونوع وأسلوب تأثير الرأي العام في صنع القرار ، يأتي على رأسها : طبيعة النظم السياسية ودرجة نضج الرأي العام والقوى الاجتماعية السائدة وسمات البيئة التي يحيا فيها الرأي العام وأسلوب

صنع القرار .

٣- في كثير من الأحوال تستخدم الحكومات وسائل الإعلام كسلاح لخلق رأي عام زائف يعطي الانطباع بقبول الرأي العام للقرارات أو أنها جاءت نتيجة لاختياره الحر .

٤- في كثير من الحالات أيضاً يصعب ترجمة اهتمامات الرأي العام إلى قرارات محددة ، والمشكلة تَكْمُن في صعوبة التعرف الدقيق على حقيقة الرأي العام بالنسبة لمسألة محددة ، والواقع أن هذه ليست مشكلة للرأي العام في ذاته ، ولكن في كيفية التعرف عليه .

٥- وكما يؤثر الرأي العام في صنع القرار، يتأثر هو الآخر بالقرار ، فمتى اتخذ القرار يتم تسويقه للرأي العام وحثه على قبوله ، ومن ثم يصبح جزءاً من اهتماماته .

٦- إن درجة مساهمة الرأي العام في صنع القرار تعتمد بالدرجة الأولى على احترام حقوق الإنسان وحقه في الاختلاف، وأن يكون له رأي مؤثر في صنع الحياة من حوله ، ولن يتحقق ذلك في غياب مؤسسات المجتمع المدني وسيادة روح الاعتدال وقيم التوسط والتسامح والاعتراف بحق الآخرين في المشاركة والحياة الكريمة.

ـ مصطلحات خاصة بالرأي العام:

وفيما يلي مجموعة من المصطلحات والمفاهيم التي تتناول الرأي العام أو تمس جانباً من جوانبه ، نضعها ببساطة شديدة من أجل التعرف على معانيها المختلفة ، ونقدنها طبقاً للترتيب الأبجدي :

ـ جمهرة Mass : وهي مجموعة كبيرة من الناس من مختلف الطبقات الاجتماعية يتجمهرون في مكان ما ، ويختلف أفراد الجمهرة في مراكزهم ومهنتهم وثقافتهم وثرواتهم ، وقد لا تجتمع الجماهير Unassembled Masses كجمهور العاطلين أو الأجانب أو الطلبة ... الخ ، وقد تجتمع الجماهير Assembled Masses كجمهور المشاهدين وجمهور المسافرين .

ـ **الجمهور المنظم Organization Public** : وهو يتكون من الفئات ذات التنظيم الاجتماعي والرسمي والذي يمكن قياسه كالكنائس والمساجد والهيئات والنقابات والجماعات المنظمة ، والذي يمكن التأثير عليه بسهولة وتكوين اتجاهات مؤيدة بدلا من الجمهور غير المنظم ذو الاتجاهات غير المتعاونة والنضالية المتطرفة Un-Cooperative Militant & Extremist .

ـ **الحرب النفسية Sicological Warfare / Psychological Warfare** : يقصد بها استخدام الدعاية والوسائل النفسية (السيكولوجية) الأخرى للتأثير في معنويات العدو واتجاهاته لخلق الإنشقاق والتذمر بين صفوفه ، والحرب النفسية هي كل محاولة من جانب الخصم للقضاء على التماسك القومي والثقة في القيادة السياسية للطرف الآخر ، فالحرب النفسية تتجه للخصم وهي أداة من أدوات التعامل الدولي وتتجه لتحطيم الثقة والتماسك القومي.

ـ **الحركة الجماهيرية Mass Movement** : وهي أي سلوك تلقائي يحدث على نطاق واسع من قبل عدد كبير من الأفراد نحو هدف مشترك بدون تخطيط أو تنسيق ، كالهجرات الجماهيرية والاضطرابات الدينية والسياسية التي تحظى بتأييد تلقائي من الجماهير .

ـ **الدعاية Propaganda** : وتعني التأثير على آراء ومعتقدات الجماهير لتأخذ اتجاهاً معيناً نحو نظام أو مذهب بصورة إيجابية أو سلبية ، كما تحاول تهيئة نفسيات الأفراد لقبول وجهات النظر التي تدعو لها وقد تلجأ في ذلك لتشويه الحقائق وتحريفها ، وتتعدد صور الدعاية بتعدد أغراضها ، فقد تكون سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو دينية ، وهناك الدعاية السوداء Black Propaganda وهي التي تقوم على إخفاء غرض الداعية وجعلها مقنعة أو مستترة أو سوداء ، والدعاية المضادة .Counter Prop وهي التي تقومز بها دولة لمقاومة دعاية دولة أخري .

ـ **الدعاية الرسمية Official Propaganda** : هي الإعلام الرسمي للدولة والذي تسعي الدول من خلاله إلى ترسيخ بعض المفاهيم في نفوس المواطنين والرد على

الدعايات المضادة والتأكيد على الشرعية ، وتأكيد الذات في نفوس المواطنين Self-Fulfilling Assertion ، والدعاية الرسمية غالباً ما تكون دعاية سياسية Political Prop. وهي الدعاية التي تعمل على التأثير على آراء ومعتقدات الجماهير لجعلها تأخذ اتجاهاً معيناً نحو الموضوعات السياسية .

ــ دوامة الصمت Spiral Of Silence: هي أحد أهم النظريات الحديثة التي تدل على قوة وسائل الإعلام في تكوين الرأي العام ، لأنها تهتم برصد أثر وسائل الإعلام على المجتمع ، وتؤكد هذه النظرية على أن : كل الأفراد لهم آراء ، وأن الخوف من العزلة يجعل الأفراد لايعلنون عن آرائهم ، ويقوم كل فرد باستطلاع رأي سريع لمعرفة صدى رأيه عند الآخرين ، ووسائل الإعلام من المصادر الرئيسية لنشر المعلومات وعرض الآراء ، وتميل وسائل الإعلام للاحتكار والتحيز في عرض الآراء ، ويدرك بعض الأفراد والجماعات أنهم مختلفين عن رأي الأغلبية مما يجعلهم يغيرون ظاهريا من آرائهم أو يؤثرون الصمت تجنبا للضغوط الاجتماعية.

ــ الرأي Opinion : وهو وجهة نظر أو حكم أو تقييم يكونه الفرد عن موضوع ما ، أو هو الاعتقاد الذي تكون فيه أسباب الإيجاب أقوى من أسباب النفي ، أما الظن Suspect فهو معرفة أدني من اليقين ويحتمل الشك ، وإذا كان الرأي يمثل ما يزيد عن نصف الجماعة يسمى رأي الأغلبية Majority Opinion وإذا كان يعبر عما يقل عن نصف الجماعة يسمى رأي الأقلية Minority Opinion .

ــ الرأي الائتلافي Coalition Opinion : وهو رأي عدد من الأقليات مختلفة الأراء ولكنها تنضم مع بعضها البعض من أجل الاتفاق على هدف معين وفي ظروف معينة ، وهو يعد دليلاً على أن الجماعة لم تصل بعد إلى رأي واحد في المسائل العامة .

ــ رأي الإجماع General Opinion : وهو الرأي الذي تتحد فيه كل الأراء الجماعية والفردية وتظهر فيه عقيدة عامة يقف الجميع خلفها ، كما يقصد به الرأي المستقر الذي ظهر في الماضي نتيجة العادات والتقاليد ويستمر على مر

السنين دون أن يوجه إليه نقد وينتقل من جيل إلى جيل .

ــ الرأي العام Public Opinion : وهو وجهات النظر والشعور السائد بين جمهور معين في وقت معين إزاء موقف أو مشكلة من المشكلات ، وجماعة الرأي العام أو الجمهور مشترك المصالح Public هو عدد كبير من الأفراد يشتركون ــ عن إدراك ــ في وحدة المصالح ولذلك يتولد لديهم شعور بالوحدة وتحقيق الذات ، وهناك رأي عام موجود بالفعل Public Opinion , Actual وهو الرأي الذي يحدث نتيجة بعض الأحداث ، وهناك الرأي العام المنقاد أو المنساق Conducted Public Opinion وهو الرأي الذي تمثله الأكثرية الساحقة من جمهور الأميين ولا يحاولون التفكير في كل ما يرسل لهم من دعاية ، بعكس الرأي العام المثقف Cultured وهم يتأثرون بالدعاية ولكنهم قد يؤثرون فيها .

ــ الرأي الكوني Globalist : وهو مصطلح يعني أن العالم مكون من نسيج كثيف من التعاملات والتفاعلات والانتماءات ضمن أنظمة سلوكية إنسانية مترابطة ليست مقتصرة على مجتمع واحد وإنما تتقاطع وتتعارض عبر الحدود بين الدول بشكل قوي .

ــ الشائعات Rumours : وهي أفكار خاصة يعمل رجال الدعاية على أن يؤمن بها الناس ، كما يعمل أن ينقلها كل شخص إلى آخرين حتى تذاع وتنتشر بين جميع الجماهير ، وقد يطلقها أفراد أو جماعات للتعبير عن مكنون معين أو لتوصيل رسالة معينة للقادة أو للتأثير على صناع القرار أو لتشويه عمل معين أو للإثارة الجماهيرية ، وقد تكون لها قدر من الحقيقة .

ــ المصادر والمراجع للفصل السابع :

لمزيد من القراءات عن الرأي العام يمكن مراجعة الكتب والمصادر الإلكترونية التالية :

ــ د. حميدة سميسم: نظرية الرأي العام ، القاهرة ، الدار الثقافية للنشر ، ٢٠٠٥م .

ــ د. مختار التهامي، الرأي العام والحرب النفسية، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٢م، ط٢.

– د. حامد ربيع ، نظرية الرأي العام ، القاهرة ، مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٧٦م .
– د. عبد الوهاب كحيل: القاهرة، مكتبة المدينة، ١٩٩٨.
– نعمه العبادي–الرأي العام ودوره في العمل السياسي/ط١/٢٠٠٦ إصدار (المركز العراقي للبحوث والدراسات الإنسانية والإستراتيجية)
– هربرت.أ.شيللر– المتلاعبون في العقول، ترجمة عبد السلام رضوان ، عالم المعرفة – الكويت– ١٩٨٦ .

– جمال مجاهد، الرأي العام وقياسه، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٨م.
– سامية محمد جابر، الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث، دار المعرفة الجامعية.
– بسيوني إبراهيم حمادة، الرأي العام وأهميته في صنع القرار، سلسلة محاضرات الإمارات ٥٧، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
– حامد ربيع، الرأي العام والتطور الصياغي للقرار السياسي، مقالة نشرت في العدد الأول من المجلة الاجتماعية القومية، يناير ١٩٦٤م، العدد الأول، المجلد الأول.
http://www.almoustshar.com/ArticleDetails.aspx?id=387&Photoid=270
– موقع المستشار للدراسات الإنسانية والإدارية ، الرأي العام ودوره في صنع القرار السياسيهاشم الحسيني ، الرأي العام مسرح ممثلين ، مجلة الشاهد ، عدد ١٣٣ يوليو ١٩٩٦ .
– د.عبد القادر طاش " دور الإعلام في تنوير الرأي العام " مجلة الفيصل ديسمبر ١٩٩٨ .
– سليمان بن عبد الرزاق الحمود " الرأي العام المفهوم – التكوين – التعريف – الخصائص " المجلة العربية فبراير١٩٩٦ ..
– حواس محمود" الرأي العام ليس اختيارا بين بديلين " المجلة العربية يونيو ١٩٩٦ ..
– حواس محمود ، الرأي العام ، التعريف والمفهوم والأساسيات ، موقع على شبكة الأنترنت..
http://www.annabaa.org/nba41/eelam.htm
مجلة النبأ.. - العدد ٤١ – شوال ١٤٢٠ – كانون الثاني ٢٠٠٠ .
– حميد لفته ، الحوار المتمدن – العدد: ٢٥٠٧ – ٢٠٠٨ / ١٢ / ٢٦ المحور: الفلسفة ،علم النفس ، وعلم الاجتماع.

– هشام [illegible] http://heshamtech.yoo7.com/montada-f21/topic-t41.htm

http://www.azaz-culture.org/home/modules.php?name=AvantGo&file=print&sid=127

الفصل التاسع
الأحزاب السياسية

الأحزاب السياسية هامة جداً في عالمنا المعاصر ، لأنها تعتبر الوحدة الأولى التي تمارس العمل السياسي بجماعية وبأيدلوجية ، ولأن هدفها دائما هو الوصول إلى السلطة ، فكل حزب قائم لا يهدف للوصول للسلطة عن طريق صناديق الانتخابات لا يصلح أن يكون حزباً سياسياً ، وإنما يكون منظمة اجتماعية تهدف لتقديم الخدمات لأعضائها ، فالأحزاب جزء من المنظومة السياسية ، وجزء من العملية الديمقراطية ، وجزء هام من الحياة السياسية المعاصرة ...

وتعد الأحزاب السياسية أحد أهم أدوات التنمية السياسية في العصر الحديث، فكما تُعبر سياسة التصنيع عن مضمون التنمية الاقتصادية ، تُعبر الأحزاب والنظام الحزبي عن درجة التنمية السياسية في النظام السياسي . ولقد حافظت الأحزاب السياسية على أهميتها بالرغم من تطور مؤسسات المجتمع المدني ، التي اكتسب بعضها مركزاً مرموقاً على الصعيد الخارجي من خلال التحالفات عابرة القومية، ولكن تلك المؤسسات لم تستطع أن تؤدي وظيفة الأحزاب في عملية التداول السلمي للسلطة ، إضافة إلى وظائفها الأخرى في المجتمع .

١ ــ التعريف بالأحزاب السياسية ونشأتها :

أ ــ ما هو الحزب السياسي؟

للحزب السياسي تعريفات كثيرة وتختلف هذه التعريفات باختلاف وتنوع

الأيديولوجيات والمفكرين الذين تناولوا هذا الموضوع بالبحث والتحليل. فهناك من ركز على أهمية الأيديولوجية حيث رأى إن الحزب هو اجتماع عدد من الناس يعتنقون العقيدة السياسية نفسها، ورأى آخرون أن الأحزاب تعبير سياسي عن الطبقات الاجتماعية، وهناك من يرى أنها مجرد جمعيات هدفها العمل السياسي ، وآخر رأى أنها تكتل المواطنين المتحدين حول ذات النظام، إلى غير ذلك من التعريفات .

ـ وبشكل عام يمكن تعريف الحزب السياسي بأنه : "مجموعة من المواطنين يؤمنون بأهداف سياسية وأيديولوجية مشتركة وينظمون أنفسهم بهدف الوصول إلى السلطة وتحقيق برنامجهم" ... فمن خلال هذا التعريف الشامل لمفهوم الحزب السياسي نستطيع القول : أن الحزب السياسي موجود اليوم في معظم، إن لم نقل كل، الأنظمة السياسية، في مختلف أنحاء العالم، بغض النظر عن طبيعة هذا النظام دكتاتوري أو ديمقراطي .

ـ الحزب السياسي هو: تنظيم سياسي يسعى إلى بلوغ السلطة السياسية داخل الحكومة، وعادة من خلال المشاركة في الحملات الانتخابية. والأحزاب السياسية كثيراً ما تتبنى أيديولوجية معينة ورؤية ، ولكن يمكن أيضا أن تمثل التحالف بين المصالح المتباينة.

ـ وفي العلوم السياسية توجد عدة تعاريف للأحزاب السياسية: فتقليديا ركز علماء السياسة على دور الأحزاب السياسية، باعتبارها أدوات للترويج ترشح في الانتخابات للمناصب العامة، يعرف الأحزاب السياسية على النحو التالي : "الحزب السياسي هو جماعة منظمة رسميا يؤدي وظائف سياسية وتثقيف الجمهور لقبول النظام، فضلا عن الآثار المباشرة، وذلك أكثر من اهتماماته بالسياسة العامة، ويشجع الأفراد لتولي المناصب العامة، والتي تشمل وظيفة الربط بين الجمهور ومتخذي القرارات الحكومية. "

ـ يمكن تعريف الحزب السياسي بأنه: " مجموعة من المواطنين يؤمنون بأهداف سياسية وأيديولوجية مشتركة وينظمون أنفسهم بهدف الوصول إلى

السلطة وتحقيق برنامجهم"...
ـ يمكن الإشارة إلى أن الحزب السياسي هو : " اتحاد بين مجموعة من الأفراد ، بغرض العمل معاً لتحقيق مصلحة عامة معينة ، وفقاً لمبادئ عامة أو خاصة ، مؤمنين بها ومتفقين عليها ، وللحزب هيكل تنظيمي يجمع قادته وأعضاءه ، وله جهاز إداري معاون، ويسعى الحزب إلى توسيع دائرة أنصاره بين أفراد الشعب .
ـ فقد عرّف الكاتب البريطاني "إدموند بيرك" الحزب السياسي بأنه "مجموعة من الأفراد اتحدت بجهودها الذاتية لترقية المصلحة الوطنية على أساس مبدأ معين متفق عليه بين المجتمع"، وعرفه آخرون على أنه مجموعة من الأفراد تسعى للوصول إلى السلطة للاستفادة من ثمارها.
ـ وعرّفه هارولد لازويل **Harold Lasswell** بأنه "المنظمة المختصة بتقديم المرشحين والقضايا السياسية تحت اسمها في الانتخابات".
ـ أما كولمان **J.S.Colman** فقد عرّف الأحزاب السياسية بأنها : اتحادات وجمعيات مُنظّمة بصفة رسمية ولها هدف واضح ومُعلن يتمثل في حصولها، أو احتفاظها بالقيادة أو الإدارة الشرعية على الأشخاص أو السياسة الحكومية لدولة ذات سيادة حالية أو مرتقبة، سواء حصلت على هذه القيادة بمفردها أو عن طريق ائتلافي أو عن طريق المنافسة الانتخابية مع غيرها من الاتحادات أو الجمعيات المماثلة.
ـ ويعتبر **William Cross** الأحزاب السياسية من أهم مرتكزات الديمقراطية حيث يمكن بواسطتها اختيار رئيس الوزراء والوزراء والمناصب السيادية والسلطات التشريعية، وتقرر القضايا المصيرية للبلاد.
ـ ولا يختلف المفكرون العرب كثيرًا عن الغربيين في تعريف الحزب، بل إن التعريفات متشابهة إلى حد كبير إن لم تكن متطابقة، فقد جاء تعريفه في "موسوعة السياسة" بأن الحزب مجموعة من المواطنين يؤمنون بأهداف سياسية وإيديولوجية مشتركة وينظمون أنفسهم بهدف الوصول إلى السلطة.

ـ بينما تصف الدكتورة "نبيلة عبد الحليم" الأحزاب بأنها ظاهرة سياسية مُركبة؛ لذلك يصعب النظر إليها من وجهة نظر واحدة وإعطاؤها تعريفا شاملا؛ ولذلك فهي تعرّفه وفقًا لمدلوله التنظيمي ثم تعرّفه وفقا لمبادئه وأهدافه وتعرّفه مرة أخرى باعتبار وظائفه.. بعد ذلك تحاول صياغة تعريف جامع للحزب وهو : "تنظيم يضم مجموعة من الأفراد تدين بنفس الرؤية السياسية وتعمل على وضع أفكارها موضع التنفيذ، وذلك بالعمل في آن واحد على ضم أكبر عدد ممكن من المواطنين إلى صفوفهم وعلى تولي الحكم أو على الأقل التأثير على قرارات السلطات الحاكمة".

ب ـ مقومات الحزب السياسي ومهامه :

* للحزب السياسي عدة مقومات أهمها :

ـ وجود أيديولوجية، أي أفكار ومبادئ مشتركة وأولويات قد تترجم من خلال برامج تطرح على المواطنين .

ـ وجود تنظيم يتمتع بالعمومية والاستمرارية، مع وجود شبكة اتصالات على المستوى المحلي والقومي .

ـ سعي هذه الجماعة للوصول إلى السلطة والمساهمة فيها والاحتفاظ بها .

ـ هذا ومن خلال تحليل التعريفات المتعددة ، نجد أن هناك مقومات يجب أن تتوافر في الحزب حتى يستحق أن يطلق عليه كلمة الحزب السياسي، هذه العناصر تكاد تكون نقاط اتفاق بين التعريفات ويمكن حصرها في:

١. مجموعة من الأفراد: إذ لا يمكن أن يطلق على أي تنظيم حزب ما لم يكن له أعضاء ومؤيدون وجماهير ولا يطلق على الشخص الواحد حزب مهما كانت لديه أفكار وبرامج ما لم يلتف حوله الناس والجماهير.

٢. الإطار الفكري: لا بد أن يربط مجموعة الأفراد هذه رابطة فكرية، بمعنى أنه يجب أن يجتمع هؤلاء الأفراد على بعض المبادئ والأفكار ويكون لهم برنامج واضح المعالم.

٣. الإطار التنظيمي: الرابط التنظيمي شرط أساس للحزب فلا بد من وجود

نوع من العلاقة التنظيمية بين أفراد الحزب؛ إذ إن الحزب يهدف إلى كسب أكبر عدد ممكن من الجماهير إلى صفوفه، وهذا يقتضي وجود أشكال تنظيمية تستوعب هؤلاء الناس وتوظف طاقاتهم وتوزّع الأدوار بينهم.

٤. الهدف السياسي: وهو الوصول إلى السلطة، ويعد هذا العنصر الأساسي الذي يميز الحزب السياسي عن غيره من التنظيمات؛ فهناك تنظيمات عدة تشترك مع الحزب في العناصر السابقة مثل الجمعيات الثقافية والنقابات المهنية وجماعات الضغط التي هي كلها عبارة عن مجاميع من الأفراد يجتمعون على بعض المبادئ وقد توجد روابط تنظيمية بينهم، ولكن ما يميز الحزب عن هذه التنظيمات هو أن هذه المجاميع لا تسعى للوصول إلى السلطة؛ فهذه الجمعيات تسعى لنيل حقوق شريحة معينة مثلا كما هو الحال في النقابات المهنية، أو تسعى لحل بعض المشاكل والأزمات الآنية، وعليه فإن المعيار الوحيد للفرق بين الحزب السياسي وغيره من التنظيمات هو الهدف السياسي.

وبهذا فإن أي تجمع أو تنظيم تجتمع فيه العناصر السابقة يمكن أن يطلق عليه "حزب سياسي"، علما أن ما ذكرناها هي العناصر الأساسية وقد توجد عناصر أخرى للحزب السياسي مثل القيادة والإدارة والعنصر المالي وغيرها...

* مهام الحزب السياسي:

تقوم الأحزاب السياسية بعدة مهام رئيسية في الحياة العامة ، وهي مهام تختلف حسب النظام الحزبي القائم ، لكن أهمها على وجه العموم هي : -

١ - تنظيم إرادة قطاعات من الشعب وبلورتها .

٢ - توفير قنوات للمشاركة الشعبية والصعود بمستوى هذه المشاركة إلى درجة من الرُقي والتنظيم الفاعل ، بشكل يُسهل للأفراد طرح أفكار واختيار البدائل للتفاعل السياسي . وبمعنى آخر ، أن مهمة الأحزاب هي سد الفراغ الناشيء عن إحساس الهيئة الناخبة بالحاجة للاتصال مع الهيئة الحاكمة .

٣ - الحصول على تأييد الجماعات والأفراد ، بغية تسهيل الهدف المركزي من

وجود الحزب وهو الوصول إلى السلطة والاستيلاء على الحكم بالوسائل السلمية . وفي هذا الشأن تقوم الأحزاب باختيار مرشحين لها في الانتخابات لتمثيلها وتحقيق مبادئ محددة (هي مبادئ الحزب) ، وإدارة كيفية الرقابة على الحكومة ، وتشريع ما تريده من قوانين ، لأن الأفراد لا يستطيعون بمفردهم القيام بهذا العمل ، لا عن عجز ، ولكن لعدم توافر التنظيم والمعلومات اللازمة للقيام بذلك .

ـ وظائف الأحزاب:

من أسس تقييم الحزب السياسي ، مدى قيامه بتحقيق الوظائف العامة المنوطة بالأحزاب ، والمتعارف عليها في أدبيات النظم السياسية . وهي تتضمن سواء كان حزباً في السلطة أو المعارضة ، خمس وظائف أساسية هي التعبئة ، ودعم الشرعية ، والتجنيد السياسي ، والتنمية ، والاندماج القومي . والمعروف أن تلك الوظائف يقوم بها الحزب في ظل البيئة التي ينشأ فيها والتي يعبر من خلالها عن جُملة من المصالح في المجتمع ، وهو في هذا الشأن يسعى إلى تمثيل تلك المصالح في البيئة الخارجية ، الأمر الذي يعرف في أدبيات النظم السياسية بتجميع المصالح والتعبير عن المصالح .

ـ وظيفة التعبئة : تعني التعبئة حشد الدعم والتأييد لسياسات النظام السياسي ، من قبل المواطنين . وتعتبر وظيفة التعبئة بطبيعتها ، وظيفة أُحادية الاتجاه، بمعنى أنها تتم من قبل النظام السياسي للمواطنين ، وليس العكس . وتلعب الأحزاب دور الوسيط ، وبالرغم من أن البعض يربط بين وظيفة التعبئة وشكل النظام السياسي ، من حيث كونه ديمقراطيا أو شُموليا أو سُلطويا ، إلا أن الاتجاه العام هو قيام النظم السياسية الديمقراطي أيضاً بأداء تلك الوظيفة . غاية ما هنالك ، أن النظم السياسية في الدول النامية تتطلع ، وهي في مرحلة التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، إلى قيام الأحزاب بلعب دور فاعل لحشد التأييد لسياستيها الداخلية والخارجية .

وتختلف طبيعة وظيفة التعبئة التي تقوم بها الأحزاب من نظام سياسي لآخر

في النظم التعددية المُقيدة ، كما أنها تختلف داخل نفس النظام السياسي المُقيد وفقا لطبيعة المرحلة التي يَمُر بهـا ، متـأثرا دون شـك بالبيئـة الداخليـة والخارجية المحيطة به . والنظم السياسية تسعى دائما لتجديـد سياسـاتها ، نتيجة لطبائع الأمور التي تتسم بالتبدل المستمر للأفكار والإيديولوجيات . وهذا التغير بشكل عام ، وأياً كان سببه ، يحمل قيمـاً ومبـادئ ، تـسعى الـنظم السياسية القائمة إلى ترسيخها ، عبر تبادل الحوار الديمقراطي المفتوح بـين الحكومة والمواطنين، إذا كانت نظماً ديمقراطية ، وتسعى لإيصالها عبر وسائل غرس القيم السياسية في النظم السياسية الشمولية والسلطوية، فيما يُعـرف بعملية التثقيف السياسي . وفي جميع الأحوال ، تلعب الأحزاب دورا مهماً في أداء هذا الوظيفة .

ـ وظيفة دعم الشرعية : تعرف الشرعية بأنها ، مدى تقبـل غالبيـة أفـراد المجتمع للنظام السياسي ، وخضوعهم له طواعية ، لاعتقادهم بأنـه يـسعى إلى تحقيق أهداف الجماعة . ويعتبر الإنجاز والفاعليـة والـدين والكارزمـا والتقاليد والإيديولوجية ، ضمن المصادر الرئيـسية للـشرعية فـي الـنظم السياسية المختلفة . على أن الديمقراطية تُعَدُ المصدر الأقوى للـشرعية فـي النظم السياسية في عالم اليوم . وهناك العديد من الوسائل التي تهدف إلى دعم الشرعية . وتلعب الأحزاب وغيرها من المؤسـسات دورا بـارزا فـي هـذا المضمار . وتتميز الأحزاب عن تلك الوسائل ، بأنها ليست فقط مـن وسـائل دعم الشرعية ، بل أنها في النظم السياسية المقيدة تسعى إلى أن يكون تطور أحوالها وأوضاعها وإيديولوجياتها هي نفسها مصدرا للشرعية ، والحديث عن علاقة الأحزاب بالشرعية الديمقراطية ، يفترض أن الأحزاب تتـضمن هياكـل منتخبة من بين كل أعضائها ، وتستمد الأحزاب الحاكمة شرعيتها مـن تلـك الانتخابات ومن تداول السلطة داخلها ، ربما قبل الانتخابات العامة التي تـأتي بها إلى السلطة ، إضافة إلى تطلعها باستمرار إلى التنظيم الجيـد ، ووجـود دورة للمعلومات داخلها . ولكن هذا لا يحدث في كل الأحزاب ، وهو مفقود في

الأحزاب الصحيحة كما سيتضح عند الحديث عن ذلك الموضوع.

– وظيفة التجنيد السياسي : يُعَرَّف التجنيد السياسي بأنه عملية إسناد الأدوار السياسية لأفراد جدد . وتختلف النظم السياسية في وسائل التجنيد السياسي للنخبة ، فالنظم التقليدية والأوتوقراطية يعتمد التجنيد بها بشكل عام على معيار المحسوبية أو الوراثة ..الخ . أما في النظم التعددية المُقيدة ، فإنها تسعى – دون أن تنجح في كثير من الأحيان– لأن تكون أداء تلك الوظيفة بها يماثل أدائها في النظم الأكثر رقيا وتقدما ، فيكون هناك ميكانزمات محددة للتجنيد . ويفترض أن تكون الأحزاب في هذه النظم أحد وسائل التجنيد السياسي، وهي تؤدي تلك الوظيفة ليس فقط بالنسبة إلى أعضائها بل وأيضا بالنسبة إلى العامة . فمن خلال المناقشات الحزبية ، والانتخابات داخل هياكل وأبنية الأحزاب، والتدريب على ممارسة التفاعل الداخلي ، وبين الأحزاب بعضها البعض ، والانغماس في اللجان والمؤتمرات الحزبية ، تتم المساهمة في توزيع الأدوار القيادية على الأعضاء ، ومن ثم تتم عملية التجنيد بشكل غير مباشر . ويتسم أداء الأحزاب في النظم التعددية المُقيدة لوظيفة التجنيد السياسي ببعض القيود، إذ أن أعضاء الأحزاب لم يكن قد خرجوا بعد من الميراث الثقافي السلطوي الذي خَلَّفَتْه تجربة التنظيم الواحد، والذي كان الحزب فيه مجرد أداة للتعبئة لكسب الشرعية للنظام السياسي.

– الوظيفة التنموية : تتمثل تلك الوظيفة في قيام الأحزاب بإنعاش الحياة السياسية في المجتمع ، الأمر الذي يدعم العملية الديمقراطية ، والاتجاه نحو الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في النظم السياسية المقيدة . وقد طرحت العديد من الأدبيات المتخصصة في دراسة الأحزاب السياسية، مسألة وجود الأحزاب ، وكيف أنها تلعب دوراً فاعلاً في عملية التداول السلمي للسلطة من خلال الانتخابات ، وكذلك دورها في إنعاش مؤسسات المجتمع المدني ممثلاً في مؤسسات عديدة كالنقابات المهنية والعمالية ، وتقديم الخدمات بشكل مباشر للمواطنين من خلال المساهمة في حل مشكلاتهم .

ناهيك عن قيام الأحزاب بلعب دور مؤثر في التفاعل السياسي داخل البرلمانات ، خاصة في عمليتي التشريع والرقابة .

– وظيفة الاندماج القومي : تنطوي هذه الوظيفة على أهمية خاصة في البلدان النامية ، حيث تبرز المشكلات القومية والعرقية والدينية والنوعية وغيرها في تلك البلدان ، في ظل ميراث قوى من انتهاكات حقوق الإنسان .

ج – نشأة الأحزاب السياسية:

يرى الكثير من الباحثين أن تعبير الأحزاب السياسية لا يطلق على أي تنظيم سياسي يدعي ذلك ؛ بل وضع بعضهم شروطاً أساسية لها، مثل عالم السياسة الشهير "صمويل هنتنجتون" ، ودون الخوض في التفاصيل ، فقد وضع "هنتنجتون" أربعة شروط في هذا الشأن هي ، التكيف ، والاستقلال ، والتماسك ، والتشعب التنظيمي . ولكن على الرغم من ذلك ، فإن الأحزاب السياسية التي ينطبق عليها مثل هذه الشروط لم تنشأ نشأة واحدة ، بل نشأت بأشكال ولأسباب مختلفة، أهمها خمسة أسباب وأشكال:

– ارتباط ظهور الأحزاب السياسية بالبرلمانات ، ووظائفها في النظم السياسية المختلفة . إذ أنه مع وجود البرلمانات ظهرت الكُتل النيابية ، التي كانت النواة لبزوغ الأحزاب ، حيث أصبح هناك تعاون بين أعضاء البرلمانات المتشابهين في الأفكار والإيديولوجيات أو المصالح ، ومع مرور الوقت تلمس هؤلاء حتمية العمل المشترك . وقد ازداد هذا الإدراك مع تعاظم دور البرلمانات في النظم السياسية ، إلى الحد الذي بدأ نشاط تلك الكتل البرلمانية يظهر خارج البرلمانات من أجل التأثير في الرأي العام ، كما حدث في العديد من الأحزاب الأوروبية ، وفي العالم النامي توجد حالة حزب الحرية والائتلاف العثماني الذي كان في الأصل مجرد كتلة للنواب العرب في البرلمان التركي عام ١٩١١ .

– ارتباط ظهور الأحزاب السياسية بالتجارب الانتخابية في العديد من بلدان العالم ، وهي التجارب التي بدأت مع سيادة مبدأ الاقتراع العام ، عوضاً عن مقاعد الوراثة ومقاعد النبلاء . حيث ظهرت الكتل التصويتية مع ظهور اللجان

الانتخابية ، التي تشكل في كل منطقة من المناطق الانتخابية بغرض الدعاية للمرشحين الذين أصبحوا آلياً يتعاونون لمجرد الاتحاد في الفكر والهدف . وقد اختفت تلك الكتل ــ بداية ــ مع انتهاء الانتخابات ، لكنها سرعان ما استمرت بعد الانتخابات وأسفرت عن أحزاب سياسية تتألف من مجموعات من الأشخاص مُتحدي الفكر والرأي. أي أن بداية التواجد هنا كان خارج البرلمان، ثم أصبح الحزب يتواجد داخله . وكانت تلك الأحزاب قد سعت إلى تكوين هياكل تنظيمية دائمة لكسب الأعضاء ، ومراقبة عمل البرلمان والسلطة التنفيذية .

ــ ظهور منظمات الشباب والجمعيات الفكرية والهيئات الدينية والنقابات، وقد سعى بعض هذه المؤسسات لتنظيم نفسها بشكل أكبر من كونها جماعات مصالح تحقق الخدمة لأعضائها . ولعل أبرز الأمثلة على ذلك حزب العمال البريطاني ، الذي نشأ بداية في كنف نقابات العمال بالتعاون مع الجمعية الفابية الفكرية . وكذلك الحال بالنسبة لأحزاب الفلاحين وخاصة في بعض الدول الاسكندنافية ، حيث كان أصل نشأتها الجمعيات الفلاحية . إضافة إلى ذلك فقد كان أساس نشأة بعض الأحزاب المسيحية في أوروبا هو الجمعيات المسيحية . أما في أمريكا اللاتينية ، فإنه لا يوجد أي أساس للنشأة البرلمانية للأحزاب السياسية . ولذلك فإن البحث في أصول الأحزاب هناك يركز على التحليل الاجتماعي والاقتصادي لأوضاع هذه البلدان بعد جلاء الاستعمار ، وبما يعكس مصالح كبار الملاك والعسكريين والكنيسة ، وكانت تلك هي اللبنة الأولى لظهور الرعيل الأول من الأحزاب السياسية هناك .

ــ ارتباط نشأة الأحزاب السياسية (في بعض الأحيان وليس دائماً) بوجود أزمات التنمية السياسية . فأزمات مثل الشرعية والمشاركة والاندماج أدت إلى نشأة العديد من الأحزاب السياسية . ومن الأحزاب التي نشأت بموجب أزمة الشرعية ، وما تبعها من أزمة مشاركة ، الأحزاب السياسية الفرنسية التي نشأت إبان الحكم الملكي في أواخر القرن الـ ١٨ ، وخلال الحكم الاستعماري

الفرنسي في خمسينات القرن الماضي . وبالنسبة لأزمة التكامل ، فقد أفرخت في كثير من الأحيان أحزاباً قومية ، وفي هذا الصدد يشار على سبيل المثال إلى بعض الأحزاب الألمانية والإيطالية ، إضافة لبعض الأحزاب العربية التي جعلت من الوحدة العربية والفكرة القومية هدفاً لها .

– ظهور الأحزاب السياسية كنتيجة لقيام بعض الجماعات لتنظيم نفسها لمواجهة الاستعمار والتحرر من نير الاحتلال الأجنبي ، وهو الأمر الذي يُمْكن تلمسه – على وجه الخصوص – في الجيل الأول من الأحزاب السياسية التي ظهرت في بعض بلدان العالم العربي وأفريقيا .

وعلى هذا الأساس ، بدأت نشأة الأحزاب السياسية بشكل أولي منذ نحو قرنين من الزمان ، ولكنها لم تتطور وتلعب دوراً مهما إلا منذ حوالي قرن. وقد تباينت أسباب ودواعي النشأة . لكن الأحزاب بشكل عام كانت إحدى أهم آليات المشاركة السياسية، ومن أهم أدوات التنشئة السياسية في المجتمعات، بالرغم مما قيل عنها في بداية النشأة من أنها ستكون أداة للانقسام وللفساد السياسي ، وأنها ستفتح الباب عملياً أمام التدخل الأجنبي ، وستكون مصدراً لعدم الاستقرار السياسي وانعدام الكفاءة الإدارية ، وذلك كله على حد تعبير جورج واشنطون مؤسس الولايات المتحدة الأمريكية .

د – الفرق بين الأحزاب والجماعات المنظمة:

الأحزاب السياسية **Political Parties** والجماعات المُنظمة **Organized Groups**: والتي يشار إليها عادة بـ : جماعات الضغط أو الجماعات ذات المصالح **Pressure or Interest Groups** ، هما المؤسستان الرئيسيتان الموجودتان بين الشعب والحكومة ، ولكن :

– تتميز الأحزاب السياسية عن الجماعات المنظمة بأن هدفها هو أن تقبض على مقاليد الحكم (الأجهزة الرئيسية للحكومة) .

– أن الأحزاب السياسية لديها تصور شامل عن السياسات التي تريدها نحو مختلف الجوانب الهامة في الدولة .

- أن الجماعات المنظمة أهدافها مقصورة على الأمور التي تخدم مصالح جماعاتها وأفرادها .
- أن الجماعات المنظمة لا تملك برنامجاً سياسياً شاملاً ولا تسعى إلى الوصول إلى أجهزة الحكم .
- أن كلاً من الأحزاب السياسية والجماعات المنظمة تعمل جاهدة على التأثير على الحكم وعلى القرارات داخل الحكم.
- أن الجماعات المنظمة لا يوجد ما يمنعها من الترشيح (بممثلين عنها) في الانتخابات البرلمانية وفقاً للفردية ووفقاً لبرنامج معين محدود.
- قد تكون هناك علاقة شديدة بين جماعات المصالح والأحزاب السياسية، بل قد تكون هذه الجماعت مرتبطة بأحد الأحزاب السياسية رسمياً ، من أجل السعي للدفاع عن مصالحها.
- أن من مهام الأحزاب السياسية تسهيل تجميع المصالح للعديد من الجماعات والفئات والمصالح الأقليمية.
- ومما لا شك فيه أن تكتيل المصالح أمر حيوي بسبب التنوع الكبير والطبيعة غير المتناسقة للمصالح والاهتمامات الأقليمية والفئوية التي ظهرت مع ظهور المجتمعات الصناعية وتعقيداتها، فتقوم الأحزاب بتشكيل ائتلافات بين المصالح المختلفة والمتنوعة، ما بين الاتحادات العمالية واتحادات الفلاحين وما بين اتحادات رجال الأعمال والمال والمصالح في مختلف أنحاء العالم .

ومما سبق يتضح أن الأحزاب قد تحتاج المنظمات للدفاع عنها في مقابل تدعيمها بالعضوية والمال وتأييد برامجها، وكذلك الجماعات قد تحتاج للأحزاب للدفاع عن مصالح الأعضاء .

٣ ـ تصنيف وهيكلة الأحزاب السياسية:

هناك تصنيفات متعددة للأحزاب السياسية، وهذا التعدد في التصنيفات راجع إلى الفوارق بين الأحزاب فيما يختص بأيدلوجيتها وطبيعتها وتركيبها وحجمها

وأهدافها... وغير ذلك من الأُسس. ويضاف إلى ذلك التغيرات والتطورات الدائمة والمستمرة التي تحدث على الأحزاب السياسية.

أ ـ ومن أشهر التصنيفات في هذا المجال التصنيف الذي قدمه موريس دوفرجيه، حيث صنفها حسب التصنيف التالي :

ـ أحزاب الأُطر : وتضم في صفوفها الطبقات البرجوازية !! التي كانت قائمة في أوروبا في القرن التاسع عشر والتي تُعرف في عصرنا الحاضر بأحزاب المحافظين والأحرار. وتعتمد على ضم شخصيات مرموقة ومؤثرة، ولا تضم في صفوفها قاعدة جماهيرية واسعة. وعلاقاتها الداخلية مرنة وتصل إلى درجة الهشاشة. ومعظم الأحزاب المعروفة اليوم في أوروبا وأمريكا تعتبر من هذا النوع من الأحزاب .

ـ الأحزاب الجماهيرية : وتضم أكبر عدد من الجماهير إلى صفوفها، وتتميز بأنها تقوم على المركزية في علاقة أعضاء الحزب مع بعضهم البعض ومع القيادة. ويقوم الأعضاء بتسديد اشتراكات مالية والمشاركة في نشاط فكري وسياسي. وتحت هذا النوع من الأحزاب تندرج الأحزاب الشمولية، وكذلك الأحزاب ذات المضامين الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية .

ـ وهناك عدة أنواع للحركات والأحزاب السياسية:

يمكن في هذا المجال تصنيف عدة أنواع من الحركات والأحزاب وهي:

١- الأحزاب الأُممية: وهي الأحزاب السياسية التي تعمل في أكثر من دولة أو ينتمي إليها أفراد من عدة أعراق أو قوميات.

٢- الحركات الأَثنية: وتكون مشكلة من أفراد ينتمون إلى إحدى الأقليات القومية في دولة ما. وتَنصبُّ أهدافها بالأساس على العمل لتحقيق أهداف معينة لهذه الأقلية داخل الدولة.

٣- الأحزاب الأيديولوجية: وهي أحزاب مكونة من أفراد ينتمون لنفس الموقف الأيديولوجي، وفي معظم الأحيان تضع نفسها في مكان الانحياز أو التعبير عن مصالح إحدى الطبقات في المجتمع.

٤- الأحزاب الدينية: وهي أحزاب تتكون من أفراد ينتمون إلى نفس الديانة، ويتقاطع هذا النوع من الأحزاب مع الأحزاب الأيدلوجية بكونها تتبع أيديولوجية دينية واحدة، وكذلك تتقاطع مع الأحزاب الأممية باحتمال وجود أحزاب لها فروع في أكثر من دولة.

٥- الحركات القومية: وهي أحزاب تتكون من أفراد ينتمون لنفس القومية، وتكون مجمل أهدافهم تحقيق أهداف القومية التي ينتمون إليها.

٦- الأحزاب البيئية: وهي أحزاب يَنصبُّ الهدف الرئيسي لها في الحفاظ على البيئة والحد من تلوثها، وهي أحزاب حديثة نسبيًّا وتُسمى أحزابُ الخُضر.

ب ـ الأنظمة الحزبية:

طبيعة النظام السياسي في أي مجتمع تعكس نفسها على النظام الحزبي الموجود فيه. كما أن طبيعة النظام الحزبي في المجتمع تترك أثرا واضحا على طبيعة النظام السياسي فيه. فقد غير نمو وتطور الأحزاب من هيكلية الأنظمة السياسية وأثر على طبيعتها القانونية والسياسية. وقد جرت هناك العديد من المحاولات لدراسة وتحديد طبيعة الأنظمة الحزبية، وعلى الرغم من الاختلافات بين كل من هذه المحاولات، إلا انه يمكن القول أن جوهر هذه التصنيفات يقوم على تقسيم الأنظمة الحزبية إلى نوعين من الأنظمة هي :

أولا :النظام الحزبي التنافسي :

هذا النوع من الأنظمة الحزبية موجود في البلدان التي يوجد فيها حزبين على الأقل، ويتنافسان فيما بينهما للسيطرة على السلطة السياسية، ويمكن أيضا تصنيفه إلى نوعين هما :

- النظام ثنائي الحزب: هذا النظام موجود في الدول التي يوجد فيها حزبين وحيدين، أو على الأقل حزبين رئيسيين، وهنا يمكن الإشارة إلى نموذج الولايات المتحدة الأمريكية حيث يوجد فيها عدة أحزاب، ولكن هناك حزبين رئيسيين هما الحزب الديمقراطي و الحزب الجمهوري. وكذلك الحال بالنسبة لبريطانيا التي يوجد فيها حزب العمال وحزب

المحافظين .

– نظام التعددية الحزبية : حيث يوجد في الدولة على الأقل ثلاثة أحـزاب سياسية، تتنافس فيما بينها للسيطرة على السلطة السياسية، وقد يحصل كل منها على عدد معين من المقاعد في السلطة التشريعية، لكنـه مـن الصعب لأي منها أن يقوم بمفرده بالحصول على الأغلبية اللازمة لتشكيل السلطة التنفيذية (الحكومة أو الوزارة). ولهذا السبب عادة مـا يكـون هناك تحالفات واتفاقيات بين اكثر من حزب منها لتشكيل السلطة التنفيذية. ومن الأمثلة على هذا النظام ألمانيا، فرنسا، سويسرا وغيرها من الدول .

ثانيا : النظام الحزبي غير التنافسي :

هذا النظام يوجد في الأنظمة السياسية التي يسيطر على السـلطة السـياسية فيها حزب واحد، الأحزاب الشمولية، وفي الغالب يمـارس الحـزب الحـاكم سيطرته على جميع مرافق الدولة المدنية والعسكرية، وقد توجد أحزاب أخرى في هذا النظام ولكنها تكون خارجة عن إطار الشرعية وتمارس دورها بصورة سرية. ومن الأمثلة عليها الحزب الشيوعي السوفيتي (قبل انهياره) والأحزاب الشيوعية الأخرى، مثل الصين، وكوبا وغيرها من الدول .

ومن الضروري هنا الإشارة إلى أنه في بعض الدول لا يوجد أحزاب سياسية، ولا يسمح بتشكيلها، وهي في الغالب تتبع نظام حكم تقليدي. ومن هذه الدول، على سبيل المثال: السعودية .

ج – هيكلية الأحزاب السياسية :

الهيكلية التنظيمية للحزب السياسي تعنـي: مجموعـة القـوانين والأنظمـة واللوائح التي تنظم العلاقـة الداخليـة بـين مختلـف الأعـضاء والهيئـات والمستويات الحزبية مع بعضهم البعض ... ويعكس هذا البناء التنظيمي نفسه على العلاقات الخارجية لهذا الحزب. وقد تلعب الأيديولوجية والعقيـدة التـي يتبناها الحزب دورا في التأثير على البنية التنظيمية للحزب. ويمكن تـصنيف البُنى التنظيمية المعروفة حتى الآن في الأحزاب السياسية إلى التالية :

- الهيكلية التنظيمية المرنة : وهي الأحزاب التي تعتمد في بنائها على اللامركزية، حيث تقوم العلاقة بين الهيئات والمستويات على اللامركزية، وهي علاقة مرنة تعطي الفروع المختلفة وقياداتها نوعا من المرونة في اتخاذ القرارات، وسلطة القيادة العليا لهذا النوع من الأحزاب تكون محدودة، مقابل سلطات وصلاحيات أوسع للهيئات والفروع المختلفة في الحزب .

- الهيكلية التنظيمية المتماسكة (المركزية): وهذا النوع من الأحزاب يتميز بعلاقة أكثر قوة بين مختلف المستويات والهيئات الحزبية، وتكون صلاحية اتخاذ القرارات بيد القيادات العليا في الحزب .ومن الممكن في هذا النوع من الأحزاب تصنيف المركزية إلى نوعين :

الأول: وتسمى بالمركزية الأوتوقراطية، وهذا النوع يناسب الأحزاب الفاشية، حيث تتجمع في يد القيادة العليا للحزب معظم صلاحيات وسلطات اتخاذ القرار .

الثاني: ويسمى المركزية الديمقراطية وهو يقوم على علاقة متداخلة بين الهيئات المختلفة للحزب، وتكون أيضا بيد القيادة العليا للحزب صلاحيات واسعة في اتخاذ القرار، ولكن وفق تسلسل هرمي متصاعد.

- أهمية هيكلة المؤتمر العام للحزب :

السياسة هي صراع لأجل المبادىء والمصالح ، صراع يجري حول الأسئلة والأجوبة المتعلقة بالمجتمع والدولة وتنظيمهما. وهذه الطبيعة تفرض تطوير أفكار الحزب نحو أن يكون أكثر انفتاحا ومتوجها نحو ديمقراطية أكثر، ونحو تحقيق الوعود المرتبطة بالديمقراطية : الحرية والمساواة. وهذا يعني : بناء مجتمع آخر منفتح أكثر للحياة .

أمام هذه الحقيقة فإن الحزب السياسي يجب أن يطور لغة جديدة وأسلوباً جديداً في التعامل مع الواقع السياسي، وأن تتمتع القيادة بشجاعة لتطوير استراتيجية طويلة الأمد: تهدف الى تطوير وتقدم المجتمع وتنشيط عمل المؤسسات الحكومية، وفي الوقت ذاته تعمل على تطبيق ديمقراطية أكثر في داخل الحزب وتهيء ورش عمل فكرية لهذا التوجه الجديد .

كل هذه القضايا ، تُناقش في إطار المؤتمر العام للحـزب، الـذي تتحـدد لـه وظيفتان مهمتان هما :

* التأثير نحو الخارج من خلال استرتيجية محددة للتأثير في العملية السياسية وعلى الأخص في الانتخابات النيابية والحصول على موقع مهم لدى الناخبيين.

* التوافق وحلول الوسط مابين قيادة الحزب والأعضاء .

إن المؤتمر هو رجوع قيادة الحزب إلى " ديمقراطية القاعدية" بمعنى الرجوع إلى رأى قاعدة الحزب إزاء القضايا المهمة المواجهة للحزب، وتحتـاج إلـى مساندة من القاعدة الحزبية .

إذاً فإن المؤتمر هو شريان حيوي للحزب والحياة الحزبية نظرا لأن الأعضاء ، وبصورة مباشرة، سيُعَبرون عن آرائهم ووجهات نظرهم إزاء المسائل التـي تُحيط بالحزب وتحتاج إلى قرارات حاسمة مدعومة من القاعدة الحزبية .

وهكذا فالمؤتمر العام هو أعلى هيئة في الحزب لأنه يمثـل أعـضاء الحـزب ويتمكن من إصدار قرارات مصيرية حاسمة ، ولذلك فإن القيادة الحزبية العليا مدعوة لكي تعمل على إفساح المجال للأعضاء للتعبير الحر عن ما يعتقدون به من آراء ومواقف، وبهذا فإن المؤتمر يتمكن من أن يلعب دوره في إعطـاء الصفة الديناميكية للإطار التنظيمي للحزب.

د ـ الديمقراطية داخل الحزب السياسي:

من الصعب الحديث عن تعزيز الديمقراطية وترسيخها فـي أي مجتمـع مـن المجتمعات دون الحديث عن تعميمها وانتشارها، لتصبح العامل الحاسم الـذي يعكس نفسه في سلوكيات الأفراد والجماعات داخل المجتمع، ويصبح منهجًـا متجذرًا في نسيج العلاقات بين الأفراد والجماعات مع بعضهم البعض.

ومن البديهي عند الحديث عن الأحزاب السياسية ودورها في بنـاء المجتمـع الديمقراطي، الحديث عن تعزيز وترسيخ الديمقراطية في مجمل مظاهر الحياة الحزبية، سواء داخل الحزب الواحد، بين مختلف أعضائه وهيئاته على مختلف المستويات والمراتب الحزبية، أو على صعيد العلاقة بين الأحزاب المختلفة.

إن وجود أي حزب سياسي واستمراريته مرهون بالدرجة الأولى بتعميم وترسيخ الديمقراطية في مُجمل العلاقات الحزبية لهذا الحزب. وهذه الديمقراطية التي تجد جذورها في جوهر الحزب السياسي الذي يقوم على علاقة طواعية واختيارية، وينضم إليه أعضائه وفق رغبتهم الذاتية وآرائهم الحرة. ومن أجل توفير المتطلبات الأساسية لعملية بناء الديمقراطية داخل الحزب السياسي فإنه يجب أن يتضمن النظام الأساسي الذي يحكم العلاقات الحزبية الداخلية الأمور التالية:

١- توفير الضمانات اللازمة لتمكين كافة الأعضاء في المشاركة في عملية رسم وتحديد برنامج الحزب.

٢- تساوي جميع أعضاء الحزب في الحقوق والواجبات.

٣- تشكيل هيئات الحزب ومستوياته المختلفة من خلال الانتخاب والاختيار الديمقراطي.

٤- ضمان حق كافة الأعضاء في الترشيح والانتخاب والتصويت لمختلف الهيئات الحزبية.

٥- ضمان عقد اجتماعات دورية ومنظمة للمؤتمرات واللقاءات الحزبية.

٦- وجود جهاز مراقبة ومحاسبة تغطي صلاحياته مختلف الأعضاء والهيئات الحزبية.

٧- ضمان حق الأعضاء في التعبير عن وجهة نظرهم بحرية.

٨- اتخاذ القرارات وفقَ رأي الأغلبية مع إعطاء الأقلية الحق في التعبير عن وجهة نظرها.

٩- ضمان حق الأعضاء في الاطّلاع على موازنة الحزب، مصادرها وسُبل صرفها.

٣ ـ دور الأحزاب السياسي:

تمارس الأحزاب السياسية نشاطاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً متنوعاً ومتعدد

الأوجه والأشكال. وعلى الرغم من أن مجمل نشاط الأحزاب السياسية يتمحور حول السعي إلى الوصول إلى السلطة السياسية من أجل تحقيق برامجه وغاياته، إلا أنه لا يمكن عزل هذا الهدف عن الأهمية والفوائد التي تتحقق من خلال الدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية، حتى ولو لم تستطع الوصول إلى السلطة السياسية، على أعضائها ومنتسبيها وعلى الحياة السياسية في المجتمع بشكل خاص، وعلى مجمل جوانب الحياة الاجتماعية بشكل عام.

ويتمثل دور الأحزاب السياسية في الأمور التالية :

أ ـ التجنيد السياسي والمشاركة في الحياة السياسية: توفر الأحزاب فرصة مناسبة لكل أفراد المجتمع فرصة المساهمة والمشاركة بعملية صنع القرار السياسي فيه .

ب ـ التنشئة السياسية ورفع مستوى الوعي السياسي: حيث أن قيام الأحزاب بالتعبئة والتثقيف السياسي لأعضائها تساهم في رفع مستوى الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع بشكل عام .

ج ـ تمثيل الآراء المختلفة والتعبير عنها: حيث تقوم الأحزاب ببلورة وجهة نظر سياسية واحدة على مستوى الحزب،والتعبير عنها أمام الهيئات السياسية.

د ـ المراقبة والمحاسبة: حيث تقوم الأحزاب بدور المراقبة والمحاسبة للحكومة على أعمالها، سواء كانت هذه الأحزاب داخل إطار الحكومة أو خارجها. وهذا من دون شك يلعب دورا هاما في التأثير على السلطة السياسية.

هـ ـ إعطاء الشرعية: تلعب الأحزاب دوراً هاماً في إعطاء الشرعية للنظام السياسي القائم، من خلال مشاركتها في العملية السياسية، سواء كانت هذه الأحزاب داخل إطار الحكومة والسلطة التنفيذية أو خارجها. وفي الدول ذات الحزب الواحد تزداد أهمية الحزب في إعطاء الشرعية للنظام السياسي ، ويستخدم خاصة في تثبيت الحكومة ونشر أيدلوجيتها وكسب التأييد لها .

وـ تجميع المصالح والتعبير عنها: تقوم الأحزاب بتجميع القضايا والمصالح المشتركة لأعضائها ومؤيديها من أجل صياغتها في برنامجها السياسي إلى

جانب القضايا العامة التي تهم عامة أفراد المجتمع .
ز ـ تنمية وتعزيز الشعور الوطني والقومي والمساهمة في عملية التحرر الوطني : حيث تلعب الأحزاب السياسية في المجتمعات الخاضعة لاستعمار خارجي دوراً هاماً في قيادة نضال المجتمع من أجل التحرر والاستقلال .
ولذلك تلعب الأحزاب السياسية، كما هي معروفة في أيامنا هذه، دورًا مهمًا في مُجمل العملية السياسية في أي بلدٍ من بلدان العالم، مهما كانت طبيعة النظام السياسي فيه، دكتاتوريًا كان أو ديمقراطيًا، فالأحزاب بمفهومها العام تعتبر حلقة وصل تربط بين المصالح المباشرة للمجموعات والجماعات المختلفة في أي مجتمع وبين السلطة الموجودة فيه . ومن الطبيعي أن يكون للأحزاب السياسية، على تعددها وتنوعها، أهمية أكبر وأعظم في المجتمعات التي تسير وفق النهج الديمقراطي، والتي تعتمد على التعددية السياسية والحزبية، وتعطي لكل جماعة أو فئة من المجتمع حق وحرية التعبير السياسي عن نفسها، والمشاركة، بشكلٍ أو بآخر، في النظام السياسي القائم، وبالتالي عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بمختلف جوانب حياة المجتمع.
فدور الأحزاب السياسية هام جداً من أجل :
- الحفاظ على الحقوق والحريات الفردية، على الشعوب الديمقراطية ان تعمل يداً بيد لرسم شكل الحكومات التي تختارها، كما ان أفضل طريقة لتحقيق ذلك هي العمل من خلال الأحزاب السياسية.
- الأحزاب السياسية هي منظمات طوعية تربط بين الناس وحكوماتهم. فالأحزاب تختار المرشحين وتنظم الحملات لانتخابهم للمناصب الرسمية، كما تحشد الناس للمشاركة في اختيار قادة حكوماتهم.
- يسعى حزب الأكثرية (أو الحزب المنتخب لإدارة الوظائف الحكومية) إلى تحويل عدد من السياسات والبرامج المختلفة الى قوانين. ومن حق الأحزاب المُعارضة انتقاد الأفكار السياسية لحزب الأكثرية وتقديم المقترحات الخاصة بها.

- تقدم الأحزاب السياسية للمواطنين طريقة تُمكّن من وضع المسؤولين الحزبيين المنتخبين في موضع المحاسبة والمساءلة في ما يتعلق بأعمالهم الحكومية.
- تثق الأحزاب السياسية الديمقراطية بمبادىء الديمقراطية فتعترف بسلطة الحكومات المنتخبة وتحترمها حتى عندما لا يكون قادة أحزابها في السلطة.
- يعكس أعضاء الأحزاب السياسية المختلفة، على غرار ما يجري في أي نظام ديمقراطي، تَنوّع الثقافات التي نشأوا منها. فبعض هذه الأحزاب صغير وقائم على مجموعة من المعتقدات السياسية. والبعض الآخر مُنظم على أساس المصالح الاقتصادية، أو التاريخ المشترك لأعضائها. وهناك غيرها من الأحزاب تتشكل بمثابة تحالفات فضفاضة لمواطنين مختلفين قد يجتمعون مرة واحدة في فترة الانتخابات.
- جميع الأحزاب السياسية، سواء كانت حركات صغيرة أو تحالفات قومية عريضة، تتشاطر قيم التفاهم عن طريق التسويات، والتسامح. وهي تعلم أن الطريق الوحيد لاتخاذ موقع القيادة والرؤية العامة للفوز بتأييد الناس تكمن في التحالفات العريضة والتعاون مع الأحزاب والمنظمات الأخرى.
- تعترف الأحزاب الديمقراطية بأن الآراء السياسية غير ثابتة دائماً وهي قابلة للتغيير، وأن الإجماع في الرأي لا يتّم في كثير من الأحيان إلا من خلال التعارض في الأفكار والآراء ووجهات النظر الذي يجري من خلال النقاش الحر والعام بصورة سلمية.
- إن مفهوم المعارضة الشريفة مفهوم مركزي لأي نظام ديمقراطي. فهو يعني أن جميع الجهات المشاركة في النقاش السياسي، أياً يكن عمق الاختلاف بينها، تتشاطر القيم الديمقراطية الأساسية، قيم الحرية في التعبير، والمعتقد، والحماية المتساوية تجاه القانون. فالأحزاب السياسية التي تخسر الانتخابات تنتقل إلى المعارضة، وهي واثقة من أن النظام

السياسي سوف يواصل حماية حقها في التنظيم والتعبير عن آرائها. وعندما يحين الوقت، سوف تكون لتلك الأحزاب فرصة القيام من جديد بحملة للترويج لأفكارها وللحصول على أصوات الناس.

- الصراع بين الأحزاب السياسية، في الأنظمة الديمقراطية، ليس صراعاً من أجل البقاء.

٤ - الدولة الديمقراطية والأحزاب السياسية:

من خلال الاستعراض السابق يتضح لنا مدى أهمية الدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية في المجتمعات المختلفة في أيامنا هذه. فهذه المجتمعات تتصف بدرجة عالية من التعقيد والتداخل، ويتواجد فيها العديد من التقسيمات والاختلافات الطبقية والعرقية والجنسية وغيرها من التقسيمات التي نعرفها اليوم. ولذلك فإننا نجد الكثير من التنوع والاختلافات، وتنتشر العديد من الاتجاهات الفكرية والفلسفية والدينية... إلخ من الاتجاهات التي تعود في أسبابها إلى تنوع واختلاف المصالح بين مختلف الجماعات. ومن أراد بناء مجتمع ديمقراطي يستوعب كل هذه الاختلافات فإنه لا بد من توفر أهم عناصره، وهي:

١- التعددية السياسية والحزبية.

٢- توفير الحقوق الأساسية للمواطنين وعلى رأسها حقهم وحريتهم في الاعتقاد والتعبير والتنظيم.

٣- تداول السلطة السياسية، وهذا يعني حق الأفراد والجماعات والأحزاب السياسية المختلفة في الوصول إلى السلطة السياسية بصورة سلمية وديمقراطية إذا تمكنوا من الحصول على الأغلبية اللازمة التي تتيح لهم ذلك.

٤- وجود الأنظمة والتشريعات التي تكفل الحق بتشكيل الأحزاب السياسية والانتماء إليها، وضمان حقوقها في العمل والنشاط داخل المجتمع.

٥- توفير الضمانات التي تحول دون تمركز السلطة أو احتكارها من قبل

شخص أو فئة معينة، وهذا يؤدي إلى ضمان مشاركة أوسع من قبل المواطنين في الحياة السياسية في مجتمعهم، ويضمن مساهمتهم بصورة فعلية في عملية صنع واتخاذ القرار السياسي فيه. من هنا فإن التعددية الحزبية ووجود الأحزاب السياسية هو دليل على حيوية المجتمع وصحة تَوَجُّهِهِ نحو التطور والتقدم، وبناء دولة عصرية يسودها النظام والقانون الذي يعتبر أهم الركائز لبناء مجتمع مدني.

ونجد أن الأحزاب السياسية في النظام السياسي المعاصر تعتبر من العناصر الجوهرية في الفعاليات السياسية ولها واجبات سياسية واجتماعية، ولذلك فإن العمل الجماهيري لهذه الأحزاب له دور مهم في تحديد موقعها ومركزها في الميدان العام من حيث مدى تمتع كل حزب سياسي بقوة جماهيرية شعبية .
وأن الحزب السياسي يفهم بكونه تجميعاً مرناً من العلاقات السياسية ما بين مجموعات مختلفة من الفاعلين والمؤسسات والذين ينجزون مهمات مهمة ولأجل تطوير برنامج عام مشترك . وهكذا عندما ننظر إلى الحزب سنجد نوعين من الفاعلين واللاعبين في داخله :

* كوادر فعالة لديهم وضع قانوني مرتبط بالجهاز الحزبي الرسمي.
* آخرون ليس لديهم مثل هذا الوضع، ولكنهم أعضاء مُهمون في تجمع الحزب ويعملون وينشطون في الاتحادات، جماعات المصالح والضغط، جماعات الفكر وغيرها من المجموعات الحزبية النشيطة .

إن هؤلاء يتفاعلون في إطار البنية التنظيمية للحزب وينشطون لأجل تحقيق برنامجه وأهدافه.

وبهذا المفهوم فإن الحزب عبارة عن الترابط الاجتماعي القوي والأساسي الذي يربط القادة والأعضاء مع بعضهم البعض لتحقيق الأهداف العامة للحزب وأن القادة ـ في ذات الوقت ـ يتنافسون فيما بينهم لأجل التأثير على توجهات وسياسات الحزب وبالتالي السيطرة عليه .

إن هذا يعني وجود منافسة حزبية مستمرة للسيطرة على توجه الحزب وإدارة

سياسته. وهنا تلعب نوعية التنظيم الحزبي دوراً مُهماً في التأثير على الوسائل التي من خلالها يعمل الحزب ، وكذلك في تغيير ميزان القوى ما بين قادة الحزب.

إن هذا يعني أن التنظيم الحزبي يشهد منافسات حزبية ناجمة عن محاولات الكوادر الحزبية للتحكم في إدارة الحزب وتوجيه سياساته. كما أن الإصلاحات الحزبية ستعمل على تحقيق هذه الأهداف السياسية الضيقة في داخل الحزب.

وعليه ،، فإن الوسائل الإصلاحية ستزيد من الاستجابة الديمقراطية للأحزاب السياسية، وذلك عن طريق تحويل التأثير على سياسة الحزب من القيادة الحزبية إلى أعضاء الحزب (في داخل التنظيم الحزبي) ، أو إلى الناخبيين (في الانتخابات العامة).

هذه المؤشرات تؤكد أن طبيعة وكيفية التنظيم الحزبي تؤثر على طريقة وعمل ونشاط وفعالية الحزب ..

وهذا يعني أنه في حالة الضرورة فإنه من الممكن للحزب في ممارسة نشاطاته أن ينتقل من استرتيجيات الدرجة الأولى إلى استراتيجيات الدرجة الثانية أو أدنى. ولكن هذا سيتم على حساب الكُلفة الاجتماعية لقيادة نشاطات الحزب الأساسية من حيث الإنتقال إلى نشاطات أقل جماهيرية وأقل إثارة.

ـ مصطلحات خاصة بالأحزاب :

هذه جملة من المصطلحات والمفاهيم التي تدور حول الأحزاب وما يرتبط بها ، نقدمها باختصار شديد وطبقاً للترتيب الأبجدي :

ـ جماعة محتملة Potential Group : وهي الجماعات التي تضم أفراداً يمكن أن يتفاعلوا أو ينتظموا ضد الأخطار المحتملة تعرضهم لها بحكم المصلحة المشتركة .

ـ جماعة مؤسسية Institutional Group : وهي الجماعات التقليدية في كل المجتمعات مثل الأسرة والبرلمان والمنظمات الرسمية سواء أكانت اجتماعية أو سياسية ، حكومية أو أهلية .

ـ الجماعات ذات القضايا الواحدة Single-Issue Groups : وهي الجماعات الصغيرة في العضوية والتي تهتم بقضية واحدة وتدعو للتظاهر والمسيرات والاعتصام من أجلها، وتظهر بصورة كبيرة في الديمقراطيات الغربية.

ـ جماعات الضغط Pressure Groups : وهي الجماعات التي تقوم بالضغط على صانعي القرار من أجل تحقيق أهدافهم ومصالحهم والدفاع عن مكتسباتهم .

ـ جماعات المصلحة الأنومية(غير المعيارية) Anomic Interest Groups وهي جماعات غير منظمة بشكل دائم وقد تعبر عن مصالح ومطالب متناقضة وقد تظهر فجأة من خلال المظاهرات والإضراب وأعمال الشغب ، وقد تعبر عن الإحباط الشديد لدى فئات مختلفة من المجتمع ٠

ـ جماعات المصلحة الترابطية Associational Interest Groups: وهي الجماعات التي تتكون للدفاع عن مصالح أعضائها في المقام الأول كالنقابات والاتحادات المهنية والعمالية ٠

ـ جماعات المصلحة غير الترابطية Non-Associational Interest Groups وهي الجماعات التي يشترك أعضائها في سمة عامة جغرافياً أو طبقياً أو دينياً أو لغوياً وتربطهم مصلحة عامة كالانتماء ولا تربطهم مصالح مشتركة خاصة ٠

ـ جماعات المصلحة المؤسسية Institutional Interest Groups : وهي الجماعات التي لا تتكون بهدف تقديم مطالب أو التأثير على السياسة العامة وإنما بهدف وضع وتنفيذ السياسة العامة للدولة أو المجتمع مثل الجيش أو الشرطة أو الإدارة الحكومية ٠

ـ الجماعات المنشقة Dissenting Groups : وهي الجماعات التي انشقت على الأنظمة الشيوعية خصوصاً والاشتراكية والديكتاتورية بوجه عام ، والتي تطالب بمراعاة الحقوق الإنسانية والدعوة للحرية وإلغاء القيود ، وأغلبهم من المثقفين كالكتاب والفنانين والعلماء والرياضيين .

ـ الجماعات المنظمة Oeganized Groups : وتسمى جماعات الضغط أو

الجماعات ذات المصالح Pressure oF Interest Groups ، وهي مؤسسات المجتمع المدني وأهدافها تكون مقصورة على الأمور التي تخدم مصالح جماعتها وأفرادها ، وهي لا تملك برنامجاً سياسياً شاملاً ولا تسعى للوصول للحكم .

ـ الحزب Party : كان قديما يعني الفرقة ، أي رأي مخالف للتقاليد السياسية ، أي الاختلاف أو المعارضة أو قسم من المجتمع ينفصل عن المجتمع في بعض تصوراته السياسية ، وهو حاليا أي تنظيم سياسي يسعي للسلطة كي يحقق مبادئه السياسية ،في إطار منظومة الديمقراطية ، لأن الديمقراطية في أبسط صورها تعني تعدد الأحزاب ، فالحزب هو أداة لتنظيم الممارسة السياسية والمشاركة بين الطبقات الحاكمة والطبقات المحكومة .

ـ حزب الشعب Party Of People: لفظ أطلق على الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي السابق لأن الناس كانوا ممثلين في أجهزة الحكومة من خلال مجالس السوفيت . والحزب الشيوعي السوفيتي (CPSU) Communist Party Of The Soviet Union هو التنظيم السياسي الوحيد المعترف به في الاتحاد السوفيتي سابقاً ، والذي يقود البلاد من أجل تطبيق النظام الشيوعي ، وهو القناة الرسمية الوحيدة للنفوذ في الدولة .

ـ حزب العمال Labour Party : وهو أحد الأحزاب الرئيسية في بريطانيا ويتبادل السلطة مع حزب المحافظين ، ويدعو للتحول العقلاني والانتقال بالطبقات جميعها إلى الاشتراكية ، واتصف الحزب بالمرونة FaexibilityوالتسامحToleranceواستعادة الحيوية Resilience.

ـ الحزب القومي الاسكتلندي Scottish National Party : وهو الحزب الذي يجتمع حوله الاسكتلنديين في المملكة المتحدة ولم يتمكن من إحداث أي تغيير على السياسة القومية حتى عام ١٩٧٤م حينً حصل على نحو ١١ مقعدا في مجلس العموم على حساب حزب المحافظين ، مما ساعده على انتزاع تفويض عام للسلطات في اسكتلندا من جانب الحكومة في لندن Whitehall ومازال الحزب يسعى للاستقلال الاسكتلندي الكامل .

- حزب الله Allah Party : تأسس حزب الله في لبنان عام ١٩٨٢م من عدة طوائف شيعية أصولية ، بعد أن بدأ كمجموعة من مجموعات المقاومة التي اندمجت في شكل حركة سياسية وعسكرية هدفها محاربة إسرائيل في جنوب لبنان واستنزاف قواها، ونجح الحزب في إجلاء إسرائيل عن أراضي الجنوب اللبناني وما زال يعمل من أجل تحرير مزارع شبعا اللبنانية ، وله دور اجتماعي بارز في تنمية جنوب لبنان وله نواب في مجلس النواب اللبناني وله نشاط سياسي بارز على الساحة اللبنانية ، ويتعرض الحزب لهجمة قوية مضادة بزعم دعمه للإرهاب.

- الحزب الواحد Party-Single : هو وجود تنظيم سياسي واحد داخل الدولة ، مثل الحزب الواحد في الدول حديثة الاستقلال ، ولا يسمح بتعدد الأحزاب السياسية حين وجود الحزب الواحد .

- الخضر (حركات) Green Movements : وهي الحركات السياسية والاجتماعية التي تنادي بالحفاظ على البيئة وصون الطبيعة من كل إساءة بشرية لها ، وكذلك محاربة استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية لخطورتها على حياة الإنسان والمحيط الحيوي الذي يعيش فيه ، ومحاربة كل العادات والتقاليد والسلكيات التي تسهم في الإضرار البيئي ، وهذه الحركات حصلت على دور سياسي فعال في معظم دول العالم .

- المراجع والمصادر للفصل التاسع :

لمزيد من القراءات حول الأحزاب السياسية ، يمكن الرجوع إلى المصادر والمراجع التالية::

- الدكتور نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة. دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٣.
- الدكتور طارق فتح الله خضر، دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي (دراسة مقارنة).١٩٨٦.
- الدكتور إسماعيل علي سعد، المجتمع والسياسة (دراسات في النظريات والمذاهب

والنظم).دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩.
ـ الدكتور محمد علي محمد، أصول علم الاجتماع السياسي (السياسة والمجتمع في العالم الثالث)، الجزء الثاني (القوة والدولة). دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥.
ـ بيتر غيل وجيفري بونتون ، مقدمة في علم السياسة ، ترجمة محمد مصالحة ، عمان الأردن ، منشورات الجامعة الأردنية ١/٩١، ١٩٩١م ـ١٤١١هـ .
ـ د. إسماعيل عبد الفتاح ، التنشئة السياسية للطفل ، القاهرة ، الهيئة العامة للاستعلامات ، ١٩٨٨م .
ـ د. إسماعيل عبد الفتاح ، موسوعة المصطلحات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧م .
ـ د. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسية، الجزء الثاني. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
ـ مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، المدنيات (الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان في فلسطين)،الطبعة الثانية، ١٩٩٩.
ـ رسل جيه. دالتون، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية، ترجمة وتحرير أحمد يعقوب المجدوبة، شارك في الترجمة محفوظ الجبوري. عمان: دار البشير للنشر والتوزيع، ١٩٩٦.
ـ د. إسماعيل الغزال، القانون الدستوري والنظم السياسية. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
ـ دكتورة سعاد الشرقاوي، ودكتور عبد الله ناصف، نظم الانتخابات في العالم وفي مصر. دار النهضة العربية، ١٩٨٤.
ـ ما هو الحزب السياسي؟
بقلم 'ndp ndp on 10-01-24 16:18:00
http://www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=9868
http://wasatiaonline.net/news/details.php?data_id=317
ـ د. صهيب العمادي / المركز العالمي للوسطية
http://www.sotakhr.com/2006/index.php?id=11551
ـ الحزب السياسي: الاطار التنظيمي والمؤتمر العام للحزب ، الدكتور شيرزاد النجار الحزب السياسي والاطار التنظيمي
ـ الأحزاب السياسية، موقع على شبكة النت ، ١٩ فبراير ٢٠٠٧ م ..
ـ صحيفة الوسط البحرينية - العدد ١٩١٠ - الخميس ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٧م.

الفصل العاشر
التنمية والقوة السياسية

سنخصص هذا الفصل للحديث عن التنمية السياسية والقوة السياسية ، لأن أي تنمية سياسية ستؤدي تلقائيا إلى قوة الدولة داحلياً وخارجيا ، لأن مردود أي تنمية سياسية هو مردود إيجابي ، على النظام السياسي وعلى الشعب وعلى التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وبالتالي على قوة الدولة ، وسنتحدث باختصار عن مفهومي التنمية السياسية والقوة السياسية :

أولا : التنمية السياسية:

ـ مفهوم التنمية السياسية:

التنمية السياسية مثل غيره من المفاهيم في علم السياسة، متعدد ومتنوع ومتشعب ، ولم لا ؟؟ !! فإن التنمية السياسية لها أكثر من تعريف ، فالتعريفات تتعدد طبقاً للزمن وللبيئة السياسية ومستوى النمو، فإن مفهوم التحديث السياسي والتنمية السياسية يعاني من كثير من عدم الوضوح، إذ ليس هناك اتفاق بين العاملين في حقل علم السياسية حول تعريف دقيق للمفهوم ...

والتنمية السياسية Political Development ، هي ببساطة شديدة عمليات التغير السياسي التي تشهدها الدول النامية أو المجتمعات الانتقالية ، والتي أهم ما يميزها هو أنها لاتزال ترتبط بالقيادة الكاريزمية وتسيطر على نظمها السياسية السلطة التقليدية، والتنمية السياسية ترجع إلى قوى عديدة في المجتمع من التعليم والتصنيع والحضرية والتكنولوجيا وتطور وسائل الاتصال

والأحزاب ، فالتنمية السياسية ماهي إلا طريق لتحقيق الديمقراطية الكاملة .
ويقول صامويل هنتنغتون Samuel Huntington ، "مـاذا تعنـي التنميـة السياسية إذا كانت تعني كل شيء وأي شيء". وبسبب هذا الغمـوض، فـإن مفهوم التنمية السياسية يمكن التعرف عليه من خلال أربعة مداخل رئيسية :
ـ مداخل فهم عملية التنمية السياسية :
تعتبر مداخل فهم وتحليل عملية التنمية السياسية هامة للغاية فـي حياتنـا ، لأنها الأكثر أهمية بالنسبة للتعامل مع المفهوم محل الدراسة ، ألا وهي:
أولاً : مدخل النسق – الوظيفةThe System- Function App
ويشمل هذا المدخل كتابات تالكوت بارسونز، وجبرايل الموند، وديفيد ايسون، ودافيد ابتر، وماريون ليفي، وليونارد بندر، وفريد ريغز. ويمكن إيجـاز هـذا المدخل بالقول بأنه : " يركز أولاً على النسق ككل وذلـك كوحـدة للتحليـل، وافتراض وظائف معينة كمتطلبات للحفاظ على النسق ككل، ثانياً، وأخيراً فهو يهتم ببيان وإثبات العلاقة المتداخلة والتبادلية والاعتمادية بين مختلف البِنـى في النسق" ، وقد طور المدخل عدداً من المفاهيم من أجـل مقارنـة مختلـف الأنساق السياسية ، وذلك مثل : البنية، الشرعية، المدخلات، المخرجات، الأثر الاسترجاعي، البيئة، الوظيفة، التحويل، وأخيراً التوازن .
وبإستخدام هذه المفاهيم ، فإن هذا المدخل يدرس التغير السياسي بناءً علـى تعريفه للتنمية السياسية من حيث كونها أحد نتائج عملية التحـديث، ويقـول التعريف : أن التنمية السياسية عبارة عن "التمايز والتخصص المتنامي للبنى السياسية، وتزايد النزعة العلمانية في الثقافة ". وعند تقويم هذا المدخل، يمكن القول أن ميزته الرئيسة هي في شمولية وعمومية مفاهيمه. غيـر أن هـذه الميزة تشكل مصدراً لعيوب عديدة، لعل أهمها تحول المدخل إلى درجة عاليـة من التجريد بحيث أصبح إطاراً نظرياً قائماً بنفسه ولنفسه، وبصفة عامة، فإن المدخل واجه نقداً قاسياً على أساس أنه : " غامض لفظياً ، مُـبهم منهجيـاً، أمبيريقياً، وفي الختام يعاني من نقص القدرة التفسيرية والتنبؤية ".

ثانياً : مدخل العملية الاجتماعية:The Social Process App

وساهم في هذا المدخل أسماء منها: دانيل ليرنر، كارل دويتش، رايموند تانتر، هيوارد الكر، فيليبس كاراترايت، ومايكل هدسون. وحدة التحليل هنا هي العمليةProcess، وليست النسقSystemعمليات مثل التمدين Urbinisation ، التصنيعIndustrial ، التشجير Commercialization، الحركية الاجتماعية والمهنية Social Mobility ، واتساع نطاق التعليم، يحاول المدخل الاستفادة منها من أجل البحث عن علاقات ارتباط بين المتغيرات يمكن أن تقاس إمبيريقياً أو تجريبياً ، ورغم أن هذا المدخل أقل تجريداً من سابقه، وأكثر قابلية للفحص التجريبي، إلا أنه له عيوبه في التعامل مع مشكلات التغير تركيزاً على تحليل المجتمعات مكتملة النمو وتجاهل المجتمعات ناقصة النمو، حيث مشكلة التغير السياسي أكثر حدة . وثاني هذه العيوب هو ما يمكن تسميته مشكلة الصحة والمعنى. وبذلك نعني أنه هنا تتعلق بمستوى التحليل والعلاقة بين المستويين الكلي والجزئي في التحليل . وثالث هذه العيوب هو أن هذا المدخل ، في بحثه عن القياس الكمي وقابلية الفحص الامبيرقي، يعاني من مشاكل في تعريف المتغيرات السياسية، فهو يسعى لقياس هذه المتغيرات وفي دلالات ومؤشرات معينة، ومحاولة البحث عن المعلومات الضرورية ، دون أن يقوم تعريفاً نظرياً محدداً للمقصود أساساً بهذه المتغيرات.

ثالثاً : مدخل التاريخ المقارنThe Comparative History App

وأنشأ هذا المدخل العديد من العلماء منهم سيريل بلاك، س.ن.ايسنستادت، دانكوارت روستو، سيمور مارتن ليبست، بارنغتون مور الابن، رينهارد بيندكس، وأخيراً أعضاء لجنة الـ SSRC في السياسة المقارنة. وحدة التحليل في هذا المدخل هي المجتمع ككل متكامل . فإذا كان النسق هو وحدة التحليل للمدخل الأول، وكانت العملية هي وحدة التحليل للمدخل الثاني، فإن المجتمع هو وحدة التحليل لهذا المدخل. والتركيز الرئيسي لهذا المدخل هو في

المقارنة بين مجتمعين أو أكثر وذلك من أجل الكشف عن أنماط معينة للتطور السياسي، وذلك من خلال "مراحل عامة" لا بد أن تعبرها المجتمعات .
والمساهمة الحقيقية لهذا المدخل في أدبيات التنمية السياسية إنما تكون في قابليتها للفحص التجريبي . فهو يبدأ " بالمادة الحقيقية للتاريخ " ، ويركز على الظواهر المتميزة في التحديث". أما أهم عيوبه، فهو الإفتقار للدقة والعمومية نتيجة ذلك .

رابعاً : نظريات التغير السياسيTheories of Political Change

ويركز هذا المدخل على الحدث، أي التغير السياسي، دون إعطاءه مضامين قيميه. بمعنى أن أكبر مساهمة لهذا المدخل هو في التحرر من الغائية، أو الأهداف المحددة سلفاً، وذلك كما نلاحظ في منهج النسق - الوظيفية، والتحرر من تلك المراحل ذات المدى الواسع التي تفتقر إلى التحديد الدقيق والقياس عند أدنى درجاته، كما في منهج التاريخ المقارن، وأخيراً التحرر من التحليل الكمي الصارم والمبالغ فيه الذي يبحث عن الدقة على حساب الأهمية، وذلك كما في منهج العملية الاجتماعية.

ثانياً : القوة السياسية :

برغم من أن الفلاسفة والعلماء الإجتماعيين والإستراتيجيين العسكريين قد أفاضوا منذ القدم حول تناول مفهوم القوة واختلفوا في تعريفه، إلا أن الإختلافات القائمة بينهم لم تكن جوهرية بالقدر الكبير، وذلك بالنسبة للأغراض العلمية التي تختلف كثيراً في طبيعتها عن المداولات الأكاديمية؛ على قدر أهمية الأخيرة...

والقوة (Power) هي ببساطة القدرة على التأثير على الآخرين وإخضاعهم لإرادة القوي الفاعل، لذلك فالأقوياء في أي موقف: اجتماعي كان أم سياسي أم اقتصادي أم ثقافي ، هم الذين يفرضون إرادتهم وكلمتهم ويُسَيِّرون الأمور كما

يرونها ووفقاً لمصالحهم الخاصة .

وتعتبر قوة الدولة من العوامل التي يعلق عليها أهمية خاصة في ميدان العلاقات الدولية، وذلك بالنظر إلى أن هذه القَوة هي التي ترسم أبعاد الدور، الذي تقوم به الدولة في المجتمع الدولي وتحدد إطار علاقاتها بالقوى الخارجية في البيئة الدولية ، وبطبيعة الحال لا يعني ذلك أن الدولة القوية والتي تَسير الأمور وفقاً لمصالحها ورغباتها دولة سيئة أو أنانية أو مُفسدة في الأرض، فالسوء والأنانية والإفساد؛ أمور مستقلة عن القوة، ومن ثَمَ فإن العامل المُحدد لأخلاقية القوة هو استخدامها في الخير والإعمار دون إلحاق الضرر بمصالح الآخرين.

١ ـ التعريف بمفهوم القوة :

مفهوم القوة تجاوز في مضمونه الفكري المعنى العسكري الشائع إلى مضمون حضاري أوسع ليشمل القوة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتقنية ... الخ. ولكن أياً من مصادر القوة ـ مهما تعددت ـ لا يكتسب وزناً وتأثيراً بمجرد وجوده، وإنما يرتبط هذا الوزن والتأثير بالقدرة على التدخل الواعي لتحويل مصادر القوة المتاحة إلى طاقة مؤثرة وسلاح فعال.

أ ـ تعريف القوة لغةً :

ورد في المعجم الوسيط أن القوة هي ضد الضعف وهي الطاقة، وهي تُمَكِن الإنسان من أداء الأعمال الشاقة، وهي المُؤثر الذي يُغَير أو يحيل حالة سكون الجسم، وهي مبعث النشاط والحركة والنمو وجمعُها قوى، ورجل شديد القوى أي شديد وقوي في نفسه، وقوّى دعم ووطَّد، كما نجد أن القوي والقادر والمقتدر من أسماء الله الحسنى، تأتي القوة بمعنى الجد في الأمر وصدق العزيمة، وقد وردت القوة في القرآن الكريم كثيراً، منها:(وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ)(الأنفال: من الآية٦٠) أي أعدوا لهم جميع أنواع القوة المادية والمعنوية، وقال سبحانه: (خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ)(البقرة:من الآية٦٣) و(البقرة: من الآية٩٣)و(الأعراف: من الآية١٧١) أي بحزم وعزم الخ ...

والقوة هي لغة كل العصور والسياسات والواقع الدولي ، بل هي أحد المفردات الهامة التي يتوقف عندها المفكرون في كافة أنحاء الأرض وبمختلف لغاتهم، حيث تبين أن معناها يكاد يكون واحد في كل اللُغات حيث يدور في إطار مفهوم القدرة على الفعل والإستطاعة والطاقة، وهي ضد الضعف وتعني أيضاً التأثير والنفوذ والسلطة.

ب ـ تعريف القوة إصطلاحاً :

يُعَرِف علم الإجتماع القوة "بالقدرة على إحداث أمر معين" و"تأثير فرد أو جماعة عن طريق ما على سلوك الآخرين"، ويعتبر موضوع القوة من الموضوعات التي يهتم بها علم الجغرافية السياسية والعلاقات الدولية، لذا جاء تعريف وتفسير مفهوم القوة للكثير من الكتاب والمفكرين في هذا الإطار .

ـ وفي رأي كارل فريدريك فإن أفضل تعريف للقوة هي القدرة على إنشاء علاقة تبعية ، فعند القول أن لإنسان ما قوة سياسية تفوق قوى الآخرين، فهذا يعني أن الآخرين يتبعون نظام أفضلياته، والقوة ليست مجرد التسلط ولكنها تتضمن أيضاً القدرة على الإستمالة والنفوذ لدى الآخرين، ويرى أنه بالاستخدام الماهر والذكي للقوة يمكن للطرف (أ) أن يجعل الطرف (ب) يفعل ما يريد دون قهر أو إرغام بمعنى يمكن تحويل القهر إلى اتفاق وتزامن كنفوذ جماعات الضغط في المجتمعات المتحضرة.

ـ ويرى سبيكمان أن القوة تعني البقاء على قيد الحياة والقدرة على فرض إرادة الشخص على الآخرين، والمقدرة أيضاً على إملاء هذه الإرادة على أولئك الذين لا قوة لهم ، وكذلك إمكانية إجبار الآخرين ذَوِي القوة الأقل على تقديم تنازلات.

ـ ويؤكد كل من ميكافيلي وهوبز ومورجانثو ـ وغيرهم الكثير ـ على أن القوة هي الوسيلة والغاية النهاية التي تعمل الدولة للوصول إليها في مجال العلاقات الدولية.

ـ ولقد بلور علماء الجيوبولتيكا مفهوم القوة وكأنه مرادف لمفهوم السيطرة

فلقد بين "راتزل" بأن الدولة كائن حي يحتاج إلى النمو والتطور حتى لو كان عن طريق القوة. ويعتبر علماء السياسة أن مفهوم القوى هو المفهوم الرئيسي في علم السياسة ، بل ومن المفاهيم الرئيسية في العلوم الإجتماعية كلها، ومن ناحية أخرى فإن السياسة ترتبط بشكل وثيق مع القوى، كما أن البحث عن القوة يميز السياسة عن الأنواع الأخرى من النشاط الإنساني.

ج ـ تعريفات القوة السياسية :

في عالم السياسة توجد ثلاثة إتجاهات لتعريف القوة:

* الإتجاه الأول: يُعرف القوة بأنها القدرة على التأثير في الغير وهي القدرة على حمل الآخرين للتصرف بطريقة تضيف إلى مصالح مالك القوة.

* الإتجاه الثاني: يُعرف القوة بأنها المشاركة الفعالة في صنع القرارات المُهمة في المجتمع .

* الإتجاه الثالث: يحاول أن يجمع بين الإتجاهين السابقين ويُعَرِف القوة بأنها التحكم والسيطرة المباشرة أو غير المباشرة لشخص معين أو جماعة معينة على أوجه إثارة القضايا السياسية أو عملية توزيع القيم وما يترتب عليه من مقدرة في تقرير أو تأثير في الموقف في الإتجاه الذي يفضله صاحب القوة.

ـ أما كلية الحرب الأمريكية فتُعرف مفهوم القوة القومية للدولة بأنها الإمكانية أو القدرة التي يمكن أن تستخدمها الدولة للوصول إلى أهدافها القومية في الصراع الدولي، إذن فالقوة هي الطاقة العامة للدولة لكي تسيطر وتتحكم في تصرفات الآخرين.

ـ في الفكر الإستراتيجي يقصد بقوة الدولة فاعلية الدولة ووزنها في المجال الدولي الناتجان عن قدرتها على توظيف مصادر القوة المتاحة لديها في فرض إرادتها وتحقيق أهدافها ومصالحها القومية والتأثير في إرادة الدول الأخرى ومصالحها وأهدافها. وقوة الدولة بهذا المعنى تتحدد في ضوء عنصرين : مصادر القوة ثم عملية إدارة وتوظيف تلك المصادر، لذا فإن أياً من مصادر القوة لا يكتسب وزناً وتأثيراً بمجرد وجوده وإنما يرتبط هذا الوزن والتأثير

بالتدخل الواعي لتحويل مصادر القوة المتاحة إلى طاقة مؤثرة وسلاح فعال.

د ـ المفاهيم المرتبطة بمفهوم القوة :

يتداخل مفهوم القوة مع عدة مفاهيم أخرى مثل السلطة والنفوذ والقهر والتأثير والإرغام والردع والإرهاب والإغراء، وهي تستخدم كمترادفات وكعناصر لتحليل القوة .

ـ السلطة : هي الوجه الأول للقوة السياسية والسلطة بصفة عامة هي قوة ذات طابع نظامي حيث تكون القوة مرتبطة بمنصب أو وظيفة معينة معترف بها داخل المجتمع ويعطي لشاغلها حق إصدار القرارات ذات صفة الإلزام الشرعي بالنسبة للآخرين، وتنقسم إلى ثلاثة أنواع: سلطة قانونية وتقليدية وكاريزماتية.

ـ النفوذ السياسي: هو الوجه الثاني للقوة السياسية ـ وهو وجه هام جدا ـ وهي ممارسة عن طريق تفاعل إجتماعي تستخدم فيه وسائل الإغراء والترهيب والإقناع والسيطرة والهيمنة والإرغام والإكراه، وتوجد أشكال متعددة من النفوذ تتراوح ما بين الترغيب والإستمالة والإقتناع إلى السيطرة والهيمنة والردع والإكراه.

ـ القهر: هو أي قوة أو تهديد يقلل من حرية الحركة، بما يجعل التصرفات تتم بحرية أقل مما كان يمكن أنَّ تكون عليه، وهناك بعض المفكرين يميزون بين التأثير والقوة والقهر، والقهر شكل من أشكال القوة التي تواجه المجبر بالقدرة على إلحاق الضرر به بغض النظر عن الموقف الذي يتخذه.

ـ التأثير: يُعَد مفهوم التأثير مفهوماً محورياً في الدراسات السياسية حيث يميز بعض المحللين بينه وبين مفهوم القوة عن طريق تضييقه بحيث لا يشمل إلا الوسائل غير المباشرة أو غير الملموسة لتغيير السلوك. أما البعض الآخر فيعتبر أن القوة ما هي إلا شكل من أشكال التأثير ، وقد يكون التأثير قسرياً أو غير قسري.

ـ الهيمنة: يدل مفهوم الهيمنة على تأثير دولة على دولة أو دول أخرى

ويصف سياسات القوة التي تردع بها جيرانها المعتمدين عليها بالتهديد من أجل إجبارهم على الاستسلام.

ـ السيطرة: يدل مفهوم السيطرة على ممارسة دولة لها نفوذ وقوة لنفوذ فعلي على دولة أخرى أو إقليم معين، وهذا النفوذ قد يأخذ شكل تحالف أو علاقة تبعية، وهو ينتج عن التفاوت في القوة بين الدول وبعضها البعض.

ـ الردع: يتميز الردع بوجود إستراتيجية للتهديد بالعقاب، أي إقناع الخصم بأن التصرف غير المرغوب فيه سوف يكبده من الخسائر أكثر بكثير مما قد يترتب عليه من مكاسب، ويجب أن يكون الردع مصداقياً، وأحياناً تكمن القوة في إغراء طرف آخر بالمكافأة.

ـ الإكراه : شكل من أشكال التأثير وللإكراه صور متعددة اقتصادية واجتماعية، وسياسية، وإن التهديد بإستخدام القوة أو الإستخدام الفعلي للقوة العسكرية هو شكل من أشكال القوة ويرتبط بمفاهيم القوة والتأثير والسلطة.

ـ القوة والتوازن : لاشك أن هناك اختلافات في القوى النسبية للدول، ومرد هذا الاختلاف يعود إلى تباين ما هو متاح لكل دولة من المصادر والمكونات والموارد المادية وغير المادية، التي تدخل في تركيب هذه القوة، وتدرك كل دولة في ظل البيئة الدولية الحالية والتي يحكمها منطق الصراع أن حماية حدودها ومكتسباتها الوطنية، فضلاً عن تحقيق مصالحها القومية رهن بامتلاك القوة والسعي الدائم إلى زيادة هذه القوة إلى أبعد مدة ممكنة وذلك بإضافة مصادر أو طرق أو وحدات إنتاج جديدة للقوة (تحالف، تعاهد، تفوق علمي وعسكري، وغيرها) أو بالعمل على إضعاف قوى الآخرين بشتى الطرق (الحرب، الحرب النفسية، التفريق، التقسيم .. وغيرها) لخلق التوازن المطلوب لضمان أمنها وصيانة استقلالها . فالتوازن ليس حالة جامدة، بل عملية متغيرة ومتطورة، وعملية حركية متغيرة تندفع من سعي الأطراف ذات العلاقة إلى الحفاظ على أوضاعها ومصالحها النسبية، التي تعكس القدرات والإمكانات والموارد المتاحة لها، وعند تغير القدرات بشكل حاسم من طرف

يسعى الطرف الآخر إلى إعادة التوازن من جديد، ومفهوم توازن القوى الشامل مركب ومتعدد الأبعاد وهو من حيث القدرات يتجاوز مفهوم التوازن العسكري الذي يدخل كأحد أبعاد توازن القوى ، الذي يضم علاوة على ذلك القدرات الاقتصادية والبشرية والسياسية .

وتستعمل عبارة توازن القوى أحياناً كوصف لكيفية توزيع القوى ويجري استعمال هذه التعبير للإشارة إلى توزيع عادل للقوة مثل كفتي ميزان متساويتين، والمشكلة في هذا الاستعمال هو أن الغموض في قياس القوة يجعل من الصعب تحديد متى يكون هذا التوازن متساوٍ، والتوزيع المتساوي للقوة بين الأمم أمر نادر، وفي أغلب الأحيان فإن عمليات النمو المتفاوت والتي تعتبر قاعدة أساسية في السياسة الدولية تعني صعود دول وانحدار دول أخرى وتعمل هذه التحولات في توزيع القوة على حفز رجال الدولة إلى تكوين التحالفات وبناء الجيوش والقيام بمخاطرات تؤدي إلى موازنة أو كبح القوى الصاعدة، ولكن موازنة القوة لا تحول دائماً دون بروز دولة مسيطرة، وتحاول نظريات الهيمنة وانتقال القوة تفسير السبب الذي يجعل بعض الدول التي أصابت النجاح والتفوق تفقد هذا النجاح والتفوق فيما بعد.

وتراوحت أساليب التوازن التي مورست عبر التاريخ ما بين التحالفات والتحالفات المضادة والتدخل المباشر وغير المباشر ونزع السلاح والتفرقة بين الخصوم والتعويضات والتهدئة، بل والحرب بمستوياتها، وتلجأ الدول إلى إتباع ما يناسبها فيها في إطار النظام الدولي في مرحلة معينة بما يتضمنه من شروط وعلاقات متغيرة، ولا توجد قاعدة ثابتة ومحددة تحكم توازن القوى، وقد ظهرت في الأعوام القليلة الماضية شعارات دولية حول الاعتماد المتبادل ورفض استخدام القوة وتوازن المصالح، وتطور النظام من توازن المصالح إلى اختلال توازن القوى، إذا حدث تحول غير ملحوظ من مثالية توازن المصالح إلى التسليم بتفوق الغرب وشبه الإنفراد الأمريكي بمكانة القوى العظمى. ومن ناحية أخرى يوجد اتجاه يؤكد بشكل مستمر على أنماط التفاعل

التكاملية والتنمية الاقتصادية والتجارة الدولية والتقدم التكنولوجي تمثل أحد الأركان الرئيسية لما يسمى بالنظام العالمي، طبقاً لذلك فإن العالم يبدو وكأنه يمثل مجتمع من الدول تتفاعل فيما بينها على مستوى عالٍ من ديناميكية الذاتية في مجالات التبادل الدبلوماسي والاقتصادي والاجتماعي، وخلال هذه التفاعلات فإن الدول ترتبط فيما بينها بعملية مستمرة للموازنة الحساسة لتصرفات كل منها .

- القوة (Strength) هي مجرد إمتلاك مصادر القوة كالموارد والقدرات الاقتصادية والعسكرية والسكان وغيرها، أما القدرة (Power) فتنصرف إلى إمكانية تحويل هذه المصادر إلى عنصر ضغط وتأثير في إرادات الآخرين. وهناك تمييز بين القدرة والقوة : فالقدرة هي مُعطي موضوعي وهي موارد مُتاحة أما القوة فهي ممارسة عملية وهي التوظيف السياسي لتلك الموارد، وإن النقلة من امتلاك الموارد إلى استخدامها أي من القدرة إلى القوة، يتطلب إرادة سياسية ودور للعقل البشري، وفي كثير من الحالات التاريخية نجد أن الحروب قد تحددت ليس بميزان القدرات والإمكانات وحسب، ولكن أيضاً بإرادة التصميم والعزم والمثابرة ، وتلعب القيادة السياسية الحاكمة والثقافة السياسية السائدة دوراً حاسماً وهاماً في هذا المجال.

٢ ـ متطلبات القوة السياسية :

إذا قلنا أن القوة هي القدرة على التأثير على الآخرين، وأن المجتمع أو الدولة القوية هما القادران على التأثير على الآخرين، ويعمل الآخرون من الدول والمجتمعات لها حساباً، فلابد أن تكون لهذه الدولة مقومات تضطر المجتمعات والدول الأخرى للخضوع لها، فما هي مصادر القوة عند هذه الدولة القوية أو ذلك المجتمع المؤثر؟ ...

- وهناك شبه إجماع بين مُفكري الجغرافيا السياسية أن مصادر القوة والتي تحدد قيمة الدولة من الناحية السياسية يمكن إبرازها في ثلاثة عوامل هي:

١ ـ العوامل الطبيعية .

٢ ــ العوامل الاقتصادية .
٣ ــ العوامل البشرية .

ــ ويرجع آخرون قوة الدولة إلى خمسة عوامل تشكل منهجاً يقوم بتحليل هذه العوامل باعتبارها معادلة القوة الشاملة للدولة وهي :

١ ــ العامل الجغرافي .
٢ ــ العامل الاقتصادي .
٣ ــ العامل السياسي .
٤ــ العامل النفسي .
٥ ــ العامل العسكري .

ــ كما يرى بعض مُفكري العلاقات الدولية وعلى رأسهم هانز مورجانثو أن القوة الشاملة للدولة يعبر عنها من خلال تسعة عناصر هي :

١ ــ العامل الجغرافي .
٢ ــ الموارد الطبيعية .
٣ ــ الطاقة الصناعية .
٤ ــ الاستعداد العسكري .
٥ ــ السكان .
٦ ــ الشخصية القومية .
٧ ــ الروح المعنوية .
٨ ــ نوعية الدبلوماسية .
٩ ــ نوعية الحكم .

ــ هكذا تطور الفكر العالمي بالنسبة لمفهوم القوة الشاملة للدولة، وإن كانت قد استقرت أخيراً على وجهة نظر شرقية وأخرى غربية :

* وجهة النظر الأولى : التي يعبر عنها بوجهة النظر الشرقية (نسبة للإتحاد السوفيتي السابق)، والتي تشير إلى مفردات القوة الشاملة في إطار خمسة قدرات هي :

١ ـ القدرة السياسية (القدرة الداخلية).
٢ ـ القدرة الدبلوماسية (القدرة الخارجية) .
٣ ـ القدرة الاقتصادية .
٢ ـ القدرة العسكرية .
٣ ـ القدرة المعنوية.

* وجهة النظر الثانية : وهي تعبر عن وجهة نظر أخرى أُخذت من مصادر غربية (أمريكية) والتي تشير إلى خمسة عناصر رئيسية، يمكن منها استخلاص قوة الدولة الشاملة، وهي :

١ ـ الكتلة الحيوية / الحرجة للدولة (الأرض - والسكان)Critical Mass
٢ ـ القوة الاقتصاديةEconomic Capability
٣ ـ القوة العسكريةCapability Military
٤ ـ الهدف الإستراتيجيStrategic Purpose
٥ـ الإرادة الوطنيةWill Pursue National Purpose

٣ـ خصائص القوة السياسية وأدواتها واستخداماتها :

القوة مفهوم حركي ديناميكي غير ثابت يدخل في تكوينها عدد كبير من العناصر المتغيرة المادية وغير المادية التي ترتبط مع بعضها، والقوة بطبيعتها شيء نسبي لأن قوة الدولة تقاس بمقارنتها بقوة الدول الأخرى، كما تظهر القوة بشكل تدريجي وهذا يعني أن بعض الدول الضعيفة نسبياً يمكن أن تلعب دوراً فعالاً في أزمة معينة بشكل سريع وغير متوقع بحيث يصبح بإمكانها التأثير على دولة أخرى أقوى منها وحتى إجبارها على تغيير سياستها، فقد تلاشت قوة الولايات المتحدة الأمريكية أمام شعب فيتنام مع أنها تملك أسلحة دمار شامل، ولكن خشيت من إستخدامها خوفاً من رد فعل الصين الشعبية والإتحاد السوفيتي (السابق)، مما دفع صانع القرار الأمريكي إلى حصر المجهود الحربي في أسلحة تقليدية .

وتتدرج ممارسة القوة بين التأثير بالطرق الدبلوماسية من جهة وبين أسلوب

الإجبار والقسر من جهة ثانية، وأن اللجوء إلى القوة هو في الحقيقة الوصول إلى مرحلة العجز عن الحل بالطرق السلمية ويعتمد السعي وراء القوة على الموارد المتاحة من أجل تنفيذ سياسة الدولة . وليس هناك حصر مانع وجامع لمصادر قوة الدولة خاصة في المجال الدولي إذ يختلف تأثير هذه المصادر من دولة لأخرى ومن فترة زمنية إلى أخرى في الدولة نفسها، ارتباطاً بطبيعة الإطار الدولي وبمصادر قوة الطرف الأخر في العلاقة، وبالقدرة على إدارة مصدر القوة من جانب القيادات السياسية أو استغلاله .

أ ـ خصائص القوة السياسية :

الحقيقة أن مفهوم القوة، وبالمعنى والذي سبق وحددناه، يتضمن كلا الجانبين: جانب إمتلاك أسباب القوة وجانب توظيف هذه الأسباب في التحكم في إرادة الآخرين وأفعالهم، في ضوء ما تقدم نستطيع أن نحدد خصائص القوة في المجال الدولي فيما يأتي :

أولاً : أن القوة هي جوهر العلاقات الدولية ، كما أن السلطة هي جوهر السياسة القومية والفارق بين القوة والسلطة أن هذه الأخيرة تتضمن الأولى، ولكنها ترتبط بغاية وهي تحقيق وحدة الجماعة، وبوسيلة هي الإحتكار الشرعي لأدوات القمع . وبعبارة أخرى فإن السلطة التي يدور حولها الصراع في السياسة الداخلية هي سلطة مستأنسة ومتمركزة في الحكومة التي تحتكرها لفرض تحقيق الوحدة والإستقرار، أما القوة التي يدور حولها الصراع بين الدول، فليست مستأنسة ولا متمركزة ولا منظمة، والهدف منها تحقيق المصالح القومية لكل دولة، وهي مصالح متعددة ومتعارضة بطبيعتها ، الأمر الذي يُفَسر طابع العداوة والحرب الذي يغلب على العلاقات الدولية، والناتج عن سعي كل الدول إلى فرض إرادتها وتحقيق مصالحها في غياب السلطة العليا التي تحتكر أدوات القمع .

ثانياً : أن القوة ليست هدفاً في نفسها، ولكنها وسيلة لممارسة النفوذ والتأثير الذي يتضمن تحقيق أهداف الدولة، والتي لا تخرج عن تحقيق المصالح

القومية أو الوظيفة الحضارية، فضلاً على حماية الأمن القومي وصيانة الاستقلال السياسي أو الردع .

ثالثاً : أن قوة الدولة دائماً نسبية، ويتوقف تقديرها على أمرين :

أولهما : القدرة على تحويل مصادر القوة المتاحة أو الكامنة إلى قوة فعالة .

وثانيهما : محصلة قوة الطرف الأخر...

وقد تتساوى دولتان في إمتلاك مصادر القوة نفسها إلا أن قدرة إحداهما وعدم قدرة الأخرى على توظيف أحد أو بعض مصادر قوتها ، يجعل القادر على توظيف مصادر قوتها أقوى نسبياً من الأخرى، على الرغم عن تساوي مصادر القوة في الدولتين .

ومن ناحية أخرى فإن وزن قوة الدولة في تغير مستمر، نتيجة للتغيير في أهمية مصادر القوة المتاحة لديها، أو لدى الطرف الآخر أو لِمَا قد يطرأ على العلاقات بين الدول من تبادلات تؤثر في أوزان قوتها : كالحروب أو المعاهدات أو التحالفات أو الإنقسامات أو غير ذلك .

رابعاً : أن القوة صناعة وإرادة فرضتها طبيعة العلاقات الدولية التي تتسم بالفوضى وغياب السلطة، الأمر الذي فرض على الدول السعي بشتى الوسائل والطرق إلى صنع مصادر القوة والعوامل المهنية لتفعيلها، بوصفها الضمان الحقيقي لأمنها وإستقرارها وتحقيق مصالحها، ولعل ما يثبت أن القوة صناعة وإرادة هي قوة كل من اليابان وألمانيا الآن، مقارنة بأوضاعها في نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد تمتلك بعض الدول في العالم العديد من مصادر القوة كـ : السكان والموارد والإقليم والعامل المعنوي، إلا أنها تفتقد القدرة على إنتاج القوة وإدارتها ، وذلك على الرغم من عراقتها التاريخية وسمو تقاليدها الحضارية .

خامساً : تتصف القوة بندرتها مما يترتب على ذلك أن الدول مهما ملكت من قوة فإنها تحرص على ما تمتلكه وتحاول عدم تشتيت جهودها ، وإن القوة بطبيعتها شيء نسبي لأن قوة الدولة تقاس بمقارنتها بقوة الدول الأخرى . كما

تظهر القوة بشكل تدريجي، وهذا يعني أن بعض الدول الضعيفة نسبياً يمكن أن تلعب دوراً فعالاً في أزمة معينة بشكل سريع وغير متوقع، والقوة مفهوم حركي ديناميكي غير ثابت، يدخل في تكوينها عدد كبير من العناصر المتغيرة المادية وغير المادية، والتي ترتبط مع بعضها والبعض الآخر، لذلك فإن أي إستنتاج يتعلق بقوة الدولة أو ترتيبها بين الدول الأخرى، وأن كان مبنياً على معلومات حديثة هو في الواقع مرهون بوقت ظهوره، وهذا يتطلب إعادة تقييم الدولة بصورة مستمرة ..

سادساً : تتدرج ممارسة القوة بين التأثير بالطرق الدبلوماسية من جهة وبين أسلوب الإجبار والقسر من جهة ثانية، وخصوصاً وأن اللجوء إلى القوة وهو في الحقيقة الوصول إلى مرحلة العجز عن الحل بالطرق السلمية، ويعتمد السعي وراء القوة على الموارد المتاحة من أجل تنفيذ سياسة الدولة، معتمدين على دفع هذه القوة إلى حدها الأقصى من خلال نوعية الدبلوماسية التي تترجم الموارد القومية إلى قوة قومية.

ب ـ أدوات القوة السياسية :

تمارس الدولة قوتها في النطاق الخارجي من خلال أداتين هما : الدبلوماسية والحرب، وفي ضوء مصادر القوة التي أشرنا إليها آنفاً والتي تحدد الدولة على أساسها أهدافها، وتقرر الاختيار بين هذه الأداة أو تلك من أدوات القوة، والدولة الأقوى هي التي تفوز دائماً في الدبلوماسية وفي الحرب، وفي إطار يغلب عليه الصراع، وتغيب عنه السلطة العُليا الحاكمة، ولا تعرف لغة المنطق، ولا قيم العدالة والمساواة، ولا معيار الموضوعية، وإنما ثمة هدف واحد هو المصلحة، وأداتان هما الدبلوماسية والحرب.

والدبلوماسية تسبق الحرب وتلازمها وتعقبها، والأولى أن تحقق الدول غايتها وتفرض إرادتها من خلال الأساليب والمهارات الدبلوماسية التي ترتكز إلى قوة فعلية، يمكن التلويح بها أو التهديد باستخدامها دون التورط في الحرب، لما تتطلبه من نفقات وموارد، وما تخلفه من خسائر ومخاطر على كلا الجانبين،

وبصفة خاصة بعد شيوع استخدام أسلحة الدمار الشامل بمختلف أنواعها، وحرص كثير من الدول على امتلاكها.

وعندما تخفق الدبلوماسية في إجبار الطرف الآخر على الإذعان لإرادة الدولة، تصبح ضرورة لإثبات القدرة وفرض الاحترام وإجبار الطرف الآخر على الخضوع لإرادة الأقوى. وأثناء ذلك تواصل الدبلوماسية مهامها لإقناع الخصم بضرورة التسليم، وصياغة شروط التسليم، ومعاهدات لعقد الهدنة أو الصلح مع أطراف أخرى تكسبها إلى جانبها أو تحييدها في الصراع الدائر، أو غير ذلك من الجهود الدبلوماسية التي تُلازم الحرب وتُساعد على تحقيق أهدافها بأقل الخسائر الممكنة.

وعقب انتهاء الحرب تنشط الدبلوماسية من جديد ، وذلك للقيام بصياغة الاتفاقيات، وإبرام المعاهدات ، التي تتضمن اعتراف الطرف الآخر بالهزيمة، وتتضمن أيضاً قبوله الخضوع الإرادي لشروط الدولة المنتصرة، وعلى مقتضى مصلحتها القومية.

وهكذا تتكامل الدبلوماسية والحرب بوصفهما أداتين للقوة أو وسيلتين لإقناع أو إكراه الطرف الآخر على الامتثال لإرادة الدولة . ولعل هذا التكامل يفسر عدة مظاهر، مثل مشاركة الدبلوماسيين والعسكريين في مجالس الأمن القومي وفي تشكيل سياساته، وظهور ما يعرف بالدبلوماسية العسكرية أو دبلوماسية القوة، نتيجة لتعيين العسكريين ــ بعد انتهاء مد ة خدمتهم بالجيش ــ في السلك الدبلوماسي، وغير ذلك من مظاهر التقارب والتعاون بين الدبلوماسيين والعسكريين ، وبصفة خاصة عقب الحرب العالمية الثانية التي جسدت هذه العلاقة الوثيقة بين الدبلوماسية والحرب بوصفهما أداتين للقوة، ودعامتين لمفهوم الأمن القومي .

ج ــ استخدامات القوة :

سبق وذكرنا أن القوة ليست هدفاً في ذاتها، ولكنها وسيلة لتحقيق أهداف أخرى من خلال النفوذ، أو التأثير الناتج عن ممارسة القوة، فما هي تلك

الأهداف التي تُستخدم القوة لتحقيقها ؟ ...

تختزل أغلب الدراسات الغربية أهداف القوة في هدف واحد : هو تحقيق المصلحة القومية، فالعلاقات الدولية ليست سوى علاقات قوى تخضع لقانون واحد : هو قانون المصالح القومية .

ويضيف بعض الباحثين استخدامات أخرى للقوة لا تبتعد كثيراً عن هدف المصلحة القومية، مثل : حماية الحدود وضمان الأمن وصيانة المعاهدات وتحقيق الرفاهية.

والحقيقة أن إعلان بعض الدول عن استخدامات أخرى للقوة لا ترتبط بعامل المصلحة القومية ، قد يكون مجرد قناع لإخفاء السبب الحقيقي الذي يحكم حركتها في النطاق الدولي، والذي لا يعدو أن يكون المصلحة القومية نفسها.

وإذا كانت الدولة القومية العلمانية ذات التقاليد الرأسمالية والقائمة على مبدأ الدولة الحارسة، تأبى إلا أن تجعل من لغة المصالح أساس حركتها في النطاق الخارجي، حتى لو غُلِّفت تلك المصالح بغطاء من القيم والمثاليات، فإن النموذج الآخر للدولة القومية ـ أي الدولة القومية العقدية ـ التي تعتمد على العامل العقدي في عملية بناء الدولة، وتأسيس شرعية السلطة السياسية، ورسم سياستها الداخلية والخارجية – يقوم على الربط بين حركتها السياسية في النطاق الخارجي، ووظيفة حضارية لا تنبع من منطق المصالح، وهو النموذج الذي تتحول فيه القوة إلى إرادة حضارية، أي أداة تحقيق الوظيفة الحضارية، تلك التي تدور حول نشر قيم عالمية واحدة تضمن التقدم الروحي والمعنوي لسائر البشر .

وهناك نموذجان لهذه الدولة التي تستخدم القوة بوصفها إرادة حضارية: (الدولة الأيديولوجية، والدولة الدينية)، الأولى تضع قوتها في خدمة عقيدتها السياسية، وتربط حركتها في المجال الخارجي بفكرها السياسي والأيديولوجي، أما الثانية فتجعل محور تعاملها الخارجي يدور حول نشر عقيدتها الدينية، وذلك من منطلق القناعة بأن كلاً منهما ـ أي الفكر الأيديولوجي والعقيدة

الدينية ـ يمثل إضافة جديدة إلى معالم التقدم الإنساني تفرض عليهما ـ أي الدولة الأيدلوجية، والدولة الدينية ـ الالتزام بنشر هذه المنجزات وتعميمها من أجل الارتقاء بالوجود البشري،وتسخير قوتهما للدفاع عن هذه الوظيفة الحضارية.

٤ ـ عناصر القوة السياسية للدول :

تختلف الدول عن بعضها البعض من حيث عناصر القوة التي تملكها وإذا كان من الصعب إجراء تقييم دقيق للعناصر المادية التي تُسهم في تكوين قوة الدولة بالمقارنة مع دولة أو دولة أخرى، فإنه يمكن التأكيد على أن قوة الدولة لا ترتكز على عامل واحد فقط ، فالاتساع الجغرافي مثلا لا يمكن الادعاء بأنه يشكل العنصر الحاسم في قوة الدولة وإن كان عدد السكان أو التطور الاقتصادي والتكنولوجي أو غير ذلك من عوامل القوة لا يمكن اعتبار أي منها الأساس الوحيد لقوة الدولة.

فالواقع أن قوة الدولة لا تنبني على عامل واحد فقط، وإنما ترتكز على عوامل متنوعة منها ما هو طبيعي ومنها ما هو مكتسب.

وهناك أيضا ما يسمى بالعناصر المكتسبة والتي تشكل عناصر القوة للدولة والتي تزيد وتنقص تبعا لمستوى التقدم الاقتصادي والتكنولوجي ودرجة الاستعداد العسكري وكفاءة القيادة السياسية والروح المعنوية، فهذه العناصر تُسهم في تكوين قوة الدولة بشكل مباشر ومؤثر.

أ ـ مستوى التقدم الاقتصادي والتكنولوجي:

ويمكن التمييز بين ثلاث عناصر أساسية تبرز دول العامل الاقتصادي كعامل من عوامل القوة في المجال الدولي، وهذه العناصر هي

- ـ التقدم الصناعي
- ـ ومدى التطور التكنولوجي..
- ـ والمصالح الاقتصادية ...

وامتلاك الدولة للموارد الطبيعية لا يعتبر في حد ذاته مصدراً من مصادر القوة

إذا لم تكن تملك إلى جانب ذلك الوسائل الكافية لاستعمال هذه الموارد في الأهداف العسكرية والصناعية، ولذلك فإن التقدم الصناعي الذي تعكسه الطاقة الإنتاجية والآلات الحديثة وخبرة العمال ومهارة المهندسين والعبقرية الابتكارية، وحُسن الإدارة هو من العوامل الهامة التي تؤدى ـ بدون شك ـ إلى التأثير في الشؤون الدولية..

ومن الملاحظ أي التغيير في درجة التقدم الصناعي كان مصحوبا في العادة بتبدل ميزان القوة، ويمكن القول بأن التقدم الصناعي تختلف درجته من دولة إلى أخرى، ولكن التقدم الصناعي والتحسن الكبير لوسائل الإنتاج الذي حصل في أوروبا والولايات المتحدة وكندا واليابان، أدى إلى قيام تفاوت بين الدول وانقسام العالم إلى دول صناعية متقدمة تحظى بالرفاهية ودول تعاني من التخلف الاقتصادي، ولذلك فإن الأمل معقود على تصنيع دول العالم الثالث المتخلفة للقضاء على هذا التخلف الناتج عن تخصص المركز المتقدم في الإنتاج الصناعي والإنتاج الصناعي الأكثر تطورا، وتخصص الأطراف أو المحيط في الإنتاج الأولي والإنتاج الصناعي الهامشي.

وجوهر التقدم الصناعي يتمثل في: إقامة الصناعات التحويلية لا الصناعات الاستراتيجية وحدها ، والمقصود بالصناعات التحويلية الصناعة التي تنصب على تحويل المواد الخام والمواد الأولية إلى سلع مُصنعة ونصف مُصنعة، بينما تنصب الصناعات الاستخراجية على استخراج المواد الخام ، ومعنى ذلك أن التقدم الصناعي يعني قيام قطاع تحويلي هام متقدم تقنيا بحيث يصبح هو القطاع القائد في الهيكل الاقتصادي المحلي، ويصير الاقتصاد الوطني كله بالنتيجة اقتصاداً صناعياً ، والواقع أن هناك علاقة بين التقدم الصناعي والتكنولوجي، فالدول المتقدمة صناعياً هي في ذات الوقت دول متقدمة تكنولوجياً ، وعلى العكس من ذلك فالدول المتخلفة صناعيا هي دول متخلفة تكنولوجيا.

فالتقدم الصناعي والتكنولوجي يتجلى في مستوى النمو الذي وصلت إليه

الدولة من حيث الصناعة والكفاية الاقتصادية والتنظيم، فمهما توافرت الموارد الطبيعية والمادية فإن هذه الموارد تظل من قبل الإمكانيات المعطلة أو المهدورة إذ لم يتم استغلالها بكفاءة من الناحيتين الاقتصادية والتكنولوجية ، ويمكن من واقع المقارنات بين الدول الصناعية والدول التي لازالت تحارب التخلف الاقتصادي والاجتماعي، تَلمُس الفارق في مستوى القوة الاقتصادية التي تتمتع بها كل من هاتين الفئتين من الدول، فحينما يرتفع حجم الدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي، وتتسع قاعدة الإنتاج وتزداد معدلات الاستهلاك عند الفئة الأولى، فإنه يلاحظ بالنسبة للفئة الثانية هبوط الدخل القومي وانخفاض مستوى المعيشة وتزايد الاعتماد الاقتصادي على الخارج ، وليس من قبيل الصُدفة أن نجد أقوى دول العالم اليوم هي أقواها اقتصادياً وأرقاها في مستويات التطور الإنتاجي والتكنولوجي.

هذا الارتباط كان نتيجة منطقية للأخذ بمفهوم الدولة الليبرالية التي لم يكن لها مصالح مباشرة في الخارج غير مصالح رعاياها، وبواسطتهم وكانت وظائفها تقتصر على الدفاع الوطني والأمن الداخلي والقضاء والتمثيل الدبلوماسي مع ترك النشاطات الأخرى للمبادرة الفردية وعدم التدخل في العلاقات بين الأفراد والاكتفاء بدور الحكم. لذلك كان من الطبيعي أن يقوم الاتفاق والتلاقي بين مصالح الخواص والمصالح الحيوية للدول، فالقوة الاقتصادية للدول في الخارج تدعم نفوذها السياسي وعلى أساس هذه الوحدة بين مصالح الدولة ومصالح الخواص التابعين لها، سيطرت الدول الأوروبية والولايات المتحدة على النشاط الاقتصادي في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية خلال القرن الماضي واتبعت حكومات هذه الدول أسلوبين لتدعيم قوتها الاقتصادية في الخارج، وهما أسلوب التغلغل الاقتصادي وأسلوب الضغط العسكري، في الوقت الحاضر يمكن القول بأن المصالح الاقتصادية للدول الغربية لها ثلاث مجالات رئيسية في الاستثمارات والتجارة والمواد الأولية، فما من شك في أن ضخامة الاستثمارات الغربية في دول العالم الثالث تجعل مصلحة الدول الغربية في

المحافظة على هذه الاستثمارات وضمان مردوديتها.
ومن حيث التجارة فمن مصلحة هذه الدول المحافظة على الأسواق وعلى طرق الوصول إليها ، وربما أنها تزود بنسب متزايدة من المواد الأولية، فمن المهم ـ اقتصادياً وإستراتيجياً ـ لها أن تستمر هذه المواد في تغذية الأسواق الغربية مع حد أدنى من التقلبات سواء في الأسعار أو الكميات.
لكنه لا يمكن إغفال عامل مهم يؤثر على المصالح الاقتصادية للدول العربية في العالم الثالث وهو أثر الصراعات الداخلية المسلحة، على هذه المصالح فعند تصعيد العنف المسلح تصبح التكاليف الاقتصادية أكثر ارتفاعاً، وتصبح الاستثمارات والأموال الغربية مُهددة مباشرة، فالاقتصاد الذي تضر به الحرب يصبح غير مربح ، كما في الماضي، وعبء الحرب يثقل اقتصاد الدولة ويكون له أثر سيء وضار على الصادرات الغربية، لاسيما إذا لم تستطع الدول الغربية توفير الأسلحة للدولة التي يوجد فيها ذلك الصراع العنيف، لكن الآثار تكون أخطر وأسوأ فيما يتعلق بإمدادات المواد الأولية إذا كانت هذه الإمدادات غير منتظمة وغير متحكم فيها ، فإن ذلك سيحدث أثار اقتصادية وسياسية ضارة بالنسبة للغرب ومنها ارتفاع الأسعار.
أما بالنسبة للمصالح الاقتصادية لدول العالم الثالث فيمكن القول بأن هذه الدول ـ رغبة منها في الحصول على منافع أكبر ـ تلجأ إلى إتباع سياسات مشتركة في مجال إنتاج وتسويق المواد الأولية، وذلك عن طريق التكتلات الاقتصادية ، مثل منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك التي تسمح لها بالدفاع عن مصالحها المشتركة وتنسيق مواقفها، ويمكن اعتبار الأوبك من أهم التكتلات الاقتصادية للدول النامية وأكثرها دفاعا عن مصالح هذه الدول منذ منتصف السبعينات، كما أنها من أكثر القنوات تأثيرا ونفوذا لدى الدول الصناعية.
والواقع أن المصالح الاقتصادية للدول كثيرا ما تنعكس على مواقفها السياسية وتعاملها الدولي، وتدفعها بالتالي إلى تمتين روابط التعاون الاقتصادي المشترك فيما بينها ، ويتجلى ذلك بصورة أوضح في التعاون الاقتصادي

المشترك بين الدول الأوروبية، فالرغبة هي عقوبة التعاون بين الدول الأوروبية التي تربطها مصالح متبادلة ، وهي التي شجعتها على إقامة تكتلات اقتصادية بين دول أوروبا الشرقية سابقا والسوق المشتركة بين دول أوروبا الغربية، وإلى جانب العامل الاقتصادي، توجد عوامل أخرى مكتسبة من أهمها درجة الاستعداد العسكري والتي تفرق بين قوة الدول إلى جانب الروح المعنوية.

ب ـ الاستعداد العسكري:

يُمثل الاستعداد العسكري المظهر الرئيسي للقوة في المجال الدولي فمن البديهي أن تكون أقوى الدول هي أقواها من الناحية العسكرية وهذا ما يجعل الولايات المتحدة وروسيا القوتين الرئيسيتين في العالم، بحيث أن التوازن الإستراتيجي يقتصر عليهما ، ولا يمكن للدول الأخرى ـ ولو كانت مجتمعة ـ أن تكون متعادلة من حيث القوة العسكرية ، لما تمتلكه إحداهما من هذه القوة، وهذا ما يؤكد أن الاستعداد العسكري يُضفي الأهمية الفعلية على عوامل القوة الأخرى وبالتالي يكون أساسيا وضروريا لدعم وتنفيذ الدولة لسياستها الخارجية، وتتجلى درجة الاستعداد العسكري في تقنية الحرب والقيادة ونوعية أسلحة القوات المسلحة، فالتفاوت في تقنية الحرب جعل الدول الاستعمارية في أوروبا تفوق على البلاد الأخرى في إفريقيا وأسيا وتسيطر على العالم الجديد في النصف الغربي من الكرة الأرضية، ذلك بأن إدخال سلاح الإشارة والمدفعية على أسلحة الحرب التقليدية في القرنين الرابع عشر والخامس عشر أدى إلى تحول ضخم في توزيع القوة لفائدة الدول الأوروبية التي تمتلك هذه الأسلحة الجديدة قبل غيرها. وقد شهد القرن العشرين ابتكارات جديدة في تقنية الحرب، وأعطت ميزة مؤقتة للجانب الذي استخدمها قبل خصمه أو قبل أن يتمكن هذا الخصم من وقاية نفسها منها. وكانت الغواصة هي الابتكار الأول في الحرب العالمية الأولى ، وكانت الدبابة السلاح المبتكر الثاني، ولاشك أن الدبابة كانت عامل من عوامل انتصار الحلفاء في هذه الحرب، وكان الابتكار الثالث هو

التنسيق والتعاون بين القوات الجوية والبرية والبحرية . وإلى جانب ذلك ظهر في الحرب العالمية الثانية، إبتكار جديد في تقنية الحرب أثر في مجرى الحرب وهو استخدام المطارات العائمة المتنقلة المتمثلة في حاملات الطائرات.

ولكن أهم ابتكارات تقنية الحرب تتمثل في إنتاج واستخدام السلاح النووي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ضد اليابان في نهاية الحرب العالمية الثانية.

بل إن احتكارات الولايات المتحدة للسلاح النووي ببضعة أعوام بعد الحرب العالمية الثانية منحها ميزة تقنية ضخمة في مجال القوة العسكرية ولم يتبدل هذا الوضع إلا في نهاية الخمسينات حينما بدا واضحا أن الاتحاد السوفياتي حقق توازنا إستراتيجيا في الأسلحة النووية مع الولايات المتحدة وأصبح في إمكانه إصابة الأهداف الأمريكية بواسطة الصواريخ العابرة للقارات.

والواقع أن ظهور تقنية الحرب النووية كان بداية لجيل جديد من الابتكارات العسكرية التي لم تعد تقتصر على الحرب في الأرض وفي أعماق البحار والمحيطات ، وإنما أصبحت تتعدى ذلك إلى الفضاء الخارجي بسبب اختراع الأسلحة الفضائية والإشعاعية التي قد لا يتطلب استخدامها سوى بعض ثوان ، ومؤدى ذلك كله أن الدول المتقدمة تكنولوجيا من الناحية العسكرية تستطيع أن تحرز ميزات حاسمة على أعدائها الذين لم يحرزوا مثل هذا التقدم التكنولوجي رغم قدرتهم على حشد قوات ضخمة غير مدعمة بأساليب الحرب الحديثة.

وإلى جانب التقنيات الجديدة في مجال الحرب تلعب القيادة العسكرية دائما دورا حاسما في مجال القوة العسكرية .

ولكن عناصر القوة في المجال العسكري لا تقتصر على الأخذ بتقنيات الحرب الحديثة وكفاءة وعبقرية القيادة العسكرية وإنما تشمل أيضا نوعية وكم القوات المسلحة، فقد يتيسر للدول الحصول على تقنيات الحرب الحديثة وقد يتفوق قادتها العسكريين في مجال فنون الحرب ولكنها مع ذلك تظل ضعيفة من الناحية العسكرية ـ وبالتالي من الناحية السياسية ـ إذ لم يتوافر لها الجهاز العسكري اللازم لأداء المهام الموكولة إليه سواء من حيث الكم أو حيث الكف.

ولاشك في أن متطلبات القوة العسكرية الكافية كماً وكيفاً تختلف من دولة إلى أخرى لعدم وجود تجانس بين الدول من الناحية المادية، فهل يتحتم على الدولة أن تحتفظ بقوات عسكرية كثيرة العدد أو من الناحية المادية، فهل يتحتم على الدولة أن تحتفظ بقوات عسكرية كثيرة العدد، أو أن من الأفضل لها أن يكون لها جيشها مكونا من وحدات صغيرة عالمية التدريب والتجهيز ؟، وهل من المفيد للدولة عسكريا أن تتسلح بالأسلحة الدفاعية فقط أو بالأسلحة الهجومية فقط ؟ ، وهل يمكن الوصول بالحرب إلى نتيجة سريعة وحاسمة عن طريق سلاح جديد كالمدفعية في بداية القرن الخامس عشر والغواصة والدبابة في الحرب العالمية الأولى والطائرة بالنسبة لفترة ما بين الحربين العالميتين والأسلحة النووية والفضائية بعد الحرب العالمية الثانية !!!... وما من شك في أن الإجابة على هذه الأسئلة بصورة صحيحة أو خاطئة تؤثر تأثيرا مباشرا على قوة الدولة، فحجم القوات المسلحة وحده لا يكفي وإنما يلزم أيضا التركيز على الجوانب الكافية في إعداد القوات وتجهيزها للقيام بمختلف المهام التي ستسند إليها ورفع مستوى قدرتها القتالية. وإلى جانب ذلك فالاستعداد العسكري يتطلب من الدولة القدرة على حشد طاقاتها وإمكانياتها بأكبر ما يمكن من السرعة لأن الدول التي تفشل في التعبئة الشاملة والسريعة لقواتها في الوقت المناسب تفقد ميزات في مواجهة أعدائها، كما أنه يستدعي إلى جانب ذلك إعداد الجبهة الداخلية لخدمة الجهود العسكرية، فحشد إمكانيات وطاقات الدولة للحرب لا يمكن أن ينحصر في الإطار العسكري وحده وإنما يجب أن يمتد إلى الجبهة العسكرية والمدنية في نفس الوقت ...

ج ــ دور القوة في العلاقات الدولية:

يتحدد دور ووزن أي دولة من الدول في المجال الدولي بحجم مواردها المادية أو البشرية التي تضعها في خدمة عملها الدبلوماسي الإستراتيجي، ومن واجب الدول أن لا ترسم لنفسها أهدافاً لا تستطيع مواردها تحقيقها، ولقد تبدل دور القوة الآن، لأن أهداف الدولة تبدلت بدورها، فعلى سبيل المثال فإن هدف

الدولة كان في وقت مضى يتمثل في الحصول على موقع قوة يتفوق نسبياً على الدول المجاورة وعلى مكاسب اقتصادية بالمقارنة مع المكاسب السابقة، ولكن الدولة اليوم هي أكثر اهتماماً بموضوع المكاسب الاقتصادية المطلقة التي تمكن مواطنيها من التمتع بمستوى أعلى من الحياة، وهذا التقدم الاقتصادي يتطلب عالماً مستقراً يكون التعاون الاقتصادي الدولي فيه مُمكناً، وخاصة أن الدول تعتمد على بعضها إلى حد كبير، والمشكلات الأكثر صعوبة في عالم اليوم لا يمكن حلها إلا عبر الجهود المشتركة، والطرق الحالية المستخدمة في حل النزاعات والخلافات على المصالح تعتمد أكثر فأكثر على الدبلوماسية الماهرة، والمساومات الهادئة الهادفة إلى تحقيق مستويات مقبولة من الجميع، كما يجب التفريق بين استخدام القوة والتهديد باستخدامها وهو الأكثر شيوعاً في العلاقات الدولية ، والذي يبدو جلياً في عمليات الردع DETERRENCE، ونشاهد حالياً تغيير عالمي لمفهوم القوة : إذ في ظل التعادل النووي لموازين القوى على المستوى العالمي يستحيل على القوى العظمى تغيير هذه الموازين المركزية، لأن مثل هذه لمحاولات مُحاطة بالخطورة الكبرى، وهذه الحقيقة لا تترك إلا مجالاً واحداً للعب في هذه الموازين في الدول الهامشية وهي القوى الإقليمية . ولقد نادي جورباتشوف باستبعاد استخدام القوة في حل الصراعات العالمية، وأضاف إليها الصراعات الإقليمية أيضاً ، ورغم ذلك فإن القوة ستظل تلعب دوراً حاسماً كوسيلة لتحقيق مصالح الدول وكقياس لمكانتها ووضعها في النظام الدولي.

ـ أهم المراجع والمصادر للفصل العاشر :

لمزيد من القراءات في التنمية وفي القوة السياسية، يمكن مراجعة ما يلي من مراجع ومواقع إليكترونية ومصادر :

ـ جوليان لايدر، حول طبيعة الحرب، مركز الدراسات العسكرية، ط ١، دمشق، ١٩٨١م .

- د. نبيل السمالوطي ، بناء القوة والتنمية السياسية : دراسة في علم الاجتماع السياسي ، الإسكندرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، فرع الإسكندرية ، ١٩٧٨م .
- إبراهيم صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، ط ٥ ، ذات السلاسل للطباعة والنشر ، الكويت ، ١٩٨٧ .
- حسين عبد الحميد أحمد ، تطور النظم الاجتماعية ، الإسكندرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، فرع الإسكندرية ، ١٩٧٢م .
- راشد محسن عبدالله ، نظرية القوة في الصراع العربي الإسرائيلي ، رسالة زمالة (غير منشورة) ، كلية الحرب العليا ، الأكاديمية العسكرية العليا ، ٢٠٠٢م .
- هيئة البحوث العسكرية ، حساب القوة الشاملة ، القاهرة ، إدارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة ، ١٩٩٠م.
- محمد ربيع وإسماعيل صبري مقلد ، موسوعة العلوم السياسية ، الكويت ، جامعة الكويت ، ١٩٩٣م .
- نيفين سعد ، معجم المصطلحات السياسية ، القاهرة ، مركز البحوث الدراسات السياسية ، ط ١ ، ١٩٩٤م .
- هيئة البحوث العسكرية ، مذكرة القوة الشاملة للدولة وأسلوب حسابها ، القاهرة ، إدارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة ، ١٩٩٠م .
- نعيم إبراهيم الظاهر ، سياسة بناء القوة في الأردن ، ط ٢ ، الأردن ، عمان ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٣م .
- عبد الرازق حسين ، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبولتيكية ، بغداد ، مطبعة أسور ، ١٩٧٦م .
- تامر كامل الخزرجي ، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات ، ط ١ ، عمان ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥م .
- عمر الفاروق سيد رجب ، قوة الدولة ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ،

١٩٩٢م .

– أمين هريدي ، العسكرة والأمن في الشرق الأوسط ، ط١ ، القـــاهرة ، دار الشروق ، ١٩٩١م .

– إسماعيل عبد الفتاح ، معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧م .

– إسماعيل عبد الفتاح ، مصطلحات عصر العولمة ، القاهرة ، الدار الثقافيـــة للنشر ، ٢٠٠٧م .

– مفهوم القوة في العلاقات الدولية و علم السياسية ، كتبهـــا hicham : chengaou - بتـــاريخ11 2/26/2010 :

– مدونة القوة في العلاقات الدولية

http://chengaouhicham.elaphblog.com/posts.aspx?U=3209&A=41661

الفصل الحادي عشر
العولمة السياسية
ومنظمات المجتمع المدني

العولمة هي الشكل السياسي والاقتصادي والاجتماعي للنظام السياسي العالمي في العصر الحالي ، ومنظمات المجتمع المدني هي أحد أهم أسلحة العولمة لتقليص دور الدولة والوصول لأهداف العولمة بنشر الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان والاعتماد على الجهود غير الحكومية والتعاون الدولي لمواجهة الإرهاب وتلوث البيئة ومكافحة انتشار الأوبئة، وغير ذلك من مظاهر العولمة.

أولا العولمة السياسية :

"العولمة" هي أيديولوجيا تعبر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة على العالم وأمركته، وقد حددت وسائلها لتحقيق ذلك في استعمال السوق العالمية أداة للإخلال بالتوازن في الدول القومية في نظمها وبرامجها الخاصة بالحماية الاجتماعية، وكذلك في إعطاء كل الأهمية والأولوية للإعلام لإحداث التغيرات المطلوبة على الصعيدين المحلي والعالمي.

١ ـ ما هي العولمة السياسية:

إن تعبير "العولمة" في التداول السياسي قد طرح من قبل كتاب أمريكان في السبعينات وبالتحديد من كتاب "ماك لولهان وكينتين فيور"، حول "الحرب والسلام في القرية الكونية"، وكتاب "بريجسكي" بعنوان "بين عصرين: دور أمريكا في العصر الإلكتروني"، وقد طُرح هذا المصطلح بعد تقدم وسائل الاتصالات الهاتفية بين الدول، وجاءت شبكات الانترنيت

بوساطة الكومبيوتر لتضيف مبرراً آخر لتعزيز فكرة "العولمة" .
ولما كانت "العولمة" هي نمط سياسي اقتصادي ثقافي لنموذج غربي متطور خرج بتجربته عن حدوده لعولمة الآخر، فهي تشكل أيضاً تحديات خطرة تهدد الوطن العربي والعالم الثالث. إلا أن هذه المخاطر تتفاوت بين المخاطر السياسية والثقافية والاقتصادية، وترتبط المخاطر السياسية بمحاولات الولايات المتحدة لأمركة العالم، والاستفراد بالشأن العالمي وإدارته إدارة أُحادية بما يتناسب مع مصالحها وغاياتها. ولا يمكن حصر وتحديد العولمة في تعريف واحد مهما إتصف هذا التعريف بالشمول والدقة، فالاقتصادي الذي يركز على المستجدات الاقتصادية العالمية وطبيعة المرحلة الراهنة من التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي، يتهم بالعولمة ، بخلاف عالم السياسة الذي يبحث عن تأثير التطورات العالمية والتكنولوجية المعاصرة على الدولة ودورها في عالم يزداد انكماشاً يوماً بعد يوم، كما أن عالم الاجتماع يرصد بروز القضايا العالمية المعاصرة، كقضايا الانفجار السكاني والبيئة والفقر و المخدرات وازدحام المدن والإرهاب بالإضافة إلى بروز المجتمع المدني على الصعيد العالمي يفهم العولمة ، بخلاف المُهتم بالشأن الثقافي الذي يهمه ما يحدث من انفتاح للثقافات والحضارات وترابطها مع بعضها بعضاً، واحتمالات هيمنة الثقافة الاستهلاكية وتهديدها للقيم والقناعات المحلية.
لذا أصبح من الضروري التمييز بين "العولمة" الاقتصادية و"العولمة" الثقافية و"العولمة" العلمية و"العولمة" الاجتماعية والسياسية، فلا توجد عولمة واحدة.
وفيما يلي بعض التعريفات المهمة للعولمة:
ـ العولمة هي : العملية التي من خلالها تصبح شعوب العالم مُتصلة ببعضها في كل أوجه حياتها ، ثقافيا واقتصاديا وسياسيا وتقنيا وبيئيا . فلم يتفق المهتمون على تعريف العولمة، فالكل ينظر إليها من زاوية مختلفة: ففي حين يراها الاقتصاديون أنها حرية الاقتصاد وحرية انتقال الأموال والسلع والخدمات دون قيود ، يراها السياسيون أنها انتهاء الحدود بين الدول و يرون حكومة

عالمية واحدة ، و يتصورها رجال الفكر و الثقافة أنها سيادة ثقافية واحدة على جميع ثقافات الشعوب الأخرى مما قد يؤدي إلى ذوبان هوية هذه الشعوب، أما الاجتماعيون فيرون أن العولمة هي تقسيم العالم إلى فئة أغنياء مُترفين و فئة فقراء مُعْدَمين، فتزيد بذلك نسبة البطالة و الفقر و مايترتب عنها من إنحرفات و مخاطر اجتماعية.

ـ لفظة العولمة هي ترجمة للمصطلح الإنجليزي (Globalization) وبعضهم يترجمها بالكونية، وبعضهم يترجمه بالكوكبة، وبعضهم بالشوملة، إلا إنه في الآونة الأخيرة أشتهر بين الباحثين مصطلح العولمة وأصبح هو أكثر الترجمات شيوعاً بين أهل الساسة والاقتصاد والإعلام . وتحليل الكلمة بالمعنى اللغوي يعني تعميم الشيء وإكسابه الصبغة العالمية وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله. يقول "عبد الصبور شاهين " عضو مجمع اللغة العربية :" فأما العولمة مصدراً فقد جاءت توليداً من كلمة عالم ونفترض لها فعلاً هو عولم يعولم عولمة بطريقة التوليد القياسي .. وأما صيغة الفعللة التي تأتي منها العولمة فإنما تستعمل للتعبير عن مفهوم الأحداث والإضافة، وهي مماثلة في هذه الوظيفة لصيغة التفعيل" ..

ـ فقد عرفها "رونالد روبرتسون"، بأنها اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم وزيادة وعي الأفراد والمجتمعات بهذا الانكماش.

ـ في حين يؤكد "فانتوني جيدنز" بأن العولمة هي "مرحلة من مراحل بروز وتطور الحداثة، وتتكثف فيه العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي.

ـ بينما يعرف "مالكوم واترز"، مؤلف كتاب "العولمة" بأن "العولمة" هي: كل المستجدات والتطورات التي تسعى بقصد أو من دون قصد إلى دمج سكان العالم، في مجتمع عالمي واحد"..

ـ أما "كينشي اوهماي" فيعرف "العولمة" بأنها: "ترتبط شرطاً بكل المستجدات وخصوصاً المستجدات الاقتصادية التي تدفع في اتجاه تراجع حاد في الحدود الجغرافية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية القائمة حالياً.

ـ العولمة هي : إعطاء الشيء صفة العالمية، من حيث النطاق والتطبيق.
ـ العولمة اسم شمولي مصطلح للدلالة على حقبة نفوذ تتميز بأدوات أوسع من الأدوات الاقتصادية، تهم الثقافة والحضارة حتى البيئة ـ مع احتفاظ الاقتصاد بعمودها الفقري ـ ولديها قدرة التأثير على العالم، وذلك بغلبة من الرأسمالية الغربية التي تجتاح العالم وتسيطر على أسواقه المالية والفكرية.
ـ العولمة هي ديناميكية جديدة تبرُز داخل العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعملية للحضارة يتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المُكونة لهذه الدائرة المندمجة وبالتالي لهوامشها أيضا.
ـ إن العولمة تعمل على توحيد الأفكار والقيم وأنماط السلوك وأساليب التفكير بين مختلف شعوب العالم، كوسيلة لتوفير مساحة واسعة من الفهم المتبادل، والتقريب بين البشر وإقرار السلام العالمي.
ـ العولمة هي الحركة الاجتماعية التي تتضمن انكماش البُعدين: الزماني والمكاني، مما يجعل العالم يبدو صغيراً إلى حد يُحتّم على البشر التقارب بعضهم من بعض.
ـ العولمة هي التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك، دون اعتداد يُذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو انتماء إلى وطن محدد، أو لدولة معينة، ودون حاجة إلى إجراءات حكومية.
ـ إن صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة شاقة نظراً إلى تَعدد تعريفاتها والتي تتأثر أساساً بانحيازات الباحثين الأيديولوجية واتجاهاتهم إزاء "العولمة" رفضاً أو قبولاً، فضلاً عن أن العولمة ظاهرة غير مكتملة الملامح كونها عملية مستمرة تكشف كل يوم عن وجه من وجوهها المتعددة. وأياً كان الأمر فيمكن القول إن جوهر عملية "العولمة" يتمثل في : سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق الكوني. وطالما أصدرت الدعوة إلى "العولمة" من الولايات المتحدة فإن الأمر يتعلق بالدعوة إلى توسيع النموذج الأمريكي

وفسح المجال له ليشمل العالم كله. وهذا ما يجعل مفكراً مثل "ريجيس دوبريه"، يرى أن "العولمة" التي تتم الدعوة إليها اليوم "عولمة زائفة"، فالحيز المطروحة فيه أمريكي، والنمط السياسي والثقافي هو نمط الحياة الأمريكية والفكر الأمريكي .

ـ ويمكن أن يُراد من "العولمة" "رسملة العالم غير الرأسمالي" .

٢ ـ الأبعاد السياسية للعولمة :

تُعَدُّ السياسة من أبرز اختصاصات الدولة القومية التي تحرص على عدم التفريط بها ضمن نطاقها الجغرافي ومجالها الوطني. وهذا الحرص ضمن المجال المحلي، وبعيداً عن التدخلات الخارجية ترتبط أشد الارتباط؛ بمفهوم السيادة وممارسة الدولة لصلاحياتها وسلطاتها على شعبها وأرضها وثرواتها الطبيعية.

والدولة القومية هي نَقيض العولمة، كما أن السياسة ـ نتيجة لطبيعتها ـ ستكون من أكثر الأبعاد الحياتية مقاومةً للعولمة، التي تتضمن انكماش العالم وإلغاء الحدود الجغرافية وربط الاقتصادات والثقافات والمجتمعات والأفراد بروابط تتخطى الدول وتتجاوز سلطتها وسيطرتها التقليدية على مجالها الوطني والمحلي . فالدولة التي كانت دائماً الوحدة الارتكازية لكل النشاطات والقرارات والتشريعات أصبحت الآن ، وكما يوضح "ريتشارد فويك"، مجرد وحدة ضمن شبكة من العلاقات والوحدات الكثيرة في عالم يزداد انكماشاً وترابطاً . فالقرارات التي تتخذ في عاصمة من العواصم العالمية سرعان ما تنتشر انتشاراً سريعاً إلى كل العواصم، والتشريعات التي تَخُص دولة من الدول تستحوذ مباشرة على اهتمام العالم بأسره، والسياسات التي تستهدف قطاعات اجتماعية في مجتمع من المجتمعات تؤثر تأثيراً حاسماً في السياسات الداخلية والخارجية لكل المجتمعات القريبة والبعيدة.

ويوجد فريق آخر لا يعتقد أنّ العولمة السياسية تسبّبت في اندماج سياسيّ، وإنما يعتبرون أنّها قد أثارت حساسية الدول، وأنمّت الشعور القومي وتسبّبت

في معاداتها. وذهب البعض إلى أنّ العولمة السياسية تعني نقلاً لسلطة الدولة واختصاصاتها إلى مؤسسات عالمية تتولى تسيير العالم وتوجيهه، وهي بذلك تحلّ محلّ الدولة وتهيمن عليها.

على كلٍ، بفعل موجة العولمة في مجال الاقتصاد وتكنولوجيا المعلومات وقضايا البيئة و... ازداد إعتماد الدول من ناحية العلاقات السياسية ببعضها البعض، وتغيّر دورها وقدرتها، ولكن ينبغي أن نرى : هل ستنتهي هذه المرحلة إلى الاندماج النهائي، وحذف الحدود الجغرافية.

وترتبط "العولمة السياسية ببروز مجموعة من القوى العالمية والإقليمية والمحلية الجديدة خلال عقد التسعينات، والتي أخذت تنافس الدول في المجال السياسي، ومن أبرز هذه القوى التكتلات التجارية الإقليمية كالسوق الأوروبية، ومع السياق الاقتصادي هناك المؤسسات المالية والتجارية والاقتصادية العالمية، وفي مقدمتها منظمة التجارة العالمية، والتي تأسست عام ١٩٩٦، ولقد أصبحت هذه المؤسسات التجارية والمالية من الضخامة والقوة، حيث أنها أصبحت قادرة على فرز قراراتها وتوجيهاتها على كل دول العالم. كذلك هناك الشركات العابرة للحدود التي شكلت نتيجة للتحالفات عابرة القارات بين الشركات الصناعية والمالية والخدماتية العلاقة في كل من أوروبا وأمريكا واليابان . إن ما تقوم به هذه الشركات هو إعادة رسم الخارطة الاقتصادية العالمية وزيادة سيطرتها وتحكمها في الأسواق العالمية وتوجيه سياساتها خلال القرن القادم.

وفي الجانب الاجتماعي فقد برزت في الآونة الأخيرة المنظمات الأهلية غير الحكومية على الساحة السياسية العالمية كقوة فاعلة ومؤثرة في المؤتمرات العالمية كمؤتمر "قمة الأرض"، في ريودي جانيرو، و"مؤتمر السكان"، في القاهرة، ومؤتمر "المرأة" في بكين، و"مؤتمر حقوق الإنسان" في فينا، وتأتي في مقدمة هذه المنظمات غير الحكومية منظمات البيئة "كمنظمة السلام الخضر"، و"منظمات حقوق الإنسان" كمنظمة "العفو الدولية"، والمنظمات

النسائية كمنظمة "أخوات حول العالم". جميع هـذه المنظمـات أخـذت تعمـل باستقلال تام عن الدول التي لم تعد قادرة على التحكم في نشاط وعمـل هـذه المنظمات.

ومع أن هذا التطور الذي يَصُب في سياق بروز الحكم العالمي، والذي يتضمن بروز شبكة من المؤسسات العالمية المترابطة التي تضم الدول والمنظمات غير الحكومية والشركات العابرة للقارات، والهيئـات الدوليـة، كـالأمم المتحـدة يستثمرها البعض ليعدها خطوة في الطريق المستقبلي نحـو قيـام الحكومـة العالمية الواحدة، والتي هي الهدف النهائي للعولمة السياسية. في حين، أن ما يجري يمثل موقف تلك الدول بكل سيادتها واستقلالها باتجاه التعاون في تناول قضايا مُهمة تخص المجتمع الدولي وتعمل سوية من أجل حلها. لقـد أفـرز الوضع الدولي الجديد عدة مفاهيم وتطورات مـن منظـور عمليـة العولمـة السياسية نذكر أبرزها :

– توسع دور الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العـالمي، ممـا حـدا بالبعض إلى اعتبار العولمة مرادفاً للأمركة، بمعنى سعي الولايـات المتحـدة الأمريكية إلى إعادة صياغة النظام العالمي طبقاً لمصالحها وتوجهاتها وأنماط القيم السائدة فيها.

– إن القوة الاقتصادية والمالية التي تمثلها الشركات متعددة الجنسيات خاصة مع اتجاه بعضها نحو الاندماج والتكتل في كيانات أكبـر، إنمـا تـسمح لهـا بممارسة المزيد من الضغط على الحكومات وبخاصة في العالم الثالث، والتأثير على سياساتها وقراراتها السيادية، وليس بجديد القـول إن رأسـمال شـركة واحدة من الشركات العالمية العملاقة يفوق إجمالي الدخل القـومي لعـشر أو خمس عشرة دولة إفريقية مجتمعة، وهو ما يجعل هذه الكيانات فـي وضـع أقوى من الدول.

وعلى الرغم من القيود التي تفرضها العولمة على الدول القومية والتي تحـد من قدرتها على ممارسة سيادتها بالمعنى التقليدي، وعلى الرغم من أن الدولة

لم تعد هي الفاعل الوحيد أو الأقوى في النظام العالمي، إلا أنه لا يوجد ما يدل على أن هذه التحولات ستؤدي إلى إلغاء دور الدولة أو خلق بديل لها، حيث سيبقى للدولة دور مهم في بعض المجالات، وبخاصة في بلدان العالم الثالث.

– إن الدول الصناعية الغربية وبعض دول العالم الثالث المصنعة حديثاً اتجهت نحو إقامة وتدعيم التكتلات الاقتصادية الإقليمية كجزء من استراتيجيتها لتتكيف مع عصر العولمة. كما هو الحال في التطورات التي لحقت بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وكذلك ببادرة الولايات المتحدة الأمريكية بتأسيس "النافاتا" التي تضم إلى جانبها كل من كندا والمكسيك. كما حرصت دول جنوب شرق آسيا على تدعيم علاقاتها من خلال رابطة "الآسيان". وإذا كان تعزيز التكتل الاقتصادي الإقليمي يمثل آلية مُهمة لتمكين الدول الأعضاء في تلك التكتلات من تعظيم فرص وإمكانيات استفادتها من إيجابيات عملية العولمة، وتقليص ما يمكن أن تتركه عليها من سلبيات، فإن الكثير من مناطق العالم الثالث تعاني من ضعف وهشاشة أطر وهياكل التكتل والتكامل الإقليمي بين دولها.

– على الرغم من زيادة اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم على صعيد الخطاب السياسي الرسمي وبعض الممارسات العملية إلا أن السياسة الأمريكية تتعامل مع هذه القضية بنوع من البركماتية والانتهازية السياسية التي تتجلى أبرز صورها مع المعايير المزدوجة التي تطبقها بهذا الخصوص، وكذلك عدم ترددها في التضحية بقيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان في حالة تعارضها مع مصالحها الاقتصادية والتجارية. وهكذا يتبين لنا أن أمريكا لا تتبنى قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان كرسالة أخلاقية عالمية، بل تتخذها كأداة لخدمة مصالحها وسياستها الخارجية.

– إن القوة العظمى الوحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، وهي الولايات المتحدة الأمريكية تعمد إلى استخدام قواتها ونفوذها لتوظيف الأمم المتحدة

ومؤسسات التمويل الدولية، مثل صندوق النقد والبنك الدوليين من أجل تحقيق مصالحها ومصالح حلفائها الغربيين بصفة عامة.

– إن فرص وإمكانيات تحقيق المزيد من الاستقرار في النظام العالمي في عصر العولمة تبدو بصفة عامة محدودة، فالتأثيرات القائمة والمحتملة للعولمة على بلدان العالم الثالث، وبخاصة: فيما يتعلق بتهميش بعض الدول، وتوسيع الهوة بين الشمال والجنوب، واستمرار تفاقم بعض المشكلات التي يعاني منها العالم الثالث. ونظراً لذلك فإن بعض مناطق الجنوب ستبقى رهينة للحروب الداخلية والإقليمية التي يمثل بعضها عناصر لعدم الاستقرار في النظام الدولي والعالمي.

ولما كانت العولمة في بُعد من أبعادها هي "هذا الطابع الذي يقوم على التوسع والهيمنة". فإن مرحلة التسعينات تكشف لنا بوضوح تام وجلاء كُلي عن المخططات لإعادة سياسة التسلط والهيمنة السياسية والاقتصادية والحضارية، وللتقسيم والتجزئة والتفتيت، من أجل السعي لتعطيل مشاريع التنمية القومية والتطور الاجتماعي، والتآمر على وعي الأجيال لقضاياها الوطنية والقومية والإنسانية، لتحقق من خلال ذلك عالم من دون دولة ومن دون وطن ومن دون أمة، إنه عالم المؤسسات والشبكات العالمية، الذي يجعل من الفضاء والمعلوماتية الذي تضعه : شبكات الاتصال وطناً له، يسيطر ويوجه الاقتصاد والسياسة والثقافة .

ومع أن العولمة في بعضٍ من معانيها ، كما ذكرنا ، "رسملة العالم غير الرأسمالي"، أي محاولة نشر علاقات الإنتاج الرأسمالية في البلدان الخاضعة للنظام الرأسمالي الدولي والتي لم تشهد قيام نمط للإنتاج الرأسمالي. فإن محاولة الرسملة لن تنتج بالضرورة نُظماً رأسمالية دائماً، ولكنها ـ في الغالب الأعم ـ سوف تنتج نُظماً تابعة للرأسمالية، ومع الرسملة غربنة ، ومعهما معاً أمركة .

– "العولمة في المنظور السياسي تعني أن الدولة لا تكون هي الفاعل الوحيد

على المسرح السياسي العالمي، ولكن توجد إلى جانبها هيئات متعددة الجنسيات ومنظمات عالمية وجماعات دولية، وغيرها من التنظيمات الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق مزيد من الترابط والتداخل والتعاون والاندماج الدولي،... مما يعني أن السيادة لا تكون لها الأهمية نفسها من الناحية الفعلية، فالدول قد تكون ذات سيادة من الناحية القانونية، ولكن من الناحية العملية قد تضطر إلى التفاوض مع جميع الفعاليات الدولية، مما ينتج منه أن حريتها في التصرف بحسب مشيئتها تصبح ناقصة ومُقيدة". أو بشكل أكثر إيجازاً : العولمة السياسية "هي تقليص فاعلية الدولة أو تقليل دورها، واعتبار الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات العالمية شريكاً للدولة في صنع قراراتها السياسية". ويبدو من مقتطفات آراء مُحققي العولمة السياسية، أنّ هذه الظاهرة، إنْ تحققت فعلاً، ستضعف الحدود الجغرافية وستزول في النهاية، وستأخذ السياسة وجها عامّا وصبغة لا قومية، وستتغير المفاهيم السياسية مثل : القدرة، السيادة، الأمن، المصالح القومية، والفرص، والتهديدات و... بشكل جذريّ.

ويعتبر بعض المفكّرين حدوث العولمة السياسية أمراً قطعياً، بل يعتقدون بأنّها قد تحقّقت إلى حدّ ما. فالعولمة تتّسع وتتعمّق لتشمل كلّ الأبعاد الحياتية اليومية، وتؤثّر في كلّ الجوانب، بما في ذلك الجانب السياسي ـ وهو أهم الجوانب للعولمة ـ الذي يشمل السلوك والوعي والفكر والحدث والقرار السياسي، الداخلي منه والخارجي. لقد أصبحت السياسة معولمة، والبشرية تعيش عصر العولمة السياسية.

٣ ـ آثار العولمة السياسية ونتائجها:

حسب آراء العلماء والمحققين ـ في مختلف أنحاء العالم ـ وتوقعاتهم، يمكن اختصار أهم آثار هذه الظاهرة على النحو التالي :

١) انكماش وتقلص عمل الحكومات ودورها، وفي النهاية إضعافها بفعل تنازل الدول عن الكثير من الوظائف، وتسليمها لصالح كل من : المؤسسات،

ومتخذي القرارات في العالم.

٢) انعدام جدوى الحدود الجغرافية، وفي النهاية زوالها بفعل اعتماد واندماج الكثير من الأمور المحلية والقومية بالمجتمع العالمي.

٣) انفلات الأمر الاجتماعي من قبضة الحكومات ، بل واندماج الناس في مجتمع أوسط.

٤) عجز الحكومات على السيطرة على حركة المعلوماتية ووسائل الإعلام التي تدار من قبل الشبكات المعلوماتية المعقدة، والتي يَملُكها أصحاب القوى والنفوذ والسلطة في العالم.

٥) تفكك الهوية القومية وسقوطها، وذلك بفعل إمكانية التسلّل للحدود، وتصادم الثقافات وشعوب العالم المختلفة وتعاملها.

– وجهات النظر المتباينة عن العولمة السياسية:

المفكر هولتون هو أحد الذين تكلموا، في مبحثه عن العولمة السياسية، عن عجز الدول و"موت الجغرافيا" والذي سيحصل بفعل ثورة الاتصالات، وتَشكُّل نظام اتصالات جديد : "إن ثورة الاتصالات وتشكّل نظام اتصالات ديجيتالية جديدة، لا يسطّر "موت الجغرافيا" فحسب، بل أزال الحدود السياسية أيضاً.

تزيل الاتصالات المبنية على التكنولوجيا الإلكترونية، والتي تشمل الأقمار الصناعية، الإنترنيت، شبكات الحاسوب، الهواتف، الفاكس ومن هذا القبيل، كل مانع، ومحدودية طبيعية وسياسية؛ فتعبر الأفكار والمعلومات من دون أية سيطرة وإزعاج سياسي، الحدود القومية".

عندما يتغيّر مفهوم القوّة بفعل العولمة السياسية، وتفقد الدولة قدراتها التقليدية، ويتغير عملها من إعطاء معلومات إلى مُتلقي معلومات، ستتغير قوة المحور العسكرية إلى قوة المحور المعلوماتية، وستكون القوة بأغلبيتها بيد من يمتلك الأقراص الصلبة لعلوم وتكنولوجيا المعلومات والأقراص المدمجة للاتصالات ، وما شابهها من أدوات.

وفي هذه الحالة ستخرج كافة القضايا الاجتماعية والثقافية والعرقية و... من

شكلها السابق، وسوف تحتاج ، بسبب تأثرها بالتطورات الدولية، إلى تعريف جديد وإعادة بناء. فمن وجهة نظر علم الاجتماع تتأثر كل مظاهر الحياة الاجتماعية والثقافية بالمسائل السياسية والاقتصادية.

وما ذُكر حتى الآن هو وجهة نظر أولئك الذين يعتقدون أن العولمة السياسية هي ظاهرة قد تحققت إلى حدّ ما ــ أو حتى في طور التحقق ــ بشكل كامل، والآثار والتبعات التي ذُكرت أيضا، هي إما ظهرت إلى حدّ ما أو ستظهر عندما تكون العولمة السياسية قد تحققت بشكل كامل.

طبعاً هناك ثمّة أشخاص لا ينكرون وجود الدولة، بل يعتبرونها ضعيفة بفعل العولمة السياسية، أو يرون نوع عمل الدولة وأسلوبه متغيرين، ومن بين المُنظرين وعلماء الاجتماع ثمة أشخاص أيضاً لا يقبلون بأصل زوال الدول.

ويندرج "أنطوني غيدنز" ضمن هذه المجموعة، فهو من المعارضين لوجهة نظر زوال الحكومات الوطنية، بل يعتقد أن الدولة القومية ستقوى بفعل العولمة السياسية، وستضطر إلى إعادة بناء هويتها، وما سيضعف هو أهمية الدول فقط، أمّا أساليبها فستتغيّر: "من الواضح أن فكرة الكتّاب الذين يجادلون حول زوال الدولة القومية، خطأ، فالدولة القومية لا تزال تملك قوة حياتية في العالم، طبعاً في هذه المرحلة، قلّت أهميتها نسبة إلى السابق. لذلك حتى السنوات الأخيرة كانت ثمة أنماط من الدولة القومية، ومثالاً على ذلك كان الاتحاد السوفيتي نوعاً من الإمبراطورية وشكلاً من النظام الإمبراطوري، كانت الإمبراطوريات موجودة حتى في سنوات القرن العشرين، ولكنها اختفت كلها باستثناء الولايات المتحدة - إذا سميناها إمبراطورية - وقد تغيرت كلها إلى الدولة القومية.... لا يمكنكم أن تقولوا في هذا المفهوم أن الدولة القومية في حالة زوال. وإضافة إلى ذلك فإن الدولة القومية تدوم في ظل العولمة، أكثر من منافسيها الأقوياء، يعني المؤسسات الكبرى... في رأيي لا تملك مؤسسات كهذه قوة الدولة القومية، بالأخص القوميات الكبرى، ويعود ذلك إلى أن الدول لا تزال تملك أراضي في حين أن الشركات لا تملكها، وتكون القدرة العسكرية

والسيطرة على أدوات العنف في متناول يد الدول... والدول غالباً ما تزال مسؤولة عن تأسيس أطر القوانين... وخلافاً لما يتصوره البعض، سأثبت هذا الإدعاء بأن الدولة في عالم متحد تلعب دوراً أكبر، وليس أصغر، وهذا الدور شيء أكبر حتى من دور قومي".

ومع أن أهمية الدول باقية، فإنّ حاكميتها في حالة تغيّر، والشكل الخارجي للدولة القومية أيضاً في حالة تغيير، وهي مضطرة أن تعيد بناء هويتها.

٤ ــ العرب والعولمة:

إن العولمة بالنسبة لنا، واقع معقد ومتناقض يختلط فيه الماضي العريق بالحاضر المتوتر وتتداخل فيه المشاعر القومية بالمشاعر الدينية وعناصر المادة بعناصر الروح، والولاءات القُطرية بالولاءات القومية، ولا تتطابق فيه حدود السياسة مع حدود الأمة، ولا تستقيم فيه وفرة السكان مع ندرة الموارد ولا وفرة الموارد مع ندرة السكان.... فما مستقبل الأمة العربية في القرن الحالي الحادي والعشرين؟

فقبل بروز العولمة برزت مدرسة البحث عن المستقبليات: بعضها يقوم على رسم المشاهد أو السيناريوهات المستقبلية المتوقعة اعتماداً على الوقائع الراهنة دون تدخل أحد، وبعضها يقوم على دراسة قدراتنا على التأثير في هذه السيناريوهات أي قدرة تطلعات الحاضر على رسم المستقبل، أي التدخل فيما سيأتي، والعولمة بكل ما تملك من طاقات الفعل والتأثير تحاول التأثير في مستقبل الكرة الأرضية. وهل نحن قادرون على صناعة مستقبلنا بغض النظر عن تأثير أرباب العقل في العالم؟

ولفهم واقع العولمة وفهم مقومات تأثيرها علينا ــ كأمة ، كمنطقة ــ في العصر الحاضر، وخصوصاً من الناحية التربوية، لا بدّ من إدراك التحديات والعراقيل التي تواجهنا، ومنها :

ــ الابتعاد عن التعصب والتمذهب والطائفية والتمزق والتفرق، لأننا نملك شريان حضاري وثقافي مركزي، لا بد إن تتمثل فيه التعددية والشفافية

والانفتاح المعاصر.

– تنمية التفكير بوسائل تربوية متطورة تتلاقى مع روح العلم والتفكير النقدي وحرية الرأي. والتحرر من رواسب الماضي العقيم والحفاظ على ثرواته الحضارية والدينية والثقافية...

– الحاجة إلى تفكير جديد يعمل على إنتاج : تاريخ جديد، وتشريع جديد، وتعليم جديد، ومنهج جديد ... وذلك كله من خلال تشكيل بُنًى اجتماعية موحدة ومتحضرة، تكون لها القدرة على الحركة والتفاعل مع الآخرين على اختلاف مذاهبهم....

– وضع سياسات وطنية راسخة وليس شعارات وهمية خاوية تجاه الغزو بأنواعه المختلفة: الثقافية والأخلاقية....

– التفاعل بين التراث القومي والحاجات المعاصرة، والانفتاح إلى الأنظمة التربوية العالمية بطريقة هادئة وعلمية وواعية وناضجة.

– تولي السياسات التربوية المعاصرة مبدأ الثقافة الحاسوبية الاجتماعية، بحيث تكون متماشية مع ثقافة كمبيوترية تعليمية شاملة متكاملة.

– خلق ووضع انفتاحات داخلية واسعة الجوانب بين مختلف الاتجاهات، تمارس فيها الديمقراطية الحقيقية ويتقبل كل تيار أو اتجاه الحد الأدنى من التنازل، من أجل : الصالح العام، والواقع الراهن، والمصير الواحد.

– الاهتمام بالأدمغة التربوية ومحاربة هجرتها، بل وكسب رضاها، وتوفير الفرص والحوافز أمامها للعمل وللتطوير. والحث على تنمية الفكر الإبداعي في التربية، من خلال : خلق الوسط العلمي، وتطوير بيئة البحث (الموارد البشرية، المادية، التفاعل المهني، التواصل الاجتماعي...الخ)

– رصد ميزانية من الدخل القومي والوطني للتطوير التربوي والبحث العلمي الحقيقي، لإنعاش الاقتصاد وتطويره، لان التربية ثروة واستثمار.

– المحافظة على الهوية العربية، فلكل أمة هوية ومهما أصاب هذه الهوية من تطور في نظراتها الجزئية بما يتلاءم مع قوانين التبدل والتغير، فإنها تبقى

الأساس في تحديد النظم الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية والإنسانية العامة لتلك الأمة، والتربية جزء من أية هوية وفق احتياجات التلاؤم مع غايات الحياة المقصودة في كل عصر، وتعمل مع الوَضع الطبيعي على تأصيل وترسيخ قيم ومُثل وأنماط السلوك المحددة .

ثانيا : المجتمع المدنى :

تعتبر منظمات المجتمع المدني أحد أهم أجنحة عصر العولمة حيث أن دور المواطن فيها هام وكبير ، يعادل أو يزيد عن الدور الحكومي ، ويتبين ذلك من خلال التنظيمات والمؤسسات الأهلية التي تسمى منظمات المجتمع المدني .

١ ــ تعريف المجتمع المدني :

استقر الرأي من خلال الدراسات الأكاديمية والميدانية والمتابعة التاريخية للنشأة والتطور أن المجتمع المدني هو : " مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها"

هذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضى والتسامح والمشاركة ، مع الإدارة السلمية للتنوع والاختلاف.

وللمجتمع المدني بهذا المفهوم أربعة مقومات أساسية هي :

- الفعل الإرادي الحر أو التطوعي.
- التواجد في شكل منظمات.
- قبول التنوع والاختلاف بين الذات والآخرين.
- عدم السعي للوصول إلى السلطة.

ــ مصطلح المجتمع المدني:

على الرغم من أن العرب قد سبقوا غيرهم في العلوم، ومنها أيضا العلوم الاجتماعية ، مما انعكس في كتابات ابن خلدون في " المقدمة" ، إلا أن المجتمع المدني كمصطلح مع مرور السنين قد اندثر كما اندثرت كثير من المعاني، لهذا يعتبر مصطلح المجتمع المدني مصطلح أوربي قديم تمت صياغته خلال النصف الثاني للقرن الـ ١٨ لإبراز تحول أوروبا الغربية من الاستبداد إلى الديمقراطية البورجوازية، و قد اختفى هذا المفهوم منذ النصف الثاني للقرن الـ ١٩ ولم يظهر من جديد إلا مع المفكر الإيطالي انطونيو جرامشى بعد الحرب العالمية الأولى.

ومن الجدير بالذكر أنه على الصعيد العربي احتدم الجدل بين المفكرين حول هذا المصطلح على اختلاف اتجاهاتهم الفكرية و السياسية، فعلى سبيل المثال، كان الاتجاه الأغلب لدى القوميين يميل لرفض المصطلح انطلاقاً من أن المجتمعات العربية اليوم في حاجة أكثر إلحاحاً إلى الدولة القومية منها إلى المجتمع المدني، خاصة في ظل عجز الدولة الراهنة عن القيام بدورها التنموي. أما الإسلاميون فلم يرفضوا المفهوم بقدر ما انتقدوا ما يحمله من إيحاءات غربية، فليس من الملائم تناول مفهوم معروف بمصدريته الغربية ومرجعيته في الفكر والخبرة الغربية، في وسط له مرجعية أخرى، هي الفكر والممارسة الإسلامية، ولذلك اقترحوا مصطلحاً بديلا يتلاءم مع الخبرة الإسلامية، وهو المجتمع الأهلي أو مؤسسات الأمة.

أما الاتجاه الغالب بين الليبراليين وذوي الاتجاهات اليسارية النقدية يميل نحو تبني المفهوم، كما ورد في الصياغة الغربية، مع الإقرار بإمكانات تطويره ليتناسب مع الظروف الخاصة بالثقافة العربية .

وأما عن إدراك المجتمع المصري حالياً لمصطلح المجتمع المدني : فقد بينت أحدى الدراسات الحديثة التي أجراها أحد مراكز البحوث، جهل المجتمع لهذا المفهوم وتفضيلهم لمفهوم المجتمع الأهلي الذي له جذور لغوية أعمق.

وتلعب مؤسسات المجتمع الأهلي دوراً هاما في عملية التنمية، وكان لنظام

الأوقاف في الماضي دوراً هاماً في تنمية المجتمع، ولكن تم تهميش الأوقاف لفترة طويلة، مما أدى لنسيان مصطلح الوقف وآلياته لدي أفراد المجتمع ككل . وإن كانت بعض مؤسسات المجتمع الأهلي تشهد إحياء من جديد، ويرجع ذلك لعدم قدرة أجهزة الدولة على سد احتياجات المجتمع في الفترة الحالية، مما أدى إلى زيادة أعداد منظمات المجتمع المدني الدولية والمحلية، ففي مصر أنواع مختلفة من مؤسسات المجتمع المدني مثل : الجمعيات الأهلية والنقابات والشركات غير المدنية ... وإن كانت أغلبها تتجه إلى تقديم الأنشطة الخدمية والإغاثية وتقلص الدور التنموي لها؛ ولا يرجع ذلك إلى المؤسسات فقط ، ولكن لأن ثقافة المجتمع المصري لا تفضل العطاء التنموي، ولهذا فيجب علينا ، إذا رغبنا في تفعيل دور المجتمع الأهلي في عملية التنمية من جديد، أن نعلم أن على كل فرد منا الإيمان بأهمية توجيه عطاءه إلى التنمية والتوجه للعطاء المؤسسي، وأهمية الاعتماد على الموارد الذاتية وإحياء آليات مثل الوقف لدعم المشروعات من خلال تمويل ثابت مستمر.

٢ ـ مكونات المجتمع المدني :

يدخل في دائرة مؤسسات المجتمع المدني طبقا لهذا التعريف أي كيان مجتمعي مُنظم يقوم على العضوية المنتظمة، تبعا للغرض العام أو المهنة أو العمل التطوعي، ولا تستند فيه العضوية على عوامل الوراثة وروابط الدم والولاءات الأولية، مثل : الأسرة والعشيرة والطائفة والقبيلة، وبالتالي فإن أهم مكونات المجتمع المدني هي :

- النقابات المهنية.
- النقابات العمالية.
- الحركات الاجتماعية .
- الجمعيات التعاونية.
- الجمعيات الأهلية.
- نوادي أعضاء هيئات التدريس بالجامعات.

- النوادي الرياضية والاجتماعية.
- مراكز الشباب والاتحادات الطلابية.
- الغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال.
- المنظمات غير الحكومية الدفاعية والتنموية كمراكز حقوق الإنسان والمرأة والتنمية والبيئة.
- الصحافة الحرة وأجهزة الإعلام والنشر.
- اتحادات الكُتاب والفلاحين والاتحادات المهنية.
- مراكز البحوث والدراسات والجمعيات الثقافية.

وهناك من يضيف إلى هذه المنظمات هيئات تقليدية، كالطرق الصوفية والأوقاف، التي كانت بمثابة أساس المجتمع المدني في المجتمعات العربية منذ مئات السنين قبل ظهور المنظمات الحديثة.

٣ ـ نشأة وتطور المجتمع المدنى : مكوناته .. وإطاره التنظيمى:

مع انهيار نظم الحكم الشمولية فى أواخر الثمانينات فى شرق أوروبا وبعض دول العالم الثالث، وتزايد الاتجاه نحو الديمقراطية، برزت الدعوة إلى المجتمع المدنى ـ كمصطلح جديد علينا فى الوطن العربى ـ لم يكن متداولاً من قبل فى خطابنا العام أو يحظى باهتمام الباحثين. وكعادة المثقفين العرب فقد تلقفوا المصطلح الوافد بالدراسة والتحليل، وصدرت العديد من الدراسات حوله، كما عقدت ندوات علمية وخَصَصَّت بعض الدوريات أعدادًا كاملة لتناوله من مختلف جوانبه. واختلف الموقف من المجتمع المدنى، فهناك من يتحمس له ويرى فيه الحل لكثير من مشاكلنا، وهناك من يتحفظ عليه بلويناصبه العداء، خاصة وأن الدعوة للمجتمع المدنى جاءت أساساً من هيئات أجنبية قدمت مساعدات مالية لبعض مراكز البحث لدعم الفكرة ونشرها على نطاق واسع. كما يأتى التحفظ من بعض الباحثين الذين يرون أنه لا يمكن استعارة هذا النموذج الذى تبلور ونضج فى أوروبا فى سياق مختلف تماماً ، وزرعه فى

الوطن العربى الذى له تاريخه الخاص وتراثه المختلف.
إلا أن المؤيدين لفكرة المجتمع المدنى ينطلقون من أن التطور الديمقراطى للمجتمعات العربية وتحديثها يتطلب قيام تنظيمات غير حكومية تمارس نشاطاً يُكمِل دور الدولة ويساعد على : إشاعة قيم المبادرة، والجماعية، والاعتماد على النفس، مما يهيىء فرصاً أفضل لتجاوز هذه المجتمعات مرحلة الاعتماد على الدولة فى كل شىء، وكذلك تصفية أوضاع اجتماعية بالية موروثة من العصور الوسطى.
ولأن العديد من المجتمعات العربية تشهد بالفعل جهوداً حثيثة للتوسع فى تكوين هذه التنظيمات والمؤسسات وسيكون لها آثارها القريبة والبعيدة، فإنه من الخطأ أن نتجاهل هذه الظاهرة، أو أن ننعزل عنها ، بل يتعين علينا أن نبحث عن الموقف السليم الذى نتخذه منها، مما يتطلب أن نتابع : أولاً : نشأة المجتمع المدنى تاريخياً ، وكيف تبلور ، وأهم الوظائف التى يقوم بها ، حتى نكون قادرين على حسم موقفنا منه ، والتعرف على مدى الحاجة إليه فى الوطن العربى ، والدور الذى يمكن أن ينهض به فى المرحلة الحالية من تطور المجتمعات العربية.

ـ ما هو المجتمع المدنى ولماذا؟:

نشأ مفهوم المجتمع المدنى لأول مرة فى الفكر اليونانى الإغريقى، حيث أشار اليه أرسطو باعتباره "مجموعة سياسية تخضع للقوانين" ، أى أنه لم يكن يميز بين الدولة والمجتمع المدنى، فالدولة فى التفكير السياسى الأوروبى القديم يقصد بها مجتمع مدنى، يمثل تجمعا سياسيا : أعضاؤه هم المواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقاً لها.
تطور المفهوم بعد ذلك فى القرن الثامن عشر ـ مع تبلور علاقات الإنتاج الرأسمالية ـ حيث بدأ التمييز بين الدولة والمجتمع المدنى.. فطرحت قضية تمركز السلطة السياسية وأن الحركة الجمعياتية هى النسق الأحق للدفاع ضد مخاطر الاستبداد السياسى.

وفى نهاية القرن الثامن عشر: تأكد فى الفكر السياسى الغربى ضرورة تقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدنى الذى يجب أن يدير بنفسه أموره الذاتية وأن لا يترك للحكومة إلا القليل.

وفى القرن التاسع عشر حدث التحول الثانى.فى مفهوم المجتمع المدنى، حيث اعتبر كارل ماركس أن المجتمع المدنى هو ساحة الصراع الطبقى.

وفى القرن العشرين طرح المفكر الإيطالي جرامشى مسألة المجتمع المدنى فى إطار مفهوم جديد فكرته المركزية هى أن المجتمع المدنى ليس ساحة للتنافس الاقتصادى، بل ساحة للتنافس الأيدلوجى ،منطلقا من التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة الأيدلوجية.

فمع نضج العلاقات الرأسمالية فى أوروبا فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وانقسام المجتمع إلى طبقات ذات مصالح متفاوتة أو متعارضة ، واحتدام الصراع الطبقى، كان لابد للرأسمالية (أى الطبقة السائدة) من بلورة آليات فعالة لإدارة هذا الصراع واحتوائه، بما يضمن تحقيق مصالحها واستقرار المجتمع. ونجحت الرأسمالية الأوروبية بالفعل فى أن تحقق هذا الهدف من خلال آليتين:

- آلية السيطرة المباشرة بواسطة جهاز الدولة...
- وآلية الهيمنة الأيديولوجية والثقافية من خلال منظمات اجتماعية غير حكومية يمارس فيها الأفراد نشاطاً تطوعياً لحل مشاكلهم الفئوية والاجتماعية وتحسين أوضاعهم الثقافية والاقتصادية والمعيشية.. الخ.

وتأتى أهمية الآلية الثانية من أنها تؤكد استجابة مختلف الفئات الاجتماعية بقيم النظام الرأسمالى وقبولها لها، وممارستها نشاطها للدفاع عن مصالحها فى إطارها، وبذلك تتأكد قدرة الطبقة السائدة (الرأسمالية) على إدارة الصراع فى المجتمع بما يُدَعم أُسس النظام الرأسمالى وأيديولوجيته.

ونتيجة لهذا التطور فنحن أمام ثلاثة مفاهيم مختلفة ولكنها فى نفس الوقت متكاملة ، هي :

- المجتمع...
- المجتمع السياسى...
- المجتمع المدنى.

أما المجتمع فهو الإطار الأشمل الذى يحتوى البشر وينظم العلاقة بينهم فى إطار اقتصادى اجتماعى مُحدد ، ويتطور من خلال علاقة فئاته ببعضها وصراعاتها. فى حين أن المجتمع السياسى هو مجتمع الدولة الذى يتكون من الدولة وأجهزتها والتنظيمات والأحزاب السياسية التى تسعى للسيطرة عليها أو الضغط عليها. وأما المجتمع المدنى فهو الأفراد والهيئات غير الرسمية، بصفتها عناصر فاعلة فى معظم المجالات التربوية والاقتصادية والعائلية والصحية والثقافية والخيرية وغيرها.

ويتكون المجتمع المدنى من الهيئات التى تسمى فى علم الاجتماع بالمؤسسات الثانوية مثل الجمعيات الأهلية والنقابات العمالية والمهنية وشركات الأعمال والغرف التجارية والصناعية وما شابهها من المؤسسات التطوعية.

والمقصود بالدعوة للمجتمع المدنى هو تمكين هذه المؤسسات الأهلية من تحمل مسئولية أكبر فى إدارة شئون المجتمع كى يصبح مداراً ذاتياً إلى حد بعيد.

وهكذا يُستبعد من المفهوم المؤسسات الاجتماعية الأولية كالأسرة والقبيلة والعشيرة والطائفة الإثنية أو المذهبية أو الدينية. كما يستبعد منه المؤسسات السياسية والحكومية، ويبقى بذلك فى نطاق المجتمع المدنى المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التى يقوم نشاطها على العمل التطوعى.

ومن المهم ألا نستنتج من هذا التعريف أن التعارض مُطلق بين المجتمع المدنى والمجتمع الرسمى أو الدولة، فلا يمكن قيام مجتمع مدنى قوى فى ظل دولة ضعيفة، بل هما مكونان متكاملان يُميز بينهما توزيع الأدوار وليس الانفصال الكامل.

كذلك فإن استبعاد الأحزاب السياسية من تعريف المجتمع المدنى لا يعنى أنها

خارج الموضوع تماماً فالحقيقة أن الأحزاب باعتبارها طليعة لقوى اجتماعية تعبر عن مصالحها وتسعى للوصول إلى سلطة الدولة، ولذا فهي تهتم كثيراً بمؤسسات المجتمع المدنى وتسعى لتجنيده ضمن صفوفها، وبالتالى فإننا نلاحظ وجود مساحة مشتركة بين المجتمع المدنى والمجتمع السياسى تشغلها حركة الأحزاب السياسية. وتؤكد هذه الحقيقة أنه بالرغم من أن المجتمع المدنى هو نتاج للتطور الرأسمالى إلا أنه ليس شأناً رأسمالياً بحتاً، بل يمكن أن تحقق من خلاله مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية مصالحها مثل النقابات العمالية واتحادات صغار المنتجين والمستهلكين.

وأخطأ البعض ـ في الوطن العربي ـ عندما اتخذوا موقفا سلبيا من الدعوة إلى تقوية المجتمع المدني، لأنهم تصوروا أنه يقتصر فقط على تلك المنظمات غير الحكومية التي تأسست حديثا في سياق العولمة، ونشطت في بداية تأسيسها وفق أجندة خارجية حددت موضوعاتها مؤسسات التمويل الدولية الرأسمالية ومنظمات غير حكومية في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وغاب عن هؤلاء أن المجتمع المدني يضم العديد من المنظمات الشعبية والجماهيرية، وأنه قائم في المجتمعات العربية منذ أكثر من مائة سنة مع تأسيس الجمعيات الأهلية في القرن التاسع عشر والنقابات العمالية والمهنية في بداية القرن العشرين وكذلك الجمعيات التعاونية إلى آخر هذه المنظمات التي تدخل في إطار تعريف المجتمع المدني ، بل إن البعض يقول إن حلف الفضول الذي شارك فيه سيدنا محمد صلى الله علية وسلم قبل البعثة النبوية الشريفة كان من مؤسسات المجتمع المدني بميادئه وطريقة نشأته وأعضائه!!!.

والمجتمع المدني هو من حيث المبدأ، نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين أفراده من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى. وهى علاقات تقوم على تبادل المصالح والمنافع، والتعاقد والتراضى والتفاهم والاختلاف والحقوق والواجبات والمسئوليات، ومحاسبة الدولة في كافة الأوقات التي يستدعى فيها الأمر محاسبتها، ومن جهة إجرائية، فإن هذا النسيج من العلاقات يستدعي،

لكي يكون ذا جدوي، أن يتجسد في مؤسسات طوعية اجتماعية واقتصادية وثقافية وحقوقية متعددة تُشكل في مجموعها القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها مشروعية الدولة من جهة، ووسيلة محاسبتها إذا استدعى الأمر ذلك من جهة أخرى. والمجتمع المدني هو مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر، فهو يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والجماعية، والعمل التطوعي، والحماسة من أجل خدمة المصلحة العامة، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة، ورغم أنه يُعلى من شأن الفرد، إلا أنه ليس مجتمع الفردية، بل على العكس مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من المؤسسات .

وتزداد أهمية المجتمع المدني ونضج مؤسساته لما يقوم به من دور في تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من إفقارهم، وما يقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات، ثقافة الإعلاء من شأن المواطن، والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي وجذبهم إلى ساحة الفعل التاريخي والمساهمة بفعالية في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمعات، حتى لا تُتْرك حكراً على النخب الحاكمة.

وفى هذا الإطار يرى المفكر الإيطالي انطونيو جرامشى أن المجتمع المدني ساحة للصراع داخل المؤسسات السياسية والنقابية والفكرية للمجتمع الرأسمالي، تمَارس من خلاله الطبقة البورجوازية هيمنتها الثقافية، أو تصعد من خلاله بشائر الهيمنة المضادة للطبقة العاملة، أي هو مفهوم صراعي وليس شأناً رأسمالياً غربياً بحتاً ، حيث يتعين على الطبقة العاملة والطبقات الكادحة أن تواجه الأيديولوجية الرأسمالية والثقافية السائدة بثقافة مضادة، مما يعزز استقلالية مؤسسات المجتمع المدني ودورها في حماية الإنسان العادي من سطوة الدولة، وقدرته على ممارسة التضامن الجماعي في مواجهتها ، مما يُمَكنه من الضغط عليها والتأثير على السياسيات العامة

للدولة. إن المجتمع المدني عند جرامشى ـ بهذا المفهوم ـ هو أحد أركان الديمقراطية، بل ويلعب دوراً هاماً في بنائها ودعم تطورها، ويمكن أن نتعرف مبدئياً على العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية من خلال متابعتنا لكافة الجوانب المتعلقة به من حيث تعريف المجتمع المدني ومكوناته ووظائفه ، كما يمكن أن نتعرف عليه تفصيلياً من خلال دراستنا للجوانب المشتركة بينهما..

٤ ـ الألفية وموقع المجتمع المدنى:

لقد توصل قادة العالم إلى أن التنمية ومكافحة الفقر هى أكبر التحديات التى يواجهها العالم فى القرن الجديد. وهى التحدى الذى قرروا مواجهته: "بتهيئة بيئة مواتية للتنمية وللقضاء على الفقر على الصعيدين الوطنى والعالمى:" ومن أجل تحقيق هذا الهدف، ضَمَّنُوا الإعلان بشان الألفية سلسة من الغايات الإنمائية الواضحة، والتى يتعين تحقيقها فى وقت معين، والتى تم بعد ذلك جمعها بوصفها الأهداف الإنمائية للألفية.

تراوحت الأهداف التنموية للألفية بين ثمانية أهداف رئيسية تتمثل فى:

ـ القضاء على حدة الفقر والجوع..

ـ ضمان تحقيق التعليم الاساسى الشامل..

ـ الارتقاء بالمساواة بين الجنسين وتمكين المراة..

ـ خفض وفيات الاطفال..

ـ تحسين الصحة الانجابية..

ـ مكافحة فيروس الايدز..

ـ مكافحة الملاريا والامراض الاخرى..

ـ وضمان تحقيق الاستدامة البيئية.

وبالتوافق حول هذه الأهداف، اتجه العالم نحو ما اسمته الوثيقة "إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية" ، وترتبت مجموعة من الالتزامات على دول العالم، وبدأت تترجم الأهداف الإنمائية للألفية الى إطار عمل.

وكما أشارت الوثيقة، فإن هذه الأهداف هى نتائج أكثر منها مدخلات، والإعلان

بشأن الألفية قد اعترف صراحة بأهمية عوامل غير مذكورة ضمن الأهداف الثمانية، إلا أنها رئيسية ومُهمة لتحقيق الأهداف. وفى هذا السياق جاء التأكيد على دور المجتمع المدنى، والنص على أهمية الحُكم الرشيد وترسيخ الديموقراطية فى"مجتمع مدنى قوى" وبناء الشراكة من أجل التنمية.

٥ ـ دور المجتمع المدني في التنمية:

خلال العقدين الماضيين، أصبح للمجتمع المدني دوراً هاماً في التنمية. ويرجع ازدياد قوة المجتمع المدني إلى انتشار النظام الديمقراطي والعولمة، ذلك إلى جانب عدم قدرة الدولة وحدها على سد احتياجات المجتمع، مما أسفر عن ظهور أهمية المجتمع المدني أو القطاع الثالث في المشاركة الفعلية في العملية التنموية.

ولقد أوضحت الإحصاءات زيادة عدد منظمات المجتمع المدني الدولية من ٦,٠٠٠ منظمة في عام ١٩٩٠ إلي ٢٦,٠٠٠ منظمة في عام ١٩٩٩.

وقد أصبح دور منظمات المجتمع المدني بارزاً في مساندتها للتنمية علي مستوي العالم، وقد اتضح ذلك من خلال إحصائية صدرت عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) موضحة أن مساهمات منظمات المجتمع المدني تتراوح ما بين ٦-٧ بلايين دولار سنوياً في أواخر القرن العشرين، كما أن تأثير المجتمع المدني في تشكيل السياسات العامة العالمية ظهر واضحا في الآونة الأخيرة من خلال حملات الدعوة الناجحة، والتي تخص موضوعات متعددة منها : حظر زرع الألغام الأرضية، وإلغاء الديون، وحماية البيئة ، وقد استطاعت هذه الحملات أن تُنمي الوعي عند الملايين في العالم وتستقطب تأييدهم ومساعداتهم العملية.

ومن الملاحظ أن هناك اختلاف أو لبس في فهم دور المنظمات غير الحكومية في التنمية، و مصدر هذا اللَبس هو تأييدها والدعوة إليها من عدة تيارات فكرية وأيديولوجيا مختلفة.

فالهيئات الدولية المؤيدة للخصخصة تنظر إليها كجزء من إستراتيجية تقلص

البيروقراطيات الحكومية والارتقاء بدور القطاع الخاص، بينما يعتبرها آخرون – وخاصة الحكومات – وسيلة لزيادة طابع المشاركة المجتمعية والشفافية في عملية التنمية.

وإذا نظرنا إلى المجتمعات المدنية العربية حديثة التشكل إجمالًا ، فإننا نجد أنه كان لبعض البلاد العربية تراث عميق ، ولكن عدد آخر من الدول يخطو خطواته الأولى لتكوين المجتمع المدنى أو لتحديث المجتمع المدنى .

ويعتبر المجتمع المدنى العربى الحديث من المرتكزات الأساسية للديمقراطية . حيث لا يمكن تصور وجود ديمقراطية مستقرة دون وجود منظمات غير حكومية فاعلة، تعمل كحلقات وصل مؤسسية بين الحاكم والمحكوم، وتقوم بدور فى عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية، فضلا عن دورها فى:

- تدريب المواطنين على المشاركة..
- و تجميع المصالح والتعبير عنها...
- وإعداد الكوادر السياسية والنقابية...

وبالمقابل يصعب أن ينمو المجتمع المدنى ويزدهر فى ظل غياب الديمقراطية، وهكذا تبدو العلاقة جدلية ومُعقدة بين الديمقراطية والمجتمع ، والمؤكد أن المنظمات الأهلية هى الأكثر قدرة على التأثير نظراً لتخلصها التلقائى من قدر من جمود الأُطر التنظيمية العربية : كالنقابات والأحزاب والنوادي التى يسيطر عليها – فى الأغلب – كوادر هرمة.

فالأوعية القادرة حاليا على استيعاب طاقات الشباب هى المنظمات غير الحكومية، التى انطلقت منها أغلب الحركات الشبابية العربية المناهضة للعولمة. إن الشباب العربى فى سعيه لحفر موقع له فى المجتمع المدنى العربى يسعى لإثبات حقوقه الأولية فى دولته الحديثة ، وهي :

- حقه فى المشاركة الفعالة ..
- حقه فى التعبير عن رأيه ..
- حقه فى تكوين تنظيمات ..

- حقه فى تعديل السياسات ..

– مبادرات إيجابية للعمل الأهلي الحكومي المشترك:

في الوقت الذي لم تحدث فيه تطورات إيجابية ملموسة باتجاه تحديث وتطوير الأُطر القانونية التي تنظم العمل الأهلي؛ بحيث تفسح الطريق أمام ظهور مؤسسات ومنظمات جديدة تعمل في مختلف المجالات، فهناك عدد لا بأس به من المبادرات الإيجابية للتعاون والعمل المشترك بين الدولة ومنظمات المجتمع الأهلي، وخاصة في مكافحة الفقر، وفي تنفيذ بعض المشروعات التنموية.

فضلا عن أن هذه المنظمات قد أُتيحت لها فرصة المشاركة في وضع إستراتيجيات مواجهة الفقر والبطالة وتعبئة الموارد لخلق فرص عمل جديدة، وتحسين مستوى معيشة الفئات المُهَمشة.

٣– تحديات تواجه منظمات المجتمع المدني عربياً :

أصبحت منظمات المجتمع المدني اليوم نقطة ارتكاز اساسى في عمليات التنمية والتحديث في كل مجتمعات العالم،فمنظمات المجتمع المدني – بالأساس وبحكم كونها تعبيراً عن مبادرات مستقلة ومنظمة من جانب مجموعات متنوعة من مختلف الفئات الاجتماعية – تعتبر أفضل آلية للمشاركة في صنع القرار ورسم السياسات العامة، التي تتعلق بنمط توزيع الثروة والقوة في المجتمع ، وذلك من خلال ما تُقدمه من دعم وجهد مادي ومعنوي، وما تطرحه من مُبادرات وحلول ، وما تقوم به من أدوار في مجال متابعة ومراقبة وتقييم السياسات العامة والتدخل أو الضغط لتعديل مسارها ، ويرتبط بطبيعة هذا الدور الذي يجب أن تقوم به منظمات المجتمع المدني حزمة من المشكلات أو التحديات التي تواجه منظمات المجتمع عربيا، والتي يتوقف – على النجاح في مواجهتها والتغلب عليها – قدرتها على أن تصبح أطراً حقيقة قادرة على التعبير عن مصالح الفئات التي تُمثلها ، وتوسيع نطاق مشاركتها في صنع مستقبلها ...

ويشترك في مواجهة هذه التحديات كل منظمات المجتمع المدني في مجتمعنا

ـ بصرف النظر عن مجال اهتمامها أو نوعية القضايا التي تعمل عليها ، سواء كانت قضايا تتعلق بالتعليم أو البيئة أو الصحة، أو الرعاية الاجتماعية ...الخ.

ـ ويمكن أن نُحدد أبرز تلك التحديات في :

أ ـ منظمات المجتمع المدني وتغيير استراتيجيات عملها الحالية:

والتي تنطلق من أرضية الإغاثة والبرْ إلى إستراتيجية الاشتباك مع السياسات العامة، التي تُعيد إنتاج كل مشكلات التخلف والفقر، والسعي عبر الضغط، للتأثير في هذه السياسات وتغييرها : فلا يكفى مثلاً في مجال الاهتمام بضمان حق التعليم الجيد أن تستنزف منظمات المجتمع المدني في فتح فصول لمحو الأمية ، أو فصول تقوية ، أو دور حضانة ، أو دفع مصروفات أو إمداد المدارس ببعض التجهيزات ، أو تقديم قدر من الدعم لذوى الاحتياجات الخاصة .... الخ من تلك الجهود الهامة، لأن جهود منظمات المجتمع المدني مهما تعاظمت في أطار نفس التوجه لن توقف تزايد الأُميين ، أو تُنهى حالات التسرب من التعليم ، أو تتيح للغالبية العظمى من أطفالنا فرصة التعليم قبل المدرسي ، كما أنها بالتأكيد لن توقف تزايد تدهور كفاءة المؤسسة التعليمية، والتي أصبحت تُخَرِّج للمجتمع مئات الآلاف من أنصاف الأميين، والملايين من العاطلين عن العمل ، وذلك لأن الأصل في هذه المشكلات هي السياسة التعليمية ذاتها بما تحمله من مشكلات مرتبطة بحجم التمويل الموجه للتعليم ، وأولويات توظيف وتوزيع ميزانية التعليم ، والفلسفة القائم عليها العملية التعليمية ، والتي تحدد نوعية ومستوى تعليم وتأهيل الخريج والمهارات التي يجب أن يمتلكها ، وما يرتبط هذا من نوعية المناهج التعليمية وأساليب للتعليم ، ونظم للإدارة المدرسية ، وعلاقة المدرسة بالمجتمع ومؤسساته المختلفة ... الخ ، فالسياسات العامة في مجال التعليم هي التي تحدد هذه القضايا وهى نفس السياسات التي تنتج الأوضاع البائسة لنظامنا التعليمي طالما كانت مستمر ، وبالتالي يصبح التحدي الأول هو قدرتنا على التأثير في تغيير هذه

السياسات أو التأثير فيها وتعديلها بشكل جزئي ، هو التحدي الأساسي الذي يمكن أن يُثمر قدراً حقيقياً من التحسن في هدفنا الأساسي وهو ضمان حق التعليم الجيد لجميع المواطنين .

ب ـ منظمات المجتمع المدني وتطوير وتحديث بُنْيَتِهَا الداخلية :

بحيث تصبح قادرة على التحول لمؤسسات ديمقراطية حقيقية تتيح أوسع مشاركة للفئات التي تعبر عنها في تحديد سياساتها والمشاركة في تنفيذ أنشطتها وتقييم هذه الأنشطة ، والرقابة على أدائها ، وهو التحول الذي يمكن رصده في تسارع معدلات دوران وتغير قيادة هذه المؤسسات ، وتزايد اتساع نطاق عضويتها ، والقدرة على توظيف كل موارد وجهود هذه العضوية ، التزايد التدريجي لنسبة العمل التطوعي مقارنة بالعمل مدفوع الأجر .

بجانب امتلاك عضوية الجمعية ونشاطاتها ، والقدرة على استخدام أساليب ومهارات الضغط التي تقوم على العمل الجماعي ، وحشد الحلفاء في المجتمع: أفراداً ومؤسسات، في جهودها للتأثير على صُناع القرار أو لتفعيل القوانين ، مع الارتفاع بمستوى المهارات الحرفية الخاصة بالإدارة، والضبط المالي وتوظيف القدرات ، إن امتلاك القدرات الإدارية لا ينفى أيضا ضرورة الارتفاع بمهارة ومعرفة نشطاء منظمات المجتمع المدني بالقضايا التي ترتبط بمجال نشاط منظماتهم ، وهى المعرفة والمهارة التي يجب أن تصل إلى حد الاستعانة بالخبراء والمتخصصين لتدريب أعضاء ونُشطاء المنظمة وزيادة قدراتهم ، ففي مجال المنظمات المهتمة بمجال التعليم يجب أن يَلِمَّ نُشطاء المنظمة وكوادرها الأساسية ـ بشكل جيد وعميق ـ بِمُجمل القضايا والمشكلات المرتبطة بمدى ضمان وتوفر حق التعليم الجيد ، ولا يكفى هنا المعلومات العامة أو السطحية والسماعية أو مجرد الانطباعات الذاتية، بل يجب أن تكون المعلومات والمعارف بتفاصيلها الهامة التي ترتبط مباشرة بمجال عمل نشطاء المنظمة متوفرة لديهم ومستوعبة منهم ، في هذا المجال أيضا يجب أن تتجاوز منظمات المجتمع المدني واقع العمل بالقطعة أو بالمشروع ، الذي قد

يتوفر له قدر من التمويل ، دون أن يحكم أنشطتها رؤية جامعة تحدد موقفها والأهداف والنتائج المجتمعية التي تسعى لتحقيقها، والتي يمكن أن تترجم بعد هذا في مشروعات ، وهي أيضا رؤية غير ثابتة بل تخضع للمراجعة والتطوير مع تنامي قدرات المنظمة والنجاحات التي تحدثها، وتُغَير بالتالي في واقع مجتمعها ، لهذا تعرف منظمات المجتمع المدني على صعيد العالم الآن ما يعرف بالتخطيط الأستراتيجى الذي يوضع كل ٤ ـ ٥ سنوات، كي يحدد رسالة الجمعية وأهدافها وخططها لتحقيق هذه الأهداف، وكيفية قياس مستوى التقدم في إنجازها .

وأخيرا أن تنجح بنية وجهود نشطاء منظمات المجتمع المدني في تجسيد مبادئ الشفافية في اتخاذ القرار أو تعبئة الموارد أو استخدامها كشرط رئيسي لاكتساب ثقة المجتمع المحلى، الذي تنشط في إطاره، وهو الشرط الذي ـ إن تحقق ـ سيتوفر لها باستمرار المزيد من الموارد والنفوذ، بجانب ما سوف يقدمه لها المجتمع من حماية .

ج ـ تنامي قدرة منظمات المجتمع المدني على الضغط الجماعي :

إذا تحولت استراتيجيات عمل منظمات المجتمع المدني ، التي تعمل كمنظمات دفاعية تسعى للتأثير على السياسات العامة ورقابتها ، فإن قدرتها ومستوى تأثيرها لن يُحدث قدرا كبيرا من النجاح،إذا استمرت كل منظمة تعمل بمفردها، وليس في تنسيق وتعاون مع غيرها من منظمات المجتمع المدني الأخرى ، وهى ضرورة مُلحة وشرط أساسي لعملية تغيير السياسات العامة وللعمل بأسلوب حملات الضغط ، فعلى سبيل المثال أي قرار أو مشكلة يرتبط بالسياسة التعليمية تنتج أثرها في كل أنحاء البلاد، سواء كانت تلك الآثار سلبية أو إيجابية ، خاصة وأن التعليم يُدار بشكل مركزي من قبل وزارة التربية والتعليم، وبالتالي فالتعامل مع صانع القرار هنا يستلزم درجة أعلى من الضغط لأنة يدخل في حساباته موازين القوى على مستوى المجتمع بكامله ، وإذا تعرض لضغط تمثله قوى عريضة وممتدة بطول محافظات مصر، حينئذ

فقط، سوف يضطر للتعامل الإيجابى مع ما تطرحه هذه القوى ، وسوف تتوقف مدى استجابته على مدى ما تتمتع به نفوذ وقوة، وذلك لأن هناك قوى أخرى مخالفة تضغط هي الأخرى من أجل إبقاء الأوضاع أو القرارات أو السياسات الحالية كما هي، بدون تغييرها في اتجاه معاكس لما نرغب فيه ، لهذا أصبح بناء التجمعات والشبكات ولجان التنسيق والاتحادات أمراً حيوياً إذا استهدفنا تغيير السياسات الحالية، وهو تحدى حقيقي مطروح على كل منظمات المجتمع المدني ، خاصة العاملة في مجال التعليم .

د ــ نجاح منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التعليم على بناء رؤية جماعية لإصلاح السياسة والمؤسسة التعليمية :

وهى الرؤية التي يجب أن تُرَشِّد حركتها وجهودها الجماعية من جهة ، وتعمل على تجسيدها من خلال مبادراتها ومشروعاتها الفردية من جهة أخرى ، هذه الرؤية الجماعية تُشكل بنودها وأهدافها برنامج الحوار والعمل المشترك والضغط على وزارة التربية والتعليم ، هذا المنطق في العمل يتجاوز في الحقيقة الشعارات فارغة المضمون عن العمل المشترك والشراكة ، وهى الخبرة الأساسية المُستفادة من تعاملنا مع وزارة التربية والتعليم على امتدد أعوام عديدة ممتدة ، وبناء هذه الرؤية يجب أن يخضع لنقاشات معمقة، تخرج بوثيقة واضحة، تعتبر منهاجاً لعملنا الجماعي في تطوير السياسات التعليمية ، وهى الرؤية التي يجب أن تقوم على المبادئ التالية :

ــ ضمان التعليم كحق إنساني أساسي لكل مواطن عربي .

ــ ضمان جودة وكفاءة العملية التعليمية بحيث تقدم تعليماً مُبدعاً يتيح الفرصة أمام أي مواطن لتحسين نوعية حياته وبناء مستقبله .

ــ أن يتيح التعليم الفرصة لبناء الشخصية المصرية الحاملة لثقافة المواطنة والديمقراطية بما تؤكد عليه من قيم المساواة والعدل والحرية والتسامح وقبول الاختلاف ، والإنتماء للوطن ...

وهذه المبادئ الأساسية يجب أن تُشكل محور رؤيتنا لسياسة تعليمية ونظام

تعليمي جديد...
وهذه المبادئ هي التي تحتاج لجهد وحوار عميق ، لتحويلها لرؤية تفصيلية تشكل سياسة بديلة .
هذه التحديات الأربع يجب أن تُشكل محور حواراتنا ، وهى الحوارات التي يجب أن تتوفر لنجاحها الشروط التالية :
أ ـ تنظيم الحوار والإعداد الجيد له بأوراق عمل تشكل رؤى أولية يستهدف النقاش والحوار تطويرها والتوصل إلى اتفاق حولها ، وهو الإعداد الذي لا يجب أن يستبعد الاستعانة بالخبراء والمتخصصين من نشطاء المجتمع المدني.
ب ـ أن يشارك فيه صناع القرار من مُمثلي الجمعيات ، وأن يتم تفويضهم بشكل واضح للتحدث بلسان الجمعية أو المنظمة والتعبير عن موقفها .
ج ـ نقل الحوارات التي تتم بين ممثلي منظمات المجتمع المدني إلى المؤسسات الشريكة والتعرف على ملاحظاتها ،حتى يصبح الحوار حواراً مؤسسيا بحق ، وهو ما ييسر فيما بعد درجة من الالتزام المؤسسي بنتائجه.
د ـ أن ينتهي الحوار ـ وبدون استعجال ـ إلى آلية مؤسسية للتنسيق والعمل المشترك، مرجعيتها تكون الوثيقة النهائية التي تصدر عن الحوار والتي تحدد الرؤية في تطوير السياسات التعليمية وإصلاحها، أو نمط وطبيعة العلاقة مع وزارة التربية والتعليم، أو ذات العلاقة بين المنظمات المشاركة في الحوار.
هـ ـ لتنظيم الحوار يتم تشكيل سكرتارية مصغرة من ٤ ـ ٥ أفراد لتوثيقه ، وتنظيم جلساته وإدارة الاتصالات الخاصة به ، ومتابعة التكليفات الخاصة بأعداد أوراقه ، ووضع آلية استمراره وتوسيع نطاقه .

ـ مصطلحات خاصة بعصر العولمة:

تحدثنا عن خصائص عصر العولمة ، وفيما يلي مصطلحات خاصة بهذه الخصائص المتنوعة والمتعددة والتي تشمل الكثير مما تعجز الصفحات عن ذكره ، ونتناول تلك المفاهيم المرتبطة بالعولمة بإيجاز شديد وفقاً للأبجدية:

ـ إرهاب Terrorism : وهو ممارسة الأعمال العنيفة ضد مصالح الغير سواء أكانت فردية أو جماعية ، أو التطرف يميناً أو يساراً عن مبدأ أساسي في حياة البشر فالإرهاب يعلن أن مبدأه (أكل الحوم وسفك الدماء سيلان Meat Is Murder)، ولا تندرج أعمال المقاومة المشروعة ضد المحتل الغاصب في بند الإرهاب لأنه دفاع شرعي وقانوني عن النفس ، وكذا السعي لتحرير الأراضي من المستعمر لا تدخل في نطاق الإرهاب بل تدخل في نطاق الحق الشرعي في تقرير المصير الذي تدعو إليه الأمم المتحدة .

ـ الإرهاب الثوري Revolutionary Terrorism : وهو قد ينتج عن الإرهاب الفكري وقد يخلقه ذلك الإرهاب ، وهو يهدف إلى إحداث تغيرات أساسية وجذرية في توزيع السلطة والمكانة والثروة في المجتمع ، مما قد يخلق حرباً أهلية ، وقد يخلق عنفاً سياسياً واسع النطاق .

ـ إرهاب الدولة State Terrorism : هو ذلك الإرهاب الذي تقوده دولة من خلال مجموعة من الأعمال والسياسات الحكومية والتي تستهدف نشر الرعب بين المواطنين في الداخل والخارج وصولاً إلى تأمين خضوعهم لرغبات الحكومة ، وهي سياسات متطرفة وعنصرية من جانب الدولة وتقوم الدولة من خلالها بالاغتيالات والهيمنة والسيطرة بواسطة القوة المسلحة والاعتقال والاختطاف وغيرها من الوسائل الغير مشروعة التي تهدف لترويع الآمنين وإجبارهم على الهجرة أوالاستسلام.

ـ الإرهاب الرجعي Reactionary Terrorism : وهو الإرهاب الذي يهدف إلى نشر بعض القيم الشاذة في المجتمع ، ومنها التعصب ضد الأقليات والعمل ضد الأجانب والسياحة ، ومحاولة التمسك ببعض القيم البالية التي لا تتمشي مع السائد في المجتمع من قيم وعادات ونظم ، وقد يقوم على أسس أيدلوجية وعنصرية مشبوهة وغريبة عن المجتمع .

ـ الإرهاب الفكري Conceptual Terrorism : هو نوع من الإرهاب يتم من خلال وسائل الإعلام والثقافة والفكر ويهدف إلى إعادة صياغة وفرض أفكار لا

تتفق مع المصلحة العامة للشعب ، ويعمل على تغيير تفكير الشعب بتشويه أفكاره وفرض أفكار جديدة عليه عن طريق البروباجندة وعمليات غسيل المخ.

ـ الإرهاب النفسي Psycological Terrorism : هو محاولة فرض نمط من الثقافة والسلوك على عقول ووعي المواطنين يصل إلى حد الرقابة على فكرهم ومعتقداتهم وتصرفاتهم ،وفيه تتحول الأساليب إلى ممارسة الضغوط على بعض الأشخاص من خلال نشر الأكاذيب والاتهامات بصورة مستمرة حتى تنهار معنوياتهم .

ـ الإرهابيين الرقاق Soft Terrorists : هم الإرهابيين الذين يقومون بأعمال تعتبر أقل خطراً في منظومة الإرهاب ، مثل التهديد بالابتزاز وتلويث المنتجات والمظاهرات والإعاقة من كمائن تنصب للقوافل التي تحمل صواريخ نووية وتحطيم النوافذ وغير ذلك من أساليب احتجاجية عنيفة .

ـ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان : International Bill Of Human Rights/ The Universal Declaration Of Human Rights

وهو إعلان أصدرته الأمم المتحدة في أول دورة للجمعية العامة في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨م بموافقة ٤٨ دولة دون معارضة مع امتناع ٨ دول عن التصويت، ويشتمل الإعلان على ثلاثين مادة تؤصل حرية الإنسان وكرامته وحقوقه المختلفة مع مساواته في الكرامة والحقوق ، وكذا الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والضمان الاجتماعي وحق العمل وأوقات الفراغ والراحة والرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الحقوق والحريات الأساسية .

ـ الأمركة Americanisation / الأمريكانية Americanizm : وهي تعبر عما حدث مع المهاجرين للولايات المتحدة الأمريكية في الهجرات الكثيفة في أواخر القرن ١٩ وأوائل القرن ال٢٠ ، وهي عملية تعني بث المفاهيم الأمريكية في نفوس القادمين الجدد من قيم وعادات وتقاليد ومُثل وأساطير ،عن طريق المدارس ومواقع العمل وبث الأيدلوجية الأمريكانية فيهم ، بغرض

ادماجهم في المجتمع الأمريكي .

ـ الجات (الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة) GATT General Agreement Of Tariffs And Trade : هي اتفاقية دولية أو معاهدة دولية متعددة الأطراف وقعتها ٨٦ دولة في عام ١٩٤٨م ، وتم عقد ٧ جولات أخري من المفاوضات ، حول تحرير التجارة العالمية وبها شق حماية الملكية الفكرية لكافة المنتجات في مختلف أنحاء العالم ، وتمت هذه الاتفاقية من خلال مفاوضات شاقة انتهت إلى ضرورة رفع الحواجز المختلفة أمام انتقال وتدفق السلع بين مختلف البلدان ، وأهمها الحواجز الجمركية ، وكذلك نشر مفهوم التجارة الحرة لمواجهة مبدأ الحمائية الذي ساد في القرن الماضي ، وذلك من أجل رفاهية البشرية في ظل عالم القرية الواحدة .

ـ جرائم الحرب War Crimes : وهي تعنى محاكمة بعض قادة الأعداء عقب انهزامهم في الحروب لقيامهم بالتجاوز أثناء الحرب ، من قتل وتمثيل بالأسري وعدم احترام آدمية المحارب ، وبدأت هذه العملية رسمياً عقب الحرب العالمية الأولى عندما وجه الحلفاء اتهامات لبعض قادة امبراطوريات الوسط وعسكرها بانتهاك قوانين الحرب وحاكمتهم في محكمة نورمبرج ومحكمة طوكيو بعد الحرب العالمية الثانية التي حاكمت كبار القادة النازيين واليابانيين والفاشيست ، وقنن العالم اليوم معاهدة دولية لمحاكمة مجرمي الحرب بدءًا من عام ٢٠٠١م .

ـ الجماعات المنظمة Organized Groups : وتسمى جماعات الضغط أو الجماعات ذات المصالح Pressure oF Interest Groups ، وهي مؤسسات المجتمع المدني وأهدافها تكون مقصورة على الأمور التي تخدم مصالح جماعتها وأفرادها ، وهي لا تملك برنامجاً سياسياً شاملاً ولا تسعى للوصول للحكم .

ـ حرية التعبير Freedom Of Expression : وهي أحد الحقوق الهامة في النظام الدولي المعاصر ، وتعني حق الفرد في التعبير عن آرائه ومعتقداته دون

تدخل وبحرية عبر كافة وسائل الإعلام ، ويشمل هذا الحق حرية البحث عن المعلومات والأفكار من أي نوع ونقلها بغض النظر عن الحدود ، وذلك شفاهة أم كتابة أم طباعة ، وسواء كان ذلك في قالب فنى أو بأية وسيلة أخرى يختارها ، بشرط ألا يمس الآخرين وفي حدود القانون من أجل الصالح العام .

ـ **حق التأليف** (الملكية الفكرية والأدبية) Copyright : وهو الملكية لكل شيء معنوي كالأعمال الفنية والأدبية والاختراعات وغيرها ، وتنظم هذه الملكية بحيث يستفيد منها كل شخص يفيد العالم بثمرة فكره وفنه وإبداعه ، ونظمت اتفاقية الجات هذه الحقوق على المستوى الدولي .

ـ **حق التصويت** Right To Vote : هو أبسط أشكال الممارسة السياسية للشعب ، وأول الحقوق السياسية للمواطن في العصر الحديث ، وتعني منح حق أبداء الرأي في القضايا المختلفة للجميع دون تمييز.

ـ **الحقد واليأس السياسي** Political Envy And Despair : هما من الظواهر السياسية للجماعات المتطرفة أياً كانت ، وتنصب على الفرد والمجتمع وأصحاب الثروات والمنجزات الجماعية ، وتصل لحد التخريب والغوغاء وتفقد مصداقيتها لدى الجماهير بسرعة فائقة .

ـ **الحق في الحرية** The Right To Be Free : هو أحد الحقوق الأساسية ، أن يعيش الإنسان حراً وآمنا على نفسه وماله ووطنه ، والحق في الحرية يقصد به تحرر الإنسان من أي استعباد يقع عليه وأنه ليس لأحد حق التحكم في الآخرين والسيادة عليهم Pet Of Sandor ، وهو حق لكل فرد ومشروط بعدم الإضرار بالآخرين في ضوء القوانين والأعراف الخاصة بكل مجتمع .

ـ **العولمة أو الكوكبة** Globalization : مفهوم ومصطلح انتشر في السنوات الأخيرة ، فكرته الأساسية ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات ، أو في انتقال رؤوس الأموال (الرأسمالية هي ديانة الإنسانية وأن النسبية الفكرية ستكون لها الغلبة على المطلقات الأيدلوجية) ، أو في انتشار المعلومات والأفكار وسرعة تدفقها ، أو في تأثر

أمة بقيم وعادات وتقاليد وقواعد غيرها من الأمم ، وواكب انتشار العولمة الطريق السريع للمعلومات والسموات المفتوحة وانتشار الفضائيات واتفاقية الجات التي ألغت الحواجز الجمركية بين الشعوب والأمم والحماية الفكرية للأعمال والأفكار والمنتجات وسيطرة القيم الغربية الأمريكية على العالم فيما يخص أساساً الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني ، فالعولمة ماهي إلا رسملة العالم ، وتتم السيطرة عليه في ظل هيمنة دول المركز وسيادة النظام العالمي الواحد وبالتالي إضعاف القوميات وإضعاف فكرة السيادة الوطنية وصياغة ثقافة عالمية واحدة تضمحل إلى جوارها الخصوصيات الثقافية ، والنمط السائد حاليا هو العولمة الأمريكية بمعنى أمركة العالم وسيادة الأيدلوجية الأمريكية على غيرها من الأيدلوجيات .

ـ القرية العالمية Global Village : وهي مفهوم ظهر لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية وشعار رفعه مارشال لتضامن العالم لإزالة ما خلفته الحرب من دمار في العالم ، وهو يعبر حاليا عن التغييرات التي حدثت في العالم من نمو هائل للتكنولوجيا وخصوصاً في حقل الاتصالات التي ألغت الحواجز والعوازل الجغرافية والثقافية بين مختلف المجتمعات مما جعل العالم كله بمثابة قرية صغيرة ، وخلقت ظاهرة الاتصال الأممي Transnational Phenomena التي ربطت شعوب العالم بسرعة فائقة ، وأسفرت عن تخلي العالم عن فكرة أن الدولة مركز العالم State-Centric Preception.

ـ المصادر والهوامش للفصل الحادي عشر:

لمزيد من القراءات حول العولمة ومنظمات المجتمع المدني ، راجع المراجع والمصادر الورقية والإليكترونية التالية :

ـ أحمد مصطفى عمر، "اعلام العولمة وتأثيره في المستهلك"، في سلسلة كتب المستقبل العربي (٢٤)، ط٢، ٢٠٠٤ .

ـ إسماعيل عبد الفتاح ، مصطلحات عصر العولمة ، القاهرة ، الدار الثقافية

للنشر ، ٢٠٠٧م .
ـ محمد عمر الحاجي، العولمة أم عالمية الشريعة الإسلامية، دمشق، دار المكتبي، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
ـ زكريا بشير إمام، في مواجهة العولمة، عَمّان، مكتبة روائع مجدلاوي، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
ـ ثامر كامل محمد: التحولات العالمية، ومُستقبل الدول في الوطن العربي، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٧.
ـ محمد عابد الجابري: "عشر أطروحات" ـ مجلة المستقبل العربي ـ العدد ٢٢٨ ، شباط ١٩٩٨.
ـ على محمد سلام ، مؤسسات المجتمع المدني وتنمية الإبداع، مصر ، المنوفية ، كتاب الإبداع والمكان ، مديرية الثقافة ، مارس ٢٠١٠.
ـ أماني قنديل. المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة- الأهرام، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية- ٢٠٠٠.
ـ منصور الرفاعي عبيد – التطوع والعطاء – سلسلة ثقافة الشباب – الهيئة العامة للإستعلامات – ٢٠٠٦
ـ نشأة وتطور المجتمع المدنى : مكوناته وإطاره التنظيمى، لعبد الغفار شكر.
ـ منظمات المجتمع المدني ودورها في ضمان حق التعليم الجيد التحديات ورؤية التغيير والإصلاح ، د . عماد صيام .
ـ عبد العزيز شرف، الإعلام الإسلامي وتكنولوجيا الاتصال، القاهرة، دار قباء، ١٩٩٨م.
ـ باسيل يوسف: "حقوق الإنسان من العالمية الإنسانية والعولمة السياسية"، مجلة الموقف الثقافي، العدد ١٠، ١٩٩٧، دار الشؤون الثقافية، بغداد.
ـ عبد الخالق عبد الله، "العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها"، مجلة عالم الفكر، العدد ٢٧، كانون أول، الكويت، ١٩٩٩.
ـ السيد ياسين: "في مفهوم العولمة"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٨،

شباط ١٩٩٨، بيروت.
ـ جلال أمين: "العولمة والدولة"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٨، شباط ١٩٩٨، بيروت.
ـ حيدر إبراهيم: "العولمة وجدلية الهوية الثقافية"، مجلة عالم الفكر، العدد ٢٧، الكويت، ١٩٩٩ .
ـ حسنين توفيق إبراهيم: "العولمة الأبعاد والانعكاسات السياسية"، مجلة عالم الفكر، العدد ٢٧، الكويت، ١٩٩٧.
ـ سيار الجميل، "العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط، بيروت، ١٩٩٧.
ـ محمد عابد الجابري: "العولمة والهوية الثقافية"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٨، شباط ١٩٩٨م.
ـ مجموعة باحثين: "حالة الأمة العربية: الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأمة العربية من خلال عام ١٩٩٦"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢١٩، بيروت، ١٩٩٧.
ـ محمد الأطرش: "العرب و العولمة: ما العمل"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٨، شباط ١٩٩٨.
ـ حسام الخطيب: "أي أفق للثقافة العربية وأدبها في عصر الاتصال والعولمة"، مجلة عالم الفكر، العدد ٢٧، الكويت، ١٩٩٩.
ـ سمير أمين: "تحدي العولمة، تحدي الديمقراطية، تحدي التعددية القومية والثقافية"، مجلة الكرمل، العدد ٥٣، رام الله، فلسطين، ١٩٩٧.
كلية الآداب ـ الجامعة المستنصرية ـ بغداد.
ـ العولمة رؤى ومخاطر / مرتضى معاشي
مجلة النبأ العدد ٣٥ السنة الخامسة
http://www.annabaa.org/nba35/alawlamah.htm
/http://e-articles.info/t/i/3800/l/ae
إطلالة على مفهوم العولمة ، فالح عبد الجبار، الحوار المتمدن العدد ١٢٩١

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=43456

– عن العولمة السياسية وما إليها ، غسان حمدان/منتدى الأوان

http://www.wata.cc/forums/showthread.php?t=11365

تداعيات العولمة السياسية والثقافية والاجتماعية ، علي أحمد علي: آخر لحظة

http://www.alhadaq.com/articles1.php?id=1677

– أبعاد العولمة وميادينها، بقلم: د. محمد عمارة

http://www.alarabnews.com/alshaab/GIF/10-08-2001/MohamadEmara.htm

http://www.albayan-magazine.com/files/global/index.HTM

http://www.un.org/esa/socdev/unyin/workshops/sanaa_gihan.doc

– ورقة عمل اولية، الشباب العربى و العولمة، نسخة اولية مقدمة الى ورشة عمل

– مفهوم العولمة ونشأتها، مبارك عامر بقنه ، صيد الفوائد مدونة

http://www.saaid.net/Doat/mubarak/5.htm

– " العولمة جريمة تذويب الأصالة" عبدالصبور شاهين ، المعرفة العدد(٤٨)

– " العولمة عالم ثالث على أبواب قرن جديد " ، عمرو عبد الكريم ، المنار الجديد العدد الثالث

http://www.alshirazi.com/compilations/patg/awlame/1/1.htm

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ،،، وبعد،،،،

قد وصلنا إلى المنعطف الأخير في سياحتنا السياسية هذه عن مقدمة في العلوم السياسية ، وإننا عرفنا أن العلوم السياسية والسياسة بحر عميق مترامي الأطراف من العلم والثقافة والفكر والفن أيضاً ، لأن السياسة ما هي إلا حُسن تصريف الأمور ، وبالتالي تدخل في كل شيء ، وتدخل في كل العلوم ، ولكن العلم الأم لها ــ بالطبع ــ هو العلوم الاجتماعية ..

إن علم السياسة بأجنحته المختلفة ومجالاته العديدة وفروعه المتنوعة يقودنا إلى دراسة صحيحة للإنسان ، وللبيئة ، وللمجتمع ، في الحاضر والمستقبل ، فالسياسة تبدأ حيث ينتهي التاريخ ، تبدأ من الحاضر ، ولا تنتهي أبداً ، ومن هنا تبرز أهمية العلوم السياسية في حياتنا المعاصرة وفي التخطيط لمستقبلنا القريب والبعيد ... نعم ... فالتنشئة تحتاج إلى تخطيط ، والتنمية السياسية تحتاج إلى تخطيط ، وتشكيل الرأي العام يحتاج إلى تخطيط ، وبناء القوة السياسية يحتاج إلى تخطيط ، وترسيخ العلاقات الدولية يحتاج إلى تخطيط ، ورسم السياسة الخارجية وتنفيذها يحتاج إلى تخطيط ، والدبلوماسية تحتاج إلى تخطيط ، وبناء المجتمع المدني يحتاج إلى تخطيط ، والتعاون مع الآخرين من خلال العلاقات الثنائية ومن خلال المنظمات الدولية تحتاج إلى تخطيط سياسي رفيع ، كل ما هو سياسي فهو مستقبلي ويحتاج إلى تخطيط وحسن إدارة ، وخصوصاً ما نعيش فيه من عصر العولمة !!!

ولهذا كان علم السياسة هو علم المستقبل ، الذي لا غنى لحياتنا عنه ، ولابد من البداية ، بأن تتغلغل السياسة في أعماقنا جميعاً ، ونخطط لها ، ونتوسع في قراءة وتعلم وتدبر فروعها ، وذلك من أجل الحاضر والمستقبل ...!!!

والحمد لله في الأول والآخر،،،

د. إسماعيل عبد الفتاح